

بغية النقاد النقلة

فيما أخل به كتاب "البيان" وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله

للحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي يحيى أبي بكر بن خلف
الشهير بابن المواق
٥٨٣ - ٦٤٢ هـ

دراسة وتحقيق وتعليق

الدكتور محمد خرشافي

الدراسة

أضواء السلف

أصل هذا الكتاب أطروحة قدمت لنيل دكتوراه الدولة في الدراسات الإسلامية « تخصص الحديث وعلومه » بقسم الدراسات الإسلامية - كلية الآداب عين الشق - الدار البيضاء

بإشراف د/ زين العابدين بلا فريج

بتاريخ ٢٨ صفر الخير ١٤١٨ هـ الموافق ١٩٩٧/٧/٤

وأحرزت على تقدير « حسن جدا »

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير

الحمد لله ، والصلاة على رسول الله وآله وصحبه ومن اتبع هداه .

أما بعد : فقد شهد تاريخ العلم عند المغاربة ميلاد مدارس عنيت بنقد الحديث النبوي ، ومدارسة ثبوته أو عدم ثبوته وفق الصناعة النقدية التي ابتكرها نقاد الحديث وصيارفته ، وكانت من إملاء الفؤاد وجود الخاطر ، وتكلفت بصيانة السنة ووصولها إلى الناس غضة طرية ، وكانت مستجيبة لقاعد الحفظ ومحققة لما وعد الله به : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩] .

إنَّ قواعد النقد لدى المسلمين قامت على القابلية الساذجة للقبول ، وعلمت الناس ما يقبلون وما يردون ، ونبهت على أن القبول منوط بشروط وأوصاف لابد من توفرها ، وكان تكامل المنهج النقدي واستقامته في الجمع بين ركنين أساسيين في الرواية : العدالة والضبط . فالعدالة : هي السيرة الذاتية من لزوم الفرائض وترك النواهي ، وهي باطنة وظاهرة ، والضبط : هو القدرة العلمية من صحة الذهن في حفظه وصحة كتبه ، وندرة الغلط أو انعدامه .

إلى شروط اتصال السند : وهي تحقق الرواية بين الرواة على صفة مرضية للحديث أو الجزء المروي، وبراءة السند من التدليس ؛ الذي هو ضرب من التعمية والإيهام ، وخلوه من الشذوذ والنكارة ، وهما المخالفة والاضطراب المؤذن بالضعف فتقديم الأوثق الأحفظ على من دونه ، وتقدم الجماعة من الثقات على الواحد عند المخالفة هو الملحظ النقدي الذي يدل عليه العلم والعقل ، فإن خالف الضعيف الثقة أدعى للرد .

لقد دخل الحديث إلى بلاد الأندلس بواسطة معاوية بن صالح الحضرمي (ت

١٦٨ هـ) رحمه الله في القرن الثاني الهجري ، وشهدت تلك البقاع نبوغ أساطين في نقد السنن ، وأعلاما في صناعة النقد الحديثي، برزوا وتميزوا في تاريخ العلم والسنة ؛ ذكرهم محاط بالإجلال ويفتح علينا صرحا من صروح العلم ، ويدلنا على قلعة من قلاعه ، منهم أبي عبد الرحمن بقي بن مخلد (ت ٢٧٦ هـ) ، وابن وضاح (ت ٢٧٧ هـ) القرطبيين ، وأبي عمر الطلمنكي (ت ٤٢٩ هـ) وابن أبي زمنين الإلبيري (ت ٣٩٩ هـ) ، وابن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣ هـ) ..

إلى **عبد الحق الإشبيلي** الشهير بابن الخراط (ت ٥٨٢ هـ) ؛ صاحب الأحكام الثلاثة : **الكبرى والوسطى والصغرى** ، فقد ظهرت عنايته بأحاديث الأحكام واشتملت كتبه على صناعة واستدلال .

وكان ممن برز في نقد استدلالات ابن الخراط في أحكامه **الناقد البصير علي بن الحسن ابن القطان** الكتامي - رأس طلبة العلم بمراكش - المراكشي الفاسي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ . في كتاب حافل اشتمل على صناعة حديثية عالية ترجمت مستوى النقد في الغرب الإسلامي وحفلت بصنوف النقود ودراسه المنيفة ، وأصبح عند المتأخرين ركنا يعولون عليه ؛ وقد رد ابن القطان على ابن الخراط بعض ما صححه أو حسنه؛ فخطأه فيه وكلها دارت على مخالفاته له في أحكامه على الأحاديث تصحيحا أو تحسينا أو تضعيفا .

فكان كتاب ابن القطان ديوان نقد عالي القدر عند المعاصرين واللاحقين ، واعتمده كبـار نقـاد عصره من المتأخرين كالذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، والزيلعي (ت ٧٦٢ هـ) ، وابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) وغيرهم .

ولم يقف الأمر عند هذا الحدُ بل تسلسل المسلسل ؛ إذ أن حضور النقد وتمكنه من علماء الحديث لا يدعهم يسكنون على المساجلات العلمية والمطارحات النقدية ويلح عليهم دائما منهج الرد والتعقيب والاستدراك ، مما يشير إلى حيوية العلم ومواكبات تطوراته ومناقشة مناهجه وطرائقه ، وأن العلم كان ولا يزال عند المسلمين يتميز بحراسة أصوله وقواعده ، فلا يمكن استمرار الجميع في خطأ لا

يتأهل أو لا يهتدي أحد إلى كشفه وبيانه، بل عيون النقاد جاحظة وقلوبهم واعية .. يقظة. لم تقف السلسلة الثنائية حتى انبرى تلميذ أبي الحسن ابن القطان : **أبو عبد الله ابن المواق** المتوفى سنة (٦٤٢ هـ) عصري الجماعة المتأخرين الذين تكلموا على أحاديث لم يسبق لمن تقدمهم فيها كلام ؛ وهم الزكي المنذري (ت ٦٥٦هـ) والضياء المقدسي (ت ٦٤٣ هـ) وابن القطان الكتامي ، والدمياطي المصري (ت ٧٠٥) .

برز التلميذ أيضا آخذا بالإمام ، لاحقا بالركب ، فأخرج من بنيانه علوما نقدية، ومعايير صناعية ، واضعا نفسه بين شيوخه ضاربا لنفسه بحظه من العلم والنقد، على قاعدة : كم أبقى الأول للآخر . فخرج ديوان نقد على شيخه ابن القطان فيصلا بين المتخاصمين ، وحكما بين المتجادلين ، قطع فيه بأمور خطأ فيها شيخه وصوب ابن الخراط .

وقد أشاد بعلوم هذا الناقد المغمور[١] جماعة من كبار علماء المتأخرين كالزين العراقي (ت ٨٠٤ هـ) وابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) والسخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، والسيوطي (ت ٩١١ هـ) ؛ فنقولهم عنه في الاتصال والتدليس وغيره من أعز النقول في علم ومصطلح الحديث وأغزرها فائدة ، وغلب على منهج ابن المواق الاستقراء لتقرير النتائج النقدية المتوخاة . وديوان النقد الذي فتح به الناقد ابن المواق بين ابن الخراط وابن القطان هو كتاب : ((**بغية النقاد النقلة ، فيما أخل به كتاب « البيان » وأغفله ، أو ألم؛ به فما تممه ولا كمله**)) .

ولا توجد منه إلا قطعة معروفة في خزانة الأسكوريال بمدريد .

وقد انتدب لخدمة هذا الكتاب وتحقيقه ودراسته زميلنا الفاضل الأستاذ الوقور

---

(١) إنما كان كذلك لنه على بروزه في نقد السنة وتركه هذه القطعة من رده على شيخه ، إلا أنه لم تحظ ترجمته بالمكانة اللائقة بها حتى خلط بعض المترجمين بينه وبين آخر من شراح خليل في فروع المالكية من وفيات (ت ٨٩٧ هـ) .

محمد خرشافي الذي عرف بجده وهمته العالية في خدمة حديث رسول الله ﷺ فما إن أريته النسخة من كتاب بغية النقاد حتى وجدت الاستعداد والترحاب يعلو محياه ، وأشرقت أسارير وجهه فرحا بهذا الكتاب، كما هي أهلاق طلبة العلم .

فبذل وسعه في تخريج أحاديثه وتتبع الطرق والروايات وإرجاعها إلى مظانها وبيان قيمتها من قبول ورد ، وأخرج النص سليما من النسخة الفريدة ، وقدم بمقدمة دراسية للمؤلف وعصره وللكتاب ؛ فجاء عملا جيدا مشرفا وأظهر لنا كنزا من كنوز العلم ، وميراثا من مواريث الحديث النبوي ، أجزل الله له المثوبة وبارك فيه .

وفي ختام هذه الكلمة نشكر صاحب مكتبة أضواء السلف بالرياض الأخ الفاضل الدؤوب علي صنهات الحربي على تتبعه نفائس التراث الإسلامي وسعيه في إخراجه وطباعته، بارك الله في جهوده وأكثر من أمثاله .

والله من وراء القصد .

وكتبه

زين العابدين بن محمد بلافريج

أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

الدار البيضاء – المغرب

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

﴿ يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[1] .

﴿ يَا أَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَٱلْأَرْحَامَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾[2] .

﴿ يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[3] .

إن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة ، وكل ضلالة في النار .

أما بعد : فإن من منة الله على عباده المؤمنين أن أنزل كتابه الكريم هداية مبينة تنير لهم سبيل السعادة في دنياهم وأخراهم، وجعله أعظم رسالة سماوية وأعلاها مكانة، كما جعله معجزة خالدة إلى يوم الدين، فكان هو المصدر الأول للتشريع الإسلامي، وقد خصه بمميزات؛ منها أنه سبحانه وتعالى تكفل بحفظه؛ قال عز وجل: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[4]، في حين أوكل حفظ كتبه

---

(١) سورة آل عمران: ١٠٢.

(٢) سورة النساء: ١.

(٣) سورة الأحزاب : ٧٠،٧١.

(٤) سورة الحجر ، الآية ٩.

السماوية السالفة للعلماء والمؤمنين بها من أتباع الرسل السابقين؛ قال تعالى: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَٱلرَّبَّانِيُّونَ وَٱلأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا مِن كِتَابِ ٱللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ ﴾.(١)

ومن تمام منة الله على هذه الأمة أن جعل السنة النبوية مبينة للقرآن الكريم، مفصلة لمجمل أحكامه شارحة لما يحتاج للشرح منه ، وفي ذلك يقول عز وجل : ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾(٢) كما يقول سبحانه: ﴿ وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي ٱخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾(٣) وهذا المعنى الذي ذكرته الآيتان هو ما نص عليه ﷺ في كثير من أحاديثه ؛ منها قوله ﷺ : (ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه ، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته ؛ يقول : عليكم بهذا القرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه ..) الحديث. (٤)

وجاء في حديث أبي رافع – وغيره – مرفوعا : (لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته؛ يأتيه أمر مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول : لا أدري ، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه)(٥) .

فالسنة النبوية قسم من أقسام الوحي الموحى به للنبي ﷺ ولا يجوز مخالفتها ؛

---

(١) سورة المائدة، الآية ٤٤.

(٢) سورة النحل، الآية ٤٤.

(٣) سورة النحل، الآية ٦٤.

(٤) الحديث رواه أبو داود في سننه عن المقدام بن معد يكرب: كتاب السنة. باب لزوم السنة (٥/ ١٠ ح: ٤٦٠٤)، ورواه الإمام أحمد في مسنده بنحوه (٤/ ١٣١). أما رواية الترمذي في آخره وهي: (وأن ما حرم رسول الله ﷺ كما حرم الله) وعقب عليه بقوله: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. (كتاب العلم. باب ما نهي عنه أين يقال عند حديث النبي ﷺ (٥/ ٣٨ ح: ٢٦٦٤).

(٥) الحديث رواه الترمذي في جامعه، وعقب عليه بقوله: (حديث حسن صحيح). كتاب العلم. باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث رسول الله ﷺ، كما رواه ابن ماجة في سننه بنحوه، المقدمة. باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه (١/ ٦)، وأحمد في مسنده ١٣٢/٤.

وقد أوجب الله على المؤمنين طاعة رسوله ﷺ، وأمر بذلك في آيات كثيرة؛ منها قوله تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾[١]، وجاء التحذير من مخالفة أوامره ﷺ في قوله عز من قائل: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[٢] بل إننا نجد الله سبحانه وتعالى ينص على أن طاعته في طاعة رسوله ﷺ، وبالتالي فعصيان الرسول عصيان لله عز وجل؛ قال تعالى: ﴿ مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ الآية[٣].

وجاء في حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه: (صلى بنا رسول الله ﷺ ذات يوم، ثم أقبل علينا فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب، فقال قائل: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودع، فما تعهد إلينا؟ قال: « أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن عبدا حبشيا، فإنه من يعش منكم بعدي، فسيرى اختلافا كثيرا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة »)[٤].

وقد نص غير واحد من العلماء على أنه يستفاد من هذا الحديث -وغيره كثير- وجوب الأخذ بهديه ﷺ في كل شيء، واجتناب كل البدع المستحدثة.

ولما كان للسنة النبوية هذه المكانة السامقة، وكانت المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي وجدنا أن الأمة الإسلامية قد خصتها بالرعاية الفائقة والعناية التامة، واستعملت في المحافظة عليها أسلوبا فريدا لم يسبق لأمة من الأمم أن سلكته في سبيل الحفاظ على أحاديث رسولها؛ نلمس ذلك في خصيصة

---

(١) سورة الحشر، الآية ٧.

(٢) سورة النور، الآية ٦٣.

(٣) سورة النساء، الآية ٨٠.

(٤) الحديث أخرجه أبو داود: كتاب السنة. باب في لزوم السنة (٥/١٣ ح: ٤٦٠٧)، والترمذي بنحوه: كتاب العلم. باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (٥/٤٥ ح: ٢٦٧٦).

الإسناد وما صاحبه من متابعة أحوال الرواة والكشف عن عدالتهم أو تجريحهم ، وكذا ضبطهم أو غفلتهم ، بل قد يسلم الحديث من سائر القوادح الظاهرة ، ولكن فحول هذه الصناعة الحديثية يستطيعون الكشف عما خفي على غيرهم من علل مؤثرة في صحته والاحتجاج به .

بدأت بذور الاهتمام بالسند في عهد رسول الله ﷺ كما يبدو ذلك في حديث ضمام بن ثعلبة حينما بلغته دعوة الإسلام، فلم يقنع بما وصله حتى جاء عند رسول الله ﷺ ؛ ليسمع منه بنفسه ؛ فيتحقق له السند العالي في هذا الحديث :

روى البخاري بسنده إلى أنس بن مالك؛ قال: (بينما نحن جلوس مع النبي ﷺ في المسجد دخل رجل على جمل فأناخه في المسجد، ثم عقله ، ثم قال لهم : أيكم محمد - والنبي ﷺ متكئ بين ظهرانيهم- فقلنا: هذا الرجل الأبيض المتكئ ، فقال له الرجل : ابن عبد المطلب ، فقال له النبي ﷺ : قد أجبتك . فقال الرجل للنبي ﷺ : إني سائلك فمشدد عليك في المسألة ، فلا تجد علي في نفسك . فقال : سل عما بدا لك . فقال : أسألك بربك ورب من قبلك ، آلله أرسلك إلى الناس كلهم ؟ فقال : اللهم نعم . فقال : أنشدك بالله ، آلله أمرك أن نصلي الصلوات الخمس في اليوم والليلة ؟ قال : اللهم نعم. قال: أنشدك بالله، آلله أمرك أن نصوم هذا الشهر من السنة ؟ قال : اللهم نعم . قال : أنشدك بالله ، آلله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا، فتقسمها على فقرائنا؟ فقال النبي ﷺ : اللهم نعم. فقال الرجل : آمنت بما جئت به ، وأنا رسول من ورائي من قومي ، وأنا ضمام بن ثعلبة..) الحديث.[(١)]

ثم صارت بوادر التثبت في الرواية تظهر في عهد الخليفة أبي بكر رضي الله عنه، ثم من جاء بعده من الخلفاء الراشدين ، ولما ظهرت الفتنة وما صاحبها من الكذب على رسول الله ﷺ انبرى نقاد المحدثين للوضاعين يفضحونهم،

---

(١) صحيح البخاري: كتاب العلم، باب ما جاء في العلم وقوله تعالى: (وقل رب زدني علما) (طه ١١٤). الفتح ١٤٨/١ ح: ٦٣.

ويتابعون كذبهم لكشفه وتبرئة ساحة السنة من بهتانهم . روى الإمام مسلم عن محمد بن سيرين رحمه الله أنه قال : (لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا : سموا لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم)(١) . وقيل للإمام عبد الله بن المبارك : (هذه الأحاديث المصنوعة ؟ قال : يعيش لها الجهابذة)(٢) .

وهكذا بارك الله في جهود علماء الحديث حتى غدوا سدا منيعا وصخرة صلبة تكسرت عليها نصال الفتن وسهام الأهواء فرد كيد الكائدين وتم للبشرية لأول مرة في تاريخها إحصاء الكلمات والعبارات والأفعال والإشارات وأسماء الصغار والكبار والكذبة والأخيار ، ومن حل ومن ارتحل ؛ كل هذا -وغيره كثير- دُوِّنَ وصُنِّفَ وضُبِطَ بقواعد دقيقة لم تعرفها أمة قبل، حتى أصبح لكل راو من الرواة سجل تفصيلي يحدد مرتبته بين الرواة وطبقاتهم ؛ سواء من حيث العدالة والضبط، أو الجرح والوهم أو الغفلة .

ولم يفت كبار أعلام الحديث أن الثقة العدل مهما علت مكانته وسمت مرتبته فإنه معرض للخطأ والوهم ، وأن هذا وإن كان نادرا إلا أنه من الثقة العدل خطير؛ لأن روايته مقبولة عند الناس ، وهو حجة عندهم في جميع منقولاته ، ولمثل هذا أوجد علم العلل .

يقول الدكتور محمد مصطفى السباعي، رحمه الله ، في وصف جهود العلماء في مجال النقد : (لا يستطيع من يدرس موقف العلماء -منذ عصر الصحابة إلى أن تم تدوين السنة- من الوضع والوضاعين وجهودهم في سبيل السنة، وتمييز صحيحها من فاسدها ، إلا أن يحكم بأن الجهد الذي بذلوه في ذلك لا مزيد عليه، وأن الطرق التي سلكوها هي أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص ، حتى لنستطيع أن نجزم بأن علماءنا ، رحمهم الله ، هم أول من

(١) مقدمة صحيح مسلم: ١٥/١.

(٢) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، ص: ٨٠.

وضعوا قواعد النقد العلمي الدقيق للأخبار والمرويات بين أمم الأرض كلها ، وأن جهدهم في ذلك جهد تفاخر به الأجيال ، وتتيه به على الأمم ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم)[١] .

وهذا الكتاب الذي بين أيدينا (بغية النقاد النقلة، فيما أخل به كتاب « البيان » وأغفله، أو أَلَمَّ به، فما تممه ولا كمله. للحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي يحيى؛ الشهير بابن المواق) . هو ثمرة للجهود العلمية النقدية الحديثية التي ابتدأت بعبد الحق الإشبيلي بكتابه « الأحكام الوسطى » ، ثم أينعت على يد أبي الحسن ابن القطان الفاسي بكتابه : « بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام » ونضجت بمؤلَّف « البغية » هذا .

منهج التحقيق

تنوعت مناهج المحققين بين اتجاهين :

أحدهما : استشراقي غربي هدفه إخراج النص المحقق بغض النظر عن الرجوع إلى مواطن النقل و التخريج ، ولا يتناول تراجم لأعلام النص ، ولا التعليق على أفكار المصنف، ومن سار على هذا المنهج آثر إخراج النص خلوا من الحواشي والتعليقات والتخريجات .

الثاني : يهتم بالرجوع إلى موارد المؤلف ومقابلتها بالمنقول عنها فيه ، وتخريج نصوصها ، وبيان عزوها .

والمنهج الأول قد يتواءم مع طبيعة بعض النصوص ويتناسب معها ، فلا ضير في تحقيقها بالاعتماد عليه ، في حين أن المنهج الثاني قد يكون هو الأنسب لنصوص أخرى .

---

(١) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: د. مصطفى السباعي ص: ٨٩.

ولما كان كتاب « بغية النقاد » من فصيلة التعقيبات العلمية بين العلماء ، ثم إنه اشتمل على كثير من الأحاديث التي يدور موضوع تعقيبها على علم العلل ، وهذه للعلماء فيها مآخذ قد تختلف بين هذا وذاك .

ثم إن موضوع الكتاب يتناول أحاديث الأحكام ، والحكم على الحديث فيها بالصحة أو الحسن أو الضعف يترتب عليه أمور أخرى تتعلق بالحكم الشرعي في أفعال العباد وبالحلال والحرام ؛ ...

كل هذا وغيره كفيل بأن يجعل أمر تحقيق هذا المخطوط يتطلب المنهج الثاني .

ولهذا لا ضير إذا توقفت عند التعقيبات الواردة في الكتاب بالرجوع إلى مظانها واستحضار ونصوصها من مصادرها المنقولة منها، ثم تتبع جزئياتها لتمحيصها وبيان وجهها، بل ومناقشتها –حسب ما يتطلبه المقام– لاستصواب ما كان صوابا، والتعقيب على ما يحتاج لذلك .

وهذا مجمل هذه الخطوات :

١ – لما كانت نسخة المخطوط فريدة فإني اعتمدت في المقابلة بينها وبين الأصول التي نقلت منها ، كما قابلت بينها وبين النصوص المنقولة عنها، كلما أمكنني ذلك. وهذا ما جعلني في كثير من الأحيان أطمئن لسلامة النص .

٢ – قمت بوضع ترقيم مسلسل للأحاديث الواردة في المخطوط، باعتبار أنه يتكلم على كل حديث منها وما فيه من وهم أو علة ...

٣ – جعلت بداية كل حديث من الأحاديث المتعقبة في صفحة جديدة إشعارا مني بالمنهج الذي سار عليه المصنف في تعقيبه ؛ حيث جمع الأحاديث المتعقبة التي يجمعها جامع واحد في فصل أو باب، وفصل بينها بعبارة دالة على هذا الفصل مثل : (وذكر) ، ونحوها ، وذلك عند ذكر كل حديث .

٤ – خرجت الأحاديث تخريجا مسهبا –في قسم التحقيق– تناولت فيه أمورا؛ منها :

أ - عزو الحديث المذكور إلى مصدره المنقول منه؛ بذكر اسم المصنف ، وكتابه، وبابه، والجزء والصفحة ، ورقم الحديث فيه ، إن كان مرقما .

ب - تخريج الأحاديث التي لم يعثر عليها المصنف، أو التي تركها دون عزو بعد أن بذل مجهوده ولم يقف على موضعها .

ج - في تخريج الأحاديث حرصت على معرفة طرق الحديث التي لم يقف عليها المؤلف، والتي قد تفيد في ذكر متابعة لراو، أو شاهد لحديث، أو تعضيد لرواية، مما يسهل معرفة درجة الحديث المتناول للتعقيب .

٥ - متابعة المصنف في أقواله ونقوله، وأحكامه على الأحاديث ، والتعقيب على ما يستحق التعقيب منها .

٦ - الأحاديث التي ذكرها المصنف في موضعين من كتابه، تناولت التعليق عليها في الموضع الأول، ثم إذا وصلت إلى موضعها الثاني اكتفيت بالإحالة في الحاشية إلى كون الحديث قد سبق ذكره برقم كذا ، وذلك تجنبا للتكرار .

٧ - درست رجال سند كل حديث من الأحاديث التي أوردها المصنف في كتابه؛ مما يسر لي أن أقف على أحكام رجال التعديل والتجريح للرواة في مصادرها الأصلية وفي أمهات الكتب ، وكثيرا ما أكتفي بحكم الحافظ ابن حجر على الراوي، إذا كان ذلك هو الأنسب.

٨ - الصحابة، رضي الله عنهم ، كلهم عدول ؛ لذلك لم أترجم لهم، اللهم إلا لمن كان غير مشتهر منهم ، أو لمن ذكر بكنيته منهم ، أو لنكتة علمية.

٩ - قد يظهر لي مخالفة المصنف فيما ذهب إليه من حكم ، أو تعليل ، أو غير ذلك، فأذكره في موضعه عند دراسة الحديث والتعليق عليه . وقد يظهر لي تأخير ذلك إلى الدراسة ؛ وفي هذه الحالة قد أشير إلى ذلك في الهامش.

١٠ - عملت على الحفاظ على النص على الصورة التي وجدتها عليه، ولم أسمح لنفسي بالتدخل إلا فيما تسمح به ضوابط التحقيق ومناهجه ؛ مثل

تصحيح ما لم يكتب وفق القواعد الإملائية الصحيحة ، أو ما خالف في الرسم ؛ مثل إضافة المد لكلمة (الحرث) ، فأثبتها : (الحارث) ، ونحو إضافة حرف الهمزة في آخر اسم (زكرياء) .

١١ - قمت بشرح المفردات الغريبة في النص في الهامش ، معتمدا في ذلك على كتب شرح الغريب ، وعلى المعاجم اللغوية.

١٢ - قد يكون بالنص سقط واضح أو معنى مضطرب فأحتاج إلى إثبات السقط أو توضيح المضطرب بكلمة أو نحوها ، وفي هذه الحالة أجعل ما أضفت مما ليس في الأصل بين معقوفتين (..) وأضع بعدها مباشرة رقم إحالة في الهامش لبيان أن الإضافة ليست بالمخطوط.

١٣ - حافظت على ما ورد في النص المخطوط من رموز اصطلاحية حديثية دالة على صيغ التحديث وغيره : فإذا عبر بـ(ني) عن حدثني، أو بعبارة (نا) عن حدثنا ، أبو بعبارة (أنا) عن أخبرنا ، أو بـ (اهـ) عن انتهى ؛ أبقيتها كما ذكرها، ولم أغيرها .

١٤ - عزوت الآيات الواردة في النص إلى أرقامها في السور المذكورة فيها ، معتمدا على رواية ورش عن نافع .

١٥ - سرت على المنهج المعروف في ترقيم أوراق المخطوط، حيث قسمته إلى لوحات؛ وفي كل لوحة وجه أ ، ثم وجه ب ، وأشير إليها بخطين مائلين (//)؛ أضع بينهما رقم اللوحة والوجه.

١٦ - وضعت بعض الخرائط المساعدة على تصور سلسلة السند والاختلافات بين روايات الحديث الواحد، وذلك إذا كان الأمر يستدعي ذلك.

١٧ - وضعت فهارس فنية لتقريب البحث ؛ منها : فهرس الآيات ، وفهرس الأحاديث ، وفهرس الأعلام ، وفهرس الرواة المذكورين بجرح أو تعديل في بغية النقاد، وفهرس مصطلح الحديث ، وفهرس الأمكنة والبقاع، وفهرس الغريب ، وفهرس المصادر والمراجع .

الصعوبات التي واجهتني :

- لعل أول الصعوبات التي واجهتني كون هذا المخطوط لا يوجد منه سوى نسخة وحيدة، وهي على يتمها مبتورة الأول والآخر، وهذا يجعل العمل فيها عسيرا .

- صعوبة البحث عن النصوص المنقولة في الكتاب من مواردها التي نقل منها المصنف لمقابلتها بما في المخطوط ، وكذا صعوبة العثور على جميع ما نقل المحدثون عن ابن المواق- سواء ما نسب منه للبغية بالنص الصريح ، أو ما نسب لابن المواق دون ذكر اسم الكتاب الذي نقل منه، وهذا ما جعلني ملزما بجرد[1] عدة كتب؛ منها : ملء العيبة ، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن رشيد الفهري السبتي ، والنكت على كتاب ابن الصلاح ، للزركشي ، والتقييد والإيضاح ، للحافظ زين الدين العراقي ، والتبصرة والتذكرة له أيضا -وهو شرحه لألفيته - وفتح الباري، لابن حجر العسقلاني ، والنكت على كتاب ابن الصلاح ، لابن حجر كذلك ، والتلخيص الحبير، له أيضا ، وفتح المغيث ، للسخاوي ، وتدريب الراوي ، للسيوطي ، وفتح الباقي على ألفية العراقي ، لزكرياء الأنصاري ، وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار للصنعاني ، والتعليق المغني على سنن الدارقطني ، لأبي الطيب محمد شمس الحق آبادي ، وكشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، لإسماعيل بن محمد العجلوني .

- لم يقيد على النسخة سماع ولا رواية ؛ وذلك بسبب البتر .

- عدم استطاعة الجزم - في أول الأمر - بمؤلف هذا الكتاب : « بغية النقاد » ، هل هو لابن المواق ، أو لابن رشيد السبتي ؟

- ترجمة ابن المواق نادرة ، وليس في المصادر ما يشفي الغليل عن الحياة العلمية لهذا العَلَم . وعدم وجود دراسة عن ابن المواق تسلط الضوء على منهجه أو تتناول التعريف به .

---

(١) قمت بهذا الجرد حسب ما تيسر لي ؛ فالأغلب الأعم منها تتبعته تتبعا كاملا ، والبعض منها اعتمدت فيه على الفهارس الموضوعة له .

خطة العمل

قسمت الكتاب إلى قسمين :

- قسم للدراسة .
- وقسم للتحقيق والتعليق .

أما قسم الدراسة :

فيحتوي على : مقدمة وبابين .

المقدمة : وقد تناولت فيها :

- أسباب اختيار الموضوع .
- وبيان المنهج الذي سلكته في تحقيق النص .

مع الإشارة إلى الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث .

أما الباب الأول : فقد افتتحته بمدخل تمهيدي لعلم الحديث بالمغرب .

وقسمت هذا الباب إلى قسمين ، وجعلت في القسم الأول ثلاثة فصول .

الفصل الأول : منها عقدته لعبد الحق الإشبيلي ، وتحته المباحث الآتية :

المبحث الأول : التعريف بعبد الحق الإشبيلي

المبحث الثاني : شيوخ عبد الحق الإشبيلي

المبحث الثالث : تلاميذ عبد الحق الإشبيلي

المبحث الرابع : مصنفات عبد الحق الإشبيلي

المبحث الخامس : المكانة العلمية لعبد الحق الإشبيلي

أما الفصل الثاني : فقد خصصته لابن القطان الفاسي ، وتحته المباحث الآتية :

المبحث الأول : التعريف بابن القطان الفاسي

المبحث الثاني : نشأته العلمية

المبحث الثالث : شيوخ ابن القطان الفاسي

المبحث الرابع : تلاميذ ابن القطان

المبحث الخامس : مصنفات ابن القطان

المبحث السادس : المكانة العلمية لابن القطان

المبحث السابع : أبو الحسن بن القطان محافظ مكتبة القصر الموحدي

أما الفصل الثالث : فقد عقدته لابن رُشَيْد السبتي، وتحته المباحث التالية :

المبحث الأول : التعريف بابن رشيد السبتي

المبحث الثاني : شيوخ ابن رشيد السبتي

المبحث الثالث: تلاميذ ابن رشيد السبتي

المبحث الرابع : مذهب ابن رشيد الفقهي

المبحث الخامس : رحلة ابن رشيد إلى الأندلس وفاس

المبحث السادس : مصنفات ابن رشيد

المبحث السابع : مكانة ابن رشيد العلمية

أما القسم الثاني من هذا الباب ، ففيه تفصيل لحركة التأليف الحديثية من « الأحكام » إلى « البغية » . صدرته بتمهيدين ، يتلوهما فصلان

التمهيد الأول : علم العلل

التمهيد الثاني : الكتب المؤلفة في أحاديث الأحكام

الفصل الأول : عقدته لكتابي : الأحكام (« الكبرى » و « الصغرى ») لعبد الحق الإشبيلي

ابتدأته بتمهيد فيه بيان لسبب تأليف عبد الحق لكتب الأحكام

بعده المباحث الآتية :

المبحث الأول: الأحكام الكبرى

المبحث الثاني : الأحكام الصغرى

المبحث الثالث : الكتب المصنفة على الأحكام الصغرى

الفصل الثاني وهو خاص بـ « الأحكام الشرعية الوسطى »

وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول : التعريف بـ « الأحكام الوسطى ».

المبحث الثاني : منهج الإشبيلي في « الأحكام الوسطى »

المبحث الثالث : مصادر الكتاب

المبحث الرابع : القيمة العلمية للكتاب

الباب الثاني : وقد عقدته للتعريف بابن المواق وكتابه « بغية النقاد »

وقد اشتمل على خمسة فصول :

خصصت **الفصل الأول للتعريف بابن المواق ومكانته العلمية**

افتتحته بتمهيد : ركزت فيه على ندرة ترجمة ابن المواق وآثار ذلك على الباحثين، تلاه المباحث الآتية :

المبحث الأول : اسم ونسب ابن المواق

المبحث الثاني : البيئة العلمية التي نشأ بها ابن المواق

المبحث الثالث : شيوخ ابن المواق

المبحث الرابع : تلاميذ ابن المواق

المبحث الخامس : المذهب الفقهي لابن المواق

المبحث السادس : المكانة العلمية لابن المواق

المبحث السابع : ابن المواق والتصحيح والتضعيف

المبحث الثامن : ابن المواق وعلم الجرح والتعديل

المبحث التاسع : ابن المواق وعلم علل الحديث

المبحث العاشر : مصنفات ابن المواق

المبحث الحادي عشر : تأكيد نسبة كتاب « بغية النقاد » لابن المواق

أما **الفصل الثاني فقد عقدته لبيان مضمن كتاب : « بغية النقاد »** . وقد حاولت فيه أن أضع ملخصا للتعقيبات التي وردت في كتاب: « بغية النقاد » .

أما الفصل الثالث فقد خُصص لذكر موارد ابن المواق في « بغية النقاد » ، وقد قسمتها إلى محاور كالآتي :

- كتب متون الحديث
- كتب العلل الحديثية
- كتب التواريخ
- كتب المعاجم

- كتب أطراف الحديث
- كتب الجرح والتعديل
- كتب المؤتلف، والمختلف ، والمتفق والمفترق...
- كتب طبقات الصحابة
- كتب الفقه
- كتب في فنون وعلوم مختلفة

أما الفصل الرابع فقد عقدته لبيان جانب من مشاركة ابن المواق في تأسيس علوم الحديث عنونته بـ : جهود ابن المواق في علوم الحديث ، وتحته المباحث التالية :

المبحث الأول : الحكم على السند المعنعن

المبحث الثاني : الحكم على السند المؤنن

المبحث الثالث : متى يحكم على الحديث بالانقطاع

المبحث الرابع : حكم مراسيل الصحابة

المبحث الخامس : حكم الرواية بالمكاتبة

المبحث السادس : حكم النسبة إلى الجد

المبحث السابع : هل سمع الحسن من ابن عباس ، رضي الله عنهما ؟

المبحث الثامن : شرط البخاري ومسلم

المبحث التاسع : الحديث الحسن

المبحث العاشر : الجهالة وحكمها

المبحث الحادي عشر : بم تثبت العدالة ؟

المبحث الثاني عشر : الرواية بالمعنى

المبحث الثالث عشر : الاهتمام بنسبة روايات كتب الحديث إلى مؤلفيها

وآخر هذه الفصول هو الفصل الخامس ، وقد تناولت فيه أمورا متفرقة لها علاقة بـ « بغية النقاد » ؛ من ذلك :

- التعقيب وآدابه عند ابن المواق
- ضوابط النقل عند ابن المواق
- أصول التخريج عند ابن المواق
- فوائد كتاب : « بغية النقاد »
- نقول عن ابن المواق
- مؤاخذات على ابن المواق

وبهذا ينتهي قسم الدراسة ، ويليه قسم التحقيق والتعليق .

هذا وإني لا أدعي الكمال فيما قمت به، بل هو جهد المقل ، فما كان منه صوابا فهو من توفيق الله عز وجل ، وما كان فيه من تقصير فأستغفر الله منه.

والله أسأل أن يثيبني على هذا العمل دنيا وأخرى ؛ وأن ينفع به ، إنه سميع مجيب .

ثم لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان بالجميل لفضيلة أستاذي الدكتور زين العابدين بلافريج على إشرافه على هذه الرسالة ، والأساتذة الكرام : والدكتور محمد يسف ، والدكتور الحسن العبادي ، والدكتور محمد بن عبد الرحمن المغراوي ، والدكتور محمد أبو الفضل ؛ جازاهم الله بأحسن الجزاء على ما

قدموا من نصح وإرشاد .

كما أتوجه بالشكر العميم للأخوة الأساتذة الذين مكنوني من بعض المصادر والمراجع التي لم يكن لي أن أحصل عليها إلا من طريقهم ، كما أسجل هنا شكري الخاص للشيخ الجليل العالم محمد بوخبزة الذي أمدني ببعض المخطوطات القيمة.

شكر الله لكل من تقدم ذكرهم ولغيرهم ممن لم أذكرهم ، والله يتولى الصالحين .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على نبينا الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين .

وكتبه د/ مَحمد خرشافي

أستاذ التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الحسن الثانيالدار البيضاء – عين الشق – المغرب



البَابُ الأَوَّل

القِسْمُ الأَوَّل

حلقات المحدثين المغاربة
في القرنين
السادس والسابع الهجريين

الفصل الأول : عبد الحق الإشبيلي

الفصل الثاني : ابن القطان الفاسي

الفصل الثالث : ابن رشيد السبتي



مدخل تمهيدي لعلم الحديث بالمغرب:

كان دخول الحديث النبوي إلى بلاد المغرب والأندلس مع الفاتحين الأولين شأنه شأن القرآن الكريم، وكانت العناية به واضحة من أول يوم عرف المغاربة شريعة الإسلام، ذلك أنه أحد هذين الأصلين الذين بني عليها هذا الدين، ولكن لم يكن الأمر متسعا بين سائر العلماء بالمغرب، ولهذا نلمس طائفة من المحدثين الذين يظهرون من حين لآخر؛ وهذه بعض من هذه النماذج:

-معاوية بن صالح بن حُدير الحضرمي (ت ١٦٨ هـ) راوية أهل الشام، دخل الأندلس سنة ثلاث وعشرين ومائة، قال عنه النباهي: كان من جلة أهل العلم، ورواة الحديث. تولى التحديث بالأندلس، وقصده الناس للرواية عنه من كل صوب.[(١)]

- داود بن جعفر بن أبي صغير، من أهل قرطبة، سمع من مالك بن أنس وسفيان الثوري، ومعاوية بن صالح، قال ابن وضاح: ورويت أنا عنه، وروى هو عني. ذكر أنه أملى على أحد تلامذته ثلاثة آلاف حديث.[(٢)]

وظهور هذه العينات من المحدثين لم يكن يسمح بأن تكون صبغة الحديث صبغة عامة بالبلاد في هذه الفترة، ولكنها كانت بذورا صالحة لأشجار باسقة فيما يعقبها من الزمن، وقد بدأ هذا التحول نحو هذه الغاية بعد العودة الثانية لمحمد بن وضاح بن بزيغ القرطبي (٢٠٢-٢٧٧هـ) من رحلته المشرقية، حيث تم له الأخذ عن كبار المحدثين في عصره أمثال أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني. لذا يمكن أن يقال إن ابن وضاح هو أول من أدخل علم الحديث إلى بلاد الأندلس.[(٣)]

---

(١) تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، لابن الفرضي ١٣٧/٢... -سير أعلام النبلاء، للذهبي ١٥٨/٧ -تاريخ قضاة الأندلس، للنباهي ص: ٤٣.

(٢) جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، للحميدي ٣٣٣/١ -تاريخ العلماء والرواة للعلم... لابن الفرضي ١٦٩/١.

(٣) تاريخ العلماء والرواة للعلم... لابن الفرضي ١٧/٢ ترجمة ١١٣٦ -تذكرة الحفاظ، للذهبي ٦٤٦/٢ ترجمة ٦٧٠ -الديباج المذهب، لابن فرحون ص: ٢٣٩.

ويأتي بعد ابن وضاح أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد القرطبي (٢٠١-٢٧٦هـ)، وله رحلتان إلى المشرق استغرق في الأولى عشرين سنة، وفي الثانية أربع عشرة سنة، وقد كانت الحصيلة العلمية لهاتين الرحلتين هامة، ويرجع الفضل لبقي بن مخلد في إدخال كثير من الكتب إلى الأندلس؛ منها: مصنف ابن أبي شيبة، كما كان له مزية الانتقال الفعلي للمغاربة من الانكباب على الفقه المالكي بفروعه إلى دراسة الكتاب والسنة، واستخلاص الأحكام من هذين الأصلين، وقد ألف في التفسير والحديث وطبقات الصحابة.[١]

ومن أعلام المحدثين بعد هذه الفترة قاسم بن أصبغ البيّاني (٢٤٤-٣٤٠هـ)، وهو الآخر من الذين ارتحلوا إلى المشرق، وجابوا الآفاق، وأخذوا عن كبار محدثي العصر، وإليه يرجع الفضل في إدخال كثير من كتب الحديث وتواريخ الرجال إلى الأندلس؛ مثل: كتاب التاريخ لأحمد بن زهير بن حرب، كما أنه بلغ شأوا عاليا في علم الحديث، له مصنفات قيمة؛ منها مصنفه المخرج على كتاب أبي داود، وغيره. اشتغل بالإقراء والتحديث، ولما طال عمره في ذلك صارت الرحلة تشد إليه، فاجتمع في الأخذ عنه الكبار والصغار، والشيوخ والكهول والأحداث.[٢]

وممن اشتهر من المحدثين المغاربة آنذاك: أبو القاسم؛ خالد بن سعد القرطبي (ت ٣٥٢ هـ)، وكان له شأو وأي شأو في علم الحديث، حتى إن الحكم المستنصر (٣٠٢-٣٦٦ هـ) كان يقول في حقه: « إذا فاخرنا أهل المشرق بيحيى ابن معين (ت ٢٣٣ هـ) فاخرناهم بخالد بن سعد ».[٣]

(١) تاريخ العلماء والرواة للعلم... لابن الفرضي ١/١٠٧. ترجمة ٢٨٣ -جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، للحميدي ١/٢٧٤ ترجمة ٣٣٢ -تاريخ قضاة الأندلس، للنباهي. ص: ١٨.

(٢) تاريخ العلماء والرواة.. لابن الفرضي ١/٤٠٦ ترجمة ١٠٧٠ -الديباج المذهب، لابن فرحون -بتحقيق محمد الأحمدي -٢/١٤٥.. الرسالة المستطرفة، لابن جعفر الكتاني ص: ٢٥.

(٣) تاريخ العلماء والرواة.. لابن الفرضي ١/١٥٤ ترجمة ٣٩٦.

ومن المحدثين اللامعين في هذا العصر أحمد بن سعيد بن حزم الصدفي، كانت له رحلة إلى المشرق من أجل طلب الحديث، فلما رجع عني بالآثار والسنن وجمع الحديث ونشره وروايته، ولم يزل كذلك بين أهل قرطبة حتى توفاه الله إليه سنة ٣٥٠ هـ.(١)

وممن يذكر من محدثي المغرب في هذه الفترة: أبو عمر؛ أحمد بن محمد الطلمنكي (٣٤٠-٤٢٩ هـ) له رحلة إلى المشرق استفاد منها في علوم القرآن والحديث حتى صار إماما فيهما، وكان سيفا مجردا على أهل الأهواء والبدع، قامعا لهم غيورا على الشريعة شديدا في ذات الله عز وجل.(٢)

أما يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث (٤٤٧-٥٣٢ هـ) فقد علا كعبه في علمي الحديث والفقه، وكان -مع سابقه- أحد أئمة هذا الشأن، وإليه يرجع الفضل في تكوين جيل من المحدثين في هذه الحقبة؛ أمثال ابن حزم الظاهري، وأبي الوليد الباجي، وأبي عبد الله بن عتاب.(٣)

ويشهد المغرب في القرن الخامس الهجري ازدهارا ملحوظا في علم الحديث على يد أبي عمر يوسف ابن عبد البر (٣٦٨-٤٦٣ هـ) صاحب التآليف العديدة والتصانيف الهامة مثل: « التمهيد » و « الاستذكار » و « الاستيعاب ». قال أبو الوليد الباجي عنه: (لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر بن عبد البر في الحديث، وهو أحفظ أهل المغرب).(٤)

---

(١) ترجم له ضمن رواة سنن أبي داود.

(٢) الصلة، لأبي القاسم خلف بن عبد الملك، المعروف بابن بشكوال ٤٨/١ ترجمة ٩٢ -سير أعلام النبلاء، للذهبي ٥٦٦/١٧..

(٣) الصلة، لابن بشكوال ٦٤٦/٢ ترجمة ١٥١٢ -سير أعلام النبلاء ١٢٣/٢٠.

(٤) للأستاذ محمد بن يعيش كتاب: الإمام أبو عمر بن عبد البر، حياته وآثاره في فقه السنة، وهو عبارة عن بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا، كما أنه ألف رسالة أخرى لنيل شهادة الدكتوراه في موضوع: مدرسة الإمام أبي عمر بن عبد البر في الحديث والفقه، وآثارها في تدعيم المذهب المالكي بالمغرب -وكلاهما مطبوع-.

ومن كبار أعلام محدثي هذا القرن كذلك: أبو الوليد؛ سليمان الباجي (٤٠٣-٤٧٤ هـ)، له رحلة إلى المشرق -استغرقت ثلاثة عشر عاما- جاور بمكة ثلاثة أعوام، لازم فيها أبا ذر الهروي، كما كانت له رحلة إلى مصر وبغداد وغيرهما من البلدان، وما عاد إلى بلاده حتى كان له القدم الراسخ في علم الحديث وعلله، والدراية الواسعة بعلم الجرح والتعديل، كما كان له إلمام بالفقه ودقائقه وأموره الخلافية.

قال عنه تلميذه أبو علي الصدفي: (ما رأيت مثل أبي الوليد الباجي، وما رأيت أحدا على هيئته وسمته وتوقير مجلسه، وهو أحد أئمة المسلمين). لأبي الوليد الباجي مؤلفات جليلة منها: « التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح ».[١]

وعلى رأس حفاظ المحدثين المغاربة في هذا القرن: أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجياني (٤٢٧-٤٩٨ هـ)، من شيوخه الذين أخذ عنهم، وتخرج على أيديهم: أبو عمر بن عبد البر، وأبو عمر بن الحذاء، وأبو الوليد الباجي. اهتم أبو علي الجياني بالحديث وكتبه، واشتهر بضبط رواياته مع المعرفة الكاملة بغريب اللغة والشعر والأنساب.

وترك من المؤلفات ما يشهد بعلو كعبه في علوم الحديث أمثال: تقييد المهمل وتمييز المشكل في رجال الصحيحين[٢]، وكذا: التنبيه على الأوهام الواقعة في المسندين الصحيحين، وغيرهما.

ومن حفاظ الحديث ذوي المكانة العالية كذلك: الحافظ أبو علي حسين الصدفي السرقسطي (٤٥٤-٥١٤ هـ)، له رحلة إلى المشرق استغرق فيها تسع

---

(١) قام الأستاذ أحمد لبزار بتحقيق ودراسة كتاب: التعديل والتجريح، للباجي لنيل دكتوراه الدولة. وقد تم طبعه.

(٢) قام الأستاذ الفاضل الدكتور محمد أبو الفضل بتحقيق ودراسة وتوثيق قسم من « تقييد المهمل وتمييز المشكل »، وهو: شيوخ البخاري المهملون. للحافظ أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني، الجياني.

سنوات، ولما عاد إلى بلاده كان ذا علم غزير، فانصرف للإقراء والتحديث حتى توفاه الله إليه.(١)

قال المقري عنه: (كان أبو علي عالما بالحديث وطرقه، عارفا بعلله وأسماء رجاله ونقلته، بصيرا بالمعدلين والمجرحين، وكان حسن الخط جيد الضبط، وكتب بيده علما كثيرا وقيده، وكان حافظا لمصنفات الحديث قائما عليها، ذاكرا لمتونها وأساليبها ورواتها).(٢)

وممن تتلمذ على أبي علي الصدفي: القاضي أبو بكر بن العربي، وأبو الفضل القاضي عياض.

وفي القرن السادس الهجري يبرز على الساحة العلمية بعض تلاميذ الحافظين أبي علي الجياني، وأبي علي الصدفي؛ وأخص بالذكر منهم: أبا بكر بن العربي المعافري (٤٦٨-٥٤٣هـ)، وهذا له رحلة علمية إلى المشرق، تمكن فيها من الأخذ على طائفة؛ منهم الإمام الغزالي، وأبي بكر الشاشي.(٣)

ومن كبار المحدثين المغاربة في هذا القرن -السادس-: أبو الفضل القاضي عياض اليحصبي، السبتي (٤٧٦-٥٤٤ هـ)، كانت رحلته بين المغرب والأندلس، وعني بلقاء العلماء والمحدثين والأخذ عنهم، قال ابن الأبار عنه: ((كان لا يدرك شأوه ولا يبلغ مداه في العناية بصناعة الحديث وتقييد الآثار وخدمة العلم، مع حسن التفنن فيه، والتصرف الكامل في فهم معانيه، إلى اضطلاعه بالآداب، وتحققه بالنظم والنثر، ومهارته في الفقه، ومشاركته في اللغة العربية، وبالجملة فكان جمال العصر ومفخر الأفق، وينبوع المعرفة، ومعدن الإفادة، وإن عدت رجالات المغرب فضلا عن الأندلس حسب فيهم صدرا،

---

(١) الصلة، لابن بشكوال: ١٤٣/١ ترجمة ٣٣٠ -سير أعلام النبلاء ٣٧٦/١٩.

(٢) أزهار الرياض ١٥٢/٣.

(٣) تأتي ترجمة أبي بكر بن العربي ضمن شيوخ عبد الحق الإشبيلي.

لعياض تآليف مفيدة؛ كتبها الناس وانتفعوا بها، وكثر استعمال كل طائفة لها)).[١] من هذه المصنفات: مشارق الأنوار على صحاح الآثار، والإلماع إلى معرفة الرواية وتقييد السماع، وإكمال المعلم في شرح مسلم، والشفا في التعريف بحقوق المصطفى...

قال أبو الحسن النباهي: (وممن سما ذكرهم بعد وفاتهم، وانقضاء أمد حياتهم، فبهرت ولايتهم، واشتهرت في الآفاق درايتهم، ومنهم كان القاضيان: أبو بكر بن عبد الله بن العربي، وأبو الفضل عياض، فجرت عليهما محن، وأصابتهما فتن، ومات كل واحد منهما مغربا عن أوطانه، محمولا عليه من سلطانه).[٢]

هؤلاء بعض رجالات المغرب في علم الحديث، يستدل بهم على غيرهم، ومن لم يذكر من هم أكثر ممن ذكروا.

(١) المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي، لابن الآبار. ترجمة ٢٧٩.

(٢) المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، لأبي الحسن النباهي. ص: ٩٥.

الفصل الأول

عبد الحق الإشبيلي

٥١٠-٥٨٢ هـ

المبحـــث الأول : التعريف بعبد الحق الإشبيلي

المبحث الثـــاني : شيوخ عبد الحق الإشبيلي

المبحث الثـــالث : تلاميذ عبد الحق الإشبيلي

المبحث الرابـــع : مصنفات عبد الحق الإشبيلي

المبحث الخامس : المكانة العلمية لعبد الحق الإشبيلي



لا يمكن أن ندرس كتاب بغية النقاد دون الرجوع إلى المنبع الأول الذي أسست عليه هذه السلسلة من التعقيبات العلمية للعلماء الثلاثة عبد الحق الإشبيلي، وابن القطان الفاسي، وابن المواق.

ولما كان لابن رشيد الفضل في تبييض كتاب بغية النقاد وإتمامه وإخراجه للناس لينتفعوا به -مع مناقشة علمية حول صاحب كتاب بغية النقاد الحقيقي هل هو ابن المواق أو ابن رشيد السبتي- كان لزاما أن ندرجه ضمن فصول هذه الأبواب فتكون أربعة فصول: الأول لعبد الحق الإشبيلي، والثاني لابن القطان الفاسي، والثالث لابن المواق، والرابع لابن رشيد السبتي، لكن لما كان بيت القصيد في هذه الدراسة هو ابن المواق آثرت أن أجعل الفصل الثالث لابن رشيد، وأؤخر ابن المواق لأفرده بالباب الثاني؛ وبالتالي يتسنى لي آنذاك أن أخصه بمزيد العناية سواء من حيث التعريف به، أو من حيث تفصيل منهجه في كتاب بغية النقاد، ومشاركته في بناء صرح علوم الحديث...

المبحث الأول التعريف بعبد الحق الإشبيلي:

هو: عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حسين بن سعيد بن إبراهيم، الأزدي، الإشبيلي نشأة، البجائي موطنا وإقامة، كنيته أبو محمد، لقب بابن الخراط، وبه اشتهر.

ذكر أبو العباس الغبريني أنه ولد في ربيع الأول سنة ٥١٠ هـ، وكانت وفاته في بجاية في ربيع الثاني عام ٥٨٢ هـ.[1]

ويبدو أن كتاب الأحكام قد انتشر بين الناس حتى صار عبد الحق الإشبيلي يعرف به، وهذا ما حدا بالحجوي الثعالبي أن يقول في ترجمته:

---

(١) عنوان الدراية ص : ٤٤ - تذكرة الحفاظ ١٣٥٠/٤ - عبد الحق وآثاره الحديثية ، محمد الوثيق ٧٥ ...

(وأشهر من يسمى عبد الحق في المالكية المغاربة من أهل هذه الطبقة هذا؛ لاشتهار كتبه، وخصوصا « الأحكام »، فإذا أطلق هذا الاسم فإليه ينصرف).(١)

ولعظم قدر هذا الإمام وصلاحه وتقواه وورعه أقحم الغبريني ترجمته في كتابه: « عنوان الدراية » مع تصريحه بأن ترجمته خارجة عن منهج الكتاب، لأنه إنما وضعه للعلماء الذين عرفوا ببجاية في المائة السابعة، مصرحا بأنه ما أوردها إلا لانتشار فضله....(٢)

المبحث الثاني: شيوخ عبد الحق الإشبيلي:

لابن الخراط شيوخ كثيرون، روى عنهم، وتخرج بهم، وأجازوه بمروياتهم، وهذا ذكر لأشهرهم، مرتبة حسب حروف المعجم:

١ - أحمد بن محمد بن أحمد الإصبهاني السلفي، عماد الدين، أبو طاهر (ت ٥٧٦ هـ) محدث اعتنى بالرحلة للسماع والتحصيل، سمع من شيوخ لا يحصون كثرة؛ منهم بأصبهان أكثر من ست مائة شيخ، وارتحل إلى بغداد فسمع بها، ومكة والكوفة والبصرة والمدينة ودمشق وقزوين وأذربيجان، والإسكندرية... وكان متقنا متثبتا دينا خيرا، حافظا ناقدا، انتهى إليه علو الإسناد، وتسابق المحدثون في الأخذ عنه، استوطن الإسكندرية خمسا وستين سنة، وبها توفي، عن ستة ومائة عام.(٣)

قال عبد الحق: (... وفيما أذن لي أبو طاهر السلفي أن أحدث عنه به،

---

(١) الفكر السامي ٢٢٧/٤.

(٢) عنوان الدراية، لأبي العباس الغبريني ص: ٢٠ -الشروح والتعليقات على كتب الأحكام، لابن عقيل الظاهري ص: ١٥. مصادر ترجمة عبد الحق: سير أعلام النبلاء ١٩٨/٢١ -تذكرة الحفاظ ١٣٥٠/٤ -عنوان الدراية ٤١ -التكملة، للمنذري ٦١/١ -العبر، للذهبي ٢٤٣/٤ -فوات الوفيات، لابن شاكر ٢٤٨/١ - الشذرات، لابن عماد ٢٧١/٤ -معجم البلدان، لياقوت الحموي ٣٣٩/١ (مادة: بجاية) -تهذيب الأسماء واللغات، للنووي ٢٩٢/١ -الوفيات: ابن قنفد ص: ٢٩٣ ترجمة ٥٨٢ -الأعلام: الزركلي ٢٨١/٣.

(٣) تذكرة الحفاظ ١٢٩٨/٤.. -الأنساب، للسمعاني ٢٧٤/٣، واللباب، لعز الدين بن الأثير الجزري ١٢٦/٢. في مادة « السلفي ».

وكتب إلي، سيما الديوان الذي وقع فيه...).[١]

٢ - أحمد بن أبي مروان عبد الملك بن محمد، أبو جعفر -وكناه ابن الأبار أبا العباس- الأنصاري، الإشبيلي (ت ٥٤٩) الإمام الحافظ، سكن لبلة، وكان متمكنا من الحديث ورجاله، حتى كان يقال له: ابن معين وقته، وبخاري زمانه.

قال ابن عبد الملك: وألف في السنن كتابه الكبير المسمى بالمنتخب المنتقي، جمع فيه مفترق الصحيح من الحديث الواقع في المصنفات والمسندات، وطريقه هذا حذا أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن في كتابه «الأحكام»، إذ كان ملازما له مستفيدا منه.

وقال ابن الأبار: سمع من شريح بن محمد، وأبي الحكم بن حجاج، ومفرج ابن سعادة، وكان حافظا محدثا فقيها ظاهريا، له كتاب: « المنتخب المنتقى » في الحديث، وعليه بنى عبد الحق « أحكامه » تتلمذ له عبد الحق، استشهد في كائنة لبلة في سنة تسع وأربعين وخمس مائة.[٢]

٣- خليل بن إسماعيل بن عبد الملك السكوتي، أبو الحسن.

قال ابن الزبير: « انتقل -أي عبد الحق- في الفتنة إلى لبلة، ولازم بها أبا الحسن خليل بن إسماعيل، وقرأ عليه، وتفقه به وتأدب، وجرت له معه قصة ذكرتها في غير هذا الموضع، وروى معه عن أبي الحسن شريح وأبي بكر عبد العزيز بن خلف بن مدير ».

وكان فقيها حافظا للفروع، له معرفة بالوثائق.[٣]

٤- شريح بن محمد بن شريح بن أحمد بن شريح، أبو الحسن الرعيني

(١) عبد الحق وآثاره ص: ٨٩، عن « العاقبة » ٥٢. أ -٦٢. أ.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٤٩/٢٠ -١٩٩/٢١ -مقدمة الأحكام الشرعية الصغرى ٤١/١.. -الشروح والتعليقات، لأبي عبد الرحمن بن عقيل ٥٢١/١ -عبد الحق وآثاره ٨٥.

(٣) الأحكام الشرعية الصغرى ٤٢/١، عن صلة الصلة ص: ٥ -عبد الحق وآثاره ٨٥.

(٤٥١-٥٣٩).

قال عنه عياض: « شيخ المقرئين المتصدرين في زمنه، ومن إليه الرحلة في هذا الشأن، القائمين بعلوم القرآن، والاستقلال بالنحو والعربية، وله سماع في الحديث من أبيه وأبي محمد بن خزرج، وأبي عبد الله بن منظور ».

وقال الحافظ خلف بن بشكوال: « كان (أبو الحسن) من جلة المقرئين، معدودا في الأدباء والمحدثين، خطيبا بليغا، حافظا محسنا فاضلا، حسن الخط، واسع الخلق، سمع الناس منه كثيرا، ورحلوا إليه، واستقضي ببلده، ثم صرف عن القضاء، لقيته بإشبيلية سنة ست عشرة (وخمس مائة) فأخذت عنه وأجاز لي ».

ذكره عبد الحق في الأحكام الوسطى، ونص على تلمذته له الضبي، وابن الأبار، وابن الزبير، والذهبي، وابن فرحون.(١)

٥- طارق بن موسى بن يعيش بن الحسين بن علي بن هشام المنصفي المخزومي، أبو الحسن (ت ٥٤٩ هـ) عالم بالحديث، من أهل بلنسية، له رحلتان إلى المشرق جاور فيهما بمكة، سمع من محمد عبد الباقي المعروف بشقران، والطرطوشي، والسلفي... له برنامج في مشيخته، توفي بمكة.

قال ابن عبد الملك: « كان محدثا ضابطا عدلا ثقة، صحيح السماع، دينا خيرا، متواضعا، تنافس الناس في الأخذ عنه والسماع منه لعلو سنده وصحة سماعه ».

يروي عنه عبد الحق، ذكر ذلك كل من: ابن عبد الملك، وابن الأبار، وابن

---

(١) الغنية، للقاضي عياض تحقيق ماهر زهير ص: ٢١٣ -الصلة لابن بشكوال ٢٣٠/١.. -سير أعلام النبلاء ١٤٢/٢٠ -معرفة القراء الكبار، للذهبي: ٤٩٠/١ ترجمة ٤٣٨ -عبد الحق وآثاره ٧٧.. -الأحكام الشرعية الصغرى ٤٢/١.

الزبير، والذهبي، وابن فرحون.[١]

٦- طاهر بن أحمد بن عطية بن محمد بن عبد الله المري، أبو محمد: (كان حيا إلى غاية سنة ٥٣٧ هـ).

حجازي ذكره في شيوخ عبد الحق: ابن عبد الملك، وابن الأبار، والذهبي، روى عن أبي بكر الميورقي وأبي جعفر بن غزلون، وأبي الحسن بن موهب، وكان فقيها محدثا، راوية عدلا، واستقضي.

قال ابن الأبار: « ويحدث أبو محمد عبد الحق بتفسير عبد بن حميد عن أبي محمد طاهر بن عطية، عن ابن بشر هذا، عن أبي علي الصدفي... »[٢]

٧- عبد السلام بن عبد الرحمن بن -أبي الرجال- محمد بن عبد الرحمن اللخمي، المغربي، الإفريقي ثم الأندلسي الإشبيلي، شيخ الصوفية، يعرف بابن بَرَّجان، كنيته: أبو الحكم، وتوفي مغربا عن وطنه بمراكش في سنة ٥٣٦ هـ.

قال أبو عبد الله بن الأبار: (كان من أهل العلم بالقراءات والحديث، والتحقيق بعلم الكلام والتصوف[٣]، مع الزهد والاجتهاد بالعبادة، وله تصانيف مفيدة؛ منها تفسير القرآن، لم يكمله، وكتاب شرح أسماء الله الحسنى).

أخذ عنه ابن الخراط كتابه في التفسير.[٤]

---

(١) فهرس الفهارس ٤٦٦/١ -عبد الحق وآثاره ٨٣ -الأحكام الشرعية الصغرى ٤٢/١ -الأعلام، للزركلي ٣/ ٢١٨.

(٢) عبد الحق وآثاره ٨٤، عن المعجم، لابن الأبار -ولم أجده بطبعة دار صادر- الأحكام الشرعية الصغرى ١/ ٤٢.

(٣) التصوف منه ما هو قريب من الزهد المشروع، وهذا له جذور في السنة ، ولا يحمل من التصوف إلا الاسم، ومنه ما هو موغل في الإلحاد من الاتحاد والحلول والزندقة، وهذا لا شك في بطلانه، وأنه من أكبر معاول الهدم للإسلام.

(٤) سير أعلام النبلاء ٧٢/٢٠ -ذيل تذكرة الحفاظ، لابن فهد المكي ص ٧٣ -لسان الميزان ١٣/٤ -طبقات المفسرين، للداودي ص: ٣٠٦/١ -وعبد الحق وآثاره ص ٧٨ -الأحكام الشرعية الصغرى ٤٢/١.

٨ - عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن النفطي[١] يعرف بابن الصائغ، أبو القاسم.

قال ابن الأبار:

(دخل الأندلس، وروى بها عن جماعة؛ منهم: أبو علي، وابن العربي، وغيرهما، وحدث أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي عنه بالموطأ، ومصنف النسائي، ومسند البزار، وسنن الدارقطني، وكتاب العلل له، وتاريخ ابن أبي خيثمة، والسنن لسعيد بن منصور، وتفسير ابن حميد، وكتاب الحاكم في علوم الحديث، وكتاب هناد بن السري في الزهد، كلها عن أبي علي الصدفي، وله رحلة سمع فيها من أبي عبد الله بن منصور الحضرمي، وأبي الحسن محمد ابن مرزوق الزعفراني، وأبي بكر ابن طرخان التركي، وسواهم، وخرج من دمشق قاصدا نفطة بلده في سنة ٥١٨، فولي الصلاة والخطبة بتوزر.

حدثنا الأستاذ أبو جعفر محمد بن علي بن عون الله الأنصاري في آخرين عن أبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن، وحدثنا أبو عبد الله بن أحمد الأندرشي وأبو الحسن علي بن هبة الله الشافعي؛ قالا: نا أبو القاسم بن عساكر الحافظ قال: هو وعبد الحق، نا أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد النفطي إجازة...).[٢]

٩ - عبد العزيز بن خلف بن عبد الله بن سعيد بن العباس بن مدير الأزدي، القرطبي، أبو بكر (ت ٥٤٤ هـ). له سماع صحيح عال؛ لقراءة أبيه أبي القاسم على أبي الوليد الباجي، وأبي العباس العذري، وأبي عبد الله بن سعدون القروي، وكان آخر مَنْ حَدّثَ عن هؤلاء بالسماع، ومن شيوخه كذلك أبو علي الغساني، وأبو الوليد ابن رشد.

(١) ونفطة من عمال توزر، من قسطيلية بالأندلس.

(٢) المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي، لابن الأبار ٢٣٨، ٢٣٩ -عبد الحق وآثاره ص ٨٧ الأحكام الشرعية الصغرى ١/٤٢.

روى عنه ابن بشكوال، وابن خير، وابن حبيش، وآخرون.

« وكان من أهل المعرفة بالمسائل الفروعية، وعقد الشروط، ومن أهل العلم والذكاء والفهم. » ذكر عبد الحق روايته عنه في الأحكام الوسطى.(١)

١٠- عبد العزيز بن علي بن محمد بن سلمة بن عبد العزيز السماتي، يعرف بابن الطحان وابن الحاج، أبو محمد، وأبو الإصبغ (ت ٥٥٩ هـ):

من أهل إشبيلية أخذ القراءات عن أبي الحسن شريح وأبي العباس بن عيشون، وسمع جامع الترمذي من أبي جعفر بن نميل، ومصنف النسائي من أبي الحسن ابن مغيث.

روى عبد الحق كتاب « المؤتلف والمختلف » لأبي سعد الماليني عن أبي حميد السماتي.

وكان ابن الطحان أستاذا ماهرا في القراءات، من مصنفاته: شعار الأخيار الأبرار في التسبيح والاستغفار)، رحل إلى المشرق فأدى الفريضة، وحمل عنه، وكانت وفاته بحلب.(٢)

١١- علي بن محمد بن علي بن هذيل، أبو الحسن، المقرئ، ولد ببلنسية وبها توفي (ت ٥٦٤) وأقرأ بها وأسمع أزيد من ستين سنة.

ذكر أخذ عبد الحق عنه ابن عبد الملك.(٣)

١٢- عمر بن عباد بن أيوب بن عبد الله اليحصبي، أبو حفص (ت ٥٤٥)، حج وسمع بمكة رزينا العبدري، والسلفي بالإسكندرية... حدث عنه ابن خير

---

(١) معجم الصدفي، لابن الآبار ص: ٢٥٨ ترجمة ٢٣٩ -الإعلام بمن حل بمراكش، للتعارجي ٤٠٠/٨ -عبد الحق وآثاره ص ٧٩.. -الأحكام الشرعية الصغرى ٤٤/١.

(٢) الإعلام بمن حل بمراكش، للتعارجي ٤٠٢/٨ -عبد الحق وآثاره ٨١ -الأحكام الشرعية الصغرى ٤٤/١.

(٣) عبد الحق وآثاره ٨٣، عن الذيل والتكملة (٣٧٠/١/٥) -الأحكام الشرعية الصغرى ٤٤/١.

بـ (تجريد الصحاح)، و (أخبار مكة)، لرزين، وحدث عنه عبد الحق بالإجازة، وكان خيرا، زاهدا، فاضلا، متقدما في جملة معارف.

نص على تتلمذ عبد الحق عليه كل من ابن عبد الملك، وابن الأبار، والذهبي، وابن فرحون.[١]

١٣- محمد بن الحسين بن أحمد بن يحيى بن بشر الأنصاري، الخزرجي، الميورقي (ت ٥٣٧ هـ) روى عن أبوي علي الصدفي والغساني، ورزين العبدري بمكة، والطرطوشي بالإسكندرية.

حدث بالأندلس في عدة مدن؛ لتجوله فيها، ممن حمل عنه العلم ابن فرس. كان محدثا واسع الرواية، عارفا بالحديث وعلله وأسماء الرجال، مشهورا بالإتقان والضبط، ثقة فيما نقل وروى، دينا ذكيا، ظاهري المذهب، داوديه، امتحن من قبل علي بن يوسف؛ فضرب بالسوط وسجن، ثم سرح، وكانت وفاته بالجزائر.

ذكر ابن عبد الملك أخذ عبد الحق عنه.[٢]

١٤- محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد، بن العربي، أبو بكر، المعافري، الإشبيلي، المالكي (ت ٥٤٣ هـ)، إمام حافظ علامة، له رحلة إلى المشرق؛ سمع فيها على كثيرين بمصر والقدس والشام وبغداد، أخذ عن أبي بكر الطرطوشي، وأبي بكر الشاشي وطائفة، وعاد إلى الأندلس بعلم غزير لم يدخله أحد قبله ممن كانت له رحلة إلى المشرق، وكان من أهل التفنن في العلوم والاستبحار فيها والجمع لها، حريصا على نشرها وأدائها.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٩٨/٢١ -الديباج ٥٩/١ (بتحقيق محمد الأحمدي) وغير المحققة ص: ١٧٥... - عبد الحق وآثاره ٨٤.

(٢) الذيل والتكملة (١٦٩/٦..) عن عبد الحق وآثاره ص: ٨١.

ذكره الضبي ضمن شيوخ عبد الحق.[١]

١٥- علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي، ابن عساكر، أبو القاسم (ت ٥٧١ هـ).

سمع بدمشق، ثم رحل، فسمع ببغداد ومكة والكوفة ونيسابور وأصبهان ومرو وهراة، وعدد شيوخه ألف وثلاث مائة شيخ، ونيف وثمانون امرأة. له مصنفات كثيرة من أشهرها « تاريخ دمشق ». قال عنه السمعاني: « حافظ ثقة متقن، دين خير، حسن السمت، جمع بين معرفة المتن والإسناد، وكان كثير العلم غزير الفضل، صحيح القراءة، متثبتا ».

ذكر إجازته لعبد الحق كل من: ابن الأبار، وابن فرحون، وابن شاكر.[٢]

المبحث الثالث: تلاميذ عبد الحق الإشبيلي.

إن الذي يرجع إلى كتب المشيخات والبرامج والأثبات وفهارس الشيوخ، أو الكتب المتأخرة المروية بالسند المتصل إلى أصحابها ليلحظ أن كتب « الأحكام » لعبد الحق قد أخذت مكانها من هذه الكتب، بحيث يتعذر على الباحث أن يحيط بذكر من رواها عنه من تلاميذه، وحسبي أن أذكر طائفة منهم:

١- أحمد بن إبراهيم بن عبد الملك بن مطرف التميمي، أبو جعفر الأندلسي، (ت ٦٢٧)، له رحلات أربع إلى المشرق، لقي فيها شيوخا وأخذ عنهم، عني كثيرا بالرواية ولقاء المشايخ، كان عظيم الصيت واسع المعرفة، مهيبا موقرا، عند الخاصة والعامة، شيخ الطائفة الصوفية قاطبة بالمغرب. أجازه عبد الحق الإشبيلي.[٣]

---

(١) عبد الحق وآثاره ٨٢ -مقدمة الأحكام الصغرى ٤٤/١.

(٢) سير أعلام النبلاء ٥٥٤/٢٠ -تذكرة الحفاظ ١٣٢٨/٤ -البداية والنهاية، لابن كثير ٣١٤/١٢ -الديباج، لابن فرحون ص: ١٧٦ -فوات الوفيات ٢٥٦/٢ -عبد الحق وآثاره ٨٩ -الأحكام الشرعية الصغرى ٤٤/١ -الشروح والتعليقات، لأبي عبد الرحمن بن عقيل ٦٤/١.

(٣) عبد الحق وآثاره ١١٨، عن (التكملة ١٥٥/١).

٢- أحمد بن عبد المجيد بن سالم بن تمام بن سعيد الحجري، الجيار، أبو جعفر المالقي (ت ٦٢٤)، روى عن ابن بشكوال والسهيلي، وممن أجازه ابن الفرس وعبد الحق، روى عنه أبو بكر سيد الناس وأبو الحسن الرعيني، وكان محدثا مكثرا حافظا شديد العناية بشأن الرواية، سنيا فاضلا، أحرص الناس على نشر العلم وإذاعته، معروفا بالزهد والورع، جاريا على مناهج السلف الصالح.[(١)]

٣- أحمد بن علي بن يحيى بن عون الله الداني، ثم المرسي، أبو جعفر الحصار، (ت ٦٠٩) مقرئ الوقت، قال ابن الأبار: « لم يكن أحد يدانيه في الضبط والتجويد، أخذ عنه الآباء والأبناء، اضطرب بأخرة، فأسند عن جماعة أدركهم، وكان بعض شيوخنا ينكر عليه ». أجازه عبد الحق.[(٢)]

٤- أحمد بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن الصميل الأنصاري، أبو جعفر، أجازه عبد الله بن الفخار، رحل إلى المشرق وحج، ولقي ببجاية عبد الحق، فسمع عليه جملة من تآليفه، ثم قفل راجعا إلى الأندلس، واستوطن إشبيلية، ولزم بها إكتاب القرآن، وكان رجلا من خيار عباد الله الصالحين...[(٣)]

٥- أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد اللخمي بن أبي عزفة، اشتهر بالعزفي، أبو العباس (ت ٦٣٣ هـ).

ورد تلميذا لعبد الحق في إسناد ذكره الذهبي لحديث: (كان رسول الله ﷺ أشد حياء من العذراء...) الحديث من طريق الطبراني.

قال الذهبي: قال أبو العباس بن فرتون: ثنا أبو العباس العزفي بسبتة، قال:

---

(١) عبد الحق الإشبيلي وآثاره الحديثية، للأستاذ محمد الوثيق ١١٩، عن (الذيل والتكملة س ١ ق ٢٦١/١).

(٢) سير أعلام النبلاء ١٦/٢٢ -معرفة القراء الكبار ٥٩٣/١ ترجمة ٥٥١ -غاية النهاية ٩٠/١ -الأحكام الصغرى ٥٤ -الشروح والتعليقات، لابن عقيل ٥٣/١.

(٣) عبد الحق الإشبيلي وآثاره الحديثية، للأستاذ محمد الوثيق ١١٨، عن الذيل والتكملة س ١/ق ١ ص: ٣٦٣.

أنبأنا عبد الحق، ثنا عبد العزيز بن خلف بن مدير، ثنا أبو العباس بن ولهات العذري، ثنا محمد بن نوح بمكة، أنا أبو القاسم الطبراني، فذكره.[١]

٦- أحمد بن هارون بن أحمد بن جعفر بن عبد الملك بن عات النفزي، أبو عمر (ت ٦٠٩) (استشهد بالعقاب، شاطبي، أخذ عن أبيه الحافظ أبي محمد، وأبي الحسن بن سعادة وأكثر عنه، وممن أجازه ابن بشكوال والسهيلي وأبو القاسم بن حبيش، رحل حاجا فلقي عبد الحق ببجاية وسمع منه. كان من أكابر المحدثين الجلة الحفاظ المسندين للحديث، يسرد الأسانيد والمتون ظاهرا، فلا يخل بحفظ شيء منها، عدلا ثقة مأمونا مرضيا، متوسط الطبقة في حفظ الفروع والفقه، وكان على سنن السلف في الانقباض وندرة الكلام، والتقلل من الدنيا، والزهد فيها.[٢]

٧- أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي، أبو جعفر (ت ٥٩٩) المؤرخ الأندلسي صاحب « بغية الملتمس في تاريخ الأندلس ». استوفى فيه ما كتبه الحميدي في « جذوة المقتبس » إلى حدود ٤٥٠ هـ وزاد عليه إلى أيامه، كان يحترف الوراقة، ونال منها مالا كبيرا، وكتب بخطه كتبا كثيرة، وكان آية في سرعة الكتابة.

رحل حاجا فلقي في طريقه عبد الحق ببجاية، وبالإسكندرية أبا الطاهر بن عوف، وغير واحد، قال عنه: « له تآليف حسان، قرأت عليه بعضها، وناولني أكثرها... صحبته مدة مقامه ببجاية وسامرته ».[٣]

٨- جعفر بن أحمد بن أمية المجري، أبو أحمد (ت ٥٩٦).

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١٣٥٢/٤ -الشروح والتعليقات ٥٣/١ -الأحكام الصغرى ٤٥.

(٢) عبد الحق الإشبيلي وآثاره الحديثية، للأستاذ محمد الوثيق ١١٩، عن (الذيل والتكملة س١/ق٢ص ٥٦٠).

(٣) معجم الصدفي، لابن الأبار ص: ٥٣ ترجمة ٣٧ -الإعلام بمن حل بمراكش من الأعلام ١٠٢/٢ -الشروح ٥٣/١ -الأحكام الصغرى ٤٥ -عبد الحق الإشبيلي وآثاره الحديثية، للأستاذ محمد الوثيق ١١٩.

أجازه عبد الحق، والسلفي، وكان فقيها بصيرا بالمسائل مشاركا في الأدب إخباريا.[(١)]

٩- جعفر بن محمد بن علي بن طاهر بن تميم القيسي، أبو الفضل (ت ٥٩٨).

عالم بالفقه، أديب ورع، من أهل بجاية، كان أبوه قاضيا بها، له رواية عن السهيلي -صاحب الروض الأنف- وعبد الحق الإشبيلي.

قال الغبريني: (وله رواية عن أبي القاسم السهيلي... وأبي محمد عبد الحق ابن عبد الرحمن الإشبيلي، وسمع منه؛ قال: أنشدني أبو محمد عبد الحق لنفسه:

قالوا صف الموت يا هذا وشدته فقلت وامتد مني عندها الصوت

يكفيكم منه أن الناس لو وصفوا أمرا يروعهم قالوا هو الموت.[(٢)]

١٠- الحسن بن محمد بن الحسن بن الرِّهْبيل الأنصاري، أبو علي، وكناه ابن الأبار بأبي جعفر، أصله من عمل بلنسية (٥٣١-٥٨٥).

أجازه عبد الحق ببجاية في ربيع الأول سنة ٥٧٧ هـ [(٣)]

١١- داود بن سليمان بن عبد الرحمن بن حوط الله الأنصاري الحارثي، الأندي، أبو سليمان -أندة من عمل بلنسية- محدث حافظ، ألف في أسماء شيوخه؛ وهم يزيدون على المائتين، غلبت عليه الرواية على الدراية، وكان من أهل العدالة، حلاه الذهبي بقوله: « الحافظ الإمام، محدث الأندلس » توفي على

---

(١) الأحكام الصغرى ٤٦/١، عن (التكملة لكتاب الصلة ٢٤٣/١) -الشروح والتعليقات ٥٤/١.

(٢) عنوان الدراية ص ٥٥ -الأحكام الصغرى ٤٦/١ -الشروح والتعليقات ٥٤/١.

(٣) نفح الطيب ٥١٠/٢ -الأحكام الصغرى ٤٦/١، عن (التكملة لكتاب الصلة ٢٦١/١) -عبد الحق وآثاره ص: ١٢٩.

قضاء مالقة سنة ٦٢١هـ ولم ير أكثر باكيا في جنازته. روى عن عبد الحق.(١)

١٢- سليمان بن موسى الكلاعي أبو الربيع:

نقل الذهبي عن ابن الأبار أن عبد الحق الإشبيلي أجاز سليمان الكلاعي هذا.(٢)

١٣- سهل بن محمد بن سهل بن محمد بن مالك الأزدي، أبو الحسن الغرناطي (ت ٦٤٠ هـ).

من أهل غرناطة، سمع من خاله أبي عبد الله بن عروس، وخال أمه يحيى بن عروس، وابن كوثر، وأبي القاسم بن حبيش، وابن الجد، وعدة، وكان من جلة العلماء والأئمة البلغاء الخطباء مع التفنن في العلوم.

أجازه عبد الحق بأحكامه الصغرى، وروى عنه « الأحكام الكبرى » ، توفي بغرناطة، عن إحدى وثمانين سنة.(٣)

١٤- عبد الله بن أحمد بن أبي القاسم عبد الرحمن بن عثمان التميمي، أبو محمد (ت ٧١٤)، أحد قضاة العدل، وولاة الدين والفضل، لقي أبا محمد عبد الحق الإشبيلي وأخذ عنه وسمع منه، وأجاز له أبو الطاهر السلفي، وولي قضاء سبتة بالعدوة، وبالأندلس قضاء بلنسية، كان من أهل الوجاهة والنباهة بمحل، وله من التحصيل ما لا يشغله عنه شاغل في الحل والمرتحل، وكانت وفاته بتونس.(٤)

---

(١) التكملة، لوفيات النقلة ١١٩/٣ ترجمة ١٩٧٥ -سير أعلام النبلاء ١٨٤/٢٢ -شذرات الذهب ٩٤/٥ - فهرس الفهارس ١٠٧٧/٢ ترجمة ٦٠٢ -الأحكام الصغرى ٤٦/١ -الشروح والتعليقات ٥٦/١، عن (صلة الصلة).

(٢) التكملة لوفيات النقلة ٤٦١/٣ -التكملة لابن الأبار عن: سير أعلام النبلاء ١٣٥/٢٣ -الأحكام الصغرى ١/ ٤٧ -تنظر ترجمته ضمن شيوخ ابن المواق.

(٣) برنامج الوادي الآشي ٢٠٩ -رحلة العبدري ص: ٢٧١ -الإحاطة في أخبار غرناطة ٢٧٨/٤ -سير أعلام النبلاء ١٠٣/٢٣ -الأحكام الصغرى ٤٧/١.

(٤) عنوان الدراية، للغبريني ص: ٢٤٤ -الصلاة والتهجد ١٤ -الأحكام الصغرى ٤٧/١.

١٥- عبد الله بن سليمان بن داود بن حوط الله الأنصاري الحارثي، الأندلس الأندي، أبو محمد (٥٤٩-٦١٢)، قرأ بأندة على والده، وسمع بمرسية من أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن حبيش، وعدة، محدث حافظ، خطيب بليغ، شاعر أديب، نحوي، تصدر للقراءات والعربية، وأدب أولاد المنصور بمراكش، ونال عزا ودنيا واسعة، ولي قضاء قرطبة وأماكن عدة، وكانت وفاته بغرناطة.

روى عن عبد الحق « الأحكام الكبرى » و « الصغرى ».[1]

١٦- محمد بن علي بن حماد بن عيسى بن أبي بكر الصنهاجي، أبو عبد الله (ت ٦٢٨هـ).

له حظ وافر بعلوم القرآن والحديث والأصول والنحو والأدب والتاريخ، ولاه الموحدون القضاء في المغرب والأندلس في عدة أماكن منهما.

روى عن عبد الحق كتاب الموطأ، وغيره من الكتب، له مصنفات؛ منها كتاب « الإعلام بفوائد الأحكام لعبد الحق الإشبيلي ».

ذكر ابن عبد الملك أن وفاته كانت بمراكش سنة (٦٢٩هـ) بينما أرخها الغبريني في سنة ٦٢٨، وكان ينيف على الثمانين.[2]

---

(١) التكملة لوفيات النقلة، للمنذري: ٣٥٧/٢ -تذكرة الحفاظ ١٣٩٧/٤.. -سير أعلام النبلاء ٤١/٢٢ -المرقبة العليا، للنباهي ص: ١١٢ -شذرات الذهب ٥٠/٥ -الأحكام الصغرى ٤٧/١.

(٢) الذيل والتكملة، لابن عبد الملك: السفر ٨ القسم ٣٢٣/١... صلة الصلة، لابن الزبير ص: ٥٠٩... -تراجم الغرباء، الملحق بآخر الذيل والتكملة -عنوان الدراية ص: ٢١٨ -فهرس الفهارس والأثبات للكتاني ٧١١/٣ -مقدمة « الأحكام الصغرى » ٥١/١ -عبد الحق وآثاره ص: ١٢٢.

المبحث الرابع: مصنفات عبد الحق الإشبيلي

لعبد الحق الإشبيلي مصنفات كثيرة، منها:

-كتب الأحكام الثلاثة[١]، و « الأنيس في الأمثال والمواعظ والحكم والآداب من كلام النبي ﷺ »، و « البهجة »، و « تعقيب التهذيب » -تعقيب على كتاب التهذيب للبراذعي، وهو في الفقه المالكي -وقد يطلق عليه: « تهذيب المطالب »، وفي نسبة الكتاب إلى عبد الحق مقال.

و « تلقين الوليد الصغير »، ذكره له ابن فرحون. وقد طبع بالمغرب (سنة ١٩٥٢).

و « الجمع بين المصنفات الستة »، أو « جامع الكتب الستة »، و « كتاب التوبة »، وديوان شعره، و « كتاب العاقبة في الوعظ والزهد ». طبع مؤخرا[٢]، و « كتاب التهجد »، وما ورد في ذلك من الكتب الصحاح وعن العلماء والصلحاء والزهاد رضي الله عنهم ». وقد طبع مؤخرا[٣]، و « كتاب فضل الحج والزيارة »، و « مختصر كتاب الرشاطي في الأنساب »، و « مختصر الكفاية في علم الرواية »، و « مختصر صحيح البخاري »، و « المرشد »، و « المستصفى من حديث المصطفى »، و « المعتل في الحديث » و « معجزات الرسول ﷺ »، و « مقالة في الفقر والغنى »، و « المنير »، و « الواعي في اللغة » و « الواعي في

(١) سيأتي الكلام عليها في القسم الثاني من هذا الباب.

(٢) طبع كتاب العاقبة بتحقيق أبي عبد الله محمد حسن إسماعيل. الطبعة الأولى بتاريخ ١٤١٥ هـ الموافق ١٩٩٥م، نشر دار الكتب العلمية.

(٣) طبع « كتاب التهجد » بتحقيق مسعد عبد الحميد السعدني.. ط. الأولى: دار الكتب العلمية (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م). وطبع نفس الكتاب تحت اسم: (الصلاة والتهجد) بتحقيق: عادل أبو المعاطي. ط. الأولى، دار الوفاء (١٤١٣هـ-١٩٩٢م). وهذا التحقيق أجود من سابقه.

حديث علي ».[١]

المبحث الخامس: المكانة العلمية لعبد الحق الإشبيلي:

سنتناول مكانة عبد الحق الإشبيلي من خلال شهادات العلماء وأقوالهم فيه، وهذه بعضها: قال ابن الزبير:

(كان -رحمه الله- من أهل العلم، والعمل زاهدا فاضلا عاكفا على الاشتغال بالعلم، جادا في نشره وإذاعته، حسن النية فيه، ولذلك اشتهر ذكره، وعني الناس بتواليفه).[٢]

وقال الغبريني:

(الإمام الشيخ الفقيه الجليل المحدث الحافظ المتقن المجيد، العابد الزاهد، القاضي، الخطيب، أبو محمد عبد الحق.. -وله رضي الله عنه- تآليف جليلة نبل قدرها، واشتهر أمرها، وتداولها الناس رواية وقراءة وشرحا وتبينا.. وكانت له أخلاق حسنة فاضلة).[٣]

وقال المنذري:

(الشيخ الزاهد أبو محمد عبدا لحق..).[٤]

---

(١) مراجع مصنفات عبد الحق الإشبيلي: تهذيب الأسماء واللغات: النووي (٢٩٢/١) -تذكرة الحفاظ: الذهبي (١٣٥٠/٤...) -سير أعلام النبلاء: الذهبي (١٩٨/٢١...) -العبرة: الذهبي (٨٢/٣) -ألف باء، لأبي الحجاج البلوي -عنوان الدراية، للغبريني، (ت ٧١٤ هـ) (ص ٤١...) -طبقات الحفاظ، للسيوطي ص: ٤٨٢ -الديباج المذهب، لابن فرحون (٥٩/٢..) -تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان (٢٧٨/٦) -الشروح والتعليقات، لأبي عبد الرحمن بن عقيل: (١٥٤/١،...١٠٧) -الأعلام، للزركلي ٢٨١/٣ -عبد الحق الإشبيلي وآثاره الحديثية، لمحمد الوثيق. ص ١٣٦...-.

(٢) صلة الصلة: القسم الرابع ص ٤. (تحقيق د. عبد السلام الهراس..).

(٣) عنوان الدراية ٤١، ٤٣.

(٤) (التكملة لوفيات النقلة: المنذري (٦١/١).

وقال ابن الأبار:

(كان فقيها، حافظا، عالما بالحديث وعلله، عارفا بالرجال، موصوفا بالخير والصلاح. والزهد والورع ولزوم السنة والتقلل من الدنيا، مشاركا في الأدب وقول الشعر، قد صنف في الأحكام نسختين كبرى وصغرى، وسبقه إلى مثل ذلك الفقيه أبو العباس بن أبي مروان الشهيد بلبلة، فحظي الإمام عبد الحق دونه).[١]

وقال النووي:

(هو الإمام الحافظ الفقيه الخطيب أبو محمد عبد الحق).[٢]

وقال الذهبي:

(الإمام الحافظ البارع المجود العلامة أبو محمد عبد الحق.. المعروف في زمانه بابن الخراط،.. اشتهر اسمه، وسارت بأحكامه الصغرى والوسطى الركبان..).[٣]

وقال الذهبي كذلك:

(الحافظ العلامة الحجة.. صنف التصانيف واشتهر اسمه، وبعد صيته).[٤]

وقال الذهبي أيضا:

(وعبد الحق... أحد الأعلام... وكان مع جلالته في العلم قانعا، متعففا، موصوفا بالصلاح والورع ولزوم السنة).[٥]

---

(١) انظر -غير مأمور-: سير أعلام النبلاء: (١٩٩/٢١)، وتذكرة الحفاظ ١٣٥١/٤.

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ٢٩٩/١.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٩٨/٢١، ١٩٩.

(٤) تذكرة الحفاظ ١٣٥٠/٤...

(٥) العبر في خبر من غبر، للذهبي: ٨٢/٣.

وقال ابن جعفر الكتاني:

(وجلالة عبد الحق لا تخفي، فقد اعتمده الحفاظ في التعديل والتجريح ومدحوه بذلك كالحافظ ابن حجر وغيره، وأما الفقهاء كابن عرفة، وخليل، وابن مرزوق، وابن هلال، وغيرهم فاعتمدوه من غير نزاع بينهم، بل اعتمدوا سكوته عن الحديث، لأنه لا يسكت إلا على الصحيح والحسن، كعادة ابن حجر في فتح الباري فإنه لا يسكت إلا على ذلك كما نص عليه في مقدمته).[1]

(١) الرسالة المستطرفة ص: ١٧٩.

الفصل الثاني

ابن القطان الفاسي

٥٦٢-٦٢٨هـ

المبحـــث الأول : التعريف بابن القطان الفاسي

المبحث الثـــاني : نشأته العلمية

المبحث الثـــالث : شيوخ ابن القطان الفاسي

المبحث الرابـــع : تلاميذ ابن القطان

المبحث الخـامس : مصنفات ابن القطان

المبحث السادس : المكانة العلمية لابن القطان

المبحث الســابع : أبو الحسن بن القطان محافظ مكتبة القصر الموحدي



المبحث الأول: اسم ابن القطان ونسبه:

هو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الملك بن يحيى بن محمد ابن إبراهيم بن خلصة بن سماحة، الحميري، الكتامي، الفاسي المولد والمنشأ، نزيل مراكش، اشتهر بابن القطان.[١]

وقال ابن مسدي بأنه « قصري » نسبة إلى قصر كتامة، ويقال فيه قصر عبد الكريم.[٢]

وذكر طائفة ممن ترجم له كابن الأبار، وابن القاضي، وأحمد بابا، أن أصل أجداده من قرطبة بالأندلس.[٣]

ولد بفاس فجر يوم عيد الأضحى سنة اثنتين وستين وخمسمائة (٥٦٢ هـ)، وتوفي -رحمه الله- مبطونا، بين العشاءين من أول ليلة من شهر ربيع الأول من سنة ثمان وعشرين وستمائة (٦٢٨هـ)، ودفن بالركن الواصل بين الصحنين الشمالي والغربي من الزنقة لصق الجامع الأعظم بسجلماسة، وقال ابن عبد الملك: (وقبره معروف هناك إلى الآن).[٤]

المبحث الثاني: نشأته العلمية:

يبدو أن المصادر المترجمة لأبي الحسن بن القطان لم تتناول تفاصيل عن النشأة العلمية التي كانت لهذا العلم، إذ جل ما لدينا له صلة بارزة بمرحلة نبوغه وسطوع نجمه في الدولة الموحدية، وبين أقرانه من العلماء المعاصرين له.

---

(١) الذيل والتكملة س ٨ ق/١ ص ١٦٥.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣٠٦/٢٢.

(٣) جذوة الاقتباس، لابن القاضي ٤٧٠/٢ ترجمة ٥١٩ -نيل الابتهاج، لأحمد بابا التنبكي بهامش الديباج ص ٢٠٠ -علم العلل بالمغرب ١٨٦/١.

(٤) الذيل والتكملة: س ٨ ق/١ ص: ١٩٥.

المبحث الثالث: شيوخ ابن القطان

كانت مدينة فاس على عهد الدولة المومنية من المدن النشيطة علميا، فقد ازدهر فيها العلم والطلب وكثرت فيها حلقات التدريس، حتى غدت مقصد العلماء وطلبة العلم على السواء، في ظل هذا الجو العلمي نشأ وترعرع أبو الحسن ابن القطان الفاسي فكان ينهل من معين شيوخ تنوعت مشارب علمهم من حديث وأصول وفقه وعربية...

وقد ألف ابن القطان في أواخر حياته معجم شيوخه، ونقل منه ابن عبد الملك أسماءهم، ويمكن تقسيم شيوخ ابن القطان إلى قسمين: شيوخ الرواية، وشيوخ الدراية، ونظرا لداعي الاختصار أكتفي بذكر طائفة منهم بصفة إجمالية دون تفصيل هذا القسم من ذاك:

١- أبو جعفر بن يحيى: وهو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن يحيى، الحميري، ويعرف بابن الوزغي، حلاه الذهبي بقوله: « خطيب قرطبة وعالمها ». شيخ في القراءات، له إلمام واسع بالعربية والآداب واللغات، توفي في صفر سنة عشر وست مائة، عن ثمان وستين سنة.[١]

٢- أبو جعفر بن مضاء: وهو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد اللخمي، القاضي، (٥١٣-٥٩٢) وصفه ابن فرحون بقوله: (وكان مقرئا مجودا، محدثا مكثرا، قديم السماع، واسع الرواية عاليها، ضابطا لما يحدث به... من مصنفاته « المشرق » في تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان.[٢]

٣- أبو جعفر بن عميرة الشهيد: هو أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي، من أهل مرسية، كان حسن الخط، صحيح النقل والضبط، ثقة صدوقا، جلدا على الوراقة محترفا بها تأثل منها مالا كثيرا، وكتب بخطه علما كثيرا،

---

(١) الذيل والتكملة س ٨ ق ١ ص: ١٦٥ -التكملة، للمنذري ٢٩٠/٢.. -سير أعلام النبلاء ٢٧/٢٢.

(٢) الذيل والتكملة س ٨ ق ١ ص: ١٦٥ -الديباج المذهب ٢٠٨/١..

توفي بمرسية شهيدا، سنة تسع وتسعين وخمس مائة.(١)

٤- أبو إسحاق السنهوري: وهو إبراهيم بن خلف بن منصور الغساني، الدمشقي، وسنهور من ديار مصر، قال أبو الحسن بن القطان: قدم علينا تونس سنة اثنتين وست مائة واستجزته لابني حسن، فأجازه وإياي... ثم ذكر ابن القطان ما ظهر عليه من تغير حاله، ولذا قال: « وقد تبرأت من عهدة جميعه بما أثبت من حاله ».(٢)

٥- أبو بكر المعروف بـ « الفصيح »: وهو عتيق بن علي بن حسن الصنهاجي، أصله من مكناسة الزيتون، ونشأ بمدينة فاس، وأخذ عن مشيختها، ثم رحل وسمع بمكة وبغداد ومصر، أخذ عنه أبو الحسن بن القطان، وقال أرانا شعره مجموعا، توفي بمراكش سنة خمس وتسعين وخمس مائة.(٣)

٦- أبو الحسن: علي بن أحمد بن علي الأنصاري، الطليطلي -أصله منها، وسكن فاس، وتصدر للإقراء بها، روى عنه ابن القطان، وأجاز له سنة اثنتين وثمانين وخمس مائة.(٤)

٧- أبو الحسن بن خروف: وهو علي بن محمد، الحضرمي، الإشبيلي (٥٢٤-٦٠٩) عالم بالعربية، إمام في النحو، له شرح على كتاب سيبويه، وشرح الجمل للزجاجي.(٥)

٨- أبو الحسن بن النقرات: واسمه علي بن موسى بن علي بن خلف السالمي، الجياني، نزل فاس، فتصدر للإقراء بها، وخطب بجامع القرويين، قال

---

(١) الذيل والتكملة س ٨ ق ١ ص: ١٦٥ -الإعلام، للمراكشي ١٠٢/٢.

(٢) الذيل والتكملة س ٨ ق ١ ص: ١٦٥ -الإعلام، للمراكشي ١٦٩/١...

(٣) الذيل والتكملة س ٨ ق ١ ص: ١٦٥ -جذوة الاقتباس ٤٥٥/٢ ترجمة ٤٩٧.

(٤) الذيل والتكملة س ٨ ق ١ ص: ١٦٥ -جذوة الاقتباس ٤٨١/٢ ترجمة ٥٤١.

(٥) الذيل والتكملة س ٨ ق ١ ص: ١٦٥ -سير أعلام النبلاء ٢٦/٢٢ -وفيات الأعيان، لابن خلكان ٢٣/٣ -الوفيات لابن قنفد ٣٠٤.

ابن عبد الملك: « كان مقرئا مجودا محدثا راوية ».

تتلمذ عليه ابن القطان ولازمه، كان حيا إلى سنة ٥٩٥ هـ.[١]

٩- أبو الحسن: نجبة بن يحيى بن خلف بن نجبة الرعيني، الإشبيلي، كان إماما في القراءة، أقرأ بإشبيلية، وبمراكش وإفريقية، أخذ عنه أبو الحسن بن القطان، كانت وفاته سنة ٥٩١ هـ.[٢]

١٠- أبو الصبر الفهري: هو أيوب بن عبد الله، من أهل سبتة، تجول بالأندلس وأخذ عن شيوخها، ورحل إلى المشرق فحج، قال ابن القاضي: « وكان محدثا راوية شارعا صوفيا جليلا، من بقايا شيوخ الصوفية السنية، وأخذ الناس عنه كثيرا... وعلا صيته، وجل قدره، واشتهر بالعلم والعمل.. ». استشهد في كائنة العقاب سنة تسع وست مائة.[٣]

١١- أبو عبد الله المعروف بابن البقار: وهو محمد بن إبراهيم بن حزب الله، فاسي، رحل إلى الأندلس، فسمع من كبار رجالها، روى عنه أبو الحسن بن القطان.

قال ابن عبد الملك: « وكان أحد الأئمة في علم الحديث والضبط وحسن التقييد والتنقير عن أحوال الرجال، علما في الزهد والفضل... ».[٤]

١٢- أبو عبد الله بن الفخار، وهو: محمد بن إبراهيم بن خلف الأندلسي، المالقي، قال ابن الأبار: « كان صدرا في الحفاظ مقدما معروفا يسرد المتون والأسانيد مع معرفة الرجال وحفظ للغريب...

---

(١) الذيل والتكملة ٥-١ ص: ٤١٢ (عن علم العلل بالمغرب ١/١٩٧.

(٢) الذيل والتكملة س ٨ ق ١ ص ١٦٥ -طبقات القراء، لابن الجزري ٢/٣٣٤.

(٣) الذيل والتكملة س ٨ ق ١ ص ١٦٥ - جذوة الاقتباس، للمكناسي ١/١٦٨ -الإعلام، للمراكشي ٣/٧١.

(٤) الذيل والتكملة س ٨ ق ١ ص ١٦٥ -وكذا ص ٢٦٨...

موصوفا بالورع والفضل، مسلما له في جلالة القدر ومتانة العدالة، استدعي إلى حضرة السلطان بمراكش ليسمع عليه بها فتوفي هناك في شعبان سنة تسعين وخمس مائة ».[١]

١٣- أبو عبد الله التجيبي: وهو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن سليمان، من أهل إشبيلية، ويعرف بنسبه، إمام محدث مقرئ، له رحلة إلى المشرق سمع فيها من الجلة، أمثال السلفي، انتفع به الناس أينما حل وارتحل، قال ابن الأبار: « كان عدلا خيرًا حافظا للحديث، وغيره أضبط منه... ».

له مصنفات كثيرة؛ منها: معجم شيوخه، أربعون حديثا في المواعظ، وأربعون في القضاء وفضله، وأربعون في الحب في الله، وأربعون في الصلاة على رسول الله ﷺ.

توفي بتلمسان عام عشرة وست مائة، عن سبعين سنة.[٢]

١٤- أبو عبد الله الفندلاوي، المعروف بابن الكتاني وهو: محمد بن علي بن عبد الكريم، من أهل فاس، قال ابن عبد الملك: « وكان متحققا بعلم الكلام، متقدما في معرفة أصول الفقه، ذا حظ صالح من علوم اللسان وقرض الشعر... وكان زاهدا ورعا فاضلا منقبضا عن الملوك وأبناء الدنيا، منقطعا إلى العبادة والاجتهاد في الأعمال الصالحة والانتصاب لإفادة العلم والتدريس ». وهو صاحب كتاب: (المستفاد في مناقب الصالحين والعباد من أهل مدينة فاس وما والاها من البلاد).

توفي بفاس سنة سبع وتسعين وخمس مائة.[٣]

---

(١) الذيل والتكملة س ٨ ق ١ ص ١٦٥ -تذكرة الحفاظ ١٣٥٥/٤...

(٢) الذيل والتكملة س ٨ ق ١ ص ١٦٥ -تذكرة الحفاظ ١٣٩٤/٤... -جذوة الاقتباس ٢٧٦/١ -طبقات القراء ١٦٤/٢ -فهرس الفهارس ٢٦٤/١.

(٣) الذيل والتكملة س ٨ ق ١ ص ١٦٥ -وكذا ص ٣٣١... -جذوة الاقتباس ٢٢٠/١.

١٥- أبو العباس -وأبو جعفر والأولى أشهر- ابن الصيقل: وهو أحمد بن سلمة بن أحمد بن يوسف بن سلمة الأنصاري، قال ابن الأبار: « وكان محدثا حافظا، كامل العناية بالحديث ومن أهل المعرفة به، ضابطا متقنا وافر الحظ من علم العربية، استدعاه يعقوب المنصور إلى حضرته بمراكش ليسمع بها عليه، فقدمها وأسمع بها، ثم عاد إلى تلمسان، أخذ عنه أبو الحسن بن القطان، وقال فيه: « عدل إمام في الحديث ».

توفي على الراجح سنة ثمان وتسعين وخمس مائة.[١]

١٦- أبو عمر بن عات، وهو: أحمد بن هارون بن أحمد بن جعفر بن عات النفري، الشاطبي، (٥٤٢- حلاه الذهبي بقوله: « الحافظ الإمام الثقة ». وقال ابن الأبار: كان أحد الحفاظ يسرد المتون ويحفظ الأسانيد عن ظهر قلب، لا يخل منها بشيء، موصوفا بالرواية والدراية، يغلب عليه الورع والزهد على منهاج السلف. توجه غازيا فشهد وقعة العقاب التي أفضت إلى خراب الأندلس بالدائرة على المسلمين فيها، فلم يوجد لا حيا ولا ميتا -رحمه الله- في صفر سنة تسع وست مائة.[٢]

١٧- أبو القاسم بن بقي، وهو: أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن، من نسل بقي بن مخلد الأموي، من أهل قرطبة. ولي قضاء الجماعة بمراكش مضافا إليه خطة المظالم والكتابة العليا، وحمدت سيرته. قال أبو جعفر بن الزبير: « إنه كانت له إمامة في اللغة، وعلم العربية، وألف كتابا في الآيات المتشابهات، قيل إنه من أحسن شيء في بابه ».

توفي سنة خمس وعشرين وست مائة.[٣]

---

(١) الذيل والتكملة س ٨ ق ١ ص ١٦٥ -الإعلام، للمراكشي ٩١/٢.

(٢) الذيل والتكملة س ٨ ق ١ ص ١٦٦ -تذكرة الحفاظ ١٣٨٩/٤.. -الإعلام، للمراكشي ١١٧/٢.

(٣) الذيل والتكملة س ٨ ق ١ ص ١٦٦ -المرقبة العليا، للنباهي ص: ١١٧... -الإعلام، للمراكشي ١٣٥/٢.

١٨- أبو القاسم بن الملجوم، وهو: عبد الرحيم بن عيسى بن يوسف، الفاسي، اشتهر أمره بالعدوتين المغرب والأندلس، وكان متصل العناية بالرواية ولقاء المشايخ، بصيرا بالحديث، محافظا على تقييده وضبطه، حدث وأخذ عنه الناس واستجازوه من أقاصي البلدان رغبة فيه لعلو روايته. كانت ولادته سنة أربع وعشرين وخمس مائة، ونقل ابن الأبار عمن يثق بحفظه أنه توفي سنة ثلاث وست مائة.(١)

١٩- أبو محمد التادلي، وهو: عبد الله بن محمد بن عيسى، من أهل مدينة فاس، دخل الأندلس في آخر الدولة اللمتونية، وصحب القاضي أبا الفضل بن عياض، ولقي ابن بشكوال فأجاز له، وكان عالما متقنا، فقيها أديبا، حسن الخط، جليل القدر، له رسائل وأشعار مع شجاعة وصرامة عرف بها، ولاه الخليفة يوسف بن عبد المؤمن قضاء مدينة فاس بدله، حدث عنه جماعة منهم: أبو الحسن بن القطان، وأبو الربيع بن سالم. توفي بمكناسة مغربا عن وطنه سنة سبع وتسعين وخمس مائة عن سن عالية.(٢)

٢٠- أبو يحيى، أبو بكر بن خلف بن فرج بن صاف الأنصاري.(٣)

وهو والد مؤلف « بغية النقاد ».

المبحث الرابع: تلاميذ ابن القطان

كانت للدولة الموحدية عناية واضحة بالحديث النبوي الشريف، وكان ابن القطان إمام المحدثين في عصره بدون منازع، وقد أهلته مكانته العلمية أن يحتل الصدارة عند خلفاء هذه الدولة، سواء برئاسته مجلس طلبة الحضر، أو بمجالسه العلمية التي كان يعقدها بحضرة الخليفة، أو بالرجوع إليه في مستعصيات الأمور

(١) الذيل والتكملة س ٨ ق ١ ص: ١٦٦ -جذوة الاقتباس ٤١٥/٢ ... -فهرس الفهارس، للكتاني ٥٨١/٢ - شجرة النور الزكية، لابن مخلوف ١٦٥/١.

(٢) جذوة الاقتباس، أحمد بن القاضي المكناسي: القسم الثاني ص ٤٢١ ترجمة ٤٤١.

(٣) تأتي ترجمته.

وكبار المشاكل لحلها، كل هذا مكن لأبي الحسن شيوع الذكر، والرغبة في الأخذ عنه، حتى كثر تلاميذه؛ وفي ذلك يقول ابن الأبار: « درس وحدث ».[١]
وذكر ابن عبد الملك طائفة من تلاميذه، ثم عقب بقوله: « في خلق لا يحصون كثرة، أخذوا عنه بمراكش وغيرها من بلاد العدوة إلى إفريقية وبالأندلس »[٢]

وهذا ذكر لبعضهم:

١- محمد بن أبي يحيى، أبي بكر بن خلف، بن المواق، ـــ مؤلف «بغية النقاد» ـــ وهو من أشهر تلامذته، وكان من الملازمين له، حتى تخرج على يديه، وترجمته مفصلة في القسم المخصص لها.[٣]

٢- الحسن بن علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان، أبو محمد بن المؤلف، الذي تكنى باسمه، تفقه بأبيه، وأخذ كذلك عن طائفة من الشيوخ منهم: الفقيه المحدث محمد بن عيسى الأزدي، المعروف بابن المناصف (ت ٦٢٠)، وكذا: أبو الحجاج يوسف بن محمد بن المعز المكلاتي الفاسي، الملقب بالأحدب (ت ٦٢٦)، وروى عنه ابن عبد الملك المراكشي فأكثر، وهو مصنف كتاب نظم الجمان.

٣- الحسين بن علي بن محمد بن عبد الملك بن القطان، أبو محمد بن المؤلف أيضا، قال ابن عبد الملك: « روى عنه ابناه أبو محمد حسن شيخنا، وأبو عبد الله حسين ».[٤]

٤- أبو علي بن محمد بن علي بن عمار -ابن أخت بن القطان- ذكره ابن عبد الملك ضمن من روى عن أبي الحسن بن القطان، ولم أقف على ترجمته.[٥]

---

(١) عن سير أعلام النبلاء ٣٠٧/٢٢.

(٢) الذيل والتكملة س ٨ ق ١٦٦/١.

(٣) انظر -غير مأمور- الفصل الأول من الباب الثاني.

(٤) الذيل والتكملة س ٨ ق ١٦٦/١ -تقديم نظم الجمان، للدكتور محمود علي مكي ص: ٢٦....

(٥) الذيل والتكملة س ٨ ق ١ ص: ١٦٦.

٥- أبو بكر بن محرز، وهو: محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سليمان بن محمد الزهري، (٥٦٩-٦٥٥) من أهل بلنسية، قرأ بالأندلس، ولقي بها أفاضل من أهل التحصيل، جمع بين الرواية وعلو المنصب وبعد الهمة، وفد حاضرة مراكش فلقي بها أبا الحسن بن القطان وأخذ عنه، حلاه الغبريني بقوله: «الشيخ الفقيه، الحافظ اللافظ، المحدث المتقن، اللغوي التاريخي، الأديب الكامل».[١]

٦- أبو الحجاج بن لاهية، وهو يوسف بن موسى بن إبراهيم الهواري مهدوي، سكن مراكش، روى عن أبي الحسن بن القطان وجماعة، قال فيه ابن عبد الملك: «وكان ماهرا في علوم اللسان أدبا ولغة ونحوا... شاعرا محسنا، كاتبا بليغا، نبيل الأغراض في كل ما يحاول نظما ونثرا، حسن الصوت بالقرآن والشعر يأخذ بمجامع القلوب متى تلا القرآن أو أنشد الشعر». توفي بمراكش سنة تسع وأربعين وست مائة.[٢]

٧- أبو عبد الله بن حماد، وهو: محمد بن علي بن أبي بكر بن عيسى بن حماد الصنهاجي، القلعي - قلعة بني حماد - تعلم القرآن وعلمه، وأخذ الحديث عن أبي الحسن بن القطان وجماعة، قال فيه ابن عبد الملك: «وكان أديبا بارع النظم والنثر، نزه النفس، حسن الخلق، ذا حظ صالح من الفقه وأصوله...» من مصنفاته: الإعلام بفوائد الأحكام، لعبد الحق، «والديباج في أخبار صنهاجة».

توفي بمراكش سنة تسع وعشرين وست مائة.[٣]

---

(١) عنوان الدراية، لأبي العباس الغبريني ص: ٢٨٣...

(٢) الذيل والتكملة س ٨ ق ٢ ص: ٤٣٧...

(٣) الذيل والتكملة س ٨ ق ١ ص: ٣٢٣..

٨- أبو عبد الله الرندي، وهو: محمد بن أحمد بن محمد القيسي اشتهر بـ(المسلهم) -من رندة- سكن مراكش، روى عن خلق كثير، منهم: أبو الحسن بن القطان، قال فيه ابن عبد الملك: « كان محدثا مكثرا متسع الرواية... جماعا للكتب وفوائد المشايخ.. ذاكرا للتواريخ، حسن المحاضرة ... ولإكثاره غمزه بعض أشياخنا، وتكلموا فيه، وكان شيخنا الناقد حسن ابن علي بن القطان يصرح بتكذيبه وادعائه تحميل شيوخ ما ليس في روايتهم». ولكن ابن عبد الملك لم يرتض ذلك، لذا قال: « ولعله (يعني حمل ذلك) بالإجازة والله أعلم ».

وتوفي بمراكش سنة ثلاث وخمسين وست مائة.(١)

٩- محمد بن عياض بن محمد بن عياض بن موسى اليحصبي، يكنى أبا عبد الله- حفيد القاضي عياض المشهور- قال الأستاذ أبو جعفر بن الزبير: « كان من عدول القضاة وجلة سراتهم، وأهل النزاهة فيهم، شديد التحري في الأحكام والاحتياط، صابرا على الضعيف فيهم والملهوف، حسن السمت، محبا في العلم وأهله، مقربا لأصاغر الطلبة، ومكرما لهم، ومعتنيا بهم. توفي بغرناطة سنة خمس وخمسين وست مائة ».(٢)

١٠- أبو عبد الله بن الطراوة، وهو: محمد بن أحمد بن محمد بن أبي الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي، مراكشي، مالقي، روى عن أبي جعفر ابن عون الله الحصاري وابن القطان وآخرين. وكان حافظا للتواريخ على تباين أنواعها، ذاكرا لها محاضرا بها، أديبا بارعا كاتبا محسنا. توفي بسجلماسة سنة تسع وخمسين وست مائة، وقد شارف الثمانين.(٣)

---

(١) الذيل والتكملة ١٢٣/٦ عدد ٣١١ (نقلا عن الإعلام للمراكشي ٣٦٤/٥..).

(٢) الذيل والتكملة السفر ٨ ق ١ ص/٣٤٢... -صلة الصلة، لابن الزبير -بآخر الذيل والتكملة -ص ٨/ ٥١٦... -الإحاطة، لابن الخطيب ٢٢٦/٢.

(٣) الذيل والتكملة س ٨ ق ١ ص ٢٦٤...

١١- ابن علي المدعو بالشريف، وهو: محمد بن علي بن يحيى أبو عبد الله، قاضي الجماعة المعروف بالشريف، شهرة لا نسبا، قال أبو حيان: كان في مراكش في زمن ابن أبي الربيع يدرس كتاب سيبويه والفقه والحديث، يميل إلى الاجتهاد، وله مشاركة في الأصول والكلام والمنطق والحساب، ويغلب عليه البحث لا الحفظ، روى عن الحافظ أبي الحسن بن القطان وغيره. ومات بمراكش سنة اثنتين وثمانين وست مائة.[١]

١٢- أبو بكر بن مسدي، وهو: محمد بن يوسف بن موسى بن يوسف بن مسدي الأزدي المهلبي، الأندلسي، الغرناطي، أحد من عني بهذا الشأن، أخذ عن خلق كثير بالأندلس، صنف معجما لشيوخه، ذكر ابن مسدي بن القطان فأثنى عليه وقال ابن مسدي: « عاقت الفتن المدلهمة عن لقائه،[٢] وأجاز لي ». قال الذهبي: « ورأيت بعض الجماعة يضعفونه في الحديث، قتل غيلة بمكة سنة ثلاث وستين وست مائة ».[٣]

وممن روى عن أبي الحسن بن القطان كذلك:

١٣- أبو الحسن الشآري، وهو علي بن محمد بن علي الغافقي السبتي (٥٧١-٦٤٩).[٤]

١٤- أبو مروان الباجي، وهو: محمد بن عبد الملك بن عبد العزيز، الإشبيلي.[٥]

---

(١) الإعلام، للتعارجي ٢٨١/٤.

(٢) سير أعلام النبلاء ٣٠٦/٢٢.

(٣) تذكرة الحفاظ ١٤٤٨/٤...

(٤) إفادة النصيح، لابن رشيد ص: ١٠٥.. - الذيل والتكملة السفر ١٩٧/٨...

(٥) إفادة النصيح، ص: ٩٦...

١٥- فاخر بن عمر بن فاخر العبدري، فاسي سكن إشبيلية يكنى أبا الفتوح.[١]

١٦- عمر بن محمد بن أحمد القيسي، مراكشي، فاسي الأصل.[٢]

١٧- محمد بن عيسى بن مع النصر بن إبراهيم بن دوناس.[٣]

١٨- أبو عبد الله بن الأبار: محمد بن عبد الله بن أبي بكر.. القضاعي الأندلسي البلنسي.[٤]

١٩- ابن أبي عبد الله بن مروان.[٥]

٢٠- أبو عبد الله بن المواز.[٦]

٢١- أبو العباس بن محمد المروروري.[٧]

٢٢- ابن عمران بن أبي الفضل بن طاهر.[٨]

٢٣- أبو القاسم عبد الكريم بن عمران.[٩]

٢٤- أبو محمد بن عبد الحق.[١٠]

---

(١) الذيل والتكملة السفر ٢٥٩/٨.

(٢) نفس المرجع: ٢٣٥/٨.

(٣) نفس المرجع: ٣٥٠/٨.

(٤) سير أعلام النبلاء ٣٣٦/٢٣.

(٥) الذيل والتكملة السفر ١٦٦/٨.

(٦) نفس المرجع والجزء والصفحة.

(٧) نفس المرجع..

(٨) نفس المرجع..

(٩) نفس المرجع..

(١٠) نفس المرجع..

٢٥- أبو محمد بن القاسم الحرار.[١]

٢٦- أبو موسى عيسى بن يعقوب الهسكوري.[٢]

٢٧- أبو يعقوب بن يحيى بن الزيات.[٣]

٢٨- أبو الحسن الكفيف.[٤]

٢٩- أبو زيد بن القاسم الطراز.[٥]

٣٠- أبو محمد عبد الواحد بن مخلوف بن موسى المشاط.[٦]

٣١- أبو بكر الجملي.[٧]

المبحث الخامس: مصنفات ابن القطان

إن الذي يلقي نظرة على شيوخ أبي الحسن بن القطان سيلحظ أن مشاربهم قد تنوعت واختلفت، فبعضهم كان واسع الباع في علم الحديث، عالي الرواية، صحيح النقل والضبط، ومنهم من اشتهر بمعرفته علم الرجال، ومنهم من كان صدرا في الحفاظ معروفا بسرده للمتون والأسانيد، ومنهم من تصدر للإقراء ومنهم من كان عالما بالعربية إماما في النحو حافظا للغريب، ومنهم من كان من مشاهير الخطباء، أو كبار الفقهاء، أو من الشعراء...[٨] وهذه المشارب المتنوعة

(١) الذيل والتكملة ١٦٦/٨ (٢) نفس المرجع..

(٣) نفس المرجع..

(٤) الذيل والتكملة السفر: ١٦٧/٨.

(٥) نفس المرجع..

(٦) نفس المرجع..

(٧) نفس المرجع..

(٨) هذا خلافا لما اتهمه به الإمام الذهبي حينما وصفه بكونه أخذ الفن من المطالعة. أنظر: نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام. ص: ٧٢.

التي نهل منها ابن القطان جعلت إنتاجه يتنوع هو الآخر، بين فقه وأصول وفنون مختلفة، غير أن الجانب الذي لمع فيه وبرز به دون غيره هو علم الحديث، ولهذا الاعتبار أقسم مصنفاته إلى الأقسام الآتية:

أ- مصنفات في الحديث:

١- كتاب: « بيان الوهم والإيهام الواقعين في الأحكام ».[١]

٢- نقع الغلل، ونفع العلل في الكلام على أحاديث السنن، لأبي داود.[٢]

٣- كتاب الرد على أبي محمد بن حزم في كتاب المحلى مما يتعلق به من علم الحديث.[٣]

٤- كتاب حافل جمع فيه الحديث الصحيح محذوف السند حيث وقع من المسندات والمصنفات.

ذكر ابن عبد الملك أنه كمل منه كتب الطهارة والصلاة والجنائز والزكاة في نحو عشر مجلدات.[٤]

٥- رسالة في فضل عاشوراء، وما ورد فيه من الترغيب في الإنفاق فيه على الأهل.[٥]

٦- رسالة في منع المجتهد من تقليد المحدث في تصحيح الحديث لدى العمل.[٦]

(١) وسيأتي مزيد كلام عليه.

(٢) ذكره ابن عبد الملك له، وقال وكمل له نحو... في ثلاثة أسفار ضخمة. (الذيل والتكملة ١٦٧/٨).

(٣) قال ابن عبد الملك: (ولم يتم). (المصدر السابق).

(٤) المصدر السابق: ١٦٧/٨ -١٦٨.

(٥) الذيل والتكملة السفر: ١٦٨/٨.

(٦) المصدر نفسه.

٧- رسالة في تفسير المحدثين في الحديث أنه حسن.[١]

٨- رسالة في تبيين التناسب بين قول النبي ﷺ: « ويتوب الله على من تاب، وما قبله من الحديث ».[٢]

٩- أحاديث في فضل التلاوة والذكر.[٣]

١٠- تفسير غريب الحديث.[٤]

ب - مصنفات في علم الرجال:

١١- شيوخ الدارقطني، ويقع في مجلد متوسط.[٥]

١٢- كتاب تجريد من ذكره الخطيب في تاريخه من رجال الحديث بحكاية أو شعر، مجلدان متوسطان.[٦]

١٣- برنامج شيوخه.[٧]

ج - مصنفات في الفقه:

١٤- كتاب النظر في أحكام النظر.[٨]

---

(١) الذيل والتكملة ١٦٨/٨ .

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ذكره ابن سعيد في تذييل رسالة ابن حزم (انظر -غير مأمور- نفح الطيب ١٨٠/٣) -عن: الإعلام، للتعارجي ٧٨/٩.

(٥) الذيل والتكملة ١٦٧/٨.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه ١٦٨/٨.

(٨) الذيل والتكملة ١٦٧/٨ -الأعلام، للزركلي ٣٣١/٤. وقد قام بتحقيقه الأستاذ إدريس الصمدي، تحت إشراف الدكتور فاروق حمادة، ونشرته دار إحياء العلوم - بيروت.

١٥- كتاب البستان في أحكام الجنان، ويقع في مجلدين متوسطين.(١)

١٦- رسالة في الإمامة الكبرى.(٢)

١٧- رسالة في القراءة خلف الإمام.(٣)

١٨- رسالة في الوصية للوارث.(٤)

١٩- رسالة في الرهن يوضع على يد أمين فيتعدى فيه.(٥)

٢٠- رسالة في مشاطرة العمال.(٦)

٢١- رسالة في الأوزان والمكاييل.(٧)

٢٢- رسالة في الطلاق الثلاث.(٨)

٢٣- رسالة في الأيمان اللازمة.(٩)

٢٤- رسالة في الختان.(١٠)

---

(١) الذيل والتكملة ٨/١٦٧ -الإعلام، للتعارجي ٩/٨٠.

(٢) الذيل والتكملة. ٨/١٦٧.

(٣) المصدر نفسه: ٨/١٦٨.

(٤) الذيل والتكملة السفر ٨/١٦٨.

(٥) في الذيل والتكملة -٨/١٦٨- (في الدين)، وفي الإعلام، للتعارجي -٩/٨٠ -(في الرهن).

(٦) الذيل والتكملة. ٨/١٦٨.

(٧) الذيل والتكملة ٨/١٦٨ -الأعلام، للزركلي ٤/٣٣١.

(٨) الذيل والتكملة ٨/١٦٨.

(٩) نفس المصدر.

(١٠) نفس المصدر.

٢٥- رسالة في نفي التسعير.[١]

٢٦- ورسالة في معاملة الكافر.[٢]

قال ابن عبد الملك: « جمعها للناصر من بني عبد المؤمن حين وفد عليه البابوج[٣] -أحد عظماء النصرانية- سوغ له فيها القيام إليه عند معاينته برأيه، فلم يرضها الناصر وتحايل في تلقيه إياه قائما من غير قعود ».

٢٧- المقالة المعقولة في حكم فتوى الميت والفتوى المنقولة.[٤]

٢٨- رسالة في حث الإمام على الجلوس لسماع مظالم الرعية.[٥]

٢٩- رسالة في تحريم التساب.[٦]

٣٠- رسالة في الوصية بالجنين.[٧]

٣١- الإقناع في مسائل الإجماع.[٨]

٣٢- رسالة في المنع من إلقاء التفث في عشر ذي الحجة للمضحي.[٩]

---

(١) الذيل والتكملة ١٦٨/٨ ، الاعلام للتعارجي ٨٠/٩.

(٢) الذيل والتكملة ١٦٨/٨.

(٣) والبابوج أو البيبوج هذا ملك من ملوك النصرانية بالأندلس قدم على محمد الناصر الموحدي بإشبيلية عام ٦٠٧هـ وهو ملك بيونة أو بنبلونة. (تعليق المحقق على الإعلام، للتعارجي: ٨١/٩).

(٤) الذيل والتكملة ١٦٨/٨.

(٥) نفس المصدر.

(٦) نفس المصدر.

(٧) نفس المصدر.

(٨) توجد نسخة منه على الميكروفيلم بالخزانة العامة بالرباط، ويقوم الدكتور فاروق حمادة بتحقيقه. عن: (قسم الدراسة لرسالة الأطروحة: بيان الوهم والإيهام. للأستاذ آيت سعيد الحسين ص: ١٠٤).

(٩) الذيل والتكملة ١٦٨/٨ -الإعلام، للتعارجي ٨٠/٩.

د - مصنفات في علم الأصول:

٣٣- النزع في القياس، لمناضلة من سلك غير المهيع في إثبات القياس.[١]

٣٤- مسائل في أصول الفقه.

قال ابن عبد الملك: (زعم أنه لم يذكرها الأصوليون في كتبهم، مجلد لطيف).[٢]

٣٥- مقالة في إنهاء البحث منتهاه، عن مغزي من أثبت القول بالقياس ومن نفاه.[٣]

هـ - مصنفات في فنون متنوعة:

٣٦- كتاب تقريب الفتح القسي، في مجلد متوسط.[٤]

٣٧- كتاب ما يحاضر به الأمراء. قال ابن عبد الملك: (وبين فيه طريق مفاوضتهم، مجلد متوسط).[٥]

٣٨- كتاب أسماء الخيل وأنسابها وأخبارها، ويقع في مجلد متوسط.[٦]

٣٩- أبو قلمون، ويقع في مجلدين ضخمين.[٧]

---

(١) ذكر ابن عبد الملك أنه في الرد على أبي علي بن الطوير -عمر بن محمد الصنهاجي، المراكشي -انظر غير مأمور- الذيل والتكملة ١٦٧/٨ -الإعلام، للتعارجي ٢٧٩/٩... -قسم الدراسة لبيان الوهم والإيهام، من أطروحة الأستاذ آيت سعيد الحسين ص: ١٤٠.

(٢) الذيل والتكملة ١٦٨/٨.

(٣) نفس المصدر.

(٤) نفس المصدر.

(٥) نفس المصدر.

(٦) نفس المصدر.

(٧) الذيل والتكملة ١٦٧/٨. وذكر الأستاذ: محمد بن شريفة في تعليقه على هذه التسمية: «أبو قلون» أنها تطلق على ثوب رومي يتلون ألوانا، ولا سيما إذا أشرقت عليه الشمس، ويشبه به الدهر والروض وزمن الربيع.

المبحث السادس: المكانة العلمية لابن القطان.

يمكن الاستدلال على المكانة العلمية السامقة التي كانت لأبي الحسن بن القطان بعدة أشياء؛ وهذه بعضها:

- وفرة الشيوخ وكثرة التلاميذ.
- المكانة التي حظي بها لدى البلاط الموحدي؛ حيث عين رئيسا للطلبة. (وهو أعلى منصب علمي في الدولة الموحدية).
- المصنفات القيمة التي صنفها.
- كثرة النقول عنه في أمهات كتب الحديث، لكبار المحدثين وحفاظهم من الذين جاؤوا بعده.
- الأخذ بأحكامه واعتمادها من طرف الحفاظ من المحدثين.
- ثناء العلماء عليه.

وأكتفي هنا بعرض صورة لهذا الثناء عليه من خلال النقول عمن ترجم له، أو تحدث عنه: قال ابن عبد الملك: (وكان ذاكرا للحديث مستبحرا في علومه، بصيرا بطرقه، عارفا برجاله، عاكفا على خدمته، مميزا صحيحه من سقيمه، مثابرا على التلبس بالعلم وتقييده عمره).(١)

وقال ابن الزبير: (كان ذاكرا للرجال والتاريخ عارفا بعلل الحديث نقادا ماهرا).(٢)

---

(١) الذيل والتكملة ١٦٧/٨.

(٢) صلة الصلة، لابن الزبير -تحقيق د. عبد السلام الهراس... -(القسم الرابع ص: ١٣٨)

ولما التقى ابن دقيق العيد بالعبدري قال له في أول ما رآه: كان عندكم بمراكش رجل فاضل. فقال العبدري: من هو؟ فقال: أبو الحسن بن القطان، وذكر كتابه بيان الوهم والإيهام وأثنى عليه.(١)

ولما ترجم العباس بن إبراهيم لابن القطان ذكر فائدة نقلها من نفح الطيب عن ابن سعيد في ذيل رسالة ابن حزم في تآليف أهل الأندلس، فقال ما نصه: (وأما الحديث فكان بعصرنا في المائة السابعة الإمام علي بن القطان القرطبي الساكن بحضرة مراكش، وله في تفسير غريبه وفي رجاله مصنفات، وإليه كانت النهاية والإشارة في عصرنا).(٢)

أما الذهبي فقد حلاه في التذكرة بقوله: (الحافظ العلامة الناقد).(٣)

ووصفه في السير بقوله: (الشيخ الإمام العلامة الحافظ الناقد المجود..).(٤)

ويقول ابن الأبار فيه: (كان من أبصر الناس بصناعة الحديث، وأحفظهم لأسماء رجاله، وأشدهم عناية بالرواية، رأس طلبة العلم بمراكش، ونال بخدمة السلطان دنيا عريضة، وله تصانيف، درس وحدث...).(٥)

وقال ابن عبد الهادي: (العلامة الحافظ الناقد، أبو الحسن علي بن محمد... جمع وصنف، ووقفت على كتابه المسمى: « بيان الوهم والإيهام »... فرأيته يدل على فرط ذكائه، وكثرة حفظه، وقوة فهمه، على أن له فيه عدة أوهام...).(٦)

---

(١) رحلة العبدري، لأبي عبد الله الحيحي -تحقيق محمد الفاسي -ص: ١٤٠.

(٢) الإعلام، للتعارجي ٧٨/٩.

(٣) تذكرة الحفاظ ١٤٠٧/٤.

(٤) سير أعلام النبلاء: ٣٠٦/٢٢.

(٥) التكملة، نقلا عن سير أعلام النبلاء ٣٠٦/٢٢. وقريب من هذا الثناء ذكره ابن القاضي المكناسي في جذوة الاقتباس ص: ٤٧١، ونقله عنه -دون أن ينسبه إليه- العباس بن إبراهيم في الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام. ٧٥/٩.

(٦) طبقات علماء الحديث، لابن عبد الهادي ١٩٠/٤.

وقال ابن عماد الحنبلي: (كان حافظا ثقة مأمونا...).[١]

وقال ابن ناصر الدين: (وهو حافظ علامة متقن ثقة مأمون...).[٢]

وقال ابن مخلوف: (العالم الفقيه، الراوية العارف بصناعة الحديث وأسماء رجاله).[٣]

هذه أقوال العلماء وشهاداتهم في أبي الحسن بن القطان، ويلاحظ أنها مجمعة على وصفه بالحفظ والنقد والمعرفة بصناعة الحديث، وكفاه شرفا بذلك، رحمه الله تعالى.

المبحث السابع: أبو الحسن بن القطان محافظ مكتبة القصر.

من المظاهر العلمية التي برزت في عهد الدولة المومنية تكوين مكتبة بالقصر تعاقب اهتمام الخلفاء بها؛ فعملوا على تزويدها بالنفائس واستجلاب الكتب إليها من كل مكان.

بل إن صاحب « المعجب » يذكر عن يوسف بن عبد المومن أنه اهتم في وقت ما بالفلسفة، وأمر بجمع كتبها، فاجتمع له قريب مما اجتمع للحكم المستنصر بالله الأموي، ويضيف: « ولم يزل يجمع الكتب من أقطار الأندلس والمغرب ». ثم ذكر قصة استيلاء يوسف على مكتبة خاصة بالأندلس وتعويض صاحبها بولاية ضخمة ما كان يحدث بها نفسه.[٤]

أما الأستاذ المنوني فيقول عن الخلفاء الموحدين:

---

(١) شذرات الذهب ١٢٨/٥.

(٢) شرح بديع البيان، نقلا عن الإعلام، للتعارجي ٧٦/٩.

(٣) شجرة النور الزكية ١٧٩.

(٤) المعجب ص ٣٤٧ (عن علم العلل بالمغرب ٢٢١/١).

« كانوا مضرب الأمثال في الاهتمام باقتناء الكتب وتملكها ».[١]

وقد تولى ابن القطان نظارة هذه المكتبة، فمكنه ذلك من الوقوف على جميع مصادر عبد الحق إلا النادر منها، ولهذا قال ابن القطان في مقدمة البيان:

(فليس في كتاب أبي محمد عبد الحق حديث إلا وقفت عليه في الموضع الذي نقله منه، بل في مواضع لم يرها هو قط، بل لعله ما سمع بها، إلا أحاديث يسيرة لم أقف عليها في مواضعها).[٢]

وحتى ابن المواق يعد العثور على حديث لم يعثر عليه ابن القطان من الأمور المستبعدة، ولهذا قال عندما تكلم على حديث عصمة بن مالك الذي نسب عبد الحق تخريجه إلى النسائي:

(وناهيك ألا يقف عليه ع~ مع تمكنه من الخزانة السلطانية، وشدة اعتنائه بهذا الفن).[٣]

ولعل د. إبراهيم بن الصديق لم يجانب الصواب حينما وصف مكتبة الموحدين بأنها كانت آنذاك أعظم مكتبات العالم الإسلامي.[٤]

---

(١) عن علم العلل بالمغرب ٢٢١/١.

(٢) بيان الوهم والإيهام: آخر المقدمة: (١/ل : ٤.ب).

(٣) بغية النقاد: عند كلامه على الحديث رقم ٧٥.

(٤) علم العلل بالمغرب ٢٦٣/١.

الفصل الثالث

ابن رُشَيْد السبتي

٦٥٧-٧٢١ هـ

المبحث الأول : التعريف بابن رشيد السبتي

المبحث الثاني : شيوخ ابن رشيد السبتي

المبحث الثالث : تلاميذ ابن رشيد السبتي

المبحث الرابع : مذهب ابن رشيد الفقهي

المبحث الخامس : رحلة ابن رشيد إلى الأندلس وفاس

المبحث السادس : مصنفات ابن رشيد

المبحث السابع : مكانة ابن رشيد العلمية



المبحث الأول: اسم ابن رشيد ونسبه.

في المرحلة الأولى لقيام الدولة المرينية بالمغرب، وفي ظل السيادة القاسمية العرفية على مدينة سبتة ولد بهذا الثغر محب الدين؛ أبو عبد الله بن رشيد.

هو: أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن محمد بن إدريس بن سعيد بن مسعود بن حسن بن محمد بن عمر بن رُشَيْد الفهري السبتي، من أهل سبتة، يعرف بابن رشيد، كأنه تصغير رُشْد، ولقبه محب الدين.[١]

المبحث الثاني: المذهب الفقهي لابن رشيد:

أبو عبد الله بن رشيد مالكي المذهب، وهذا ما حدا بذكر ترجمته في كتب طبقات المالكية من طرف كل من ابن فرحون[٢]، وابن مخلوف[٣]، ولكن هذا لا يمنع من أن يكون له اجتهادات تخالف المذهب،[٤] أما من حيث العقيدة فهو على مذهب أهل الحديث في إمرار الصفات وعدم تأويلها.

---

(١) ترجم لابن رشيد في كثير من المصادر؛ منها: الإحاطة في أخبار غرناطة، للسان الدين ابن الخطيب ١٣٥/٣ -الدرر الكامنة في أعلام المائة الثامنة ١١١/٤ -غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري ٢١٩/٢ -جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، للمكناسي، القسم الثاني ص: ٢٨٩ -الديباج المذهب، لابن فرحون ٢٩٧/٢ -الإعلام، للتعارجي ٣٤٢/٤ -ذكريات مشاهير رجال المغرب: ابن رشيد، لعبد الله كنون.

(٢) الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، لابن فرحون المالكي: ٢٩٧/٢...

(٣) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن محمد مخلوف ترجمة ٧٦٠: ٢١٦/١.

(٤) نقل ابن حجر عن ابن المرابط أنه قال: (كان شيخنا ابن رشيد... وكان يسكت لدعاء الاستفتاح ويسر البسملة، فأنكروا عليه وكتبوا عليه محضرا بأنه ليس مالكيا فاتفق أن القاضي الذي شرع في المحضر مات فجأة، وبطل المحضر).

(الدرر الكامنة ١١٢/٤). وينظر كذلك ملء العيبة ٢٤٦/٣...

المبحث الثالث: شيوخ ابن رشيد:

نشأ ابن رشيد في مدينة سبتة، وأخذ بها عن أعلامها، وعلى يدهم تكون علمه، وتفجرت قريحته، وهذه أسماء بعض شيوخه بسبتة:

١- عبيد الله بن أبي الربيع، أبو الحسين، (ت ٦٨٧) وكان إماما في النحو، فقيها فرضيا، لازمه ابن رشيد، وأخذ عنه القرآن بالقراءات السبع بمضمن كتاب التيسير، وقيد عنه تقييدا حسنا على كتاب سيبويه.[١]

٢- علي بن محمد، أبو الحسن التلمساني الكتامي، المعروف بابن الخضار (ت ٦٨٣ هـ)، قرأ عليه القراءات السبع بأحكامها.[٢]

٣- عبد العزيز الغافقي، سمع منه ابن رشيد صحيح البخاري.[٣]

فما أنس من نفسه أنه أتم أخذ ما عندهم حتى تاقت نفسه إلى الرحلة، وهو لا يزال في عنفوان الشباب -أواسط العقد الثالث من عمره- فكانت رحلته لأداء فريضة الحج ولإتمام المعلومات، ولقاء المشايخ، وأخذ الإجازات، ومما يؤكد ذلك ما سطره في رحلته الحافلة من مناقشات ومذاكرات ومساجلات دارت بينه وبين من لقيه من العلماء والمحدثين تبين فيها نبوغه، وظهر فيها تفوقه.

قال ابن القاضي: (رحل إلى المشرق لأداء فريضة الحج سنة ثلاث وثمانين وست مائة (٦٨٣)، وكانت إجازته البحر من المرية، فتلاقي بها هو والوزير أبو عبد الله محمد بن الحكيم، وكان قصدهما واحدا، ومأمهما متعاضدا، فترافقا في السفر، كما ترافقا في الوطن، فدخل إفريقية ومصر والشام وأخذ بها وبالحجاز عمن لقي من الأئمة الأعلام).[٤]

---

(١) الدرر الكامنة، لابن حجر ١١١/٤ - بغية الوعاة، للسيوطي ١٢٥/٢ - جذوة الاقتباس ٢٨٩/٢... - تقديم (السنن الأبين) لابن خوجة ص: ٢٣.

(٢) جذوة الاقتباس ٢٩٠/١.

(٣) مقدمة السنن الأبين ص: ٢٤.

(٤) جذوة الاقتباس، لابن القاضي ٢٨٩/١.

ولما كان أكبر هم ابن رشيد أن يسمع ويروي ويقابل ويصحح ويستجيز فإنه استغل اجتيازه بالمرية للأخذ عن شيوخها؛ نذكر منهم: الخطيب أبا عبد الله محمد بن الصائغ، والوزير الأديب أبا جعفر أحمد بن محمد بن سلبطور.[١]

ومن المرية ركب البحر لينزل في تونس، وبها يلقى طائفة أخرى من المشايخ والعلماء؛ منهم:

١- أبو القاسم بن أبي بكر اليمني، الشهير بابن زيتون، فقيه جليل وعالم مبرز، كان مفتي تونس، وقاضي الجماعة بها.[٢]

٢- حازم بن محمد بن حسن بن حازم الأنصاري، القرطاجني[٣]

٣- يوسف بن إبراهيم بن أحمد بن عتاب الجذامي، أبو يعقوب، من أهل شاطبة.[٤]

٤- أحمد بن محمد بن حسن بن الغماز، أبو العباس الأنصاري الخزرجي البلنسي، فقيه جليل، كان قاضيا بتونس.[٥]

ثم ولى ابن رشيد وجهته نحو مصر، فدخلها وزار أشهر مدنها مثل الإسكندرية، والقاهرة، وكان في كل واحدة منها يتلمس المجالس العلمية لحضورها والأخذ عن مشايخها، وهذه طائفة ممن نهل من علمهم بثغر الإسكندرية:

١- محمد بن أبي علي حسن بن أبي محمد عبد الملك بن محمد بن ساطر البوني الشرابي، المتطبب.

---

(١) جذوة الاقتباس ١/٢٩٠ -الحركة العلمية بسبتة خلال القرن السابع، لإسماعيل الخطيب ص: ١٨٤.

(٢) جذوة الاقتباس ١/٢٩٠ -تقديم (السنن الأبين)، لابن خوجة. ص: ٢٥.

(٣) الحركة العلمية بسبتة ص: ١٨٤.

(٤) الحركة العلمية ص: ١٨٥.

(٥) مقدمة السنن الأبين ص: ٢٥.

قال ابن رشيد في وصفه: (وهو شيخ في أخلاقه شكاسة وكبر وعدم فهم... سمع الأربعين البلدانية للسلفي على الصفراوي، وسمع الخلعيات على ابن عماد الحراني، وأجاز له جماعة...).[١]

٢- أبو القاسم عبد الرحمن بن سليم بن منصور الهمداني الشافعي، ويلقب بـ « علم الدين ». ذكر ابن رشيد أنه أحد وجوه الإسكندرية، وأنه أجاز له ولأبنائه وأخواته، وكتب له بخطه، وله خط جيد، وفيه نبل وفطانة ويقظة، وسمى بعض شيوخه، ثم روى من طريقه حديث عمرو بن نفيل مرفوعا (الكمأة من المن الذي أنزل الله على بني إسرائيل، وماؤها شفاء للعين).[٢]

٣- عبد الله بن منصور بن علي، الملقب بالمكين الأسمر، أحد الصلحاء الفضلاء، وكان متصدرا لإقراء القرآن بالإسكندرية.

قال ابن رشيد: (قرأت عليه بدكان منزله -عمره الله ببقائه- ضحى يوم السبت الحادي والعشرين لجمادى الآخرة من عام أربعة المذكور جميع المجالس الخمسية السلماسية، التي أملاها الحافظ أبو طاهر السلفي بسلماس سنة ست وخمس مائة).[٣]

٤- أبو الحسن علي بن محمد بن يوسف بن عفيف الخزرجي الساعدي، ويلقب بضياء الدين، ويشهر بالخزرجي، من أهل غرناطة، رحل عن الأندلس قديما واستقر بالإسكندرية. وضياء الدين هذا شيخ صالح فاضل ثبت حاضر الذهن، عدل بالديار المصرية، أديب ناظم. أخذ عنه الحديث، وأول سماعه منه الحديث المسلسل: الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء).[٤]

---

(١) ملء العيبة، لابن رشيد ٧/٣.

(٢) ملء العيبة ١٧/٣..

(٣) ملء العيبة ٢٧/٣.

(٤) ملء العيبة ٤٣/٣...

٥- أبو الحسن علي بن أبي العباس أحمد بن عبد المحسن، المعروف بالغَرَّافي[١]، سأله ابن رشيد الإجازة فأجابه متمثلا بالبيتين:

علم الحديث فضيلة تحصيلها بالسعي والتطواف في الأمصار
فإذا أردت حصولها بإجازة فقد استعضت الصفر بالدينار

ذكر ابن رشيد طائفة من مرويات الغرافي، وعدد مجموعة من شيوخه، ونص على سماعه منه، فذكر من ذلك: « ثلاثيات أبي عبد الله البخاري » وأرخ هذا السماع بالتاسع والعشرين لشهر جمادى الأولى عام أربعة وثمانين وستمائة، وعين موقعه بدار الحديث النبيهة بثغر الإسكندرية المحروس.[٢]

هذه نماذج من شيوخ ابن رشيد بالإسكندرية، وغيرهم كثير.

ثم انتقل أبو محمد إلى القاهرة وبها وجد بغيته في مجموعة من الشيوخ الذين كانت لهم مكانة رفيعة في مختلف العلوم، وخاصة علم الحديث النبوي الشريف، وهؤلاء بعضهم:

١- أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي المشهر بابن النحاس، ويلقب ببهاء الدين، وهو أحد أعلام الديار المصرية، إمام في العربية والآداب والخلاف، وله نظم رائق، ونثر فائق، وكرم ذات، ومروءة ظاهرة وأخلاق طاهرة، ورواء وبهاء، كانت لابن رشيد معه عدة لقاءات؛ منها لقاء في مصر، وآخر في القاهرة -بمسجد الأقمر- وبعد فراغ ابن النحاس من درسه صحبه ابن رشيد إلى منزله، فأكرم وفادته، وعرض عليه جميع كتبه -أو أكثرها- وقال له: حكمك فيها ماض، وهي مباحة لك.

أخذ عنه ابن رشيد كتاب سيبويه، وسمع منه قطعة منتخبة من مسند عبد بن

(١) نسبة إلى نهر الغرّاف بالعراق، من أعمال واسط. ملء العيبة ٥٣/٣.
(٢) ملء العيبة ٥٣/٣-٧٨..

حميد.[١]

٢- أبو بكر محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن عبد المحسن الأنصاري، الشهير بابن الأنماطي. وصفه ابن رشيد بـ(الشيخ الحبيب الأصيل الراوية المسند). قرأ عليه جميع الثلاثيات المستخرجة من مسند عبد بن حميد بمنزل سكناه، وذلك في ظهر يوم الاثنين الثاني والعشرين من شهر رجب لعام أربعة وثمانين وست مائة. كما سمع منه جميع الجزء الأول من حديث بشر بن مطر عن ابن عيينة.[٢]

٣- أبو عبد الله محمد بن أبي محمد عبد المنعم بن محمد بن يوسف بن أحمد اليماني الأنصاري المعروف بابن الخَيَمي، وصفه ابن رشيد بقوله: (الأديب البارع، الإمام العالم الصوفي الفاضل المعمر، الحسن السمت والصمت).

سمع عليه ابن رشيد جامع الترمذي من باب ما جاء في البكاء من خشية الله إلى آخر باب: الاستئذان ثلاثا، ومن باب ما جاء مثل النبي والأنبياء إلى آخر الكتاب.[٣]

٤- أبو الفتح محمد بن مجد الدين علي بن وهب القشيري، الشهير بابن دقيق العيد، وصفه ابن رشيد بقوله: (الإمام الأوحد، العلامة المجتهد، مفتي الإسلام، ذو التصانيف الجليلة والمباحث الدقيقة، مدرس المذهبين المالكي والشافعي، بقية العلماء الأعلام)[٤]. لقيه ابن رشيد أول ما لقيه بالمدرسة الصالحية -دخلها لحاجة عرضت له- وحدث أن سئل الشيخ عن قراءة البسملة في فاتحة الكتاب في الصلاة، فأجاب الشيخ، واستأذن ابن رشيد في ذكر ما يشهد لاختياره، فأذن له، وجرت بينهما مذاكرة طيبة في المسألة أوردها ابن رشيد في

---

(١) ملء العيبة ٣/١٠٧-١١١..

(٢) ملء العيبة ٣/١٣٧...

(٣) ملء العيبة ٣/١٩١... - جذوة الاقتباس ٢/٢٩٠.

(٤) ملء العيبة ٣/٢٤٥...

رحلته[١]، ثم ذكر مروياته عنه.

ومن الشام توجه ابن رشيد إلى الحجاز، فالتقى بمشايخ بالمدينة المنورة من أهلها، أو من الوافدين عليها لأداء فريضة الحج؛ نذكر منهم:

١- أبو إسحاق إبراهيم بن يحيى الفأسي[٢] لقيه ابن رشيد شرقي مسجد النبي ﷺ، وقد أقعده الكبر عن التصرف، وكان شيخا فاضلا نبيها، حسن البشر، جميل اللقاء، حاضر الذهن، كريم الخلق. قرأ عليه ابن رشيد جميع ثلاثيات البخاري.[٣]

٢- أبو محمد عبد السلام بن محمد بن مزوع بن أحمد بن عزاز، لقب بعفيف الدين، البصري ثم المدني الحنبلي، جار رسول الله ﷺ، وصفه ابن رشيد بقوله: (الشيخ الإمام الفاضل الثقة المرضي النحوي). سمع عليه وأجازه الجزء الأول والثاني من حديث أبي علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان عن شيوخه.[٤]

٣- أبو نصر، وأبو الحجاج يوسف بن أبي نصر بن أبي الفرج بن أبي نصر بن الشُّقَاري، لقب بعماد الدين، قدم المدينة زائرا في ركب الشام، وصفه ابن رشيد بقوله: (الشيخ الجليل الفاضل). قرأ عليه ابن رشيد جميع ثلاثيات البخاري بسماعه على ابن الزبيدي بسنده المشهور.[٥]

٤- أحمد بن عثمان بن عمر الشافعي، المصري، خطيب المسجد النبوي، قرأ

---

(١) ينظر ذلك في الجزء الثالث من ملء العيبة من صفحة ٢٤٦ إلى ٢٤٨.

(٢) قال ابن رشيد: (منسوب إلى فاس، إحدى قواعد المغرب، هكذا ضبطه لنا بخطه « الفأسي » مهموزا كأنه فر من الاشتراك). ملء العيبة ٣٧/٥.

(٣) ملء العيبة ٣٧/٥.

(٤) ملء العيبة ٤١/٥...

(٥) ملء العيبة ٦٥/٥...

عليه ثلاثيات البخاري.[١] وتوجه ابن رشيد من المدينة إلى مكة شرفها الله[٢]، لأداء فريضة الحج، وممن التقى بها وأخذ عنهم من المشايخ:

١-٢- أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن خليل العسقلاني، وأخوه أحمد ابن أبي بكر، أخوان فاضلان، فقيها الحرم الشريف ومفتياه، من أهل مكة، لقيهما ابن رشيد بمنزلهما من الحرم الشريف فتذاكر معهما في مسائل فقهية وأصولية، وكان أول حديث سمعه ابن رشيد منهما -بمنزلهما- حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: (الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء).[٣]

كما سمع من محمد بن أبي بكر بعض (الأربعين حديثا من رواية المحمدين)،[٤] وأجازه ما فيها بالجملة إن لم يكن بالخصوص.[٥]

٣- أبو اليمن عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن بن محمد بن الحسن ابن هبة الله الدمشقي، المعروف بابن عساكر، الشافعي، نزيل مكة. سمع عليه ابن رشيد جملة من المصنفات بأسانيده فيها؛ منها: كتاب تحفة عيد الأضحى، لأبي القاسم زاهر بن طاهر الشحامي، وجزء من مسلسل يوم العيد، تخريج أبي القاسم علي بن حسن بن هبة الله الشافعي عن شيوخه، كما سمع عليه طائفة من أشعاره . . .[٦]

---

(١) ملء العيبة ٦٩/٥.

(٢) وكان وصول ابن رشيد إلى مكة ضحى يوم السبت السادس من ذي الحجة لسنة أربع وثمانين وست مائة من الهجرة. (ملء العيبة ٨٠/٥).

(٣) أخرج الحديث الترمذي، وأبو داود وأحمد، والحاكم.

(٤) هذه الأربعين من تصنيف ابن مسدي. (ملء العيبة ١٤٠/٥).

(٥) ملء العيبة ١٢٩/٥ -١٤٠.

(٦) ملء العيبة ١٤٥/٥ -١٤٧ -١٥٤ -١٦٤... -الإحاطة في أخبار غرناطة ١٣٦/٣.

المبحث الرابع: تلاميذ ابن رشيد:

عرف ابن رشيد في المرحلة الأولى من حياته بشغفه الكبير لأخذ العلم وتحصيله على أيدي المشايخ، سواء في بلده أو في البلدان التي حلها في طريقه إلى المشرق ذهابا وإيابا، ثم لما اتسع أفق معرفته في الرواية والتحصيل صارت له حلقات للتدريس أينما حل وارتحل حتى اشتهر بمجالسه الحديثية التي كان يعقدها في سبتة ثم غرناطة ثم مراكش، وأخيرا بمدينة فاس، ولا غرو أن يكون له عدد كبير من التلاميذ والآخذين عنه، وهؤلاء أسماؤهم منثورة بين ثنايا الترجمات في الكتب التي ترجمت لابن رشيد أو للأعلام المعاصرين له؛ ومنهم: ابن جزي، وأبو البركات بن الحاج، وأبو الفضل عمر بن إبراهيم[١]، ومحمد بن عبد الرحمن بن سعد التميمي.[٢]

المبحث الخامس: رحلة ابن رشيد إلى الأندلس وفاس:

لما عاد ابن رشيد من رحلته المباركة -السالفة الذكر- أقام بمسقط رأسه سبتة مدة خمس سنوات كانت كلها عطاءات علمية وجهوداً مشكورة، ففي هذه الفترة أتم تأليف كتابه « الإفادة »، كما ألف « السنن الأبين ». ثم كتب إليه رفيقه في الرحلة إلى الحجاز: الوزير أبو عبد الله محمد بن الحكيم يستدعيه إلى حضرة غرناطة، فاستجاب لهذه الدعوة، ورحل إلى غرناطة فأقام بها وتصدر بجامعها الأعظم للخطبة والإمامة ولإقراء الحديث والرواية[٣]، كما ولي قضاء الأنكحة، واستمر على علمه هذا حتى اغتيل صديقه الوزير محمد بن الحكيم، فرحل عن غرناطة ولحق بحضرة فاس، فحل بها معززا مكرما من لدن السلطان أبي سعيد المريني الذي مكنه من اختيار المدينة التي تروقه للإقامة بها، فاختار مراكش،

---

(١) شجرة النور الزكية ٢١٧/١.

(٢) الديباج المذهب ٢٩٦/٢.

(٣) كان ابن رشيد يعقد بالجامع الأعظم لغرناطة مجلسا لصحيح البخاري يشرح فيه حديثين، ويتكلم على سندهما ومتنهما أتقن كلام. (الدرر الكامنة ١١٢/٤).

فقدمها للصلاة والخطبة بجامعها العتيق، ثم استدعاه السلطان إلى حضرة فاس، ليصير من خواصه، وتصدر لإقراء الحديث بجامع القرويين، وعرف مجلسه بشرق صحن المسجد بين الظهر والعصر لتدريس صحيح البخاري، واستمر على ذلك حتى لبي داعي ربه في الثالث والعشرين لشهر محرم الحرام عام إحدى وعشرين وسبع مائة للهجرة (٧٢١ هـ)[١]، ودفن خارج باب الفتوح بمطرح الجنة.[٢]

المبحث السادس: مصنفات ابن رشيد:

ترك ابن رشيد تصانيف عديدة يمكن تقسيمها حسب الفنون والعلوم الآتية:

- في النحو: تقييد على كتاب سيبويه.[٣]
- في البلاغة: إحكام التأسيس في أحكام التجنيس.[٤]
- الإضاءات والإنارات في البديع، وقد سماه كذلك: إيراد المرتع المريع لرائد التسجيع والترصيع.[٥]
- في العروض: وصل القوادم بالخوافي، في ذكر أمثلة القوافي، وهو شرح لكتاب القوافي، لأبي الحسن حازم القرطاجني.[٦]

---

(١) جذوة الاقتباس، للمكناسي ٢٩١/٢.

(٢) جذوة الاقتباس ٢٩١/٢ -الإحاطة في أخبار غرناطة ١٤٣/٣.
ومطرح الجنة -الذي دفن فيه ابن رشيد- اسم لروضة لازالت معروفة بمقابر في باب الفتوح إلى الآن، وكان يقال لها: (مطرح الجِلَّة) بكسر الجيم وباللام، لما ضمته من مراقد العلماء والفضلاء من الغرباء والوافدين على فاس، ومن أهلها أيضا، ولكن العامة صحفت ذلك الاسم بمطرح الجنة، وهو تفاؤل حسن. (ذكريات مشاهير رجال المغرب: ابن رشيد)، لعبد الله كنون ص: ١١.

(٣) جذوة الاقتباس ٢٩١/١ -الديباج المذهب ٢٩٨/٢.

(٤) جذوة الاقتباس ٢٩٠/١.

(٥) جذوة الاقتباس ٢٩٠/١ -شجرة النور الزكية ٢١٧/١.

(٦) جذوة الاقتباس ٢٩٠/١.

- جزء مختصر في العروض.[١]
- في الحديث وعلومه: إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح للبخاري.[٢]
- السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن.[٣]
- المقدمة المعرفة لعلو المسافة والصفة.[٤]
- الرحلة الحجازية المعروفة بملء العيبة بما جمع في طول الغيبة في الوجهتين الكريمتين مكة وطيبة.[٥]
- إيضاح المذاهب فيمن يطلق عليه اسم الصاحب.[٦]

---

(١) جذوة الاقتباس ١/٢٩٠.

(٢) ذكر « الإفادة » ونسبها لابن رشيد: المكناسي في الجذوة، وابن مخلوف في طبقاته، وقد قام الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة بتحقيقه، ونشرته الدار التونسية للنشر بتاريخ جمادى الثانية ١٣٩٧ هـ الموافق يونيو ١٩٧٧م.

(٣) ذكر السنن الأبين، ونسبه لابن رشيد كل من أصحاب الكتب الآتية: جذوة الاقتباس، وشجرة النور الزكية، والأعلام. وقد قام د. ابن الخوجة بتحقيقه ونشرته الدار التونسية للنشر، دون تاريخ.

(٤) ذكره لابن رشيد المكناسي في الجذوة (١/٢٩٠)، والتعارجي في إعلامه (٤/٣٤٤).

(٥) ذكره لابن رشيد: لسان الدين في الإحاطة (٣/١٣٧)، وابن فرحون في الديباج (٢/٢٩٨)، والمكناسي في الجذوة (١/٢٩٠)، والتعارجي في الإعلام (٤/٣٤٥)، والزركلي في أعلامه (٦/٣١٤)، وابن مخلوف في شجرة النور الزكية (١/٢١٦..).

وهذه الرحلة هي برنامج ابن رشيد، كما نبه على ذلك تلميذه عبد المهيمن الحضرمي، وتقع في سبعة أجزاء: الأول والرابع منها مفقودان، والباقي هو: الجزء الثاني؛ وموضوعه تونس عند الورود، والجزء الثالث، وموضوعه الإسكندرية ومصر عند الورود، والجزء الخامس، وموضوعه الحرمان الشريفان ومصر عند الصدور، والجزء السادس، وموضوعه تونس عند الصدور، والجزء السابع وموضوعه: تونس وسبتة. (ينظر تقديم د. ابن الخوجة لكتاب السنن الأبين، لابن رشيد ص: ٥٨.

وقد قام د. ابن الخوجة بتحقيق الأجزاء الآتية: الجزء الثاني، والجزء الثالث، والجزء الخامس.

(٦) ذكره لابن رشيد: الزركلي في الأعلام (٦/٣١٤)، وإسماعيل الخطيب في كتابه الحركة العلمية في سبتة ص: ١٩١.

- و « ترجمان التراجم في إبداء مناسبة تراجم صحيح البخاري ».[١]
- ومن تآليفه في الحديث كذلك: تخريجه وتتميمه لكتاب ابن المواق في تعقيبه على شيخه ابن القطان الفاسي.[٢]

المبحث السابع: مكانة ابن رشيد العلمية:

تمهيد:

أجمع من ترجم لابن رشيد على وصفه وتحليته بأوصاف تبين ما كان له من مكانة سامقة في الحديث وعلومه، كيف لا وهو العلم الذي أحب حديث رسول الله ﷺ، واستحلى في سبيله المشاق والصعاب وجاب الآفاق، وهو لا يزال في عنفوان الشباب؛ قال ابن رشيد:

(وبعد فإني لما رأيت الحديث يحبه ذكور الرجال ويكرهه إناثهم أحببت الذكورة وكرهت الأنوثة، وصرفت همتي إليه، ولم أعول من العلوم مع كتاب الله إلا عليه؛ على أني لم أواف هذا العلم بأفقنا إلا كاسدة سوقه، غامرة سوقه، متقلصا بسوقه، قد تلفت بضائعه ودرست صنائعه... اللهم إلا أني لما رحلت وجدت منه معينا فوردت، ولكني تعجلت الصدر فليتني ما صدرت، ورويت لكني ما ارتويت، ولا كل الذي أملت حويت).[٣]

---

(١) ذكره له المكناسي في الجذوة (١/ ٢٩٠)، والتعارجي في إعلامه (٤/ ٣٤٥)، وابن مخلوف في طبقاته (١/ ٢١٧).

والكتاب من مصادر الحافظ ابن حجر في الفتح، وكثيرا ما ينقل عنه إما لموافقته أو لمناقشته. وقد طبع الكتاب في الهند.

انظر -غير مأمور- مجلة دار الحديث الحسنية العدد ٢ ص ١٤٥.

(٢) انظر -غير مأمور- مبحث نسبة كتاب البغية لابن المواق في هذه الدراسة.

(٣) إفادة التصحيح ص : ٤ ...

وقد كانت رحلته المشرقية التي قضى فيها ثلاث سنوات خير زاد له في هذا العلم؛ حيث مكنته من لقاء المشايخ وكبار الحفاظ والسماع منهم، فحصل له ما لم يحصل لغيره في عصره من علو السند، وكثرة الشيوخ، ونقل المصنفات بأسانيدها إلى أصحابها، ومعرفة العلل وطبقات الرجال، والإطلاع على النادر من الكتب الحديثية والأجزاء والمسلسلات... وبالرجوع إلى مصنفاته الحديثية نجد ترجمة عملية لهذه المكانة العالية التي بلغها في علم الحديث رواية ودراية.

وهذه بعض الشهادات من بطون كتبه، وخاصة رحلته المسماة (ملء العيبة):

- شهادة على ضبط ابن رشيد وإتقانه ومعرفته بعلل الحديث:

كان لابن رشيد رحمه الله معرفة بطرق الأحاديث وأسانيدها ومتابعاتها وشواهدها، ولذا قلما يمر بحديث فيه انقطاع أو علة أو تحريف لمتن أو إسناد إلا ويقف عنده لينبه على الصواب فيه مقارنا ومحتجا برواية غيره ممن أخذ عنه نفس الحديث؛ حتى يميز الصواب من الخطأ، والأمثلة على ذلك كثيرة؛ ومنها هذا الحديث من الجزء المعروف بجزء أبي جهم العلاء بن موسى الباهلي، وهو مما يروى عن الليث بن سعد، وقد قرأه ابن رشيد على الشيخة الصالحة الكاتبة؛ أم الخير: فاطمة بنت إبراهيم بن محمود البطائحي بالحرم النبوي؛ قال:

((ومنه بالإسناد: أنا الليث بن سعد، عن نافع، عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس أنه قال: « إن امرأة اشتكت شكوى فنذرت لئن شفاني الله لأخرجن فلأصلين في بيت المقدس، فبرئت وصحت، وظهرت تريد الخروج. فلما أتت ميمونة زوج النبي ﷺ تسلم عليها، فأخبرتها بذلك، فقالت: انطلقي فكلي ما صنعت، وصلي في مسجد الرسول، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا مسجد الكعبة »)).

قال ابن رشيد تعقيبا على هذه الرواية: ((قلت كذا سمعنا هذا الحديث على فاطمة، عن نافع، عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد بن عباس أنه قال: « إن

امرأة ..» وكذلك رأيته في الأصل المسموع على ابن أبي مسعود الفارسي، وفي غيره من الأصول. ولعله سقط فيه (عن ابن عباس). والحديث عند مسلم بن الحجاج[١] -رحمه الله- عن قتيبة بن سعيد، ومحمد بن رمح، عن الليث، عن نافع، عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد، عن ابن عباس أنه قال. وذكر في الحديث. وفي اللفظ اختلاف يسير. إبراهيم هذا هو ابن عبد الله بن معبد بن عباس بن عبد المطلب. أخرج له مسلم دون البخاري، يروي عن أبيه عبد الله.

وذكر محمد بن طاهر المقدسي في كتابه الذي جمع فيه رجال الصحيحين، أن إبراهيم هذا يروي عن ميمونة عند مسلم، ولم يعين الموضع. فما أدري أعنى هذا الموضع؟ أم غيره فزد فيه بحثا)).[٢]

- شهادة أخرى على ضبط وتحقيق ابن رشيد في ألفاظ الأحاديث ورواياته:

التحقيق في روايات الحديث يحتاج إلى سعة إطلاع وتحصيل، وتمكن ودقة نظر، ومعرفة المحفوظ من الشاذ، وإدراك الخفي من مدارك تعقيبات الحفاظ ومقاصدهم وكثرة الممارسة لأقوال أهل هذا الشأن... وهذا مثال لتحقيق ابن رشيد في قولهم إن (من المسلمين) زائدة في حديث مالك في زكاة الفطر:

قال ابن رشيد:

((قلت: اشتهر بين المحدثين أن مالكا -رحمه الله- انفرد من بين الثقات في هذا الحديث بقوله (من المسلمين).

قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح -رحمه الله- في كتابه البديع الذي صنفه في معرفة أنواع الحديث في النوع المحتوي على معرفة زيادات الثقات وحكمها: (الثالث) ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر

(١) صحيح مسلم. كتاب الحج. باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة. ٢/١٠١٤ ح: ١٣٩٦.
(٢) ملء العيبة ٥/٢٤ - ٢٥

من روى ذلك الحديث: مثاله ما رواه مالك عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على كل حر أو عبد ذكرا وأنثى من المسلمين، فذكر أبو عيسى الترمذي أن مالكا تفرد من بين الثقات بزيادة قوله (من المسلمين)، وروى عبيد الله بن عمر، وأيوب، وغيرهما هذا الحديث عن نافع، عن ابن عمر دون هذه الزيادة، فأخذ بها غير واحد من الأئمة واحتجوا بها؛ منهم الشافعي، وأحمد -رضي الله عنهم- والله أعلم، انتهى ما أردنا إيراده من كلام ابن الصلاح، رحمه الله.

وفي كلامه وحكاية ما حكاه عن الترمذي بعض النظر، فقد روى هذه الزيادة عن نافع أبو عثمان الضحاك بن عثمان بن عبد الله بن خالد القرشي. ذكر ذلك مسلم في صحيحه[1]؛ قال مسلم رحمه الله: وحدثنا محمد بن رافع، نا ابن أبي فديك؛ قال: أنا الضحاك عن نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على كل نفس من المسلمين، حرٍّ أو عَبْدٍ أو رَجُلٍ أَوْ امْرأةٍ، صغيرٍ أو كبيرٍ، صاعا من تمر أو صاعا من شعير، ورواه أيضا بزيادة (من المسلمين) عن نافع ابنه عمر بن نافع. ذكر ذلك البخاري في صحيحه. قال البخاري[2] -رحمه الله- نا يحيى بن محمد بن السكن؛ قال: نا محمد بن جهضم؛ قال: نا إسماعيل بن جعفر عن عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر؛ قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر صاعا من تمر، أو صاعا من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس من الصلاة.

وأورد ابن رشيد كلام الناس في توثيق عمر بن نافع، والضحاك بن عثمان الراويين للحديث عن نافع بتلك الزيادة، ثم قال: (فهذا ما يَرِد على قول الترمذي، وعلى قول الإمام ابن الصلاح؛ فإنه نقل قول الترمذي كالراضي به.

(١) كتاب الزكاة : باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير ٦٧٨/٢ ح : ١٦.
(٢) كتاب الزكاة : باب فرض صدقة الفطر (الفتح ٣٦٧/٣ ح : ١٥٠٣).

ويَرِدُ على ابن الصلاح تعقب آخر إلا أنه خفي دقيق، وذلك أنه حكى عن الترمذي أن مالكا تفرد بهذا الزيادة من بين الثقات، وكلام الترمذي في معرضه إذا تُؤمل أقبلُ للتأويل مما حكاه عنه ابن الصلاح -رحمه الله- وبإيراد نصه في ذلك يتبين المعنى الذي أشرنا إلى غموضه، قال أبو عيسى -رحمه الله- في جامعة ما نصه: (ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه مثلما روى مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر؛ قال: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر من رمضان على كل حر وعبد ذكراً أو أنثى من المسلمين صاعا من تمر، أو صاعا من شعير؛ قال: وزاد مالك في هذا الحديث (من المسلمين)، وروى أيوب السختياني، وعبيد الله بن عمر، وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع، عن ابن عمر، ولم يذكروا فيه (من المسلمين)، وقد روى بعضهم عن نافع مثل رواية مالك ممن لا يعتمد على حفظه، وقد أخذ غير واحد من الأئمة بحديث مالك واحتجوا به؛ منهم: الشافعي، وأحمد بن حنبل؛ قالا: إذا كان للرجل عبيد غير مسلمين لم يؤد عنهم صدقة الفطر، واحتجا بحديث مالك، فإذا زاد حافظ ممن يعتمد على حفظه قبل ذلك عنه، انتهى كلام الترمذي. وهو أوسع؛ فإنه علق الحكم في الزيادة عمن يعتمد على حفظه، وابن الصلاح علق الحكم بالثقة، ولا شك أن المعتمد على حفظه في إطلاقهم أعلى رتبة من الثقة؛ فإن الترمذي موافق على أن عمر بن نافع ثقة، وقد لا يوافق على أنه ممن يعتد على حفظه؛ فلذلك لم يذكره مع مالك، فافهم هذا فإنه مهم خافٍ والله الموفق والمرشد)).[1]

مكانة ابن رشيد العلمية من خلال شهادات ذوي الشأن والاختصاص في التأريخ للرجال:

كان ابن رشيد -رحمه الله تعالى- مشاركا في العلوم إلا أنه أرسخ قدما في

---

(١) عن : ذكريات مشاهير رجال المغرب: ابن رشيد، لعبد الله كنون. ص: ٢٤...

العربية والأدب وعلم الحديث، وصفه ابن خلدون في تاريخه بكبير مشيخة المغرب، وسيد أهله، شيخ المحدثين الرحالة. وقال فيه لسان الدين الخطيب: ((الخطيب المحدث المتبحر في علوم الرواية والإسناد، كان رحمه الله، فريد دهره عدالة وجلالة وحفظا وأدبا وسمتا وهديا، واسع الأسمعة، عالي الإسناد، صحيح النقل، أصيل الضبط، تام العناية بصناعة الحديث، قيما عليها بصيرا بها، محققا فيها، ذاكرا فيها للرجال، جماعة للكتب، محافظا على الطريقة، مضطلعا بغيرها، من العربية واللغة والعروض، فقيها أصيل النظر، ذاكرا للتفسير، ريان من الأدب، حافظا للأخبار والتواريخ، مشاركا في الأصليين، عارفا بالقراءات، عظيم الوقار والسكينة، بارع الخط، حسن الخلق، كثير التواضع، رقيق الوجه، متحملا كلف الخاصة والعامة، مبذول الجاه والشفاعة، كهفا لأصناف الطلبة)).[1]

ونقل المقري عن أبي البركات بن الحاج قوله فيه:

((ابن رشيد ثقة عدل، من أهل هذا الشأن المتحققين به، وكان من أهل المعرفة بعلم القراءات، وصناعة العربية وعلم البيان والآداب والعروض والقوافي، مشاركا في غير ذلك من الفنون، من خدام الكتاب والسنة، حسن العهد، كريم العشرة برا بأصدقائه، فاضلا في جميع أنحائه، أديبا خطيبا بليغا ذاكرا متأدبا، يقرض الشعر على تكلف، ويجود النثر، ويبصر مواقع حسنه، وأعظم عنايته بعلم الحديث متنه وسنده ومعرفة رجاله، ولذلك كان جل أشغاله، وفيه أعظم احتفاله حتى حصل منه على غاية قصده ومنتهى آماله)).[2]

---

(١) الإحاطة في أخبار غرناطة ١٣٥/٣...

(٢) أزهار الرياض ٣٤٨/٢.



القسم الثاني

حركة التأليف الحديثية

من « الأحكام » إلى « البغية »

تمهيدان :

التمهيـــد الأول : علم العلل

التمهيـــد الثاني : الكتب المؤلفة في أحاديث الأحكام

التمهيد الأول

علم العلل

الذي يرجع إلى كتب الأحكام الثلاثة، وكذا « بيان الوهم والإيهام »، و « بغية النقاد » يلحظ أن هذه الكتب لها جانبان يمكن أن يُرى من خلالهما موضوعها:

١- جانب موضوعه من حيث النقد الحديثي؛ وهو: علم العلل.

٢- جانب موضوعه من حيث كون الكتاب تخصص في أحاديث الأحكام.

وأتناول الآن ما يتعلق بالجانب الأول:

كان من منهج عبد الحق الإشبيلي في كتابه « الأحكام الوسطى » بيان الحديث الصحيح من المعلل، وبالتالي فقد اشتمل كتابه على ما صح من الأحاديث، وما كان به علة بينها إِمَّا بالتنصيص عليها أو بالإشارة إليها، ثم جاء أبو الحسن بن القطان ليعقب عليه فيما وَهِمَه أو تَوَهَّمه في كتابه، وهذا ما حدا به أن يسمي كتابه: « بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام » ، ولما كان الكمال شيئا لا مجال للوصول إليه فقد جاء ابن المواق ليتابع المسيرة فوضع بدوره تعقيبا على كتاب شيخه ابن القطان؛ وهو الكتاب الذي بين أيدينا: « بغية النقاد » فكانت الكتب الثلاثة تدور في محور واحد هو محور علم العلل، وهو علم من أشرف وأدق علوم الحديث، لا يخوض فيه إلا الجهابذة من كبار المحدثين ونقدة الحديث، فاقتضى الأمر أن أضع مقدمة تمهيدية في هذا العلم:

العلة في اللغة:

تطلق العلة في اللغة على معان منها:

- المرض، يقال: عل واعتل، وأعله الله تعالى، فهو معل وعليل.[1]

(١) معجم مقاييس اللغة، لابن الفارس ١٣/٤...

- التكرار، يقال: عله بالشراب إذا سقاه مرة ثانية.[١]
- التلهية والإشغال، يقال: علله بالشيء إذا ألهاه وشغله به، ومنه تعليل الصبي بالطعام.

وقال صاحب القاموس: « والعلة بالكسر المرض، عل يعِل واعتل، وأعله الله تعالى، فهو معل وعليل، ولا تقل: معلول، و المتكلمون يقولونها، ولست منهم على ثلج ». اهـ [٢]

ولكن كثيرا من المحدثين يطلقون على الحديث الذي فيه علة معلول، ومن الذين وقع ذلك في كلامهم: البخاري، والترمذي، والدارقطني، وأبو أحمد بن عدي، وأبو عبد الله الحاكم، وأبو يعلى الخليلي، وسمى الحافظ ابن حجر كتابه « الزهر المطلول في الخبر المعلول ».[٣]

وقد أنكر بعض العلماء استعمال كلمة معلول للحديث الذي توجد فيه علة؛ قال ابن الصلاح: « والمعلول مرذول عند أهل العربية واللغة »[٤]

وتبعه النووي فقال: إنه لحن.[٥] ووافقه السيوطي على ذلك.[٦]

وحجتهم في ذلك أن اسم المفعول من أعل الرباعي لا يأتي على صيغة مفعول، بل يقولون فيه: معل، أما معلل فهو مفعول ل: علل، وهو بمعنى ألهاه بالشيء وشغله به.

---

(١) القاموس المحيط ٢١/٤.

(٢) القاموس المحيط ٢١/٤ -اللسان ٤٩٥/١٣.

(٣) التقييد والإيضاح ١١٧.. - فتح المغيث بشرح ألفية العراقي، للحافظ نفسه، بتحقيق محمود ربيع . ص : ١٠١... - تدريب الراوي ٢٥١/١.

(٤) علوم الحديث ص: ٧٩.

(٥) التدريب ٢٥١/١.

(٦) نفس المصدر.

لكن قد يجاب عن ذلك بأنه قد ورد في لغة العرب هكذا: « معلول »؛ قال الحافظ العراقي: « قد حكاه جماعة من أهل اللغة، منهم قطرب، فيما حكاه اللبي، والجوهري في الصحاح، والمطرزي في المغرب... واستعمل أبو إسحاق (الزجاج) لفظة المعلول في المتقارب من العروض ».[١]

وقال الجوهري في الصحاح: « اعتل أي مرض، فهو عليل، ولا أعلك الله، أي لا أصابك بعلة... وعل الشيء فهو معلول » .[٢]

وقال محمد بن عمر بن عبد العزيز بن القوطية: « عل الإنسان مرض، والشيء أصابته العلة فيكون استعماله بالمعنى الذي أرادوه غير منكر، بل قال بعضهم: استعمال هذا اللفظ أولى لوقوعه في عبارات أهل الفن، مع ثبوته لغة، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، قال ابن هشام في شرح بانت سعاد:

تجلو عوارض ذي ظلم إذا ابتسمت كأنها منهل بالراح معلول[٣]

والأصل فيه أن الإبل إذا شربت في أول الورد يقال فيها نهلت، من النهل، فإذا ردت إلى أعطانها فسقيت ثانية فذلك علل.

ولقد جنح الحافظان البلقيني والعراقي إلى تسميته بالمعلل.

قال البلقيني: وصواب الاستعمال « المعلل » إذا كان من أعل.

والحافظ العراقي ممن لا يرتضي استعمال معلول في الحديث المعلل لذا يقول في منظومته:

وسم ما بعلة مشمول معللا ولا تقل معلول

ويظهر أن صاحب المصباح المنير قد فَصَّل القول في الموضوع حيث انتصر لمن

(١) التقيد والإيضاح ص: ١١٦.

(٢) الصحاح ١٧٧٣...

(٣) توجيه النظر، للشيخ الجزائري ص: ٢٦٤.

استعمل المعلول فيما قصده المحدثون وعلماء الأصول وغيرهم من حيث اللغة، بل ذهب إلى أنه هو الأكثر استعمالا عند أهل اللغة.[١]

العلة في الاصطلاح:

تناول كثير من المحدثين تعريف العلة، واختلفت تعريفاتهم، فتقاربت بعضها في المعنى واختلفت أخرى.

ولعل أول كتاب ذكر تعريف العلة هو كتاب: معرفة علوم الحديث للحاكم، وقد جاء فيه: « وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل »[٢]

ويقول الحاكم أيضا: « وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل »[٣]

أما ابن الصلاح فيعرف علل الحديث بقوله:

« وهي عبارة عن أسباب خفية غامضة قادحة فيه، فالحديث المعلل هو الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر »[٤]

وأما الحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي (ت ٨٠٤ هـ) فقد عرف العلة بقوله: « العلة عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه، أي قدحت في صحته ».[٥]

ويمكن أن يقال بأن الحاكم إنما أعطى بعض المعالم العامة لعلم العلة، ولم يضع

---

(١) المصباح المنير ص: ٦٧.

(٢) معرفة علوم الحديث ص: ١١٢.

(٣) نفس المرجع.

(٤) مقدمة ابن الصلاح. ٨١.

(٥) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للحافظ العراقي نفسه. ص: ١٠٤.

له تعريفا جامعا مانعا، إذ كلامه لا يشمل ضوابط ومقاييس العلة عند المحدثين.

وفي تعريف ابن الصلاح قصور حيث لم يتناول الإشارة إلى وقوع العلة في المتن، هذا بالإضافة إلى الدور؛ حيث ورد في التعريف لفظ العلة.

ويلاحظ في تعريف العراقي أن لفظة (طرأت) تشعر بأن الحديث كان في أصله صحيحا فدخلت عليه العلة، لكن هذا ليس بلازم في كل حديث معلول.

وللحافظ العراقي تعريف آخر للحديث المعلل نقله عنه برهان الدين البقاعي (ت ٨٥٥هـ) في نكته على ألفيته؛ حيث جاء فيه: « والمعلل خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح ».[١]

ولعل هذا التعريف أكثر قبولا من غيره.

لكن الذي يرجع إلى كتب العلل يلاحظ أن المحدثين توسعوا في إطلاقها، وهذا ما ذكره ابن الصلاح بقوله:

« ثم اعلم أنه قد يطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به، على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل؛ ولذلك نجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح.

وسمى الترمذي النسخ علة من علل الحديث.

ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقادح من وجوه الخلاف؛ نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط حتى قال: من أقسام الصحيح ما هو صحيح معلول، كما قال بعضهم من الصحيح ما هو صحيح شاذ، والله أعلم. اهـ [٢]

---

(١) نفس المرجع.

(٢) علوم الحديث ص: ٨٤.

العلة في اصطلاح المحدثين الأندلسيين والمغاربة:

الأندلسيون والمغاربة من المحدثين جنحوا إلى الدلالة الواسعة لمصطلح العلة، ولذا نجدهم يعللون الحديث بكل ما ينافي شروط القبول سواء كان ظاهرا أم خفيا، فالإرسال والانقطاع والإعضال والتدليس والاضطراب؛ كل ذلك يعتبر عندهم علة.[١]

قال ابن عبد البر: الانقطاع في الأثر علة تمنع من وجوب العمل به.[٢]

وذكر ابن عبد البر حديث خزيمة بن جزي في السؤال عن أحفاش الأرض، وعقب عليه بأنه لا يحتج بمثله لضعف إسناده ولا يعرج عليه؛ لأنه يدور على عبد الكريم بن أبي المخارق وليس يرويه غيره، وهو ضعيف متروك الحديث، ثم ذكر شاهدا من حديث عبد الرحمن بن معقل -صاحب الدثنية- وهو رجل يعد في الصحابة، ثم عقب ابن عبد البر عليه بقوله: وهو أيضا حديث ضعيف، وإسناده ليس بالقائم عند أهل العلم؛ وهو يدور على أبي محمد -رجل مجهول- وهو حديث لا يصح عندهم وعبد الرحمن بن معقل لا يعرف إلا بهذا الحديث، ولا تصح صحبته، وإنما ذكرت هذا الحديث والذي قبله ليوقف عليهما، ولرواية الناس لهما، ولتبيين العلة فيهما ».[٣]

فالقوادح التي ذكر ابن عبد البر في الحديثين؛ من جرح ابن أبي المخارق وانفراده بالحديث، وجهالة أبي محمد كلها قوادح ظاهرة، وقد جعلها كلها من العلل.

ومن منهج ابن حزم أنه لا يفرق بين القوادح الظاهرة والخفية في التعليل، وقد أورد الدكتور إبراهيم بن الصديق بعض النماذج للاستدلال على ذلك؛ منها قوله:

---

(١) مبحث « التعليل عند المغاربة » مستفاد من أطروحة الدكتوراه: علم العلل في المغرب، لفضيلة العلامة إبراهيم بن الصديق، للتوسع فيه يرجع إلى الأطروحة (١/٧٢...)

(٢) التمهيد ١/٥.

(٣) التمهيد /١٦١... -علم العلل في المغرب ١/٧٢...

(وقال ابن حزم: فإن ذكروا حديثا رويناه من طريق هشام الدستوائي عن عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص... فإن رواية عطاء لهذا الخبر مضطربة معلولة، وعطاء قد تغير بأخرة ».

فسمى الاضطراب والتغير، وهما ظاهران علة كما ترى.

وقال ابن حزم أيضا، بعد أن ذكر حديثين عن المغيرة في مسح أعلى الخفين وأسفلهما:

« وأما حديثا المغيرة فأحدهما عن ابن شهاب عن المغيرة، ولم يولد ابن شهاب إلا بعد موت المغيرة بدهر طويل. وهذا قادح ظاهر » .

وأضاف: « والثاني مدلس أخطأ فيه الوليد بن مسلم في موضعين، ثم أسند من طريق ثور بن يزيد، قال حدثت عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة أن رسول الله ﷺ مسح أعلى الخفين وأسفلهما، فصح أن ثورا لم يسمع من رجاء ابن حيوة وأنه مرسل لم يذكر كاتب المغيرة » .

وهذا قادح خفي وهو العلة في الاصطلاح وأضاف :

« وعلة ثالثة، وهي أنه لم يسم فيه كاتب المغيرة »

والجهل بالراوي قادح ظاهر، ومع ذلك سماه علة).[١]

والذي يعود إلى قسم « العلل » من كتاب تقييد المهمل لأبي علي الجياني يجده قد سار على نفس النهج الذي اصطلح عليه المغاربة، فهو لا يفرق بين ما كان ظاهرا وما كان خفيا من القوادح.

ويزداد الأمر بيانا بالرجوع إلى كتاب الأحكام الشرعية، لعبد الحق الإشبيلي، حيث يطالعنا في مقدمة كتابه بما يسلط الضوء على اتساع دلالة العلة عنده؛

(١) علم العلل في المغرب ٧٣/١...

حيث يقول:

(وأكثر ما ذكر من العلل ما يوجب حكما ويثبت ضعفا ويخرج الحديث من العمل به إلى الرغبة عنه والترك له، أو الاعتبار بروايته؛ مثل القطع والإرسال والتوقيف، وضعف الراوي، والاختلاف الكثير في الإسناد، وليس كل إسناد يفسده الاختلاف. وليس الإرسال أيضا علة عند قوم إذا كان الذي يرسله إماما، ولا التوقيف علة أخرى إذا كان الذي يسنده ثقة، وضعف الراوي علة عند الجميع).[١]

أما ابن القطان فهو إمام المغاربة في علم العلل في هذه الحقبة -النصف الثاني من القرن السادس والقسم الأول من القرن السابع -ونظرة أولى إلى كتابه: « بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام » تعطي الجزم بأنه لم يخرج عن الاصطلاح الواسع الدلالة لهذا العلم، إذ حتى محترزات الإتصال والعدالة هي الأخرى مما يعلل به ابن القطان...

وسيتضح من خلال منهج ابن المواق في التعليل المزيد من التفصيل العملي لمدرسة التعليل بالمغرب.

(١) مخطوط: الأحكام الشرعية، لعبد الحق الإشبيلي: الجزء الأول، الورقة ٣،٢.

التمهيد الثاني

الكتب المؤلفة في أحاديث الأحكام



تقدم الجانب الأول من موضوع الكتب الثلاثة -« الأحكام » و « البيان » و « البغية » - وهو علم العلل أما الجانب الثاني لهذه الكتب فهو تصنيفها باعتبارها كتب أحكام، وهذا يقتضي أن نلقي نظرة موجزة عن الكتب الحديثية التي صنفت في الأحكام.

اهتم المحدثون في فترات غير قليلة بذكر سند الحديث، وهم إذا ذكروه قد تفصوا من عهدته، لشيوع المعرفة بالرجال، جرحهم وتعديلهم، سابقهم ولاحقهم، ولمعرفة من سمع من هذا الراوي، ومن لم يسمع منه، ومن يدلس ومن لا يدلس، ومن يروي المناكر، ومن يتحاشاها، من له علم بشيوخه عامة، وبرواة عصره، ومن هو مقصور العلم بمعرفة حال شيوخه الذين أخذ عنهم، وبمن اختلط في فترة من عمره، وبمن لم يختلط، كما كان لهم علم ومعرفة بعلل الأخبار، وناسخها من منسوخها، ومتقدمها من لاحقها.

وكانت دائرة العلوم الإسلامية محصورة في الكتاب والسنة، وثم اتسعت هذه الدائرة لتتفرع إلى علوم أخرى؛ من فقه وأصول وحديث وتفسير وكلام، وأصبح كل علم منها قائما بذاته، له أسسه وقواعده التي تضبط مساره وتحدد اتجاهه، فغلبت إحدى هذه الفروع المعرفية على كل طائفة من العلماء، وشاع التخصص في الدراسة والتحصيل، وأصبح أهل كل تخصص لا ينازعون أهل التخصص الآخر، لكن التداخل بين العلوم الإسلامية يفرض احتياج كل طائفة إلى الأخرى، وكتاب الله هو أصل هذه العلوم وإليه مرجعها، لكنه أجمل في مواطن كثيرة، وترك للسنة التفصيل فيها، ولم يعرج على أحكام في مجالات أخرى باعتبار أن الرسول ﷺ سيتكفل ببيانها... من هنا كانت أحاديث رسول الله ﷺ قطب الرحى للعلوم الإسلامية، فلا يستعاض عنها بشيء، ولا يقوم مقامها علم من العلوم.

ولما كانت جميع أفعال الإنسان وأقواله وتصرفاته محكومة بشرع الله احتاج الناس لمعرفة هذا الشرع، ولا مجال لمعرفته إلا بالرجوع إلى ما صح عن رسول الله ﷺ من الأقوال والأفعال والتقريرات التي تبين ذلك، ثم إن مجال اتساع

العلوم من جهة، وضعف الهمة من جهة ثانية لم يعد يسمح لأهل الفقه مثلا أن يعودوا إلى دواوين السنة وكتبها الكثيرة لانتقاء الصحيح منها دون غيره لبناء الأحكام الفقهية عليه، فكانت الحاجة الملحة للمحدثين -وهم فرسان هذا العلم- أن يدلوا بدلوهم ليبسرو للفقهاء النصوص الحديثية التي تكون مرتكز عملهم، وهكذا برزت المؤلفات في أحاديث الأحكام محذوفة السند، مبينة الرتبة، منصوص على ما فيه علة منها، مع الإشارة إلى مخرجيها، وهذه بعضها:

-الجامع في حد صحيح الحديث باختصار الأسانيد، للحافظ أبي محمد علي ابن سعيد، المعروف بابن حزم الأندلسي المتوفي سنة ٤٥٦ هـ.(١)

- « الجامع لنكت الأحكام » المستخرج من الكتب المشهورة في الإسلام، لأبي القاسم زيدون بن علي القيرواني، الشهير بأبي القاسم الزيدوني - ولما كان مؤلفه فقيها فإنه لم يكن موفيا بالناحية الفنية الحديثية؛ التي وضع الكتاب من أجلها، وفي هذا الصدد يقول عبد الحق الإشبيلي :

(وإن أبا القاسم -رحمه الله- أخذ الأحاديث غثها وسمينها، صحيحها وسقيمها، فأخرجها بجملتها ولم يتكلم في شيء من عللها إلا الشيء اليسير والنادر القليل، وقد ترك أحاديث في الأحكام لم يخرجها، إذ لم تكن في الكتب التي أخرج حديثها، وإن كان فيها أحاديث معتلة فقد أخرج أمثالها في الوهن... وأيضا فإن أبا القاسم عمد إلى الحديث فأخرجه من كتب كثيرة وترجم عليه بأسماء عديدة، ولم يذكر إلا لفظا واحدا، ولم يبين لفظ من هو، ولا من انفرد به، وقلما يجيء الحديث الواحد في كتب كثيرة إلا باختلاف في لفظ أو معنى أو زيادة أو نقصان، ولم يبين هو شيئا من ذلك إلا في النزر القليل، أو في الحديث

---

(١) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا ٣٥٦/٣.

ويقول د. إبراهيم بن الصديق بشأن كتاب ابن حزم هذا: (ولعلها أول محاولة في هذا المجال)، حيث كان كتابه جامعا لصحيح الحديث، مختصر الأسانيد، مشتملا على أكمل ألفاظها وأصح معانيها.

علم العلل في المغرب ٩٧/١.

من المائة، أو في أكثر، أو فيما كان من ذلك، وليس الاختلاف في اللفظ مما يقدح في الحديث إذا كان المعنى متفقا، ولكن الأولى أن ينسب كل كلام إلى قائله، ويعزى كل لفظ إلى الناطق به).[١]

وفي نفس المرحلة التاريخية -تقريبا- كانت محاولة أخرى في التأليف في أحاديث الأحكام في المشرق العربي، للحافظ المحدث أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦ هـ) تتجلى في كتابه الشهير ب(مصابيح السنة).

وهو كتاب انتخبه البغوي من صحيحي البخاري ومسلم، وسنن أبي داود والترمذي والنسائي والدارمي، ذاكرا أحاديثه محذوفة الأسانيد، ولم يهتم بذكر من أخرج كل حديث على حدة، ولا ذكر صحابيه.

يقول في مقدمة كتابه عن أحاديث الكتاب:

(جمعتها للمنقطعين إلى العبادة، لتكون لهم بعد كتاب الله تعالى حظا من السنن، وعونا على ما هم فيه من الطاعة، وتركت ذكر أسانيدها حذرا من الإطالة عليهم، واعتمادا على نقل الأئمة، ربما سميت في بعضها الصحابي الذي يرويه عن رسول الله ﷺ ... وتجد أحاديث كل باب منها تنقسم إلى صحاح وحسان[٢]... وما كان فيها من ضعيف أو غريب أشرت إليه وأعرضت عما كان منكرا أو موضوعا).[٣]

(١) الأحكام الشرعية الوسطى، لعبد الحق، مخ: خزانة ابن يوسف (١/ل:٣.ب...)، وكذلك: علم العلل في المغرب ١/٩٨، ٩٩.

هذا الكتاب أي «الجامع لنكت الأحكام» من مرويات القاضي عياض؛ فقد رواه عن الوزير أبي جعفر أحمد ابن سعيد بن خالد بن بشتغير اللخمين عبد القادر بن الحناط، عن أبي حفص بن الحذاء، عن مؤلفه.

انظر -غير مأمور- الغنية، للقاضي عياض ترجمة أحمد بن سعيد (تحقيق: د. محمد بن عبد الكريم) ص: ١٦٦.

(٢) للبغوي اصطلاح خاص في تقسيم الأحاديث إلى صحاح وحسان، فهو يعني بالصحاح ما كان مخرجا في أحد الصحيحين، وبالحسان ما كان في غيرها.

(٣) مقدمة مصابيح السنة: ٢.

ومن الذين ساهموا في تثبيت مسيرة التصنيف في أحاديث الأحكام أبو جعفر أحمد بن عبد الملك الأنصاري الإشبيلي، المعروف بابن أبي مروان (ت ٥٤٩ هـ) وذلك في كتابه: « المنتخب المنتقى » حيث جمع فيه مفترق الصحيح من الحديث الواقع في المصنفات والمسندات.

يقول ابن الأبار:

(كان حافظا عارفا بالحديث ورجاله، فقيها ظاهري المذهب، على طريقة ابن حزم، وله تأليف مفيد في الحديث سماه: « المنتخب المنتقى » جمع فيه مفترق الصحيح مما افترق في أمهات المسندات من نوازل الشرع).(١)

ولما كان عبد الحق الإشبيلي من خواص تلامذة أبي جعفر بن أبي مروان فقد استفاد منه ومن كتابه « المنتخب المنتقى » فجعله نواة لكتابه: (الأحكام).

قال ابن الأبار: (وعليه بنى كتابه أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي، ومنه استفاد، وكان صاحبا لأبي جعفر هذا وملازما له).(٢)

بل إن الشيخ أحمد بن الصديق، رحمه الله، ادعى أن عبد الحق قد أغار على كتاب ابن أبي مروان ونسبه إليه؛ حيث قال:

(فائدة في ترجمة أبي جعفر أحمد بن عبد الملك الأنصاري المعروف بابن أبي مروان من تكملة ابن الأبار: كان حافظا عارفا بالحديث ورجاله، فقيها ظاهري

---

(١) التكملة، لابن الأبار ٥٨/١، (نقلا عن علم العلل في المغرب ١٠٠/١).

(٢) التكملة، لابن الأبار ٥٨/١، (نقلا عن علم العلل في المغرب ١٠١/١).

وينظر في الموضوع كذلك: سير أعلام النبلاء ٢٤٩/٢٠ -مقدمة الأحكام الشرعية الصغرى ٤١/١.. - الشروح والتعليقات، لأبي عبد الرحمن بن عقيل ٥٢/١ -عبد الحق وآثاره ٨٥.

على طريقة ابن حزم، وله تأليف مفيد سماه: « المنتقى » جمع فيه ما افترق في أمهات المسندات من نوازل الشرع، بنى كتابه أبو محمد عبد الحق الإشبيلي في الأحكام عليه، ومنه استفاد، وكان صاحبا لأبي جعفر هذا وملازما له، واستشهد بلبلة عند ثورة أهلها..... قلت (أحمد بن الصديق): فضاع هذا المسكين وحاز الشهرة عبد الحق بكتاب الأحكام، ولكن إن كانت تلك الأوهام منه فقد سلمه الله من ابن القطان، ووقع في يده عبد الحق؛ وذلك جزاء من يغير على كتب الناس ويدعي ما ليس له). اهـ [1]

(١) مخطوط جونة العطار في طرف الفوائد والأخبار، لأحمد بن الصديق. ٦٧/٢.



الفصل الأول

كتابا الأحكام لعبد الحق الإشبيلي
« الكبرى » و « الصغرى »

تمهيد : سبب تأليف عبد الحق لكتب الأحكام

المبحث الأول : الأحكام الكبرى

المبحث الثاني : الأحكام الصغرى

المبحث الثالث : الكتب المصنفة على الأحكام الصغرى

مؤلفات عبد الحق الإشبيلي كثيرة جداً -تقدم ذكرها- وكلها في غاية الجودة وحسن السياق، لكن كتب الأحكام الثلاثة حازت درجة السبق وحسن القبول، وانتشرت في الناس، وهي: الأحكام الكبرى، والوسطى، والصغرى.

سبب تأليف عبد الحق لكتب الأحكام:

ذكر صاحب صلة الصلة أن أبا الحجاج يوسف بن محمد البلوي بن الشيخ، المالقي (ت ٦٠٤ هـ) لما رحل إلى الحج سنة ٥٦٠ -أو نحوها- أخذ في طريقه ببجاية عن أبي محمد عبد الحق الإشبيلي، وعزم عليه في تأليف كتاب الأحكام، وقد فاوضه في ذلك، ولما قفل من رحلته أقام معه ببجاية وصحبه أشهرا، وأخذ عنه أحكامه، وغير ذلك، وكان من أقعد الناس به وبأخباره.[١]

حدث بكتاب الأحكام عن عبد الحق، هكذا ذكر الرعيني، وابن الأبار، وعينها ابن غازي؛ فقال « الأحكام الكبرى ».

المبحث الأول: الأحكام الكبرى:

وهو أصل هذه الكتب ذلك أنه انتقى أحاديثه من الموطأ، والكتب الخمسة، ومسند أبي بكر البزار، والكامل في الضعفاء، لابن عدي، والمصنف، لابن أبي شيبة، والمحلى، لابن حزم، والسنن، والعلل، وكلاهما للدارقطني، ومصنف قاسم ابن أصبغ، ومستدرك الحاكم، وغيرها من المصادر الحديثية.[٢]

وهو عمل ضخم استوعب فيه المصنف أحاديث كثيرة جدا بأسانيدها، حيث

---

(١) عبد الحق الإشبيلي وآثاره الحديثية، لمحمد الوثيق ص: ١٢٨ (عن صلة الصلة ٢١٧، ٢١٩) -الشروح والتعليقات، لأبي عبد الرحمن الظاهري: ٧٧/١.

(٢) انظر: عبد الحق وآثاره الحديثية ص: ٢٢٧... -علم العلل بالمغرب ١٠٢/١. -آخر بيان الوهم والإيهام..).

ينقل النصوص من مصادرها كاملة، وقد يسندها منه إلى النبي ﷺ، إن كانت له في حديث الباب رواية مسندة، وقد يدخل عليها كلاما تارة للتعريف بأصحاب هذه الأصول، وأخرى للتعريف ببعض رجال الإسناد، وحينا آخر لتناول عللها.

وقد نص عبد الحق نفسه على تسمية كتابه هذا بالكتاب الكبير[١] وكذلك سماه ابن القطان في غير ما إحالة[٢]

وممن روى هذا الكتاب: [٣]

محمد بن أحمد الهاشمي [٤]

وعلي بن أبي نصر البجائي [٥]

وأبو الحجاج بن الشيخ البلوي [٦]

وسهل بن مالك [٧]

وأبو محمد بن حوط الله [٨]

---

(١) من ذلك مثلا حينما تكلم على حديث: (إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)، في كتابه الأحكام الشرعية الصغرى فإنه قال عقبه ذكرت إسناده في الكتاب الكبير... (الأحكام الشرعية الصغرى الصحيحة ١/٩٩).

(٢) بيان الوهم والإيهام: (١/ل:٤.أ)، (١/ل:٨.ب).

(٣) الذي اعتبر في هذه المصادر أنها ذكرتها هكذا بالنص: (الأحكام الكبرى)، فأدرجناها ضمن « الكتاب الكبير» ، لكن يبقى هناك احتمال، هل هي الكبرى حقا أم الوسطى، ذلك أن الوسطى سميت بالكبرى كذلك -كما تقدم في غير موضع من هذا البحث- ولا يمكن التمييز في المسألة إلا بالرجوع فعلا إلى الكتاب المروي وفحصه، أو دليل قوي يبعد الاحتمال الآخر.

(٤) انظر -غير مأمور- صلة الخلف ص: ١٠٦.

(٥) قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات في الفنون والأثر، لصالح بن محمد الفلاني ٤٢ عن (عبد الحق وآثاره الحديثية ص: ١٤٠).

(٦) عبد الحق وآثاره الحديثية. ص: ١٤٠.

(٧) الرحلة، للعبدري ٢٧١.

(٨) الشروح والتعليقات ١/٦٣.

المبحث الثاني: الأحكام الصغرى

هذا الكتاب اختصره عبد الحق من أحكامه الوسطى، ولذلك قد يطلق عليه كذلك: مختصر الأحكام، ومن ميزات هذا الاختصار ما يأتي:

- حذف الأحاديث الضعيفة، والاقتصار على ذكر الأحاديث الصحيحة.
- الإبقاء على كل الأحاديث الصحيحة في الأغلب الأعم.
- ولا تفترق الوسطى عن الصغرى من حيث ترتيب الأبواب (باستثناء الأبواب الأخيرة، ففيها تقديم وتأخير).
- حذف بعض الأبواب من الوسطى، وخاصة ما لا يسمح التقييد بالأحاديث الصحيحة بذكره؛ مثل:
- باب ذكر أحاديث أعلها برجال، وفيها من هو مثلهم، أو أضعف، أو مجهول لا يعرف.
- باب ذكر أحاديث أعلها، ولم يبين من أسانيدها مواضع العلة.
- باب ذكر أحاديث ضعفها، وهي صحيحة أو حسنة، وما أعلها به ليس بعلة.[١]

رواية الأحكام الصغرى:

اهتم العلماء برواية الأحكام الصغرى، حتى إنك لتجدها مروية بأسانيدهم إلى مؤلفها في برامجهم وأثباتهم، أو تلقوها عن شيوخهم فأثبتوا روايتهم لها، وهذا بعض من ذكرها ضمن مروياته:

المنذري مناولة في تكملته.[٢]

---

(١) مقدمة الأحكام الشرعية الصغرى ١/٩٥..

(٢) انظر -غير مأمور- ١/٦١.

والتجيبي في برنامجه. [١]

والذهبي في سيره وتذكرته. [٢]

والمجاري في برنامجه. [٣]

والرصاع في فهرسته. [٤]

والوادي آشي في برنامجه. [٥]

وابن غازي في فهرسته. [٦]

والروداني في صلة الخلف. [٧]

وتوجد عدة نسخ مخطوطة من كتاب الأحكام الصغرى - وقد عنون بعضها بالأحكام الحديثية - في الخزائن العالمية والمغربية، أكتفي بذكر ما في خزانة القرويين منها:

- مخطوطة تحمل رقم ٨٠/١٠٧٩ في مجلد واحد ضخم بخط أندلسي جيد - تام في كاغد أصفر، في أوراقه طرر، وتعاليق كثيرة، متلاش، تاريخ نسخه ٥٩٦ هـ، عار عن اسم الناسخ. [٨]

- مخطوطة تحمل رقم ٤٠/٢١٨، في سفر واحد بخط أندلسي متقن، متلاشية في الجملة، ناسخها محمد بن علي بن عباد الأنصاري.

(١) انظر ص ١٥١.

(٢) انظر سير أعلام النبلاء ٢٠١/٢١، وتذكرة الحفاظ ١٣٥٢/٤.

(٣) انظر ص: ١١٣، ١٢٠.

(٤) انظر ص: ١٠٥.

(٥) انظر: ص ٢٠٩.

(٦) انظر ص: ١٠٨.

(٧) انظر ص: ١٠٦.

(٨) فهارس المخطوطات الحديثية المحفوظة بأشهر الخزائن المغربية، للأستاذ منتصر فيلالي بابا. ص: ٣.

ملحوظة: بها نص سماعين: أحدهما من ناسخ الكتاب وإجازة الشيخ إبراهيم ابن عبد الله البكري.(١)

- مخطوطة تحمل رقم ١٠٣٣/٨٠، سفر واحد كتب بخط أندلسي جيد، بها أكل أرضة أتت على بعض كلماتها، عدد صفحاتها ١٦٢، تاريخ النسخ ٥٩٤هـ -عار عن اسم الناسخ-

ملحوظة: قوبلت على نسخة مسموعة على الأستاذ المحدث أبي ذر الخشني - بتاريخ ٦٠٠هـ على ما يظهر- (٢)

- مخطوطة تحمل رقم ١٠٧٨/٨٠، سفر ضخم، كتب بخط مغربي، مبتور من أواخره، فقد من أوائله ثمان ورقات، عوضت بخط جديد - هو خط العلامة أبي العباس البوعزاوي - متلاش في الجملة، عار عن تاريخ النسخ واسم الناسخ.(٣)

وقد تمت طباعة الأحكام الشرعية الصغرى بتحقيق أم محمد بنت أحمد الهليس، تحت عنوان: (الأحكام الشرعية الصغرى « الصحيحة »)، في مجلدين، طبع بمطابع ابن تيمية بالقاهرة، ونشرته مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، ومكتبة العلم بجدة، وصدرت الطبعة الأولى بتاريخ ١٤١٣هـ الموافق ١٩٩٣م.

الكتب المصنفة على الأحكام الصغرى:

اهتم العلماء بهذا الكتاب ما بين شارح وناقل وناقد، واهتم به طلبة العلم حتى كثر حافظوه، وهذه بعض أوجه الاهتمام به:

---

(١) نفس المرجع والصفحة.

(٢) فهارس المخطوطات الحديثية المحفوظة بأشهر الخزائن المغربية، للأستاذ منتصر فيلالي بابا. ص: ٤. وانظر كذلك: مقدمة الأحكام الشرعية الصغرى، تحقيق أم محمد بنت الهليس ٦٢/١.

(٣) فهارس المخطوطات الحديثية المحفوظة بأشهر الخزائن المغربية ص: ٤.

شرح كتاب الأحكام الصغرى:

لما كان الكتاب مختصرا احتاج إلى الشرح ليستفيد منه الناس أكثر، وهذا ما جعل طائفة من الناس تقوم بهذه المهمة؛ فممن قام بشرحه:

- محمد بن علي الصنهاجي (ت ٦٢٨هـ) واسم كتابه: (الإعلام بفوائد الأحكام).[١]

- أبو محمد عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي، التميمي، التونسي، المعروف بـ « ابن بَزيزة » (ت ٦٦٢). الصوفي، المفسر، الفقيه المالكي -اعتمد عليه خليل في التشهير- [٢]

- أبو الأصبغ عبد العزيز بن خلف بن إدريس السلمي، الشاطبي (٦٠٦-٦٦٢هـ) [٣]

- أبو عبد الله محمد بن عمر بن علي المصري الشافعي، المعروف بـ « ابن المرحل »، و « ابن الوكيل ». قال السبكي: كان إماما كبيرا، بارعا في المذهب والأصلين... وذكر الشوكاني أن ابن المرحل هذا شرع في شرح الأحكام لعبد الحق، فكتب منه ثلاث مجلدات. توفي بالقاهرة (ت ٧١٦).[٤]

ولأبي الحسن علي بن وهب القشيري، الشهير ب(ابن دقيق العيد) تعقيب

---

(١) تقدمت ترجمته ضمن تلاميذ عبد الحق، ولم يذكر على أي الأحكام وضع هذا المصنف في المصادر التي اطلعت عليها، وذهب صاحب مظاهر النهضة أنه موضوع على الأحكام الصغرى: (٢/:٧٥)، ولعل ذلك هو المرجح.

(٢) نيل الابتهاج: بابا التنبكتي ١٧٨ -شجرة النور الزكية، لمحمد مخلوف ص ١٩٠- مقدمة الأحكام الصغرى ٦١/١.

(٣) الشروح والتعليقات، لأبي عبد الرحمن الظاهري ١٢٠/١.

(٤) طبقات الشافعية، للأسنوي ٢٥٤/٢ -طبقات الشافعية الكبرى ٢٥٣/٩ -مقدمة تحفة الأحوذي ص ٢١٥.

على الأحكام الصغرى.[١]

- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق التلمساني، عرف بالخطيب، المتوفى بمصر (ت ٧٨١).[٢]
- محمد بن القصار الفاسي -من أهل القرن العاشر- [٣]

(١) قال ابن رشيد السبتي في: ملء العيبة ٣/٢٦١: (وله أي لشيخنا: ابن دقيق العيد) إملاء على مقدمة كتاب الأحكام الصغرى، لأبي محمد عبد الحق رحمه الله). اهـ

(٢) الرسالة المستطرفة ص: ١٧٩ -الشروح والتعليقات ١/١١٩.

(٣) عن صاحب « مظاهر النهضة »: عبد الهادي الحسيسن ٢/٧٥.



الفصل الثاني

الأحكام الشرعية الوسطى

المبحث الأول : التعريف بالأحكام الوسطى

المبحث الثاني : منهج الإشبيلي في الأحكام الوسطى

المبحث الثالث : مصادر الكتاب

المبحث الرابع : القيمة العلمية للكتاب



المبحث الأول: التعريف بالأحكام الوسطى:

هذا الكتاب اختصره عبد الحق من الكتاب الكبير، فانتقى أحاديثه وحذف أسانيده، وقد أشار أبو الحسن بن القطان إلى ذلك حيث قال في مقدمة كتابه: « بيان الوهم والإيهام »: (... وعلمت ذلك، إما بأن رأيته قد كتبه في كتابه الكبير الذي يذكر فيه الأحاديث بأسانيدها، الذي منه اختصر هذا).[١]

وقال كذلك في موضع آخر: (هكذا رأيته بخطه (أي بخط عبد الحق) في كتابه الكبير حيث يذكر الأحاديث بأسانيدها، ساقه بإسناده...).[٢]

حظي كتاب « الأحكام الوسطى » بمكانة سامقة بين العلماء وطلبة العلم، وتداوله عامتهم، وكثيرا ما يطلق عليه « الأحكام الكبرى » بالقياس إلى الصغرى. ولذا نجد في كثير من المصادر والمراجع وصف هذا الكتاب بالكبرى، ولعل سبب ذلك يعود إلى أن « الأحكام الكبرى » لم تنتشر انتشار الكتابين: « الوسطى » و « الصغرى » حتى صار العلماء وطلبة العلم لا يميزون إلا بينهما، فأطلق على « الوسطى » « الكبرى ».

وتوجد نسخ مخطوطة متعددة من « الأحكام الوسطى » في الخزائن المغربية، وهذه بعضها:

-نسخة خزانة القرويين رقم ٤٠/٢١٩ في جزئين، ولا يتصل الثاني بالأول لضياع فصل من آخر الأول منهما، وهي بخط أندلسي، كتب على السفر الأول منها:

« الأحكام الكبرى »، وهو مجرد وهم، تاريخ نسخها ٦٩٤هـ ليس بها ذكر لاسم الناسخ.[٣]

---

(١) بيان الوهم والإيهام: (١/ل:٤.أ).

(٢) بيان الوهم والإيهام: (١/ل:٨.ب).

(٣) فهرس المخطوطات الحديثية المحفوظة بأشهر الخزائن المغربية، منتصر فلالي بابة ص: ٤.

وبالخزانة العامة بالرباط: نسختان ناقصتان:

- إحداهما بالمكتبة الكتانية، وتحمل رقم ١٨٦٢ بخط مشرقي مشكول، يوجد منها مجلد إلى كتاب الصيام.

- والأخرى بمكتبة الكلاوي، وتحمل رقم ٨٣٨[١]

وبالخزانة الحسنية ثلاث نسخ خطية:

- الأولى كتبت بخط مغربي جميل، ويظهر أنها قديمة، ومصححة، نص فيها على طائفة ممن ملكها من العلماء، آخرهم الشيخ محمد التاودي بن الطالب بن سودة، وهي في مجلد من الأول إلى باب الخلع، وتحمل رقم ٥٦٨٢[٢]

ويوجد بخزانة تمكروت مصور عن هذه المخطوطة يحمل رقم: ١٠٦١[٣]

- والثانية كاملة في مجلد، إلا أنه سقط من آخره ورقة عوضت بخط مغربي حديث، وتحمل اسم: « الأحكام الشرعية » ذات رقم ٢٣٥. عدد صفحاتها ١٤٩، خالية من تاريخ النسخ واسم الناسخ.[٤]

- والثالثة وتحمل عنوان « الأحكام الشرعية » ذات رقم ٥٣٨٠، كتبت بخط مغربي جميل، لدي مصور من أجزائها: الثاني (كتاب الصلاة من أوله إلى غاية باب تكبيرة الإحرام وهيئة الصلاة والقراءة والركوع)، والسابع (كتاب الديات والحدود إلى باب في ثواب الأمراض وما يصيب المسلم).

- وبخزانة ابن يوسف نسخة خطية، كتبت بخط مغربي جيد وكبير، تمتاز بوضوحها، تحمل بعض أجزائها رقم ٥٤٠، وقد كتب عليها: «الأحكام الشرعية»

---

(١) عن (علم العلل بالمغرب ١/١٠٧).

(٢) عن (علم العلل بالمغرب ١/١٠٧).

(٣) فهرس المخطوطات الحديثية المحفوظة بأشهر الخزائن المغربية ص: ٣.

(٤) فهرس المخطوطات الحديثية المحفوظة بأشهر الخزائن المغربية ص: ٣.

في ثمانية أجزاء، لدي منها مصور الأجزاء: الأول والثالث والرابع والثامن.[(١)]

- وبخزانة القرويين نسخة مخطوطة تحمل اسم « الأحكام الشرعية »، ذات رقم ١٨٠١، الجزء الأول منها بخط أندلسي مشكول، مبتورة الأول، متلاشية في الجملة، وقضت عليها الخروق والأرضة والرطوبة، تاريخ نسخها في شوال عام ٦٠٢هـ. واسم الناسخ: سعيد بن أحمد بن محمد بن سعيد الأنصاري.[(٢)]

المبحث الثاني: منهج الإشبيلي في الأحكام الوسطى:

خير من يضع بين أيدينا منهج عبد الحق الإشبيلي في كتابه « الأحكام الوسطى » هو عبد الحق نفسه وذلك من خلال مقدمته للكتاب المذكور، وهذا نصها:[(٣)]

((الحمد لله رب العالمين والصلاة والتسليم على محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين وعلى جميع عباده الصالحين، أما بعد، وفقنا الله وإياك، فإني جمعت في هذا الكتاب مفترقا من حديث رسول الله ﷺ في لوازم الشرع وأحكامه وحلاله وحرامه، وفي ضروب من الترغيب والترهيب وذكر الثواب والعذاب إلى غير ذلك من الآداب والرقائق والحكم والمواعظ وفنونا من الأدعية والأذكار وجملا من الفتن والأشراط وأحاديث في معان أخر مع نبذ من التفسير مما يكسب حافظه العلم الكثير والعمل به الحظ الخطير والملك الكبير.

ونقلتها من كتب الأئمة المشهورين الجلة السابقين سرج الدين وهداة المسلمين: أبو عبد الله مالك ابن أنس بن أبي عامر الأصبحي، وأبو عبد الله

---

(١) صورتها عن مصورة فضيلة الشيخ إبراهيم بن الصديق، جزاه الله خيرا.

(٢) فهرس المخطوطات الحديثية المحفوظة بأشهر الخزائن المغربية ص: ٣ وينبغي الإشارة هنا إلى أن بعض هذه المخطوطات كتب عليه: (الأحكام الشرعية)، هكذا غفلا بدون ذكر هل هي كبرى أم صغرى، وبعضها أثبت عليه الأحكام الشرعية الكبرى، لكن باطلاعي على بعضها، أو بالرجوع إلى من وصفها، أو إلى المراجع التي تناولتها، تبين لي أنها (الوسطى)، لذا أثبتها في هذا القسم من الأحكام.

(٣) اعتمدت في نقل هذه المقدمة على مخطوط خزانة ابن يوسف بالدرجة الأول. انظر: الجزء الأول منه ل: ١/أ إلى ل: ٦/أ).

محمد بن إسماعيل الجعفي، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبو عبد الرحمن أحمد ابن شعيب النسائي، وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، وأضفت إلى ذلك أحاديث من كتب أخر أذكرها عند ذكر الحديث منها، أو أذكر أصحابها، أو المشهور برواية ذلك الحديث الذي أخرج، مثل أن أقول ومن مسند أبي بكر بن أبي شيبة أو وذكر ابن أبي شيبة أو وروى وكيع ابن الجراح أو فلان، وإذا ذكرت الحديث لمسلم أو لغيره عن صاحب، ثم أقول: وعنه أو وعن فلان وأذكر ذلك الصاحب أو صاحبا آخر فإنما كل ذلك لمسلم، أو من الكتاب الذي أذكر أولا، حتى أسمي غيره، وربما تخللها كلام في رجل أو في شيء ما، وإذا قلت: وفي روايَة أخرى، أو في طريق أخرى ولا أذكر الصاحب؛ فإنه من ذلك الكتاب وعن ذلك الصاحب عن النبي ﷺ، وإذا ذكرت الحديث لمسلم أو لسواه، ثم أقول: (زاد البخاري كذا وكذا، أو زاد فلان كذا وكذا، أو قال فلان كذا وكذا، أو لم أذكر الصاحب ولا النبي ﷺ، وإن كانت الزيادة عن صاحب آخر ذكرت الصاحب، وذكرت النبي ﷺ، وربما ذكرت الزيادة وقلت: خرجها من حديث فلان، ولم أذكر النبي ﷺ ولكنه عن النبي ﷺ، وإن كان حديثا كاملا ذكرت الصاحب وذكرت النبي ﷺ، وإن كانت الزيادة أو الحديث الكامل بإسناد معتل ذكرت علته، ونبهت عليها بحسب ما اتفق من التطويل أو الاختصار، وإن لم تكن فيه علة كان سكوتي عنه دليلا على صحته، هذا فيما أعلم، ولم أتعرض لإخراج الحديث المعتل كله، وإنما أخرجت منه يسيرا مما عمل به أو بأكثره عند بعض الناس، واعتمد عليه، وفُزِع عند الحاجة إليه، والحديث السقيم أكثر من أن أتعرض له أو أشتغل به، وبعض هذه الأحاديث المعتلة ورد من طريق واحدة، فذكرته منها، وربما بينته.

ومنها ما ورد من طريقين أو أكثر فذكرت منها ما أمكن، وأضربت عن سائرها.

ومنها ما لم أحص طرقه، ولو أردت ذكر ذلك لم أقدر عليه، ولا وجدت

سبيلا إليه، لضيق الباع، وقلة الاتساع، مع ما أكرهه أيضا من التكرار، وأرغب فيه من التقريب والاختصار.

وكثيرا ما أخذت من كتاب أبي أحمد بن عدي الجرجاني حديثا وتعليلا، وكذلك من كتاب أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني؛ كتاب السنن، وكتاب العلل له.

وأخذت كلاما كثيرا في التجريح والتعديل من كتاب أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ومن كتاب غيره.

وربما أخذت حديثا من كتاب وتعليلا من كتاب آخر، أو كلاما في رجل، وقد بينت ذلك في بعض المواضع.

وأكثر ما أذكر من العلل ما يوجب حكما ويثبت ضعفا، ويخرج الحديث من العمل به إلى الرغبة عنه، والترك له، أو إلى الاعتبار بروايته؛ مثل: القطع، والإرسال، والتوقيف، وضعف الراوي، والاختلاف الكثير في الإسناد وليس كل إسناد يفسده الاختلاف.

وليس الإرسال أيضا علة عند قوم إذا كان الذي يرسله إماما، ولا التوقيف علة عند آخرين، إذا كان الذي يسنده ثقة.

وضعف الراوي علة عند الجميع.

وضعف الراوي يكون بالتعمد للكذب، ويكون بالوهم، وقلة الحفظ وكثرة الخطأ، وإن كان صادقا، ويكون بالتدليس، وإن كان ثقة فيحتاج حديثه إلى النظر، ويكون أيضا بجرحة أخرى مما يسقط العدالة، أو يوهنها أو برأي يراه، ومذهب يذهب إليه مما يخالف السنة ويفارق الجماعة، وقد يكون داعية إلى مذهبه ذلك، وقد يكون يعتقده ويقول به، ولا يدعو إليه، وبينهما عند بعضهم فرق، وللكلام في هذا موضع آخر، وإنما أذكر في هذا الكتاب كلام الأئمة في الراوي مختصرا.

وإذا ذكرته في موضع، وذكرت الكلام فيه، ووقع ذكره في موضع آخر، ربما ذكرت من تكلم فيه، وربما ذكرت ضعفه خاصة، وربما ذكرت الجرحة في بعض المواضع، وربما قلت: لا يصح هذا من قبل إسناده، اتكالا على شهرة الحديث في الضعف.

وإنما أعلل من الحديث ما كان فيه أمر أو نهي، أو يتعلق به حكم، وأما ما سوى ذلك، فربما كان في بعضها سمح.

وليس فيها شيء عن متفق على تركه، فيما أدري، وليس فيها أيضا من هذا النوع إلا قليل.

ولعل قائلا يقول قد كان فيما جمع أبو القاسم الزيدوني رحمه الله ما يريحك عن تعبك ويغنيك عن نصبك، فما فائدتك فيما قصدت، وما الفائدة التي تعود عليك في هذا الذي جمعت؟

فأقول والله المستعان: إن لكل أحد رأيا يراه، وطريقا يلتمسه ويتوخاه، وإن أبا القاسم رحمه الله أخذ الأحاديث غثها وسمينها، وصحيحها وسقيمها فأخرجها بجملتها، ولم يتكلم في شيء من عللها إلا في الشيء اليسير والنادر القليل، وقد ترك أحاديث في الأحكام لم يخرجها إذ لم تكن في الكتب التي أخرج حديثها، وإن كان فيها أحاديث معتلة، فقد أخرج أمثالها في الوهن وتلك الأحاديث التي ترك قد أخرجت منها ما يسر الله عز وجل به، وما كان منها فيه علة فقد ذكرتها كما فعلت في سائر ما في الكتب من الحديث المعتل مما أخرجته منها، إلا أن تكون العلة لا توهن الحديث لضعفها، وقلة القائلين بها.

وأيضا فإن أبا القاسم عمد إلى الحديث فأخرجه من كتب كثيرة، وترجم عليه بأسماء عديدة، ولم يذكر إلا لفظا واحدا، ولم يبين لفظ من هو؟ ولا من انفرد، وقل ما يجيء الحديث الواحد في كتب كثيرة إلا باختلاف في لفظ أو معنى، أو زيادة أو نقصان، ولم يبين هو شيئا من ذلك إلا في النزر القليل، أو في الحديث من المائة، أو في أكثر، أو فيما كان من ذلك.

وليس الاختلاف في اللفظ مما يقدح في الحديث إذا كان المعنى متفقا، ولكن الأولى أن ينسب كل كلام إلى قائله، ويعزى كل لفظ إلى الناطق به، وأما ما كان في الحديث من اختلاف معنى أو زيادة أو نقصان، فإنه يحتاج إلى تبيين ذلك وتمييزه وتهذيبه وتلخيصه حتى يعرف صاحب الحكم الزائد والمعنى المختلف، وإنما ترجم رحمه الله على الحديث الواحد بما ترجم عليه من الكتب لتعرف شهرة الحديث.

فأخرجته من كتاب واحد، وبلفظ واحد، وكذلك ذكرت الزيادة من كتاب واحد وبلفظ واحد ليعرف صاحب اللفظ، ويتميز صاحب النص، وتقع نسبة الحديث إليه صحيحة.

وإن الحديث إذا جاء من طريق واحد صحيح، ولم يجيء ما يعارضه فإنه يوجب العمل وتلزم به الحجة (كما يوجب العمل، وتلزم به الحجة) إذا جاء من طرق كثيرة، وإن كانت النفس إلى الكثرة أميل، وبها أطيب إذا كانت الكثرة إنما اجتمعت ممن يوثق بحديثه، ويعتمد على روايته.

وأن ذكر الحديث في مواضع كثيرة، ومجيئه في دواوين عديدة، وشهرته عند الناس لا يخرجه عن منزلته، ولا يرفعه في الحقيقة عن درجته، وأنه إذا رجع إلى طريق واحد حكم له بحكم الواحد، فإن كان صحيحا حكم له بحكم الصحيح، وإن كان سقيما حكم له بحكم السقيم، لأن الفرع لا يطيب إلا بطيب الأصل.

وكما أن التواتر إذا رجع إلى آحاد حكم له بحكم الآحاد، إلا أن يكون الإجماع على عمل يوافق حديثا معتلا، فإن الإجماع حكم آخر، وهو الأصل الثالث الذي يرجع إليه، وليس ينظر حينئذ إلى علة الحديث، ولا لضعف الراوي ولا لتركه.

ولم يشتهر بالصحة من الكتب التي أخرج أبو القاسم رحمه الله أحاديثها إلا كتابا الإمامين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن

الحجاج رحمة الله عليهما، وسائرها لم يعرف بالصحة ولا اشتهر بها، وإن كان فيها من الصحيح ما لم يجئ في الكتابين، كما أن فيها من السقيم ما يحتاج إلى الكلام فيه، والتنبيه عليه، والتمييز له، وإلا كان قارئه والعامل به يسير في ظلماء، ويخبط في عشواء.

مع أن أحاديث في الكتابين قد تكلم فيها، ولم يسلم لصاحبها إخراجها في جملة الصحيح، وإن كان ذلك الاعتراض لا يخرج الكتابين عن تسميتهما بالصحيحين.

ومع أن بعض الكلام في تلك الأحاديث تعسف وتشطط، لا يصغى إليه ولا يعرج عليه.

وقد أخرجت في هذا الكتاب أحاديث قليلة من كتاب وتركتها في كتاب أشهر من الكتاب الذي أخرجتها منه، ثم نبهت على كونها في ذلك الكتاب المشهور.

وإنما فعلت ذلك لزيادة في الحديث أو لبيانه، أو لكماله وحسن سياقه، أو لقوة في سند ذلك الحديث على غيره، ومنها ما فعلته نسيانا، ونبهت على الكل.

وقد يكون حديث بإسناد صحيح، وله إسناد آخر أنزل منه في الصحة، لكن يكون لفظ الإسناد النازل أحسن مساقا، أو أبين، فآخذه لما فيه من البيان، وحسن المساق، إذ المعنى واحد، إذ هو صحيح من أجل الإسناد الآخر، أو يكون حديث تعضده آية ظاهرة البيان من كتاب الله تعالى، فإنه وإن كان معتلا أكتبه لأن معه ما يقويه، ويذهب علته، وهذا النوع المعتذر عنه في هذا المجموع قليل.

وجعلت هذا الكتاب مختصر الإسناد ليسهل حفظه، ويقرب تناوله، وتتيسر فائدته إلا أحاديث يسيرة ذكرت سندها، أو بعضه ليتبين الراوي المتكلم فيه، لأنه ربما كان الراوي لا يعرف إلا حتى يذكر عَمَّن روى، ومن روى عنه، وربما فعلت ذلك لقرب السند، وربما يكون مما تقدم ذكره، والكلام عليه في موضع آخر، أو

لغير ذلك، وربما ذكرت من الإسناد رجلا مشهورا يدور الحديث عليه، ويعرف به كما تقدم. وعلى كتاب مسلم في الصحيح عولت، ومنه أكثر ما نقلت.

وإلى الله عز وجل أرغب، ومنه تبارك وتعالى أسأل، وأطلب أن يجعل ذلك خالصا لوجهه، مقربا إليه، مزلفا لديه، وأن يعين على العمل به، والأخذ بما فيه، وأن ييسر لنا طريق النجاة، وسبيل الهداية ، وأن يرزقنا طيب الحياة، وكرم الوفاة برحمته، لا رب غيره، وهو المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم)).

المبحث الثالث: مصادر الكتاب:

كانت خدمة أبي الحسن بن القطان لكتاب عبد الحق الإشبيلي خدمة جليلة، ومنها أنه في أواخر كتاب « بيان الوهم والإيهام » قام بالترجمة للمصنفين الوارد ذكرهم عند عبد الحق، وقد اتبع منهجا فريدا في ذلك إذ غايته هو تقريب الكتاب لمن ليس من أهل الاختصاص، وهذا ما يبرره ما ذهب إليه من إغفال الترجمة لبعض من انتشر ذكره، واشتهر أمره بين المحدثين، وقد أشار إلى أنه رتب ذكرهم حسب أزمانهم، وهذه أسماء هؤلاء المصنفين:[١]

-أبو بكر محمد بن إسحاق بن يسار مولى قيس بن مخرمة، هو صاحب المغازي، وأبو عبد الله سفيان ابن سعيد بن مسروق الثوري، وأبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار، ومالك بن أنس بن أبي عامر الأصبحي، وأبو بشر إسماعيل بن إبراهيم، ووكيع بن الجراح بن مليح، وأبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم، وأبو محمد سفيان بن عيينة، وأبو داود سليمان بن داود الطيالسي، وأبو بكر عبد الرزاق بن همام، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو جعفر محمد بن الصباح البزاز،

---

(١) اقتصرت على ذكر أسماء هؤلاء المصنفين حسب سياق أبي الحسن بن القطان خوفا من الإطالة، ويمكن الرجوع إلى بيان الوهم والإيهام للإطلاع على تفاصيل تراجمهم -الجزء الثاني ابتداء من اللوحة ٢٣٧ وجه أ إلى اللوحة ٢٤٢ وجه ب-

وَأَسَد بن موسى، المعروف بأسد السنة، وأبو عثمان سعيد بن منصور الخراساني، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي -وهو ابن أبي شيبة- وأبو مروان عبد الملك بن حبيب بن سليمان، وأبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد، المعروف بابن راهوية، وأبو محمد عبد بن حميد الكشي، وأبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ومحمد بن سنجر الجرجاني، وأبو الحسين مسلم ابن الحجاج النيسابوري، وعباس بن محمد الدوري، وأبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق، وأبو عبد الرحمن بقي بن مخلد القرطبي، وأبو بكر أحمد ابن أبي خيثمة زهير بن حرب، وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، وأبو محمد الحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي، وأبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن ثعلبة الخشني، القرطبي، وعلي بن عبد العزيز بن مروان البغوي، وأبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، وأبو عبد الله محمد بن نصر المروزي، وأبو محمد عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي، وأبو عبد الرحمن أحمد ابن شعيب بن علي النسائي، وأبو يحيى زكرياء بن داود الساجي، وأبو جعفر محمد بن جعفر بن جرير الطبري، وأبو بكر بن أبي داود سليمان بن الأشعث، وأبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الهمداني، وأبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، وأبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن أيمن القرطبي، وأبو محمد قاسم بن أصبغ البياني، وأبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد، المعروف بابن الأعرابي، وأبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، وأبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني، وأبو علي سعيد بن عثمان بن السكن المصري، وأبو محمد الأصيلي، وهو عبد الله بن إبراهيم، وأبو سعيد أحمد بن محمد بن أحمد الخليلي، وأبو عبد الله محمد بن عبد الله بن البيع الحاكم، وأبو الحسن محمد بن علي بن صخر الأزدي، البصري، وأبو أحمد الحاكم، وهو: محمد بن محمد بن أحمد الكرابيسي -صاحب كتاب الكنى- وأبو عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي، وأبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري.

وبعد أن أتم ابن القطان ترجمة من تقدموا قال: (وقد فرغنا من ترتيب ما وجدنا في الكتاب المذكور بالترتيب الصناعي، فما بقي من أمثاله وجب إلحاقه به).[١]

المبحث الرابع: القيمة العلمية للكتاب

تتجلى قيمة هذا الكتاب من شهادات من تعاملوا معه ودرسوه واستفادوا منه وعرفوا قدره، ولا أحد ممن اطلع عليه يجهل قيمته، لا من الفقهاء ولا من المحدثين؛ فإن الجميع قد أفاد منه في مجاله، والمراجع لكتب الرجال المتأخرين - أمثال: « الميزان »، للذهبي، و « لسان الميزان »، لابن حجر العسقلاني -يلحظ نقولا من كتاب عبد الحق، واعتمادا للأحكام الواردة فيه.[٢]

وأول الشهادات التي ينبغي الرجوع إليها لمعرفة قيمة الكتاب وأهميته شهادة من خبره جملة جملة، وتفحصه كلمة كلمة، ونقده واستدرك عليه وهاجمه بعنف أحيانا، وسالمه أخرى؛ وهو أبو الحسن ابن القطان، وهذا جزء من مقدمة كتابه « بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام » يبين هذه الحظوة التي كانت لهذا الكتاب في نفسه:

((وبعد: فإن أبا محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي، ثم الإشبيلي - رحمة الله عليه- قد خلد في كتابه الذي جمع فيه أحاديث أفعال المكلفين، علما نافعا، وأجرا قائما زكى به علمه، ونجح فيه سعيه، وظهر عليه ما صلح فيه من نيته وصح من طويته، فلذلك شاع الكتاب المذكور وانتشر، وتلقي بالقبول، وحق له ذلك، لجودة تصنيفه، وبراعة تأليفه، واقتصاده، وجودة اختياره، فلقد أحسن فيه ما شاء، وأبدع فوق ما أراد، وأربى على الغاية وزاد، ودل منه على حفظ وإتقان، وعلم وفهم واطلاع واتساع...))[٣]

(١) بيان الوهم والإيهام. لوحة ٢٤٢ وجه ب.

(٢) (عبد الحق وآثاره ص: ١٨١...).

(٣) بيان الوهم والإيهام: (١/ل:٢.أ) -الأحكام الشرعية الصغرى: -المحققة- ١/٣٩.

وقد كان كتاب الأحكام مطمحا لكل عالم أو متعلم حتى انتشر بين جميع الناس، واستفاد منه المحدثون، والفقهاء، والمتكلمون، والأصوليون، كل بدرجة معينة، ولذلك قال أبو الحسن بن القطان:

((لذلك لا تجد أحدا سعى إلى نوع من العلوم الشرعية إلا والكتاب المذكور عنده، أو نفسه متعلقة به، قد حداهم حسن تأليفه إلى الإكباب عليه وإيثاره، وخاصة من لا يشارك في طلبه بشيء من النظر في علم الحديث؛ من فقهاء ومتكلمين وأصوليين، فإنهم الذين قد قنعوا به ولم يبتغوا سواه)).[١]

ولما ترجم الذهبي لعبد الحق الإشبيلي، قال بشأن كتب « الأحكام »: (وسارت بـ « أحكامه الصغرى » و « الوسطى » الركبان. وله « أحكام كبرى » قيل هي بأسانيده، فالله أعلم).[٢]

وقد جرى عمل الفقهاء المتأخرين على عد الكتاب من وسائل وأدوات الاجتهاد؛ فمن ذلك أن قاضي الجماعة: ابن عبد السلام -شيخ ابن عرفة- في شرحه على « مختصر ابن الحاجب » قال: ((ومواد الاجتهاد في زماننا أيسر منها في زمان المتقدمين لو أراد الله بنا الهداية، لأن كتب الأحاديث والتفاسير دونت، وكان الرجل يرحل في سماع الحديث الواحد)).

ويعقب عليه ابن عرفة بقوله: (وما أشار إليه ابن عبد السلام من يسر الاجتهاد يساعد عليه مثل قراءة « الجزولية » في النحو، والكتب الفقهية، والاطلاع على أحاديث « الأحكام الكبرى » لعبد الحق، ونحو ذلك يكفي في تحصيل آلة الاجتهاد، مع الاطلاع على فهم مشكل اللغة بـ « مختصر العين » و « صحاح الجوهري » ونحو ذلك من غريب الحديث، سيما مع نظر ابن القطان، وتحقيقه

(١) بيان الوهم والإيهام: (١/ل:٢.ب).

(٢) سير أعلام النبلاء ٢١/١٩٨...

وهذا القول الذي حكاه الذهبي بصيغة التضعيف -بأن الأحكام الكبرى مروية بأسانيد عبد الحق، ضعيف حقا، بل ليس بصحيح على الإطلاق.

أحاديث الأحكام).[١]

والذي يرجع إلى كثير من كتب الفروع الفقهية المتأخرة يجدها ترجع من حين لآخر لعبد الحق الإشبيلي ناقلة عنه، أحاديث من كتبه معتمدة على كلامه فيها، ومن هذا القبيل كثرة نقول ابن عرفة في مختصره، وغالبا ما ينقل عن ابن الخراط من كتاب الأحكام، مذيلا على نقله بقوله: تعقبه ابن القطان، أو لم يتعقبه.

المبحث الخامس: الأعمال العلمية الموضوعة على كتب الأحكام:

من أوجه الاهتمام بكتب الأحكام لعبد الحق ما وضع من المصنفات عليها، ما بين ناقل، أو ناقد، أو مستدرك، أو شارح، أو مختصر...

وقد تنوع أصحاب هذه المصنفات في التعامل مع كتب الأحكام الثلاثة عموما، وكتاب الوسطى خصوصا، تارة بالنقل والاعتماد لما فيها من تصحيح وتضعيف، أو تعديل وتجريح، وأخرى بالنقد والاستدراك، وثالثة بالشرح أو الاختصار.[٢]

وهذه بعض هذه المؤلفات:

-استدراك للقاضي محمد بن عبد الله بن طاهر الحسيني الفاسي، أبو عبد الله، اشتهر بـ (ابن الصيقل) (ت ٦٠٨)

قال ابن عبد الملك:

(استدرك على « الأحكام الكبرى » لعبد الحق، أحاديث كثيرة في أكثر الكتب، رأى أن أبا محمد أغفلها، وأنها أولى بالذكر مما أورده أبو محمد في

(١) ينظر ذلك في المعيار، للونشريسي ٣٦١/٦، وكذا عبد الحق وآثاره الحديثية ص: ١٨٢، ومظاهر النهضة الحديثية ٧٩/٢.

(٢) عبد الحق وآثاره الحديثية. ص: ١٧٦.

الأحكام، دل ذلك على حسن نظره وجودة اختياره).[١]

لكن أشهر هذه المصنفات وأكثرها فائدة وعلما وتتبعا وتمحيصا هو: مصنف أبي الحسن بن القطان على هذا الكتاب: « بيان الوهم والإيهام، الواقعين في كتاب الحكام لعبد الحق الإشبيلي »، ومصنف ابن المواق: « بغية النقاد ».

(١) الذيل والتكملة، السفر ٨ القسم ٣٠٨/١ -الإعلام، للتعارجي ١٦٠/٤... -عبد الحق وآثاره... ص: ١٧٨.

الفصل الثالث

كتاب بيان الوهم والإيهام

المبحث الأول : اسم الكتاب وأبوابه

المبحث الثاني : على أي كتاب من كتب الأحكام الثلاثة وضع كتاب البيان ؟

المبحث الثالث : بيان منهج ابن القطان في بيان الوهم والإيهام



المبحث الأول في اسم الكتاب وأبوابه:

اسم هذا الكتاب هو: (بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام)، هكذا ذكره طائفة ممن ترجم لأبي الحسن بن القطان[1]. وهو كذلك في نسخة القرويين للكتاب.[2]

وقد يذكر الكتاب مختصرا ب(الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام)[3]، كما يرد ب(الوهم والإيهام) فقط، وهذا الاختصار الأخير هو الشائع عند كثير ممن نقل عن الكتاب أو استفاد منه، كالحافظ الذهبي وغيره.[4]

وهذا الاسم الذي سمي به ابن القطان كتابه ينطبق تماما على محتواه، حيث إنه قسمه إلى قسمين:

- القسم الأول منهما لتتبع عبد الحق الإشبيلي في أوهامه الراجعة إلى نقوله؛ سواء من حيث التحريف في النقل، أو التصحيف، وما يليه، وهذه هي التي عبر عنها بـ (الوهم).

وهذا القسم يندرج تحته اثنى عشر بابا، كل باب يتناول فيه ما تجمع لديه من نفس الوهم من خلال كتاب الأحكام بكامله، وهذه الأبواب هي:

١- باب الزيادة في الأسانيد.

٢- باب النقص من الأسانيد.

---

(١) منهم: ابن عبد الملك في الذيل والتكملة س ٨ ق/١ ص: ١٦٧.

(٢) نسخة خزانة القرويين تحمل رقم ١٠٦٨. (فهرس المخطوطات الحديثية المحفوظة بأشهر الخزائن المغربية، للأستاذ باب منتصر ص: ٤٣).

(٣) هكذا ورد في نسخة محرم أفندي بتركيا، سواء على ظهر الكتاب أو في صلب مقدمته: (كتاب الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام). ١/ل:٤.أ).

(٤) انظر -غير مأمور-: سير أعلام النبلاء ٣٠٧/٢٢، وتذكرة الحفاظ ١٤٠٧/٤ -رحلة العبدري ص: ١٤٠.

٣- باب نسبة الأحاديث إلى غير رواتها.

٤- باب ذكر أحاديث يوردها من موضع عن راو ثم يردفها زيادة أو حديثا من موضع آخر موهما أنها عن ذلك الراوي، أو بذلك الإسناد، أو في تلك القصة، أو في ذلك الموضع، وليس كذلك.

٥- باب ذكر أحاديث يظن من عطفها على أخر، أو إردافها إياها أنها مثلها في مقتضياتها، وليست كذلك.

٦- باب ذكر أشياء متفرقة تغيرت في نقله، أو بعده عما هي عليه.

٧- باب ذكر رواة تغيرت أسماؤهم وأنسابهم في نقله عما هي عليه.

٨- باب ذكر أحاديث أوردها ولم أجد لها ذكرا، أو عزاها إلى مواضع ليست هي فيها، أو ليست كما ذكر.

٩- باب ذكر أحاديث أوردها على أنها مرفوعة وهي موقوفة أو مشكوك في رفعها.

١٠- باب ذكر أحاديث أوردها موقوفة وهي في المواضع التي نقلها منها مرفوعة.

١١- باب ذكر أحاديث أغفل نسبتها إلى المواضع التي أخرجها منها.

١٢- باب ذكر أحاديث أبعد النجعة في إيرادها، ومتناولها أقرب أو أشهر.

أما القسم الثاني فيعود إلى ما وقع فيه عبد الحق من أوهام متعلقة بنظره من تصحيح ما هو ضعيف، أو تضعيف ما هو صحيح، أو تعليل ما هو سالم من العلة، أو سكوته عما هو ضعيف... وتحته واحد وعشرون بابا؛ لكن الذي يتعلق بمصطلح (الإيهام) تسعة عشر بابا، والبابان الأخيران يمكن إدراجهما في خدمة ابن القطان للكتاب لتيسير الاستفادة منه لعموم العلماء والمحدثين وطلبة العلم، فهما بمثابة فهارس علمية لكتاب الأحكام، وهي كالآتي:

١- باب ذكر أحاديث أوردها على أنها متصلة وهي منقطعة أو مشكوك في اتصالها.

وضمن هذا الباب أربعة مدارك هي:

المدرك الأول لانقطاع الأحاديث في هذا الباب.

المدرك الثاني لانقطاع الأحاديث في هذا الباب.

المدرك الثالث لانقطاع الأحاديث في هذا الباب، وهو العلم بتاريخ الراوي والمروي عنه.

المدرك الرابع لانقطاع الأحاديث وهو أن يكون الانقطاع مصرحا به في أسانيدها.

٢- باب ذكر أحاديث ردها بالانقطاع وهي متصلة.

٣- باب ذكر أحاديث ذكرها على أنها مرسلة لا عيب لها سوى الإرسال، وهي معتلة بغيره، ولم يبين ذلك فيها.

٤- باب ذكر أحاديث أعلها برجال وفيها من هو مثلهم أو أضعف أو مجهول لا يعرف.

٥- باب ذكر أحاديث أعلها بما ليس بعلة، وترك ذكر عللها.

٦- باب ذكر أحاديث عللها ولم يبين من أسانيدها مواضع العلل.

٧- باب ذكر أحاديث سكت عنها مصححا لها وليست بصحيحة.

٨- باب ذكر أحاديث سكت عنها، وقد ذكر أسانيدها، أو قطعا منها، ولم يبين من أمرها شيئا.

٩- باب ذكر أحاديث أتبعها منه كلاما يقضي ظاهره بتصحيحها، وليست

بصحيحة.

١٠- باب ذكر أحاديث أتبعها منه كلاما لايبين منه مذهبه فيها، فبين أحوالها من صحة أو سقم أو حسن.

١١- باب ذكر أحاديث أوردها على أنها صحيحة أو حسنة، وهي ضعيفة من تلك الطرق صحيحة أو حسنة من غيرها.

١٢- باب ذكر أحاديث ضعفها من الطرق التي أوردها منها، وهي ضعيفة منها، صحيحة أو حسنة من طرق آخر.

١٣- باب ذكر أحاديث ضعفها، وهي صحيحة أو حسنة، وما أعلها به ليس بعلة.

١٤- باب ذكر أحاديث ضعفها، ولم يبين بماذا، وضعفها إنما هو الانقطاع أو توهمه.

١٥- باب ذكر أمور جميلة من أحوال رجال يجب اعتبارها، فأغفل ذلك أو تناقض فيه.

١٦- باب ذكر رجال لم يعرفهم، وهم ثقات، أو مختلف فيهم.

١٧- باب ذكر أحاديث عرف ببعض رواتها فأخطأ في التعريف بهم.

١٨- باب ذكر رجال ضعفهم بما لا يستحقون، وأشياء ذكرها عن غيره، وهي محتاجة إلى التعقيب.

١٩- باب ذكر أحاديث أغفل منها زيادات مفسرة، أو مكملة أو متممة.

٢٠- باب ذكر المصنفين الذين أخرج عنهم في كتابه، ما اخرج من حديث أو تعليل أو تجريح أو تعديل.

٢١- باب ذكر مضمن كتاب الإشبيلي على نسق التصنيف.[١]

وبهذا يكون الكتاب قد اشتمل على ثلاثة وثلاثين بابا، ضمن قسميه: الوهم، والإيهام.

المبحث الثاني: على أي كتاب من كتب الأحكام الثلاثة وضع كتاب بيان الوهم والإيهام؟

وكتاب « بيان الوهم والإيهام » موضوع على « الأحكام الوسطى »، ومن عادة ابن القطان أنه يرجع من حين لآخر إلى « الأحكام الكبرى » إن احتاج إلى ذلك؛ للنظر في سند حديث، أو تتبع روايات... وكثيرا ما ينعت هذا الأخير بالكتاب الكبير، لكن التعقيب منه دائما جار على الوسطى.[٢]

وقد أفاد وأجاد فضيلة الدكتور إبراهيم بن الصديق في بيان أن « بيان الوهم » قد وضع على « الوسطى » ولم يُبق في ذلك شكا ولا ريبا لمرتاب.[٣]

ومن الغريب أن نجد بعض أهل العلم -حتى من القدماء- يخلطون في المسألة.

فأبو العباس الغبريني (ت ٧١٤) يرى أن كتاب « البيان »، لأبي الحسن بن القطان موضوع على الصغرى، حيث قال:

(وقد كتب أبو عبد الله بن القطان مزوار الطلبة بالمغرب على « الأحكام الصغرى » نكتا واستلحاقا...).[٤]

---

(١) عناوين هذه الأبواب مستخلصة من مقدمة مخطوط: « بيان الوهم والإيهام » : (١/ل: ٣.أ... ل: أ).

(٢) انظر -غير مأمور-: بيان الوهم والإيهام ١/ل:٦٤.أ. وكذا البغية (ح: ٣٧١).

(٣) علم العلل بالمغرب ١/١٠٢.

(٤) عنوان الدراية ص: ٤٣.

ولعل أبا عبد الرحمن الظاهري تبع الغبريني في هذا الوهم أولا، حتى تبين له الصواب ثانيا، فأخذ به.

يقول أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري:

(تقصيت ترجمة ابن القطان، وتأملت مواقف عنايته بعبد الحق في « بيان الوهم والإيهام » فما وجدت له إشارة إلى شرح لأحد أحكام عبد الحق، فتيقنت أن المراد بالشرح انتقاد ابن القطان للأحكام الصغرى بكتابه الوهم والإيهام).[١]

لكن أبا عبد الرحمن الظاهري تبين له أخيرا أن كتاب « بيان الوهم والإيهام » موضوع على الوسطى، وهذا ما صرح به ثانية.[٢]

وبما تقدم بيانه يتبين أن من قال بأن « بيان الوهم » موضوع على الكبرى، ليس بمخطئ، وإن كان المقام يستدعي البيان، سيما واسم « الكبرى » مشترك: حيث وضع للكبرى أصلا وأطلق على الوسطى، وانتشر هذا الإطلاق الثاني للوسطى حتى غلب على أصل التسمية.

وممن ذكر أنه موضوع على الكبرى دون أن يبين:

أبو جعفر الكتاني؛ وهذا نص كلامه:

(كتاب الأحكام الشرعية الكبرى... في ست مجلدات انتقاها من كتب الأحاديث، وقد وضع عليها الحافظ الناقد أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الكتامي، المعروف بابن القطان... كتابه المسمى: « بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام »).[٣]

---

(١) الشروح والتعليقات على كتب الأحكام، لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري ١/١١١.

(٢) انظر -غير مأمور-: هامش الصفحة ١٥٨ من: الشروح والتعليقات على كتب الأحكام.

(٣) الرسالة المستطرفة ١٧٨-

المبحث الثالث: بيان منهج ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام:

تمهيد:

سلك الحفاظ المتقدمون طرقا ثلاثة في تصانيفهم:

- طائفة سطرت في مقدمة كتابها مُضَمَّنه، وفصلت المنهج الذي ستسير عليه فيه، حتى يتبين للقارئ المهيع المسلوك، وبالتالي لا يقع اختلاف في مقاصد ومرامي المؤلف.

- طائفة ثانية انتقلت في تأليفها مباشرة إلى ما ترمي إليه، دون بيان منهج التصنيف فيه، أو تفاصيله، وهذه كلفت القارئ بالبحث عن المنهج، وحملته عبء استقراء النصوص، وقراءة المرامي والمقاصد من خلال المصنَّف نفسه.

- وطائفة ثالثة وسط بين الطائفتين؛ لا هي فصلت المنهج وبيئته بيانا شافيا، ولا هي تركت الأمر غفلا، وهؤلاء ألمعوا إلماعا إلى منهجهم معتمدين في تبيان بقيته على فطنة القارئ ومعرفته وتمرسه بمناهج المصنفين في كتبهم المختلفة.

وصاحبنا ابن القطان من الطائفة الأولى التي لم تترك القارئ في حيرة من أمره، ولذا تجده يضع مقدمة لكتابه يسطر فيها منهجه فيه، ويضع بين يدي القارئ صورة مجملة لمضمن الكتاب والأبحاث المتناولة فيه، وهذا نص هذه المقدمة:(١)

((الحمد لله كما يحق له ويجب، والصلاة والتسليم على محمد نبيه المصطفى المنتخب وبعد؛ فإن أبا محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي، ثم الإشبيلي -رحمة الله عليه- قد خلد في كتابه الذي جمع فيه أحاديث أحكام أفعال المكلفين علما نافعا وأجرا قائما، زكا به علمه، ونجح فيه سعيه، وظهر عليه ما صلح فيه من نيته، وصح من طويته، فلذلك شاع الكتاب المذكور وانتشر

---

(١) نص هذه المقدمة مأخوذ من مخطوط تركيا لبيان الوهم والإيهام.

وتلقي بالقبول، وحق له ذلك لجودة تصنيفه، وبراعة تأليفه واقتصاده وجودة اختياره، فلقد أحسن فيه ما شاء، وأبدع فوق ما أراد، وأربى على الغاية وزاد، ودل منه على حفظ وإتقان، وعلم وفهم واطلاع واتساع، فلذلك لا تجد أحدا ينتمي إلى نوع من أنواع العلوم الشرعية، إلا والكتاب المذكور عنده، أو نفسه متعلقة به، قد حداهم حسن تأليفه إلى الاكباب عليه وإيثاره، وخاصة من لا يشارك في طلبه بشيء من النظر في علم الحديث من فقهاء ومتكلمين وأصوليين، فإنهم الذين قد قنعوا به، ولم يبتغوا سواه، حتى لربما جر عليهم جهالات -ضرهم بها، كما نفع غيرهم ممن ينظر في هذا العلم- منها:

اعتقاد أحدهم أنه لو نظر في كتب الحديث نظر أهله، فرواها وتفقد أسانيدها، وتعرف أحوال رواتها فعلم بذلك صحة الصحيح، وسقم السقيم، وحسن الحسن، فإنه كثير مما احتوى عليه الكتاب المذكور من مشتت الأحاديث التي لا يحتوي عليها إلا ما يتعذر على الأكثر من الناس جمعه، وهذا ممن اعتقده غلط، بل إتقان كتاب من كتب الحديث وتعرفه كما يجب، يحصل به أكثر ما يحصل الكتاب المذكور من صناعة النقل.

فإنه ما من حديث يبحث عنه حق البحث، إلا ويجتمع له من أطرافه، وضم ما في معناه إليه، والتنبه إلى ما يعارضه في جميع ما يقتضيه، أو بعضه، أو يعاضده ومعرفة أحوال نقلته وتواريخهم ما يفتح له في آلاف من الأحاديث.

وكذلك يجب عليه أيضا اعتقاد أن ما ذكره من عند البخاري مثلا لابد فيه من البخاري، وما علم أنه ربما يكون عند جميعهم، وما ذكره من عند أبي داود ربما ليس هو عند الترمذي أو النسائي ولذلك ذكره من عند أبي داود، وما علم أنه ربما لم يخل منه كتاب.

وكذلك أيضا يجر عليهم تحصيل الأحاديث منه غاية التشتت، بحيث يتعرض للغلط في نسبتها إلى مواضعها بأدنى غيبة عنها. ولذلك ما ترى المشتغلين به الآخذين أنفسهم بحفظه ينسبون إلى مسلم ما ليس عنده، وإلى غيره ما لم

يذكر كذلك.

وربما شعر أحدهم بأنه بذلك مدلس كتدليس من يروي ما لم يسمع عمن قد روى عنه من حيث يوهم قوله: ذكر مسلم أو البخاري كذا، أنه قد رأى ذلك في موضعه ونقله من حيث ذَكر، فيتحرج من ذلك أحدهم فيحوجه ذلك إلى أن يقول: ذكره عبد الحق، فحصل من ذلك في مثل ما يحصل فيه من يذكر من النحو مسألة هي في كتاب سيبويه، فيقول: ذكرها المهدوي في التحصيل، أو مكي في الهداية، أو يذكر مسألة من الفقه هي في أمهات كتبه، فينسبها إلى متأخري الناقلين منها، بخلاف ما يتحصل الأمر عليه في نفس قارئ كتاب مسلم وأبي داود مثلا، فإنه يعلم الأبواب مرتبة مصنفة، وأطرافها من غيره، وما عليها من زيادات أو معارضات أو معاضدات مرتبة عليها في خاطره، بحيث لا يختل، ولا يتشبج إلا في الندرة.

والذي يحصل من علم صحة هذا الذي وصفناه للمزاول أكثر وأبين مما وصفنا منه.

فالكتاب المذكور من حيث حسنه وكثرةُ ما فيه، قد جر الإعراضَ عن النظر الصحيح والترتيب الأول من تحصيل الشيء من معدنه، وأخذه من حيث أخذه هو وغيره، هذا على تقدير سلامته من اختلال نقل، أو إغفال أو خطأ في نظر أهل هذا الشأن.

فأما والأمر على هذا فقد يجب أن يكون نظر من يقرِؤه وبحثه أكثر وأكبر من بحث من يقرأ أصلا من الأصول، لا كما يصنعه كثير ممن أكب عليه من اعتمادهم على ما نقل، وتقليدهم إياه فيما رأى، وذهب إليه من تصحيح أو تسقيم، وقد يعمم بعضهم هذه القضية في جميع نظر المحدث ويقول: إنه كله تقليد.

وإن غاية ما ينتهي إليه الناظر بنظرهم تقليد معدل أو مجرح، فهو كتقليد مصحح أو مضعف للحديث، وهذا ممن يقوله خطأ، بل ينتهي الأمر بالمحدث إلى ما هو الحق من قبول الرواية، ورد الرأي، فهو لا يقلد من صحح ولا من ضعف، كما لا يقلد من حرم ولا من حلل، فإنها في العلمين مسائل مجتهدة، لكنه يقبل من رواية العدل الناقل له من أحوال من روى عنه الحديث ما يحصل عنده الثقة بنقله أو عكس ذلك.

ونقلهم لذلك إما مفصلا، وإما مجملا بلفظ مصطلح عليه، كألفاظ التعديل والتجريح فإنهم قد تواضعوا عليها بدلا من التطواف على جزيئات الأحوال، وتأديتها على التفصيل، فلما كان يحصل لنا من نقل العدل إذا قال لنا: إن فلانا كان ورعا حافظا ضابطا فهما عالما أن فلانا المذكور مقبول الرواية، مرجح جانب صدقه على جانب كذبه، فكذلك يحصل لنا ذلك إذا قال لفظا من الألفاظ المصطلح عليها.

ولبيان هذا المعنى والانفصال عما يعترض به عليه مواضعه.

ولما كان الحال على ما وصفت من احتواء الكتاب المذكور على ما لا يعصم منه أحد، ولا سيما من جَمَع جَمْعَه وأكثر إكثاره، وكفى المرء نبلا أن تعد معايبه.
تجردت لذكر المعثور عليه من ذلك، فذكرته مقيدا به، وممثلا لما لم أعثر عليه من نوعه، إذ الإحاطة متعذرة، وانحصر في ذلك في أمرين؛ وهما نقله ونظره.
أما نقله....[1]

فجميع هذا القسم إيهام منه لصحة سقيم أو سقم صحيح، أو لاتصال منقطع، أو لانقطاع متصل، أو لرفع موقوف، أو لوقوف مرفوع، أو لثقة ضعيف، أو لضعيف ثقة، أو لتيقن مشكوك، أو لتشكك في مستيقن، إلى غير ذلك من مضمنه.

---

(١) ذكر هنا مضمن أبواب الكتاب، التي سبق لي قريبا أن ذكرتها.

وباعتبار هذين القسمين من الأوهام والإيهامات سميته: (كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام).

والباب الذي لذكر الزيادة المفسرة أو المكملة هو باب يتسع ويكثر مضمنه، ولم نقصده بالجمع؛ فالذي ذكرنا فيه إنما هو المتيسر ذكره، ولعلنا نعثر منه على الأكثر بعد إن شاء الله.

وقد كنت شرعت في باب أذكر فيه ما ترك ذكره من الأحاديث الصحاح المفيدة أحكاما لأفعال المكلفين -لست أعني ما ترك من حسن أو ضعيف، فإن هذا قد اعترف هو بالعجز عنه وهو فوق ما ذكر، بل من قسم الصحيح- فرأيته أمرا يكثر ويتعذر الإحاطة به، ورأيت منه كثيرا لا أشك في أنه تركه قصدا بعد العلم به والوقوف عليه، وعلمت ذلك؛ إما بأن رأيته قد كتبه في كتابه الكبير الذي يذكر فيه الأحاديث بإسنادها، الذي منه اختصر هذا، وإما بأن يكون مذكورا في باب واحد من مصنف، أو في حديث صحابي واحد من مسند مع ما ذكر هنا، فعلمت أنه ترك ذلك قصدا خطأ أو صوابا، فأعرضت عن هذا المعنى، وهو أيضا إذا تعرض له لا يصلح أن يكون باب من كتاب، بل ديوانا قائما بنفسه، يتجنب فيه ما ذكره هو فقط، وقد يظن ظان أن كتابنا هذا مقصور الإفادة على من له بكتاب أبي محمد عبد الحق اعتناء، فذلك الذي يستفيد منه إصلاح خلل، أو تنبيها على مغفل، وهذا الظن ممن يظنه خطأ.

بل لو كان كتابنا قائما بنفسه، غير مشير إلى كتاب أبي محمد المذكور كان بما فيه من التنبيه على نكت حديثية، خلت عنها وعن أمثالها الكتب، وتعريف برجال يعز وجودهم، ويتعذر الوقوف على المواضع التي استفدنا أحوالهم منها، وأحاديث أفدنا فوائد في متونها، أو في أسانيدها، وعلل نبهنا عليها، وأصول أشرنا إليها، أفيد كتاب وأعظم ثمرة تجتنى.

ومن له بهذا الشأن اعتناء يعرف صحة ما قلت: وقد كاد يكون مما لم نسبق إلى مثله في الصناعة الحديثية، وترتيب النظر فيها المستفاد، بطول البحث ، وكثرة

المباحثة والمناظرة والمفاوضة وشدة الاعتناء، ووجود الكتب المتعذر وجودها على غيرنا مما تيسر الإنعام به من الله سبحانه علينا له الحمد والشكر.

فليس في كتاب أبي محمد عبد الحق حديث إلا وقد وقفت عليه في الموضع الذي نقله منه، بل وفي مواضع لم يرها هو قط، بل لعله ما سمع بها، إلا أحاديث يسيرة جدا لم أقف عليها في مواضعها، ولم آل جهدا، ولا أدعي سلامة من الخطأ لكني أتيت بالمستطاع، فإن أصبت فأرجو تضعيف الأجر، والله يعفو عن الزلل، ويتفضل بأجزال ثواب بذل المجهود، ولا حول ولا قوة إلا به، وهذا حين أبتدئ مستعينا بالله سبحانه)). اهـ

الباب الثاني

ابن المواق وكتابه "بغية النقاد"

الفصل الأول : التعريف بابن المواق ومكانته العلمية

الفصل الثاني : أنواع التعقبات في كتاب بغية النقاد

الفصل الثالث : موارد ابن المواق في بغية النقاد

الفصل الرابع : جهود ابن المواق في علوم الحديث

الفصل الخامس : متفرقات



الفصل الأول

التعريف بابن المواق ومكانته العلمية

تمهيد : ندرة ترجمة ابن المواق وآثار ذلك على الباحثين

المبحث الأول : اسم ونسب ابن المواق

المبحث الثاني : البيئة العلمية التي نشأ بها ابن المواق

المبحث الثالث : شيوخ ابن المواق

المبحث الرابع : تلاميذ ابن المواق

المبحث الخامس : المذهب الفقهي لابن المواق

المبحث السادس : المكانة العلمية لابن المواق

المبحث السابع : ابن المواق والتصحيح والتضعيف

المبحث الثامن : ابن المواق وعلم الجرح والتعديل

المبحث التاسع : ابن المواق وعلم علل الحديث

المبحث العاشر : مصنفات ابن المواق

المبحث الحادي عشر : تأكيد نسبة بغية النقاد لابن المواق



تمهيد عام بين يدي ترجمة ابن المواق:

من الملاحظ أن ترجمة ابن المواق شحيحة ونادرة، ولم تتناولها المصادر والمراجع بالشكل الذي يسمح بإعطاء صورة واضحة المعالم عن هذه الشخصية العلمية الفذة، فليس لدينا ما يمكن أن نركب منه الجوانب المكونة لهذا النبوغ الذي كان لديه في علم الحديث، وغيره من العلوم التي شارك فيها.

ندرة ترجمة ابن المواق في المصادر؛ وآثار ذلك على الباحثين:

لو رجعنا إلى المصادر التي ترجمت لأبي عبد الله بن المواق، لما وجدنا ما يشفي الغليل في هذا الصدد، بل لعل أفضل من ترجمه هو ابن عبد الملك في « الذيل والتكملة لكتاب موصول الصلة »، ولم تصل فيه ترجمته لأكثر من صفحة ونصف، وحتى صاحب « الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام » لما تناول التعريف به لم يزد على نقل هذه الترجمة بنصها من « الذيل والتكملة »، اللهم إلا ما كان من التعريف بوالد المترجم، وذكر بعض شيوخه، وتسليط الضوء على بعض ما كان يتمتع به من مكانة علمية... كل ذلك في إيجاز واقتضاب.

أما غير هذين المصدرين فلا يعرج على ابن المواق إلا من خلال الكلام على كتابه « بغية النقاد »، أو « المآخذ الحفال... »، أو نقول عنه وعزوها له...

وقد كان لهذا الشح في هذه الترجمة نتائج على التعريف به، نضرب لذلك أمثلة؛ منها:

-عدم معرفته بالمرة عند بعض رجال العلم، ولا أقول من طرف المشارقة فحسب، بل حتى من طرف أقرب الناس إليه -أعني المغاربة- أسوق لذلك مثالا؛ فهذا محمد بن الحسين العراقي الحسني، الأستاذ بكلية القرويين وأمين خزانتها- لما قام بالتعليق على شرح الحافظ العراقي لألفيته المسمى بالتبصرة والتذكرة، وكذا على فتح الباقي للحافظ زكرياء الأنصاري، والتعريف بالأعلام الواردة في

الشرحين المذكورين قال في شأن الإمام ابن المواق:

((ابن المواق الحافظ، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر: هكذا في جل شروح الألفية، ولم أقف على من ترجمه في الكتب المعتمدة في التراجم)). اهـ [١]

- عدم ضبط اسم والده عند طائفة من الباحثين؛ إذ بعضهم قال فيه: (يحيى)[٢]، بينما اسمه:

(أبو بكر)، وكنيته: (أبو يحيى).[٣]

-بل أكثر من هذا نجد بعضهم زاد إغراقا في الخلط بين مترجمنا: ابن المواق، وبين المواق الفقيه، رغم أن المواق ليس من طبقة الأول: ولا يشترك معه لا في اسمه، ولا في نسبه؛ ولا فيما اشتهر به من علم، فالمواق اسمه: محمد بن يسوف،[٤] وقد اشتهر بالفقه، وهو الذي شرح « مختصر خليل »... وصاحب كتاب « سنن المهتدين في مقامات الدين ».

وكانت وفاته سنة ٨٩٧، وممن تنبه إلى هذا الأمر، أبو سالم العياشي؛ فقد ذكر أنه اطلع على نسخة من « تكملة ابن الأبار »، جاء في هامشها -بخط

---

(١) هامش التبصرة والتذكرة، وفتح الباقي ١/١١٠.

ملاحظة: تم التعليق على الشرحين المذكورين في ٢٠ رجب الفرد عام ١٣٥٤هـ.

(٢) ممن وقع في الخطأ: صاحب الرسالة المستطرفة (ص: ١٧٨)، وصاحب: معلمة القرآن والحديث في المغرب الأقصى (ص: ١٣٧)، والموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية (٢/٢٣، ١٢٦)، وصاحب الشروح والتعليقات على كتب الأحكام (١/١٢٥)، وصاحب كتاب: الحركة العلمية في سبتة خلال القرن السابع (ص: ٢٠٤)، وصاحب كتاب: « مظاهر النهضة الحديثية في عهد يعقوب المنصور الموحدي » (٢/٥٢).

(٣) انظر -غير مأمور-: الذيل والتكملة ١/٢٧٢ -الإعلام، للتعارجي ٤/٢٣٣ -ملء العيبة: ٥/٥٠، ٥٥.

(٤) أبو عبد الله: محمد بن يوسف العبدري الغرناطي، الشهير بالمواق، صالحها وإمامها المتفنن الحائز قصب السبق.. عالمها العامل ومفتيها الزكي الفاضل، المحقق النظار المتحلي بالوقار، خاتمة علماء الأندلس، له شرحان على مختصر خليل، أكبرهما: (التاج الإكليل).

- نيل الابتهاج، للتنبوكتي ٣٢٤ -الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، للحجوي الثعالبي ٤/٢٦٣.. - شجرة النور الزكية ١/٢٦٢ -الأعلام، للزركلي ٧/١٥٤..

الإمام أبي عبد الله القصار- عند الكلام على عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي ما نصه:

(وتعقب الناقد المحقق أبو عبد الله المواق كتاب شيخه ابن القطان... تعقبا ظهر فيه نبله). اهـ

فقال أبو سالم العياشي تعقيبا على ذلك: (فظن بعض الأصحاب أن المراد به المواق شارح المختصر، فاستبعد ذلك، فلما ظفرت بهذا (أي كتاب المآخذ الحفال .... لابن المواق) علمنا أنه غيره). اهـ [١]

وممن تنبه إليه كذلك محمد بن جعفر الكتاني حيث قال: (وابن المواق هذا غير محمد بن يوسف المواق شارح مختصر خليل خلافا لما قد يتوهم).[٢]

ووقع في هذا الوهم حاجي خليفة[٣] وتبعه في ذلك إسماعيل باشا.[٤]

ونفس الوهم نجده عند كثير من الباحثين المعاصرين الذين ذاع صيتهم، وكثر النقل عنهم، واعتمدت أحكامهم عند طائفة كبيرة من الناس.[٥]

---

(١) الرحلة العياشية، لأبي سالم العياشي (ت ١٠٩٠ هـ) ٢٤٧/٢.

(٢) الرسالة المستطرفة ص: ١٧٩.

(٣) قال حاجي خليفة: (بغية النقاد في أصول الحديث، للإمام الحافظ عبد الله بن المواق المغربي المتوفي سنة ٧٩٨). اهـ

- كشف الظنون ٢٥١/١.

(٤) جاء في إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون (٢٩/٢): « سنن المهتدين في مقامات الدين -لأبي عبد الله محمد بن يوسف العبدري كان حيا سنة ٧٣٣ ثلاث وثلاثين وسبع مائة ». اهـ وقال إسماعيل باشا كذلك: « ابن المواق -عبد الله بن مواق المغربي المتوفي سنة ٨٩٧ سبع وتسعين وثمان مائة. صنف بغية الناقد في أصول الحديث ». اهـ

هدية العارفين ٤٧٠/١. وعرف به شعيب الأرناؤوط -في الهامش ص: ٣٠٧ - عند تحقيقه لكتاب: العواصم والقواصم بقوله: (واسمه عبد الله توفي سنة ٨٩٧ هـ، وقد ذكر ذلك في كتابه « بغية النقاد » في مصطلح الحديث).

(٥) جاء في صفحة ٩٤ من كتاب « معجم المصنفات الواردة في فتح الباري »، الذي صنفه: أبو عبيدة مشهور بن حسن ابن سلمان، وأبو حذيفة رائد بن صبري، ما يلي:

((١٩٤ -« بغية النقاد » *، لابن المواق، (عبد الله بن المواق المغربي، ت ٧٩٨). =

المبحث الأول: اسم ونسب ابن المواق (٥٨٣-٦٤٢هـ)

محمد بن أبي يحيى[١]؛ أبي بكر بن خلف بن فرج بن صاف الأنصارين مراكشي، قرطبي الأصل قديما، فاسيه حديثا، كنيته أبو عبد الله، اشتهر بابن المواق.

ولد ابن المواق في سنة ثلاث وثمانين وخمس مائة، بمراكش، وبها نشأ وتعلم، وبها توفي سنة اثنتين وأربعين وست مائة.[٢]

تولية القضاء:

استقضي من طرف الموحدين ببلنسية أولا، ثم بفاس بعدها.[٣]

= تتمة اسمه: « النقلة فيما أخل به من كتاب البيان وأغفله أو ألم به أو كمله »، وهو في تعقب ابن القطان في كتابه الآتي برقم ٢٠٠، ومنه نسخة بمكتبة الإسكوريال برقم ١٧٤٩)). اهـ

وحقق فضيلة الدكتور ربيع بن هادي عمير كتاب النكت على كتاب ابن الصلاح، للحافظ ابن حجر، فلما عرض لمناقشة ابن حجر لابن المواق في قوله (إن الترمذي لم يخص الحسن بصفة تميزه عن الصحيح)، كتب معرفا بابن المواق -هامش صفحة ٤٧٦ من الجزء الأول- فكان منه أن نقل عن معجم المؤلفين (١٩٧/٦) وكشف الظنون (٢٥١/١) أنه: ((الحافظ أبو عبد الله بن المواق المغربي محدث حافظ أصولي، من آثاره بغية النقاد في أصول الحديث، مات سنة ٨٩٧)).

ثم تفطن إلى أنه وقع خطأ في تأريخ وفاته وكذا في اسمه، مستدلا على ذلك بأن العراقي ذكر أن ابن المواق هذا سبق ابن دقيق العيد في مناقشة تعريف الترمذي للحسن، وأن ابن سيد الناس المتوفى سنة ٧٣٤ قد تعقبه في هذه المناقشة.

وخلص الدكتور ربيع إلى القول بأنه بحث كثيرا ليعرف تاريخ وفاته فلم يجده، ولم يهتد إلى اسمه، ومنتهى ما استطاع أن يصل إليه أن العراقي كناه بأبي عبد الله.

(١) أبو يحيى: كنية والد ابن المواق، أما اسمه فهو: أبو بكر، كما تقدم، وممن وهم في كنية والد ابن المواق أبو سالم العياشي حيث قال (أبو عبد الله محمد بن الإمام يحيى بن المواق...) الرحلة العياشية ٢٤٧/٢.

وقد اختلط على كثير من العلماء والباحثين الأمر بين اسم والده وكنيته، ولعل سبب ذلك يعود إلى قلة من يسمي بأسماء مصدرة بأبي.

(٢) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة س ٨ القسم الأول: ٢٧٤/١ -الإعلام بمن حل بمراكش من الأعلام، للعباس بن إبراهيم ٢٣١/٤ ترجمة رقم ٥٥٦).

(٣) نفس المصدرين، ثم إن ابن رشيد السبتي كثيرا ما ينعته بالقاضي أبي عبد الله بن المواق.

ملء العيبة، لابن رشيد ٥٤/٥، ٥٥، ٥٦، ٥٨.

المبحث الثاني: البيئة العلمية التي نشأ بها ابن المواق

تمهيد:

خير ما يعرفنا بالبيئة العلمية التي نشأ بها ابن المواق هو تسليط الضوء على الحياة العلمية لوالده، وسأتعرض لذلك من خلال بعض ما وصفه به العلماء، وكذا دفاعه عن المذهب المالكي عند الخليفة، كما أترجم لشيوخه وتلاميذه.

التعريف بوالد ابن المواق: (-٥٩٩هـ)

اسمه: أبو بكر بن خلف الأنصاري، وكنيته أبو يحيى، ويعرف بالمواق، كما يعرف بابن صاف.

أصله من قرطبة، وسكن مدينة فاس، قال فيه ابن الأبار:

(وكان حافظا حافلا في علم الفقه والخلاف فيه، ملازما للتدريس، تام النظر لا يدانيه أحد في ذلك، وله تنبيهات ومقالات مفيدة؛ منها: « المكاييل والأوزان »، وعني بالحديث على جهة التفقه والتعليل والبحث عن الأسانيد والرجال والزيادات وما يعارض وما يعاضد، ولم يعن بالرواية).[١]

كان أبو بكر المواق حريصا على العمل بالسنة النبوية، يجيب من دعاه، ويشيع الجنائز، ويأتي أنواع الطاعات والقربات.[٢]

حظي أبو بكر بخدمة السلطان بمراكش، فنال دنيا عريضة، واعتقل أموالا جليلة، وولي قضاء مدينة فاس، وتوفي بها، وهو يتولاه في آخر شوال من سنة تسع وتسعين وخمس مائة، ودفن بداره المعروفة به من درب ابن صافي في داخلها.[٣]

---

(١) عن: الإعلام بمن حل بمراكش من الأعلام: ٢٣٣/٤.

(٢) انظر: -غير مأمور- التشوف (ترجمة أبي عبد الله التاودي المعلم) ص: ٢٦٥، (ترجمة أبي عبد الله محمد بن علي الفندلاوي) ص: ٣٣٥.

(٣) الإعلام بمن حل بمراكش من الأعلام: ٢٣٣/٤ -جذوة الاقتباس، لابن القاضي المكناسي ١٠٦/١ ترجمة ٢٧- وسلوة الأنفاس ٢٢٤/١.

لازال حيٌّ بكامله، بالمدينة العتيقة بفاس، يسمى باسمه؛ فيه: سويقة ابن صافي، ودرب ابن صافي. ولا يزال بيته معروفا إلى الآن.

أبو بكر المواق ودفاعه عن المذهب المالكي:

كانت دولة المرابطين ترعى المذهب المالكي وتلتزم بفروعه الفقهية، في حين قامت دولة الموحدين على نبذ التقليد في الفقه والتوجه إلى الاجتهاد وأخذ الأحكام مباشرة من الكتاب والسنة، ومن ثمة كان للدولة الموحدية صلات وثيقة بالمهيع العام في الفكر الظاهري، تتجلى في نوع من التعاطف مع هذا المذهب، وفي هذا الصدد تروى قصة عن أبي عبد الله بن زرقون المدافع عن المذهب المالكي أمام الخليفة عبد المومن الموحدي في مناظرته...:

« أراد (أي عبد المومن) حمل الناس على كتب ابن حزم، فعارضه فقهاء وقته، وفيهم أبي يحيى بن المواق -وكان أعلمهم بالحديث والمسائل- فلما سمع ذلك لزم داره وأكب على جمع المسائل المنتقدة على ابن حزم حتى أتمها -وكان لا يغيب عنه- فلما أتمها جاء إليه، فسأله عن حاله وغيبته -وكان ذا جلالة عنده ومبرا له- فقال له: يا سيدنا، قد كنت في خدمتكم، لما سمعتكم تذكرون حمل الناس على كتب ابن حزم، وفيها أشياء أعيذكم بالله على حمل الناس عليها، وأخرجت له دفترا، فلما أخذه الأمير جعل يقرؤه ويقول: أعوذ بالله أن أحمل أمة محمد ﷺ على هذا ».[1]

شيوخ أبي يحيى المواق:

ما كان لمثل والد ابن المواق أبي يحيى أن يكون له شيوخ قلة، ولكن المصادر التي بين يدي شحيحة في هذا الباب، إذ لم يذكر له فيها إلا أبا الربيع بن سالم ، وأبا إسحاق بن قرقول، وأبا عبد الله بن الرمامة، وأبا الربيع سليمان بن عبد الرحمن التلمسانى.

(١) فتح العلي المالك في فتاوى على مذهب الإمام مالك، لأبي عبد الله الشيخ محمد أحمد عليش. ١/١٠٣.

١- أبو الربيع بن سالم:

هو: سليمان بن موسى بن سالم[١]، عرف بمشيخته لأبي بكر بن صاف، وممن ذكر ذلك: ابن الزيات في تشوفه.[٢]

٢- أبو إسحاق بن قرقول:

من شيوخ ابن قرقول محمد بن خلف بن موسى الأنصاري، الأوسي[٣]، وممن روى عنه: أبو بكر ابن صاف،[٤] وسمع منه بسلا محمد بن أحمد بن محمد بن خلف بن مفرج العمي البربري،[٥] وحضر مجلسه بمالقة عبد الله بن أيوب الأنصاري، أبو محمد المعروف بابن فروج.[٦]

٣- أبو عبد الله بن الرمامة (٤٧٩-٥٦٧هـ)

هو: محمد بن علي بن جعفر بن أحمد القيسي، ويكنى أبا عبد الله ويعرف بابن الرمامة، أصله من قلعة بني حماد من حوز بجاية، وبها نشأ وتأدب، وروى بها عن الفقيه أبي إسحاق إبراهيم بن حماد. وبالجزائر عن خاله أبي الحسن علي ابن طاهر بن محشرة. ودخل الأندلس في تجوله قبل طالبا للعلم، سمع عَلَى أبي يحيى وغيره، وأخذ عن أبي الوليد بن طريف، وأبي محمد بن عتاب، وابن رشد، وروى بالعدوة عن أبي محمد عبد الله المقري -من أهل مقرة ببلاد إفريقية- وأبي حفص التوزري، وابن النحوي، وغيرهم، وروى عنه أبوا إسحاق بنا المحمدين: ابن عبد الله الفهري، والأنصاري أبو شامة، وأباء الحسن: ابن محمد بن خيار، وابن عتيق بن مومن، وأبو ذر الخشني، وأبو يحيى أبو بكر بن

(١) تأتي ترجمته ضمن شيوخ ابن المواق.

(٢) التشوف، لابن الزيات. ص: ٢٧٣.

(٣) الإحاطة، لابن الخطيب ١٦٥/٣.

(٤) جذوة الاقتباس ١٠٦/١ عدد ٢٧.

(٥) صلة الصلة ق ٢٧/٣...

(٦) الإحاطة ٤٠٧/٣.

المواق، وألف كتاب تسهيل المطلب في تحصيل المذهب، وكتاب التبيين في شرح التلقين، وغير ذلك، واختصر كتاب الإحياء لأبي حامد، غلبت عليه علوم الدراية على الرواية لشغفه بالعلوم النظرية، فعكف على تحصيلها حتى صار رأسا فيها، ولي قضاء فاس مدة، ثم صرف عنه، وكان حسن السيرة، عادلا في أحكامه، فاضلا زاهدا، حسن الطوية، واشتغل في أواخر عمره بالتدريس، فانتفع به خلق كثير.[١]

٤- أبو الربيع سليمان بن عبد الرحمن التلمساني: (-٥٧٩هـ)

أبو الربيع سليمان بن عبد الرحمن المعز الصنهاجي المعروف بالتلمساني قال ابن الزيات في التشوف: « أبو الربيع سليمان.. شيخ أبي بكر بن خلف - المعروف بالمواق-.. وكان زاهدا في الدنيا وأهلها، على سنن أهل الفضل والدين، وكان وثاقا بمدينة سلا؛ فإذا أعطاه أحد على الوثيقة أكثر من حقه، رده إليه. واستقر أخيرا بفاس، وبها مات سنة تسع وسبعين وخمس مائة ».[٢]

تلاميذ أبي يحيى المواق:

وممن تتلمذ له واشتهر بالسماع منه:

١- أبو الحسن بن القطان:

ممن ذكر أخذ ابن القطان من أبي بكر بن صاف ابنُ الأبار في تكملته[٣]

وممن أخذ عنه كذلك:

(١) الذيل والتكملة س ٨ ق ٣٢٥/١.. -س ٨ ق ٥٠٢/٢.. (ضمن: تراجم الغرباء في القسم الثاني من صلة الصلة، لابن الزبير). الترجمة: ٢.

(٢) التشوف إلى رجال التصوف، لابن الزيات ص: ٢٧٣.

(٣) التكملة لابن الأبار ٢٢١/١ ع ٥٩٦ (نقلا عن جذوة الاقتباس، لابن القاضي المكناسي ١٠٦/١) -الإعلام، للمراكشي ج ٢٣٣/٤ -علم العلل في المغرب ١٩٨/١.

٢- أبو محمد القرطبي: (٥٥٦-٦١١هـ)

عبد الله بن الحسن بن أحمد بن يحيى بن عبد الله الأنصاري، المالقي، قرطبي الأصل، حلاه لسان الدين ابن الخطيب فقال فيه:

(كان في وقته ببلده كامل المعارف، صدرا في المقرئين والمجودين رئيس المحدثين وإمامهم، واسع المعرفة، مكثرا، ثقة، عدلا، أمينا مكين الرواية، رائق الخط، نبيل التقييد والضبط، ناقدا ذاكرا أسماء رجال الحديث وطبقاتهم وتواريخهم، وما حلوا به من جرح وتعديل، لا يدانيه أحد في ذلك، عزيز النظر، متيقظا، متوقد الذهن، كريم الخلال، حميد العشرة، دمثا، متواضعا، حسن الخلق، محببا إلى الناس، نزيه النفس، جميل الهيئة، وقورا معظما عند الخاصة والعامة، دينا زاهدا، ورعا، فاضلا، نحويا ماهرا، ريان من الأدب، قائلا الجيد من الشعر، مقصدا ومقطعا، وكان له بجامع مالقة الأعظم مجلس عام، سوى مجلس تدريسه، يتكلم (فيه) على الحديث إسنادا ومتنا بطريقة عجز عنها الكثير من أكابر أهل زمانه، وتصدر للإقراء ابن عشرين سنة).[(١)]

ثم ذكر لسان الدين طائفة من شيوخ أبي محمد القرطبي؛ فعد من الذين أخذ عنهم بإشبيلية: ابنَ صاف.[(٢)]

٣- محمد بن طلحة الأموي: (٥٤٥-٦١٨هـ)

محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن حزم الأموي النحوي سكن إشبيلية، وأصله من يابرة -من أعمال الغرب: البرتغال- عني بالقراءات والعربية وأخذ عن أبي بكر بن صاف وأبي إسحاق بن ملكون، وأبي بكر بن الجد، وأبي زيد السهيلي، وغلب عليه التخصص في العربية والتمكن منها والتحقق من

---

(١) الإحاطة في أخبار غرناطة ٣/٤٠٥...

(٢) الإحاطة في أخبار غرناطة ٣/٤٠٧... -الذيل والتكملة ٦/٣٢٠ ؟ -دولة الإسلام في الأندلس. عصر المرابطين والموحدين، لمحمد عبد الله عنان: القسم الثاني (٢/٦٥٦) -مظاهر النهضة الحديثية ٢/٤٢..

غوامضها، فعكف على تعليمها حتى اعتبر في هذا الميدان أستاذ إشبيلية الذي لا يبارى، وقد انتفع به عدد من الشيوخ اللاحقين مثل أبي علي الشلوبين وغيره، وغلب عليه في أواخر حياته حب العزلة، فاعتكف عن الناس، وتوفي في صفر سنة ثماني عشرة وست مائة للهجرة، ومولده بيابرة سنة خمس وأربعين وخمس مائة.(١)

٤- أبو علي الرندي: (٥٤٧-٦١٠هـ).

وهو: عمر بن عبد المجيد بن عمر الأزدي، المعروف بالرندي.(٢)

المبحث الثالث : شيوخ أبي عبد الله بن المواق:

من مقومات العالم العلمية وفرة الشيوخ وكثرة التلاميذ، وبقدر ما علا قدرهم وذاع صيتهم بقدر ما انعكس ذلك على الآخذ منهم، وخاصة إذا ما انضم إلى ذلك حرص على طلب العلم، وحسن استفادة التلميذ من شيخه.

ولابن المواق طائفة من الشيوخ الأجلاء الذين كان يرجع إليهم في عصرهم من القاصي والداني، ولو لم يكن له إلا أبوه، وابن القطان لكفاه ذلك مفخرة، فكيف إذا أضيف إليهما، غيرهما ممن يقصد لأخذ الإجازة منهم والاغتراف من معين علمهم، ومن هؤلاء الشيوخ:

١- أبوه: أبو بكر بن خلف الأنصاري:

نشأ أبو عبد الله بن المواق في حضن والده بمراكش، فدرس على يد والده، وأخذ ما عنده من العلم؛ من لغة وفقه ومسائل وحديث وتفسير.(٣)

---

(١) التكملة رقم ١٥٩٥. عن: دولة الإسلام في الأندلس - عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، عصر الموحدين- لمحمد عبد الله عنان: القسم الثاني /٦٦٩..

(٢) ستأتي ترجمته في شيوخ ابن المواق.

(٣) وقد تقدم قريبا ذكر ما حظي به أبو بكر بن خلف من مكانة علمية في عصره.

انظر بالإضافة إلى ما تقدم: جذوة الاقتباس، القسم الأول ص ١٠٦ رقم الترجمة: ٢٧. وسلوة الأنفاس ١/ ٢٢٤.

٢- أبو الحسن بن القطان الفاسي:

إذا كان للشيوخ فضل ظاهر على تلامذتهم، فصاحبنا ابن المواق من هؤلاء الذين، لا يذكرون إلا بذكر شيوخهم، ذلك أنه تأثر بشيخه أبي الحسن بن القطان؛ لأنه كان من الملازمين له والمتفقهين به، والمتخرجين عليه، درس عليه كتاب « البيان » ، ومنه أخذه وعليه قرأه...[١]

٣- أبو الحسن بن قطرال: (٥٦٣-٦٥١هـ)

علي بن عبد الله بن محمد بن يوسف الأنصاري، الفاسي مولدا، القرطبي نشأة، مالكي المذهب، ولد سنة ثلاث وستين وخمس مائة.

سمع أبا القاسم بن الشراط، وأبا العباس بن مضاء، وأخذ عنه أصول الفقه، وأبا خالد بن رفاعة، وأبا الحسن بن كوثر، وابن الفخار وعبد الحق بن بُوْنُه، وأخذ قراءة نافع والنحو عن أبي جعفر ابن يحيى، وسمع من يحيى المجريطي، ولازمه في الحضر والسفر، وسمع بسبتة من أبي محمد بن عبيد الله، وأجازه أبو بكر بن الجد، ولما انتقل إلى مراكش حضر مجلس أبي الحسن بن القطان، فكان ابن القطان يجله ويعرف حقه ويحض أهل مجلسه على الرواية عنه والتردد إليه.

وكان يحفظ صحيح البخاري عن ظهر قلب.

روى عنه ابناه: أبو عبد الله، وأبو محمد عبد الله، وأبو الحسن -بن ابنه أبي محمد عبد الله- وأبو عبد الله بن الأبار، وابن صالح الشاطبي، وطائفة.

وولي قضاء أبذة -من أعمال جيان- ثم قضاء شاطبة، ثم شريس، ثم قرطبة، ثم أعيد إلى قضاء شاطبة وخطبتها، ثم قضاء سبتة، ثم قضاء فاس، وقضاء أغمات مع خطة المناكح وأحكام النساء بها، وكان من رجال الكمال علما وعملا، يشارك في عدة فنون ويمتاز بالبلاغة والإدراك في الكتابة مع دماثة الخلق

(١) الذيل والتكملة س ٨ ق: ٢٧٣/١ -الإعلام، للمراكشي ٢٣٢/٤.

ولين الجانب.

وتوفي بمراكش سنة إحدى وخمسين وست مائة.

ذكر مشيختَه لابن المواق ابنُ عبد الملك.(١)

٤- أبو ذر بن أبي ركب: (-٦٠٤هـ).

أبو ذر الخشني: مصعب بن محمد بن مسعود بن عبد الله بن مسعود الخشني، الجياني، الأندلسي، المعروف بالقاضي ابن أبي الركب، كان عالما بالحديث والسير والنحو، أخذ عن والده أبي بكر علم العربية والآداب واللغات، وعن أبي بكر بن طاهر، وسمع من أبي الحسن بن حنين وأبي عبد الله ابن الرمامة، وعبد الحق الإشبيلي، وأجازه أبو طاهر السلفي.

قال ابن الأبار: « أخذ عنه جلة.. ولي خطابة إشبيلية، ثم قضاء جيان، ثم سكن فاس مدة، وبعد صيته ».

له شعر وكتب؛ منها: « شرح غريب السيرة النبوية »، و « شرح الإيضاح »، و « شرح الجُمَل »، توفي بفاس سنة أربع وست مائة.

لا يذكره ابن المواق في البغية إلا بـ (شيخنا)، وذكره ابن عبد الملك ضمن مشيخة ابن المواق كذلك.(٢)

---

(١) الذيل والتكملة: السفر الثامن، القسم الأول ص ١٥٤، ٢٧٣. -صلة الصلة، لابن الزبير: القسم الرابع ص:١٤٤ ترجمة ٢٩٦- الإشراف على أعلى شرف، لابن الشاط، ص:٤٩ -سير أعلام النبلاء ٣٠٤/٢٣ -الإحاطة في أخبار غرناطة، لابن الخطيب ٤٧٢/٣ -جذوة الاقتباس، للمكناسي ص ٤٨٦ ترجمة ٥٥١ - الإعلام، للتعارجي ١٢٨/٩ -الموسوعة المغربية، لعبد العزيز بن عبد الله ٩٢/٢.

(٢) البغية ح:٢٦٦، ٣٨٣ -الذيل والتكملة، السفر الثامن، القسم الأول ص:٢٧٣ -سير أعلام النبلاء ٢١/ ٤٧٧.. -الإحاطة ١٥٥/٣ -الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، للحجوي الثعالبي، القسم الرابع ٢٣٠. -الأعلام: الزركلي ٢٤٩/٧ -شجرة النور الزكية ١٧١/١.

٥- أبو العباس أحمد النباتي: (-٦٣٧هـ)

أحمد بن محمد بن أبي خليل النباتي، يعرف بالعشاب، وابن الرومية، وهي أشهرهما وألصقهما به. درس الحديث على جماعة من علماء عصره مثل عبد المنعم بن فرس، وأبي ذر الخشني، والحافظ أبي بكر بن الجد، وأبي العباس بن سيد الناس.

قال ابن عبد الملك: « إمام المغرب قاطبة فيما كان سبيله، جال الأندلس ومغرب العدوة، ورحل إلى المشرق فاستوعب المشهور من إفريقيّه، ومصرِه، وشامِهِ، وعراقِهِ، وحجازِهِ.. فصار واحد عصره فردا، لا يجاريه فيه أحد بإجماع من أهل ذلك الشأن ».

كان النباتي ظاهري المذهب، من أنصار الإمام ابن حزم، شديد التعصب له، شديد النكير على أهل الرأي والفروع.

كان النباتي غزير التأليف، عامة مؤلفاته في الحديث وعلومه ورجاله، أو في علم النبات والأدوية، وما يتصل بذلك.

من مؤلفات النباتي في علم الحديث ورجاله:

- المعلم بزوائد البخاري على مسلم.
- اختصار غرائب حديث مالك.
- حكم الدعاء في أدبار الصلوات.
- نظم الدراري فيما تفرد به مسلم على البخاري.
- الحافل في تذييل الكامل.

توفي رحمه الله سنة سبع وثلاثين وست مائة بإشبيلية.

ذكر ابن المواق أخذه عن النباتي في « البغية »، وأورده ابن عبد الملك ضمن

من تتلمذ عليه في الذيل والتكملة.(١)

٦- أبو القاسم بن بقي: (٥٣٧-٦٢٥هـ)

أحمد بن أبي الوليد؛ يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد مَخْلد بن عبد الرحمن بن أحمد بن شيخ الأندلس الحافظ بقي مخلد الأموي، مولاهم، البقوي، القرطبي المالكي.

حلاه الذهبي بقوله: الإمام العلامة المحدث المسند.

سمع أباه وجده أبا الحسن، ومحمد بن عبد الحق الخزرجي صاحب محمد ابن فرج الطلاعي، وخلف ابن بشكوال وأبا زيد السهيلي، وطائفة.

ولي قضاء الجماعة بمراكش مضافا إليه خطتا المظالم والكتابة العليا، فحمدت سيرته ولم تزده الرفعة إلا تواضعا.

قال ابن الزبير -أو غيره- كان له باع مديد في النحو والأدب، تنافس الناس في الأخذ عنه.

روى عنه المعمر أبو محمد بن هارون، وأبو الحسين بن أبي الربيع، وآخرون.

ولد سنة سبع وثلاثين وخمس مائة، وكانت وفاته في منتصف رمضان من سنة خمس وعشرين وست مائة.

ذكر مشيخته لابن المواق ابنُ عبد الملك.(٢)

---

(١) البغية ح:٧٩ -الذيل والتكملة ، س ٨ ق ١ ص ٢٧٣ -الإحاطة في أخبار غرناطة ٢٠٧/١... الإعلام، للتعارجي ١٣٨/٢.. -عصر المرابطين والموحدين ٧١٥/٢ -مظاهر النهضة ٢٢/٢.. -تاريخ الفكر الأندلسي، آنخيل جنثالث بالنثيا، نقله عن الإسبانية حسين مؤنس ص:٤٧٨.

(٢) الذيل والتكملة، لابن عبد الملك، السفر الثامن، القسم الأول: ٢٧٣، سير أعلام النبلاء ٢٧٤/٢٢..، شجرة النور الزكية، لابن مخلوف ص:١٧٩، مظاهر النهضة ٥٣/٢.. -برنامج شيوخ الرعيني ١٤٢. عن هـ. ملء العيبة ١٣٠/٢.

٧- أبو الربيع بن سالم الكلاعي: (٥٦٥-٦٣٤هـ)

سليمان بن موسى بن سالم بن حسان الحميري الكلاعي البلنسي، ولد سنة خمس وستين وخمس مائة، وكان من كبار أئمة الحديث اهتم في نشأته الأولى بدراسة الأدب والحديث؛ فدرس على كبار شيوخ بلده بلنسية، ثم انتقل إلى سائر نواحي بلاد الأندلس، وعني كل العناية بالتقييد والرواية.

من أبرز شيوخه: الحافظ أبو بكر بن الجد، وأبو القاسم بن حبيش، وابن صاف، وأبو عبد الله بن زرقون، وممن أجازه أبو العباس بن مضاء، وأبو محمد عبد الحق الإشبيلي - صاحب كتاب « الأحكام »

- ومن أكبر تلاميذه الذي أخذوا عنه العلم ابن المواق، وابن الأبار - صاحب التكملة -.

قال أبو عبد الله بن الأبار: وكان إماما في صناعة الحديث بصيرا به حافظا حافلا عارفا الجرح والتعديل ذاكرا بالمواليد والوفيات، يتقدم أهل زمانه في ذلك.. وكتب الكثير وكان خطه لا نظير له في الإتقان والضبط.

له تصانيف مفيدة في فنون عديدة؛ منها: كتاب الاكتفاء في مغازي المصطفى، والثلاثة الخلفاء، وكتاب: مصباح الظلم، وكتاب أخبار البخاري.

استشهد أبو الربيع بن سالم بواقعة أنيشة -من عمل بلنسية- مقبلا غير مدبر في سنة أربع وثلاثين وست مائة.(١)

---

(١) البغية ح:٢٦٣ -الذيل والتكملة لابن عبد الملك، س ٨ ق ١ ص:٢٧٣ -الإحاطة، لابن الخطيب ٢٩٦/٤ - تاريخ قضاة الأندلس ١١٩ -التكملة لوفيات النقلة، المنذري ٤٦١/٣ الترجمة ٢٧٧٠ -سير أعلام النبلاء ١٣٤/٢٣ -تذكرة الحفاظ، للذهبي ١٤١٧/٤. -الديباج المذهب، لابن فرحون، (المحقق) ٣٨٥/١ -شجرة النور الزكية ١٨٠/١ الترجمة: ٥٨٨ -مظاهر النهضة الحديثية ١٢٣/٢.

٨- أبو مروان الباجي: (-٦٣٥هـ)

محمد بن أحمد بن عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أحمد بن محدث الأندلس أبي محمد عبد الله بن محمد بن علي بن الشريعة اللخمي الباجي ثم الإشبيلي المالكي، من بيت كبير شهير ولي خطبة إشبيلية زمانا، ثم استقضاه العادل عليها، ثم أضيف إليه قضاء الجماعة في أول مدة المأمون، كان عدلا في الأحكام، حسن التلاوة، سريع السرد للحديث، له معرفة بالرجال، روى عن أبيه عن جده، وقرأ بالسبع على أبي عمر، وعياش بن عظيمة، وسمع صحيح البخاري من أبي بكر بن الجد، وقرأ عليه عدة كتب، وسمع من أبي عبد الله بن مجاهد، رحل إلى المشرق حاجا؛ وسمع بدمشق من محدثها الشهير ابن الصلاح تأليفه في علوم الحديث، وحدث بها، وبالموطأ، ومات عقيب حجه بمصر سنة خمس وثلاثين وست مائة.

ذكره في شيوخ ابن المواق: ابن عبد الملك في الذيل والتكملة.[١]

٩- أبو عبد الله بن دادوش: (٥٦٩-٦٣٩هـ)

محمد بن عبد الله بن محمد بن عيسى بن محمد بن عبد الوهاب بن يوسف بن محمد بن دادوش اليفرني، الفاسي، كنيته: أبو عبد الله، واشتهر بابن دادوش.

روى عن أبي بكر بن أبي جمرة، وأبي عمر بن عات، وأبي بكر بن أبي زمنين، وأبي جعفر بن مضاء، وأبي ذر بن أبي الركب، وأبي العباس بن سعود القرطبي، وأبي القاسم عبد الرحمن بن ملجوم، وأبي محمد التادلي، وأبي الحسن ابن نجبة.

---

(١) التكملة لوفيات النقلة، للمنذر ٤٧٤/٣ الترجمة ٢٧٩٧ - سير أعلام النبلاء ٢٩/٢٣ - الإعلام، للتعارجي ٢٠٤/٤ - الذيل والتكملة، لابن عبد الملك س ٨ ق ٢٧٣/١ -٣٠٩..

روى عنه أبو الحسن الرعيني، وأبو عبد الله بن المواق، وأبو العباس بن فرثون.

قال ابن عبد الملك: « وكان فقيها حافظا، ذاكرا الآداب والتواريخ، حسن المحادثة، ممتع المحاضرة بهي المنظر، جميل الرواء، نظيف الملبس، سري الهمة ».

استقضي بغير موضع فشكرت سيره، وارتسم بالعدالة والنزاهة والجزالة وإعداء المظلوم على الظالم، وامتحن بأسر العدو الرومي إياه في البحر، واحتمل إلى إرشبونة، ثم افتك.

كان مولده بفاس في ذي القعدة من سنة تسع وستين وخمس مائة، وتوفي بسبتة صدر تسع وثلاثين وست مائة.(١)

١٠- أبو الحسن الشآري: (٥٧١-٦٤٩هـ)

علي بن محمد بن علي بن محمد بن يحيى بن يحيى، الغافقي، يشهر بالشآري -وشآرة بليدة صغيرة من عمل مرسية، وهي محتده، وسبتة مولده.

سمع من أبيه أبي عبد الله، وقرأ عليه القرآن، وأخذ القراءات عن أبي بكر الهوزني الإشبيلي، وسمع من المحدث العلم أبي محمد الحجري وأكثر عنه، ووجده معولا فعول عليه، وأسند عالي روايته إليه، وتلا عليه بالسبعة في ختمة واحدة، وقرأ عليه الموطأ -رواية يحيى بن يحيى الأندلسي- والمسند الكبير، لأبي بكر البزار، وسير النبي ﷺ تأليف ابن إسحاق؛ تهذيب ابن هشام، وغير ذلك، وأخذ عن أبي ذر الخشني وعلي بن خروف علم العربية.

ممن سمع منهم ببلده -سبتة- أبو عبد الله محمد بن الغاز السبتي ، وأبو الصبر أيوب الفهري، وارتحل إلى فاس فلقي بها جماعة منهم:

أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الكريم الفندلاوي، شهر بابن الكتاني،

---

(١) صلة الصلة ٢٩/٣ -٣٠. له ترجمة في برنامج الرعيني (٢٠٣-٢٠٥) -الذيل والتكملة س ٨ ق ١ ص:٣٠٩...

حضر عنده علم الكلام وأصول الفقه، وأجازه له.

ومن سمع منهم وأجازوه: أبو الحجاج بن نمي، وأبو القاسم عبد الرحيم بن الملجوم، وأبو الحسن علي بن عتيق بن مؤمن القرطبي، وأبو الحسن بن خروف.

ومن أجازوه ولم يلقهم: أبو جعفر بن مضاء، وأبو الحسن بن القطان، وأبو الحسن نَجبة بن يحيى، وأبو محمد عبد المنعم بن فرس، وأبو القاسم بن حبيش.

حدث عن أبي الحسن الشآري جماعة من الجلة منهم: أبو فارس عبد العزيز ابن إبراهيم، وأبو الحسن الرعيني، وابن المواق، وأبو جعفر بن الزبير، وأبو عبد الله ابن إبراهيم البكري الفاسي، وحدث عنه بالإجازة أبو عبد الله بن الأبار.

قال أبو جعفر بن الزبير: « وكان ثقة متحريا، ضابطا عارفا بالأسانيد والرجال والطرق، بقية صالحة وذخيرة نافعة.. منافرا لأهل البدع والأهواء، معروفا بذلك، حسن النية، من أهل المروءة والفضل التام، والدين القويم، منصفا، متواضعا، حسن الظن بالمسلمين، محبا في الحديث وأهله ». وقال ابن رشيد السبتي: « أحيى الشآري بسبتة العلم حيا وميتا، وحصل الكتب بأغلى الأثمان، وكان له عظمة في النفوس رحمه الله ».

اقتنى من الدفاتر وأمهات الدواوين شيئا عظيما، لم يكن عند أحد من أبناء عصره مثله، فبنى مدرسة بسبتة وحبس عليها كتبه، لكنه غرب عن بلده إلى المرية.

ولد أبو الحسن الشآري يوم الخميس لخمس خلون من رمضان سنة إحدى وسبعين وخمس مائة، وتوفي -رحمه الله- بمالقة في التاسع والعشرين من رمضان سنة تسع وأربعين وست مائة.[1]

---

(١) الذيل والتكملة السفر الثامن، القسم ص: ١٩٦.. إفادة النصيح، لابن رشيد ص: ١٠٥ -سير أعلام النبلاء ٢٧٥/٢٣.. -معرفة القراء الكبار، للذهبي ص:٦٠٩ ترجمة ٥٧٦ -الإحاطة، لابن الخطيب ١٨٧/٤ -غاية النهاية، للجزري ٥٧٤/١ ترجمة ٢٣٣٠ -جذوة الاقتباس، للمكناسي ص:٤٨٥.. ترجمة ٥٥٠.

١١- أبو أمية بن عفير:

إسماعيل بن سعد السعود بن عفير، من شيوخه: أبو العباس النباتي، المعروف بابن الرومية.(١)

وممن أجاز أبو أمية: أبا القاسم عبد الرحمن بن إبراهيم؛ يعرف بابن الحكيم.(٢)

أديب شاعر لما توفي شيخه النباتي رثاه بقصيدة فريدة -تبلغ سبعين بيتا- وفاء لجهاده العلمي وإخلاصه المهني، ومما جاء فيها:

من ذا يطهر بالإمـــاطة سنة   تشكو ذي الآراء والاقياس
من ذا يعالج داءها من حفظه   بعلاج لا ناس ولا متنـاس
جاريت فرسـان العلوم ففتهم   وأتى جوادك أول الأفـراس(٣)

١٢- أبو العباس العزفي: (ت ٦٣٣ هـ).

أحمد بن محمد بن أحمد اللخمي العزفي السبتي، ذكره ابن عبد الملك(٤) ضمن شيوخ ابن المواق، من مصنفاته: « الدر المنظم في مولد النبي المعظم »، لكنه لم يتمه، فأكمله ولده أبو القاسم، ذكر فيه ما خص به النبي ﷺ، وهو موجود؛ في خزانة الأستاذ عبد الهادي الحسيسن(٥) وله كذلك: « إثبات ما لا منه بد لمريد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمد »(٦)

توفي سنة ثلاث وثلاثين وست مائة للهجرة.

(١) الأحاطة ١/٢١٤-
(٢) الإحاطة ٣/٤٧٢، ٤٧٨.
(٣) عن مظاهر النهضة ٢/٢٧.
(٤) الذيل والتكملة السفر الثامن، القسم ١ ص:٢٧٣.
(٥) انظر -غير مأمور-: مظاهر النهضة الحديثية له ٢/١٦١.
(٦) ذكر عبد العزيز بن عبد الله في الموسوعة المغربية (١٢٩/٣) أن نسخة من هذا المخطوط في مكتبة محمد المنوني بالرباط رقم ١٦٤ (٦٩ ورقة)، وأنها نسخة مقابلة بأصل المؤلف، بخط أندلسي قديم.
وانظر -غير مأمور-: مظاهر النهضة الحديثية ١/١٤١.
وينظر كذلك: العلوم والآداب والفنون للأستاذ المنوني ص:٦٠.

١٣- أبو علي الرندي: (٥٤٧-٦١٠هـ).

عمر بن عبد المجيد بن عمر الأزدي، المعروف بالرندي -من أهل رندة- روى عن الحافظ عبد المنعم بن محمد المعروف بابن فرس، وأبي زيد السهيلي، وأبي محمد القاسم بن دحمان، وأبي عبد الله بن أبان؛ وعنهم أخذ القراءات السبعة، وعن أبي إسحاق بن قرقول، وأبي عبد الله بن الفخار، وابن صاف، وكان أبو علي الرندي من جملة المقرئين، وجهابذة الأساتذة، مشاركا في فنون عدة، نقادا فاضلا، من تآليفه: شرح جمل أبي القاسم الزجاجي، وجزءا سماه « الحُقَّبَى في أغاليط القرطبي »، وألف برنامجا جامعا.

ذكره في شيوخ ابن المواق ابنُ عبد الملك.[1]

شيوخ آخرون لابن المواق ذكرهم ابن عبد الملك، وكذا التارجي في إعلامه، ولم أقف لهم على ترجمة، وهم:

١٤- أبو محمد عبد الحق الزهري.

١٥- أبو الوليد بن الحاج.

١٦- أبو بكر يحيى بن عبد الرحمن بن ثابت.

١٧- محمد بن سلمون.

١٨- أبو عبد الله بن خلفون.[2]

---

(١) الإحاطة ٥٤٣/٣، ١٠٧/٤.. -الذيل والتكملة. س ٨ ق ١ ص:٢٧٣.

(٢) -أهم مصادر شيوخ ابن المواق: الذيل والتكملة لكتابي الموصول ولاصلة ٢٧٣/١. وكذا: الإحاطة ٦١٣/٣ -جذوة الاقتباس ٥١٧/٢ -الإعلام، للمراكشي ٢٣١/٤... -سلوة الأنفاس ٣١٦/٣.

المبحث الرابع: تلاميذ ابن المواق:

قد يكتب لعلم من الأعلام أن ينتشر علمه ويذيع، بأن يقيض الله له تلاميذ يجتهدون في بث ما تلقوه من علم شيخهم، وقد لا يرزق عالم آخر تلاميذ ممن يعول عليهم في نشر العلم وبثه، فينحبس العلم في صدور من تلقوه لا يتعداهم إلى غيرهم، ولعل ابن المواق من هذا الصنف الثاني، وقديما قيل كم من عالم جليل أضاعه تلاميذه.

وهذه أسماء من عرف بالأخذ عن أبي عبد الله بن المواق:

١- أبو الحسن الرعيني (شيخ ابن عبد الملك)، ذكره فيمن أخذ عن ابن المواق ابن عبد الملك.[١]

٢- أبو محمد بن القاسم الحرار، أديب شاعر، أخذ عن ابن المواق، واشترك معه في مشيخة أبي العباس النباتي لهما.

لما توفي أبو العباس النباتي رثاه الحرار بقصيدة تناول فيها فضائل المرثي، ثم ألف كتابا جمع فيه مراثي النباتي؛ فذكر من الشعراء الذين رثوه: أبا أمية إسماعيل بن عفير، وأبا الأصبغ عبد العزيز الكبتوري، وأبا بكر محمد بن محمد بن جابر السقطي، وأبا العباس بن سليمان.[٢]

٣- يوسف بن علي بن عشرة السلاوي، أبو الحجاج، أخذ ببلنسية عن أبي عبد الله بن المواق.[٣]

---

(١) ينظر: الذيل والتكملة س ٨ ق ١/١٣٧).

(٢) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة س ٨ ق ٢٧٣/١. وكذا: الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام ٢٣٢/٤ -الإحاطة ٢١٤/١.

(٣) الذيل والتكملة س ٨ ق ٢ ص ٤٢٩.

٤- أبو محمد بن مطروح (٥٧٣-٦٣٥)

وهو: عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مطروح، التجيبي، الإمام الفاضل الفقيه، العالم بالأحكام والنوازل، العاكف على عقد الشروط، الأريب الشاعر، من أهل الشورى والفتيا، سمع أباه، وأبا العطاء بن نذير، وأبا عبد الله ابن نوح -وأخذ عنه القراءات والعربية والأدب، ولزمه طويلا- وأبا ذر الخشني وطائفة، ولي القضاء ببلنسية، وتوفي مصروفا عنها.[1]

٥- أبو بكر بن عثمان بن السجلماسي

٦- محمد بن عتيق بن علي

٧- أبو الخطاب سهل بن زغبوش

٨- أبو زكريا بن عبد الله بن يعقوب

٩- أبو عبد الرحمن بن عبد الله بن زغبوش

١٠- أبو جعفر بن محمد بن عبد الحميد

١١- أبو الفضل الغرابيلي.[2]

هل أخذ ابن رشيد عن ابن المواق؟

وأثناء عودة ابن رشيد السبتي من رحلته إلى الحرمين -مكة وطيبة- وعبوره لتونس ذكر عددا من الشيوخ الذين التقى بهم وأجازوه الإجازة العامة، فذكر ابن المواق من جملتهم؛ وذلك بقوله:

---

(١) الذيل والتكملة س ٨ ق ١ ٢٧٣ -صلة الصلة، لابن الزبير القسم ١٤٥/٣ -غاية النهاية، لابن الجزري ١/ ٤٥٤ -شجرة النورالزكية ١/١٨٠...

(٢) مصادر تلاميذ ابن المواق: الذيل والتكملة، لابن عبد الملك س ٨ ق ٢٧٣/١. وكذا: الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام ٢٣٢/٤.

((والقاضي أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن خلف الأنصاري -هو ابن المواق-)). اهـ [١]

وعرف به محقق كتاب الرحلة -فضيلة الشيخ الدكتور محمد الحبيب بن الخوجة- في الهامش بقوله: (هو القرطبي المراكشي الفاسي: ٥٨٣هـ/١١٨٧م - ٦٤٢هـ/١٢٤٤م. له شيوخ الدارقطني... الإعلام ٤/٢٣١..).[٢]

هكذا ذكر في الرحلة، وهكذا تم التعريف به في الهامش من طرف المحقق، لكن في الأمر إشكالا؛ ذلك أن ابن المواق توفي سنة ٦٤٢هـ، بينما لم يولد ابن رشيد إلا في سنة ٦٥٧هـ، فكيف يعقل أن يلتقي به؟ إذ بين وفاة ابن المواق وولادة ابن رشيد خمس عشرة سنة!.

ومن الملاحظ أن مترجمنا (ابن المواق) يشترك معه علم آخر في الاسم والكنية والشهرة بابن صاف، وهو: محمد بن خلف بن محمد بن عبد الله بن صاف، أبو بكر الإشبيلي المقرئ النحوي المتوفى سنة خمس وثمانين وخمس مائة (٥٨٥هـ).[٣]

وبهذا يتبين أن هذا هو الآخر ليس مرادا؛ إذ هو في طبقة قبل طبقة مترجمنا ابن المواق، والذي ادعى ابن رشيد أنه التقى به في طبقة متأخرة عن طبقة ابن المواق...

والخلاصة أنه من المستبعد أن يكون المقصود (ابن المواق) آخر غير صاحب البغية، ذلك أنه وصفه بكونه كان قاضيا، ثم كناه بنفس كنيته، ثم نسبه فسمى والده وجده، وذكر نسبته: (الأنصاري)، بل وختم بكونه المشهور ب(ابن

---

(١) ملء العيبة ٢/١٣٣.

(٢) هامش نفس المصدر.

(٣) تنظر ترجمته في عنوان الدراية، للغبريني ٢٩٦ -معرفة القراء الكبار، للذهبي ٢/٥٥٥ عدد ٥٠٧ -غاية النهاية، لابن الجزري ٢/١٣٧ عدد ٢٩٩٣ بغية الوعاة، للسيوطي ١/١٠٠ -الإعلام، للمراكشي ٤/٢٣٣..

المواق)، فيبعد أن تنطبق كل هذه الأوصاف على غير مترجمنا، ثم إن ابن رشيد، رحمه الله، مجمع على ثقته وعدالته، فلم يبق إلا أن يقال إنه وهم فيما ذكر من إجازة ابن المواق له، ولم ينتبه إلى ذلك فضيلة الشيخ الدكتور محمد الحبيب بن الخوجة.

المبحث الخامس: المذهب الفقهي لابن المواق:

تمهيد:

المذهب المالكي عريق الجذور في المغرب، وما إذ دخل المذهب هذا البلد حتى أصبحت له في نفوس المغاربة مكانة خاصة، وتمذهب به عامتهم، لا فرق بين عالمهم وعاميهم، بل أصبح لا يسأل عن مذهب من علم انتسابه إلى المغرب، ولهذا اهتم العلماء بذكر من لم يكن على المذهب من المغاربة.

وقد تقدم ذكر قصة دفاع والد ابن المواق على المذهب المالكي بحضرة الخليفة عبد المومن لما أراد هذا الأخير إلزام الناس بمذهب ابن حزم الظاهري، مما اضطره أن يتراجع عما أراد أن يحمل الناس عليه.[1] أما أبو عبد الله بن المواق -وهو المعني هنا- فقد صرح بمالكيته عند كلامه على حديث ابن وهب (ح: ١٨٩): «... ومن أجاز عرنة قبل غروب الشمس فلا حج له»؛ حيث قال ما نصه: (ومن أصحابنا من قال على التراخي، لأن أصل الحج على التراخي..)، والمراد بأصحابنا المالكية.

المبحث السادس: المكانة العلمية لابن المواق:

احتل الإمام ابن المواق مكانة علمية خاصة، وقد امتدحه وأثنى عليه طائفة من كبار المحدثين، والذي يعود إلى الكتب المعتمدة في علوم الحديث ومصطلحه، وفي نقد الرجال، وكذا كتب الجرح والتعديل والتصحيح والتضعيف يجد

(١) تقدم ذكر ذلك عند مبحث البيئة العلمية التي نشأ فيها ابن المواق.

أصحابها يرجعون إلى أقواله تارة لذكرها والاستدلال على صحتها، وأخرى لعرضها ومناقشتها، وثالثة لإبراز أهميتها بين أقوال ذوي الشأن والاختصاص في هذه العلوم، ولا يفهم من هذا أن علم ابن المواق قد انحصر في علوم الحديث فحسب، بل كانت له دراية ومعرفة بعلوم الآلة(١)، وباللغة العربية وغريبها(٢) وشواهد قواعدها، وبالفقه وأصوله(٣)، وبالقرآن وعلومه.

وهذه بعض هذه الشهادات العامة؛ التي تلقي الضوء على ما كان يتمتع به هذا العَلَم من المكانة العلمية السامقة:

قال فيه ابن عبد الملك: (وكان فقيها حافظا محدثا مقيدا ضابطا متقنا، نبيل الخط بارعه، ناقدا محققا ذاكرا أسماء الرجال وتواريخهم وأحوالهم). اهـ(٤)

وقال في وصف تعقبه على كتاب شيخه ابن القطان « بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام » : (ظهر فيه إدراكه ونبله ومعرفته بصناعة الحديث، واستقلاله بعلومه، وإشرافه على علله وأطرافه، وتيقظه وبراعة نقده واستدراكه) اهـ.(٥)

وقد وقف ابن عبد الملك على قسم لابن المواق من شرح الموطأ، فقال فيه: إنه في غاية النبل وحسن الوضع.(٦)

ولما ذكر ابن عبد الملك طائفة من مؤلفات ابن المواق عقب على ذلك بقوله:

---

(١) ففي عودة الضمير يذكر ابن المواق القاعدة التي تقول إنه يعود على أقرب مذكور، لكن إذا كان في الكلام ما يقتضي صرفه إلى ما هو أبعد جاز ذلك ينظر: (ح:١٦٥)، (ح:١٨٣)، ح:١٩٧).

(٢) يلاحظ أن ابن المواق يهتم بشرح الغريب الوارد في الحديث، إذا تبين له الحاجة إلى ذلك.

(٣) ينظر نفس ابن المواق في مناقشة الأحكام الفقهية في ح:١٨٩.

(٤) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ١ س ٨ ق ٢٧٣/١.. -الإعلام للتعارجي ٢٣٢/٤.

(٥) نفس المرجعين، وكذا الجزء والصفحة.

(٦) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ١ س ٨ ق ٢٧٣/١.. -الإعلام، للتعارجي ٢٣٢/٤.

(وكل ذلك شاهد بوفور معارفه وتبريزه) اهـ.[١]

ووصفه ابن رشيد السبتي بقوله: (الحافظ الناقد أبو عبد الله بن الإمام أبي يحيى بن المواق).[٢]

ولما تكلم محمد بن جعفر الكتاني على « الأحكام »، لعبد الحق الإشبيلي، ثم على : « بيان الوهم والإيهام على كتاب الأحكام »، لابن القطان الفاسي، قال ما نصه: ((وقد تعقب كتابه هذا في توهيمه لعبد الحق تلميذه: الحافظ الناقد المحقق، أبو عبد الله محمد بن الإمام يحيى بن المواق في كتاب سماه: المآخذ الحفال السامية، عن مآخذ الإهمال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال، وما انضاف إليه من تتميم وإكمال. تعقبا ظهر فيه كما قال الشيخ القصار: إدراكه ونبله وبراعة نقده)). اهـ[٣]

المبحث السابع: ابن المواق وتصحيح الأحاديث وتضعيفها:

(قام أئمة الحديث منذ العصور الأولى بنقد الأحاديث وتمييز مقبولها من مردودها، وتكلموا في عللها، وأتوا في ذلك بأبحاث دقيقة تكشف خبايا الأسانيد والمتون، كأنما كانوا يطوفون مع الرواة، وينتقلون مع المتون خلال حلقات الإسناد. فكانت أبحاثهم وأحكامهم حجة تلقاها العلماء بالقبول واحتجوا بأحكامهم في صحتها وحسنها، وعملوا بمقتضاها).[٤]

وبمرور الزمن خشي بعض الأئمة الأعلام من أن تقع أحكام المتأخرين في غير محلها، ولهذا نجد أبا عمرو ابن الصلاح يقول:

---

(١) نفس المرجعين السابقين.

(٢) ملء العيبة ٥/٥٠.

(٣) الرسالة المستطرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني ص:١٧٨.

(٤) منهج النقد في علوم الحديث: د. نور الدين عتر ص ٢٦٢.

((إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثا صحيح الإسناد، ولم نجده في أحد الصحيحين، ولا منصوصا على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة، فإنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته، فقد تعذر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد، لأنه ما من إسناد من ذلك إلا وتجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه/، عريا عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان؛ فآل الأمر إذن في معرفة الصحيح والحسن، إلى الاعتماد على ما نص عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة المشهورة التي يؤمن فيها، لشهرتها من التغيير والتحريف؛ وصار معظم المقصود لما يتداول من أسانيد خارجا عن ذلك، إبقاء لسلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة زادها الله شرفا آمين)).(١)

وخالف ابن الصلاح طائفة من أهل العلم؛ منهم الإمام النووي؛ حيث قال: ((والأظهر عندي جوازه لمن تمكن وقويت معرفته)).

وقال سراج الدين البلقيني في « محاسن الاصطلاح »: (والمختار أن المتبحر في هذا الشأن، له ذلك بطرقه التي تظهر له).(٢)

وقال الحافظ العراقي: (وما رجحه النووي، هو الذي عليه أهل الحديث؛ فقد صحَّح جماعة من المتأخرين أحاديث لم نجد لمن تقدمهم فيها تصحيحا).(٣)

ونقل الحافظ السيوطي عن شيخ الإسلام الحافظ ابن حجر رحمه الله قوله:

(وقد اعترض على ابن الصلاح كل من اختصر كلامه، وكلهم دفع في صدر كلامه من غير إقامة دليل ولا بيان تعليل، ومنهم من احتج بمخالفة أهل عصره ومن بعده له في ذلك؛ كابن القطان، والضياء المقدسي، والزكي المنذري، ومن

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص: ٨٧... -بتحقيق د. عائشة عبد الرحمن.

(٢) محاسن الاصطلاح ص:٨٩.

(٣) التقييد والإيضاح ص:٢٣.

بعدهم، كابن المواق، والدمياطي، والمزي، ونحوهم).[١]

وبدر الدين الزركشي من الذين يرون أن مسألة التصحيح ماضية لمن كانت له الأهلية لذلك، ولذا نراه يسوق أسماء طائفة من أعلام المحدثين المتأخرين الذين كان لهم التصحيح؛ فذكر منهم:

ابن القطان، وابن المواق، والضياء المقدسي، والزكي المنذري، والمزي، والذهبي.[٢]

وهكذا نراه هو الآخر يعترف لأبي عبد الله بن المواق بهذه المرتبة التي مكنته من أن يدرج اسمه ضمن الذين كانت لهم هذه الأهلية.

المبحث الثامن: ابن المواق وعلم الجرح والتعديل:

علم الجرح والتعديل من أهم العلوم، وأعظمها خطرا، إذ هو واجب لصون الشريعة وحفظ الدين من تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين، ولا يقدر على القيام به إلا الأفذاذ الجهابذة، والنقاد الصيارفة، الذين اتصفوا بالمهارة العلمية، والعفة الخلقية، مع الدين المتين، والخشية من الله رب العالمين.

ومن تتبع سيرة أئمة الجرح والتعديل رآهم من خيرة الناس في علمهم، ودينهم وورعهم، وبعد مداركهم ونبل غاياتهم، فقد تحملوا التعب والنصب والجوع والعطش وصبروا على الإيذاء والكره وهجران الأهل والأوطان لينفوا عن دينهم الزيف والفساد، كي يبقى غضا طريا.[٣]

وقد نص كبار أهل هذا الشأن على الشروط التي تشترط في المتكلم في الرواة بالجرح والتعديل؛ فهذا الذهبي يقول في ميزان الاعتدال: (والكلام في الرجال لا

(١) تدريب الراوي: للسيوطي ١/١٤٥.

(٢) النكت على ابن الصلاح، للزركشي -من تحقيق أستاذي الفاضل: د. زين العابدين بلافريج -رسالة الماجستير- ٢/١٩٨...

(٣) مباحث في علم الجرح والتعديل ص:١٣٥.

يجوز إلا لتام المعرفة، تام الورع).[١]

ويقول في الموقظة:

(والكلام في الرواة يحتاج إلى ورع تام، وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث وعلله، ورجاله).[٢]

وقال في تذكرة الحفاظ: (لا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار ويجرحهم جهبذا إلا بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن وكثرة المذاكرة والسهر والتيقظ والفهم مع التقوى، والدين المتين والإنصاف، والتردد إلى مجالس العلماء، والتحري والإتقان).[٣]

ومعنى هذا أنه ما كان لكبار المحدثين أن يشهدوا لابن المواق بمعرفة بالجرح والتعديل لولا ما علموا من مكانته العلمية في هذا العلم بالذات، والذي يعود إلى الكتب المتأخرة التي تتكلم على الرواة تعديلا وتجريحا يجد فيها نقولا عن ابن المواق في نقد الرجال.

وهذه بعض النماذج لذلك:

- لما ترجم الحافظ ابن حجر ل: عمر بن حفص بن سعد بن مالك الحميري الوصابي، ذكر ما نصه: ((قلت: قال ابن المواق: لا يعرف حاله)).

ولا يخفى أن شيخ الإسلام ابن حجر قد قبل من ابن المواق الحكم على هذا الراوي بجهالة الحال، ولذا ساق كلامه دون أن يعقب عليه.[٤]

- قال أبو عبد الله بن المواق في عصمة بن عبد الله: (مجهول، لا أعلم أحدا

(١) ميزان الاعتدال ٤٦/٣.

(٢) الموقظة في علم مصطلح الحديث. ص:٨٢ (بتحقيق عبد الفتاح أبي غدة).

(٣) تذكرة الحفاظ ٤/١.

(٤) تهذيب التهذيب ٣٨١/٧ ترجمة ٧١٣.

ذكره).[١]

- وقال في محمد بن داود بن سفيان: (مجهول بالنقل، لا أعلم روى عنه غير أبي داود).[٢]
- وقال في أبي بكر بن أبي سبرة: (راو متروك، موصوف بالوضع)،[٣] وغير ذلك كثير.[٤]

المبحث التاسع: ابن المواق وعلم علل الحديث:

كانت بداية هذه السلسلة من كتب الحديث بكتاب « الأحكام الشرعية » لعبد الحق الإشبيلي، وهو كتاب يجمع بين أحاديث الأحكام وعلم العلل، لذلك لا غرابة إذا كان مرتكز كتاب أبي الحسن بن القطان: « بيان الوهم والإيهام » خالصا في علم العلل، ثم يأتي كتاب: « بغية النقاد » لابن المواق في نفس النسق لأنه إنما وضعه لتعقب أوهام وإيهامات شيخه ابن القطان من جهة، وكذا عبد الحق الإشبيلي من جهة ثانية، وإن كان الكتاب لا يخلو من تعقبات على غيرهما، ومعرفة ابن المواق بعلم العلل بارزة من خلال استدراكاته في جل الأحاديث التي تناولها.

المبحث العاشر: مصنفات ابن المواق:

لابن المواق مصنفات في مجالات متعددة، ولكن الذي يغلب عليها علما الحديث والفقه، ولم يذكر له عند من ترجمه سوى كتب قليلة، فهذا ابن عبد الملك يذكر له:

---

(١) ذكر ذلك عند كلامه على الحديث ١٠٤، ص: ٢٧٩.

(٢) ذكر تلك في الحديث ١١٠، ص: ٢٩٣.

(٣) نص على ذلك في الحديث ١٦٥، ص:٤١٨.

(٤) ينظر كذلك كلام ابن المواق في محمد بن عبد الله بن أبي سارة المكي (ح:١٦٥، ص:٤١٨، وكذا في علي ابن أبي سارة الشيباني (ص: ٤١٩)، وفي محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى (ح:١٦٧، ص:٤٢٦)...

- شيوخ الدارقطني
- شرح مقدمة صحيح مسلم
- شرح الموطأ

ثم يقول بعد ذلك: وله مقالات كثيرة في أغراض شتى حديثية وفقهية وتنبيهات مفيدة.

وذكر له تعقبا على كتاب « بيان الوهم والإيهام » طائفة من العلماء، منهم: ابن عبد الملك[١] والعبدري في رحلته، وآخرون.[٢]

وذكر ابن رشيد -له كتاب: « المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإغفال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال أو الإغفال، وما انضاف إليه من تتميم أو إكمال »[٣]

أما كتاب: ((بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب « البيان » وأغفله، أو ألم به فيما تممه ولا كمله)) فقد نسبه له كثير من الأئمة؛ منهم: بدر الدين الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)،[٤] والحافظ زين الدين العراقي (ت: ٨٠٦هـ)[٥]، الحافظ ابن

(١) الذيل والتكملة س ٨ القسم الأول ص: ٢٧٣.

(٢) رحلة العبدري المسماة: الرحلة المغربية، لأبي عبد الله محمد بن محمد العبدري الحيحي ص:١٤٠ (تحقيق محمد الفاسي)

(٣) ملء العيبة ٤٩/٥ -وكذلك سماه أبو سالم العياشي نقلا عن « ملء العيبة » : الرحلة العياشية ٢٤٦/٢.. - وكذلك سماه له صاحب الرسالة المستطرفة، لكنه بتغيير طفيف في العنوان؛ حيث سماه ((المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإهمال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال وما انضاف إليه من تتميم وإكمال)). -الرسالة المستطرفة، للكتاني ص:١٧٨.

(٤) نسبه له في عدة مواضع من كتابه: « النكت على ابن الصلاح » ؛ منها: القسم الأول من التحقيق (رسالة الماجستير) لأستاذنا زين العابدين بلافريج ٦١٥/٤، وكذا في القسم الثاني من التحقيق (أطروحة دكتورة الدولة) له أيضا: ٤٢/١، ١٣٢/١، ١٧١/١...

(٥) نسبه له في كتابيه؛ الأول منهما: « التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح » عند الكلام على حكم ما سكت عنه أبو داود ص : ٥٣، وكذا في صفة الحديث الحسن عند الترمذي ص : ٦١ ، وكذا في ضوابط الإنقطاع (حديث عرفجة) ص:٨٦، وكذا في عدالة أهل العلم ص:١٣٩، وكذا فيمن سمع من عطاء بن السائب قبل الإختلاط ص:٤٤٣.

وفي الثاني « فتح المغيث في شرح ألفية الحديث » عند كلامه على العنعنة، وضوابط الإنقطاع فيها ص : ٧٦ (بتحقيق أحمد محمد شاكر).

حجر (ت: ٨٥١هـ)،[١] والعباس بن إبراهيم التعارجي (ت: ١٣٧٨هـ)[٢]، ورضا كحالة[٣]، وحاجي خليفة[٤]، وإسماعيل باشا[٥]، وعبد العزيز بن عبد الله[٦]؛ والدكتور محمد بن شريفة[٧].

ورضا كحالة، ومن بعده ممن ذُكِروا سموا الكتاب: (بغية النقاد في أصول الحديث).

وقد جاء في تكملة ابن الأبار -عند ذكر عبد الحق الإشبيلي- أن ابن القطان ألف في أوهام كتاب « الأحكام »، فكتب الإمام القصار في هامشه: (وتعقب الناقد المحقق أبو عبد الله المواق كتاب شيخه ابن القطان هذا تعقبا ظهر في إدراكه ونبله). اهـ[٨]

---

(١) نسبه له في عدة كتب؛ منها: فتح الباري (١٢/٤٠٧ ح:٧٠١٧) عند كلامه على حديث أبي هريرة في الرؤيا، وما وقع فيه من إدراج.

(٢) الإعلام بمن حل بمراكش من الأعلام ٤/٢٣٤.

(٣) معجم المؤلفين ٦/١٩٧.

(٤) كشف الظنون ١/٢٥١.

(٥) هدية العارفين ١/٤٧٠.

(٦) عبد العزيز بن عبد الله في كتابيه: معلمة القرآن والحديث في المغرب الأقصى (ص: ١٣٧)، وفي الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية ٢/٢٣.

(٧) ذكر ابن عبد الملك مصنفات ابن المواق، فاستدرك عليه د. محمد بن شريفة بأن من مصنفاته التي لم يذكرها: « بغية النقاد » في أصول الحديث، ثم قال نقل عنها شراح ألفية العراقي، ويوجد قسم منها في خزانة الأسكوريال، وكان الكتاب موجودا في خزانة القرويين..).

- ينظر فهرس مخطوطات خزانة القرويين، لمحمد العابد الفاسي ٢/٥٠٤، وكذا: هامش « الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة » : س ٨ ق ١/٢٧٣.

(٨) عن ماء الموائد ٢/٢٤٧.

المبحث الحادي عشر: تحقيق اسم الكتاب ونسبته إلى ابن المواق.

يستخلص مما تقدم أن العلماء أجمعوا على أن لابن المواق تعقبا على شيخه أبي الحسن بن القطان، - في كتابه: « بيان الوهم والإيهام » - لكن بقي هناك إشكال في اسم الكتاب ؟

هل هو: المآخذ الحفال... ؟ أو: بغية النقاد ...

فالجواب: أولا إذا أخذنا بقول ابن رشيد وغيره، فإننا سنذهب إلى أن اسم الكتاب: « المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإغفال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال أو الإغفال، وما انضاف إليه من تتميم أو إكمال » . وقد وافقه على ذلك صاحب الرسالة المستطرفة، وآخرون.[1]

ثم إن ابن رشيد قد نقل نصا طويلا من هذا الكتاب بالذات (أي المآخذ الحفال)، وقال في آخر نقله عنه:

---

(١) لما تكلم الأستاذ د. فاروق حمادة على « كتاب بيان الوهم والإيهام » في مقدمة تحقيقه للقطعة الموجودة من « نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام » أشار إلى أن أبا الحسن ابن القطان قد وقع في أخطاء وأوهام وصفها بقوله: ((وهي مغمورة في واسع علمه))، ثم أتبعها بقوله:

((تتبعها العلماء وبينوها وفي طليعتهم تلميذه الحافظ ابن المواق؛ محمد بن أبي يحيى بن أبي بكر، وكتابه يسمى: « المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإغفال في شرح ما تضمنه بيان الوهم والإيهام من الإخلال أو الإغفال، وما انضاف إليه من تتميم أو إكمال » ، وقد حفظ له كتاب في خزانة الأسكوريال تحت عنوان (بغية النقاد)، وهو الذي اقتبس منه الحافظ زين الدين العراقي منه في « التقييد والإيضاح ». ولا أستبعد أن يكون هذا الثاني مختصرا من الأول، كما يبدو من خلال سياق الحافظ العراقي، أو أن تكون تتمة ابن رشيد -الآتي ذكره- وزياداته هي المسماة بهذا الاسم)). اهـ

- نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام. دراسة وتحقيق د. فاروق حمادة. ص:٤٢.

قلت: في كلام أستاذنا د. فاروق ثلاث مسائل:

الأولى: أن اسم كتاب ابن المواق: « المآخذ الحفال.. ».

الثانية: أن الكتاب المحفوظ في الأسكوريال - أي هذا الكتاب المحقق - هو: « بغية النقاد ».

الثالثة: عدم استبعاد أن يكون كتاب « البغية » مختصرا من المآخذ الحفال. أو أن يكون الكتاب المسمى كذلك إنما هو تتمة ابن رشيد وزياداته على كتاب ابن المواق.

لكن الذي يطلع على هذا الكتاب؛ الذي بين أيدينا وهو مصور عن مخطوط الاسكوريال لا يتردد في الحكم عليه أنه بغية النقاد وأنه لابن المواق.

((انتهى كلام القاضي أبي عبد الله، أوردناه بجملته، وإن كان فيه بعض ما لا تمس حاجتنا إليه في الموضع، لكنه اشتمل على فوائد ومحاسن، فاخترنا إيراده بكماله، والله ينفع بذلك الجميع)).(١)

ومن المعلوم أن أبا عبد الله بن المواق، قد توفي، رحمه الله، قبل أن يتم إخراج كتابه من المبيضة، فتولى إخراجه وتتمته ابن رشيد السبتي(٢)، وهذا ما ذكره ابن القصار بقوله:

((إلا أنه تولى تخريج بعضه من المبيضة، ثم اخترمته المنية ولم يبلغ من تكميله الأمنية، فتولى تخريجه، مع زيادة تتمات وكتب ما تركه المؤلف بياضا أبو عبد الله محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن رشيد السبتي الفهري المالكي...)). اهـ(٣)

فيظهر لي أن ابن رشيد السبتي هو الذي سمى الكتاب بعد تبييضه: « بغية النقاد... » لكن يبقى أن يقال ما هو الفرق بين الكتابين؟ - يعني « المآخذ الحفال... » و « البغية » - ثم إلى أي مدى تصح نسبة الكتاب إلى ابن رشيد أو

---

(١) بداية النقل من كتاب « المآخذ الحفال..... » من صفحة ٥٠ ونهاية النقل في ص : ٥٨ من الجزء الخامس من ملء العيبة. (تحقيق د. بلخوجة). وهذا النص بنفسه لا يوجد في « البغية » وإن كان بعضه موجودا في الحديث رقم ٥٨، -على عادة ابن المواق في ذكر الحديث عدة مرات، تارة مقتضبا وأخرى مطولا، حسب جوانب اشتراكه في الأبواب والفصول المعقودة في الكتاب - وأسلوبه من حيث الشكل والمضمون يسير مع ما في « البغية »، ولا يختلف بتاتا عما فيها، لذا أرجح أنه يوجد في القسم المفقود من الكتاب.

(٢) هذا الذي ذكرت من أن ابن رشيد السبتي هو الذي أخرج كتاب ابن المواق من المبيضة، لا يتنافى مع ما سيأتي قريبا عند أبي عبد الله الحيحي أن ابن عبد الملك أخرج كتاب ابن المواق من التبييض، إذ لا تعارض بين ذلك، فالجمع بين القولين ممكن، بحيث لا يبعد أن يكون كل منها عثر على الكتاب فأخرجه من التبييض.

- الرحلة، لأبي عبد الله محمد بن محمد العبدري ص:١٤٠.

(٣) نقلا عن صاحب الرسالة المستطرفة ص:١٧٨.

إلى ابن المواق؟[١]

أولا: لا خلاف بين الجميع أن أصل الكتاب من تصنيف ابن المواق.

ثانيا: من المعلوم الذي لا مرية فيه -كما تقدم- أن ابن رشيد هو الذي أخرج الكتاب من التبييض.

ثالثا: الذي يعود إلى النص المخطوط يتضح له أن الذين لهم ذكر في صلبه هم ثلاثة فقط:

- الأول: عبد الحق الإشبيلي، وهذا دائما يؤتى بكلامه ليكون موضع نقد، سواء كان بالتصويب أو التخطئة أو التوهيم.

- الثاني: أبو الحسن بن القطان، ويؤتى بكلامه كذلك لنفس الغاية.

- الثالث: هو أبو عبد الله بن المواق، وهو آخر من يتكلم معقبا على كلام الأول، أو على الثاني، أو عليهما معا.

أما ابن رشيد فوجوده في النص فباهت، بحيث يمكن أن نقول:

- إن الدور الذي قام به في هذا الكتاب يمكن تحديد جوانبه بصورة عامة، إذ بتتبع الكتاب واستقرائه شكلا ومضمونا تترجح أمور؛ منها:

-أن ابن رشيد السبتي -الذي أخرج الكتاب من التبييض- كان أمينا في

---

(١) من الذين نسبوا الكتاب إلى ابن رشيد السبتي الأستاذ الباحث: إسماعيل الخطيب؛ حيث قال: ((بغية النقاد.... هذا الكتاب ثمرة من ثمرات حركة نقدية حديثية، كان لها صداها في عالم هذه الدراسات، وظهر فيها شخص ابن رشيد كمحدث ناقد ينبني نقده على معرفة قوية بالرجال والجرح والتعديل)).

- أن أ،وبعد أن ذكر الأستاذ إسماعيل أن هذه القطعة المعثور عليها جزء من كتاب البغية، استدرك فقال: (والكتاب ليس من وضع ابن رشيد ابتداء، فالذي ابتدأ تأليف هو أبو عبد الله محمد بن الإمام يحيى بن المواق، وقد سمى كتابه « المآخذ الحفال.. ».. ولكن الأجل المحتوم حال بين ابن المواق وإتمامه للكتاب فعلم ابن رشيد على تكميل تخريجه مع زيادات وإتمامات وكتابة ما تركه المؤلف بياضا)).

- الحركة العلمية في سبتة من خلال القرن السابع، لإسماعيل الخطيب ص:٢٠٤.

النقل عن ابن المواق، ولم يكن يسمح لنفسه بالتصرف في الكتاب بالزيادة أو النقص، بل حتى في تغيير موضع حديث بالتقديم أو التأخير، بحيث نرى في عدة صفحات كتابة الحديث وتعليقه، وبهامشه أن المؤلف أوصى بجعل هذا الحديث في مكان كذا، أو نقله إلى مكان كذا. فنجده يكتب الحديث كما وجده، وبهامشه وصية المؤلف المتعلقة به.

- لا وجود لكلام أجنبي عن الثلاثة (عبد الحق الإشبيلي، وابن القطان، وابن المواق)، باستثناء وجه ب من لوحة ٢٦ الذي فيه تعقيب طويل من ابن رشيد السبتي على ابن القطان وابن المواق، وقد ابتدئ هذا التعقيب في ورقة جديدة بصيغة تنبئ بكونه مستقلا عن النص؛ حيث افُتتِح ب: (الحمد لله قول أبي الحسن رحمه الله...) واختتم ب (اهـ من خط ابن رشيد) وبعده كلام لابن التجيبي. آخره (اهـ ما بالأصل).

وفي لوحة ٢٧ وجه ب أثبت في الهامش (انظر ما في الوريقة) وهي إشارة إلى التعقيب المذكور. كل هذا يبين أن هذا التعقيب مستقل عن صلب النص.

أما في هامش النص وجه ب من لوحة ٢٩، فقد أثبت فيه: (قال ش[1] الذي رأيته في كتاب البيان إنما فيه: يا أيها الناس توبوا إلى الله فإني أتوب إليه. على الصواب، لا ما ذكره مـ).[2]

وملاحظة هامة في هذين التعقيبين أنهما أوردا مستقلين عن صلب الكتاب، ولم يدرجا في الصلب؛ ففي الأول ابتدئ بقول: الحمد لله، وهي مشعرة بالبداية، ولم تجر عادة المصنف أن يبدأ بها في كل تعقيب تعقيب، إذ المعهود في طريقته البداية بقوله: (وذكر في باب كذا..)، أو نحوها، أما التعقيب الثاني فإثباته بالهامش يكفيه دليلا على استقلاله عن النص، وبالتالي لو أريد حذف

(١) المراد بـ (ش) أي ابن رشيد السبتي.

(٢) ملاحظة: بالمخطوط هوامش في بعض الصفحات، بعضها لابن المواق، والبعض الآخر ليس له، وهذه الأخيرة، لا يتبين لمن هي، ثم إنها ليست ذات أهمية كبيرة.

هذين التعليقين من الكتاب فإن ذلك لا يخل بالسياق العام للكتاب.

والمعتاد في الكتاب كله ألا يذكر فيه إلا ما سيحتاج للتعقيب عليه، ثم بعده مباشرة يأتي كلام ابن المواق، وهذا خلاف ما في النص (ح: ٧٥) إذ فيه التعقيب من ابن رشد بعد انتهاء تعقيب ابن المواق كاملا، ثم هناك كلام آخر لابن التجيبي بعد كلام ابن رشيد.

-إن الذي يستقرئ هذا المخطوط لا يبقى عنده شك أنه لابن المواق؛ ذلك أنه في نصوص كثيرة منه يصرح بتلقيه عن شيخه ابن القطان؛ ففي الحديث (٧٨) يقول ما نص:

((... يا أيها الناس توبوا إلى الله؛ فإني أتوب إليه.. الحديث. هكذا رويته عن ع~ بعد النقل من مبيضته بخطه، وقرأته عليه كذلك)).

وفي الحديث (١٤٨) يقول ما نصه:

((... هكذا بالجيم من ترجيل الشعر، وهكذا تلقيناه عن شيخنا عند قراءة كتاب البيان عليه..)).

وفي الحديث (١٩٢) قال في التعقيب الثالث ما نصه:

((لقب الحسن هذا (عجرة)، وهكذا أيضا تلقيناه عن ع~ بالعين المضمومة والراء...)).

ونفس الأمر نَص عليه في الأحاديث (٢١٠) و(٢٦٠) و(٣١٧).

أما في الحديث (٣٤١) فقد نص ابن المواق على أنه نقل من مبيضة ابن القطان (محمد بن عبيد الله)؛ قال: ((فلما كان وقت القراءة عليه رده علي: (محمد بن عبد الله)، فأصلحته، فهو عندي مصلح مصحح عليه)).

هذه نصوص من داخل الكتاب دالة دلالة قاطعة أن صاحبه هو ابن المواق، إذ هو الذي ثبتت تلمذته على ابن القطان، وهو الذي أخذ كتاب البيان على شيخه

أبي الحسن، وصححه عليه قراءة، ومن المعلوم أن ابن رشيد لم يدرك ابن المواق - فكيف يدرك شيخ ابن المواق؛ فابن القطان توفي سنة ثمانية وعشرين وست مائة للهجرة (٦٢٨هـ) بينما لم يولد ابن رشيد إلا في سنة سبع وخمسين وست مائة للهجرة (٦٥٧هـ) ومعنى هذا أن بين وفاة وولادة الثاني تسع وعشرون سنة.

والخلاصة أن الكتاب الموجود بين أيدينا هو لابن المواق أصلا، لكن يبقى لابن رشيد السبتي فضل إخراجه من المبيضة، وتتميم ما كان محتاجا إلى تتميم، مع العلم أنه لم يضف إلى النص في صلبه شيء يشعر بأنه لغير ابن المواق، ولهذا إذا قيل إن « بغية النقاد » لابن رشيد، فهي نسبة مجازية باعتبار جهوده في تبييض الكتاب وإخراجه إلى الناس لينتفعوا به، وعلى هذا محمل من نسبه إليه.

وهذه بعض الأدلة التي تؤكد أن الكتاب الذي بين أيدينا هو « البغية »، وأنه لابن المواق :

أولا: أثبت على آخر لوحة من الكتاب: (كمل السفر الأول من كتاب: « بغية النقاد النقلة فيما أخل... »). - وهذا لإثبات اسم الكتاب فقط -

ثانيا: كثير من حفاظ المحدثين ذكروا كتاب « بغية النقاد » ونسبوه إلى ابن المواق.

ثالثا: عدد لا يستهان به من النقول التي نقلها الأئمة عن « البغية » - وقد نصوا على أنهم نقلوها من « البغية » لابن المواق - قارنت بينها وبين ما في هذا الكتاب الذي بين يدي، فوجدتها كما ذكروا تارة بألفاظها بالضبط، وأخرى بتصرف يسير، ونصوص أخرى لم أجدها بالكتاب أرجح أن تكون في القسم المفقود منه.

رابعا: نقول أخرى ينقلها العلماء والمحدثون وينسبونها لابن المواق -دون ذكر اسم كتابه- وأجدها بنصها في هذا الكتاب، مع العلم أن « البغية » هي أهم كتاب انتشر وذاع بين العلماء لهذا الإمام - أي ابن المواق -

وهذه بعض الملاحظات:

- الكتاب يدور من أوله إلى آخره على كلام ابن المواق تعقيبا واستدراكا على كلام ابن القطان أو عبد الحق الإشبيلي في حديث أو في راو من رواته، أو بيان علة من علله...
- لا يوجد حديث من أحاديث الكتاب -على الإطلاق- إلا وابن المواق حاضر فيه، وهو آخر من يتعقب.
- آثار عدم التنقيح لكتاب « بغية النقاد » واضحة عليه؛ سواء من حيث وضع أحاديث في غير أبوابها، أو من حيث التكرار لتعقيبات بعينها، أو من حيث وضع الحديث في مكان ثم التوصية أن ينقل إلى مكان كذا... وهذه كلها مؤشرات على بقاء الكتاب على حالته التي تركها عليه المؤلف، اللهم إلا فيما يرجع لتعقيبين وضعا في الهامش من طرف ابن رشيد السبتي.

لكل ما تقدم آثر الحفاظ والجهابذة من أهل الحديث أن ينسبوا الكتاب: « بغية النقاد » لابن المواق، ونقولهم من الكتاب والمعزوة لابن المواق خير شاهد على ذلك.

وستأتي نقول كثيرة تثبت ذلك بحول الله.

صيغ التعبير في المخطوط عن المؤلف ابن المواق:

قسم الكتاب إلى مجموعة من الأبواب، والفصول، وهي عبارة عن مجموعة من الأحاديث في كل باب أو فصل، يجمعها جامع معين.

جرت طريقة التصنيف في الكتاب على نسق واحد؛ ذلك أن المصنف يورد كلام ابن القطان أو كلام عبد الحق أو كلامهما معا، مبرزا في النص المنقول موطن التعقب أو المؤاخذة. فإذا اتضح ذلك أعقبه ببيان ما وقع في النص، إما من وهم في النقل أو من استدراك على المؤلف فيما ذهب إليه...

والذي يرجع إلى الكتاب يلاحظ أن آخر من يتعقب في كل نص من

نصوصه هو ابن المواق.

وقد جرت العادة أن يوردَ قول ابن المواق بصيغة: (قال م ~)، وهذا في الغالب الأعم من النصوص[(١)]، ولكن هذا لا يمنع من أن يتنوع أسلوب التعقيب؛ فتارة يفتتح تعقبه ب: (أقول)[(٢)] وأخرى ب: (قال محمد وفقه الله)[(٣)]، وفي أحيان أخرى يورد ابن المواق استدراكه دون أن يذكر اسمه على الإطلاق، ويتبين ذلك من خلال السياق.[(٤)]

من أوجه الاهتمام ببغية النقاد:

ذكر محمد بن محمد العبدري الحيحي أنه لما رحل إلى المشرق التقى بالشيخ الفقيه المحدث أبي الفتح محمد بن علي القشيري المعروف بابن دقيق العيد، ففاتحه هذا الأخير بالكلام على أبي الحسن بن القطان الفاسي، وكتابه بيان الوهم والإيهام وأثنى عليه. فقال صاحب الرحلة: ((وذكرت له تعقب ابن المواق[(٥)] عليه، وأنه تركه في مسودته فعاني إخراجه الفقيه الأديب الأوحد أبو عبد الله ابن عبد الملك، حفظه الله تعالى...)).[(٦)]

ولما ترجم ابن عبد الملك لابن المواق وذكر تعقبه على كتاب « بيان الوهم والإيهام » لشيخه أبي الحسن بن القطان، وأثنى عليه، ذكر أنه أضاف إلى الكتابين المذكورين - « بيان الوهم والإيهام » و « تعقب ابن المواق » - سائر

---

(١) لا حاجة إلى ذكر النصوص التي ورد التعقيب فيها بهذه الصيغة؛ لأنها الغالبة على الكتاب.

(٢) وردت هذه البغة في النصوص: ١٣٩-١٤٩-١٥٥.

(٣) وردت هذه الصيغة في النصين: ٩٦-١١٨.

(٤) انظر - غير مأمور - النصوص : ١٢٩-١٣٣-١٣٨-١٣٩-١٩٥-١٩٦-٢١٣-٢٣٣-٢٣٧.

(٥) في الرحلة -حسب طبعة جامعة محمد الخامس- (ابن المواز) وهو تصحيف صوابه ما أثبت، لكن ورد على الصواب في الإعلام، للمراكشي، وغيره ممن نقل عنه.

(٦) رحلة العبدري، المسماة الرحلة المغربية، تحقيق محمد الفاسي ص: ١٣٩... -الإعلام، للمراكشي: ترجمة محمد بن محمد العبدري: ٣٠٩/٤.

أحاديث « الأحكام »، عاملا على ترتيبها وتكميل ما نقص منها، ثم وصف ابن عبد الملك كتابه هذا بقوله: ((فصار كتابي هذا من أنفع المصنفات وأغزرها فائدة، حتى لو قلت: إنه لم يؤلف في بابه مثله لم أبعد، والله ينفع بالنية في ذلك)).[١]

نستفيد من نص العبدري أن ابن عبد الملك قد أخرج كتاب ابن المواق من مسودته، كما يفيدنا كلام ابن عبد الملك -في الذيل والتكملة- أنه جمع بين كتابي ابن القطان وابن المواق، مع كتاب عبد الحق الإشبيلي.

فلقائل أن يقول: ألا يمكن أن يكون هذا الكتاب الذي بين أيدينا هو كتاب ابن عبد الملك؟

والجواب عليه أن ابن عبد الملك وصف كتابه بأوصاف لا تنطبق على هذا الكتاب؛ منها:

أنه قام بعمل ضخم؛ حيث جمع فيه بين « بيان الوهم والإيهام » و « تعقب ابن المواق » وسائر أحاديث « الأحكام »، وهذا هو الذي أهله أن يصف كتابه بأنه من أنفع المصنفات وأغزرها فائدة، وأنه لم يؤلف في بابه مثله.

والذي يعود إلى الكتاب الذي بين أيدينا يجد أنه لا يشتمل إلا على الأحاديث المنتقدة في الكتابين المذكورين، فلا وجود للأحاديث التي لم تنتقد فيهما، بينما كتاب ابن عبد الملك كتاب جامع لسائر أحاديث الأحكام كما صرح هو بذلك.

ثم إن عبد الملك يشير إلى أنه رتب هذه الأحاديث وكمل ما نقص منها. وهذا الأمر لا يوجد في أحاديث الكتاب الذي بين يدي، فهو لا يهتم بترتيب الأحاديث، ولا بإكمال ما نقص منها، بل همه النقد والتعليل والاستدراك عليها،

---

(١) الذيل والتكملة، لابن عبد الملك: السفر الثامن، القسم الأول ص: ٢٧٣ -الإعلام، للتعارجي ترجمة محمد بن محمد ابن عبد الملك المراكشي: ٣٣٤/٤.

تارة في بيان سقط في الإسناد، وأخرى في التعديل والتجريح لراو من الرواة، وثالثة في بيان علة لحديث خفيت على ابن القطان، أو على سلفه عبد الحق الإشبيلي، أو عليهما معا، وأخرى في تصحيف في اسم راو أو متن حديث، وهكذا تبقى الأحاديث المذكورة في « البيان » و « الأحكام » هي المحور للكتاب، بينما يتجه عمل ابن عبد الملك إلى ناحية أخرى وهي الجمع والإضافة، وشتان بين العملين.

كل ذلك يسلمنا إلى توضيح جوانب التفرقة بين كتاب « بغية النقاد » ، وكتاب ابن عبد الملك.[١]

(١) سبقني إلى توضيح هذه العناصر الأستاذ الكريم الدكتور إبراهيم بن الصديق في كتابه: علم العلل بالمغرب ١/ ٣٢٥ النسخة المرقونة على الآلة الكاتبة -

الفصل الثاني

أنواع التعقبات في
كتاب : « بغية النقاد »



تمهيد:

تنوعت تعقيبات ابن المواق على شيخه أبي الحسن بن القطان، وعلى أبي محمد؛ عبد الحق الإشبيلي،

وهي إما أن تكون على عبد الحق خاصة؛ فيشار إليها بحرف « ق »، أو على ابن القطان؛ فيشار إليها بحرف « ع » ، أو عليهما معا، فيشار إليها ب « ق ع »، وجدير بالذكر أن كل وهم وقع فيه عبد الحق الإشبيلي، ولم ينبه عليه ابن القطان الفاسي، فإن ابن المواق يعتبره وهما مشتركا لهما باعتبار أن الأول وقع فيه، وأن الثاني غفل عن التنبيه عليه، وذلك لأن ابن القطان قد التزم بتقويم جميع الأوهام الواقعة في كتاب « الأحكام الوسطى » .

تصنيف التعقيبات حسب محاورها:

تنوعت تعقيبات ابن المواق على أبي الحسن بن القطان وعبد الحق الإشبيلي، ويمكن أن نجمل هذه التعقيبات في محاور، ثم كل محور يتوزع على عدة عناوين وهي كالآتي:

١- الزيادة، أو النقص في السند، أو تغيير وقع في اسم راو:

أ- الزيادة في الأسانيد وقعت في النصوص التالية: ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ٦٨ - ١٠٧.

ب- النقص في السند -أو ادعاؤه- يوجد في النصوص الآتية: ٦ - ١٢ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٦ - ٦٧ - ٧١ - ٧٤ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٧ - ٩٨ - ١٨٨ - ١٩٠

- ٢٦١ - ٣٣٩.

جـ - تغيير -أو اختلاف- وقع في اسم راو، أو وهم في التعريف به، وذلك في النصوص التالية: ١١ - ١٦ - ٣٩ - ٤٠ - ٦٥ - ٧٢ - ٩١ - ١٨٤ - ١٩٢ - ١٩٥ - ١٩٧ - ١٩٨ - ٢٢٦ - ٢٦٣ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٣٤ - ٣٤٨ - ٣٥٣ - ٣٧١.

٢- في نسبة حديث لغير راويه، أو رواية لغير راويها، أو قول لغير قائله:

أ- نسبة حديث لغير راويه، وهذا وقع في الآتي: ١١ - ٧٥ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٩ - ١٤٩ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٨٧ - ٣٤٩.

ب- في نسبة رواية إلى غير راويها: ٥٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٤٦ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٥ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٢ - ١٨١ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠.

جـ- في نسبة قول لغير قائله، وهذا وقع في الآتي: ٧٣ - ٨٢ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ -

١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٨ - ١٦١ - ١٩٦ - ٢٦٦.

٣- أوهام لها صلة بالحكم على الرواة: ١١ - ١٢ - ٩٩ - ١٩١ - ٢٦٤ - ٣١٠.

٤- تغيير في المتن بزيادة أو نقص أو اختلاف في المعنى، وقد وقع في الآتي: ١١ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ١٥٠ - ١٨١ - ١٨٤ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩٧ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦٤ - ٢٦٥.

٥- أوهام لها صلة بالحكم على الحديث بالصحة أو الضعف أو الحسن أو غير ذلك من الأحكام:

وهذه التعقيبات وقعت في النصوص التالية: ١٣ - ٦٩ - ٧٣ - ٧٧ - ١٤٦ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٨٢ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٩٦ - ١٩٨ - ٢٠٢ - ٢٢٧ - ٢٨٦ - ٣٧٢ - ٣٧٣.

٦- التعليل بما يتعلق بالاختلاف بين الرفع والوقف والإرسال والاتصال وغير ذلك:

وهذا وقع في الآتي: ١٩ - ٦٩ - ٧٣ - ٧٧ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٩٧ -

٣٧٤ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦.

٧- أوهام تتعلق بموقع الحديث ووجوده أو عدم وجوده، وكذا إبعاد النجعة:

وهذه وقعت في النصوص الآتية: ١٢ - ٧٣ - ٧٦ - ٧٧ - ١٤٧ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ٢٦١ - ٣٣٥ - ٣٣٦ -٣٣٧ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٧ - ٣٧٦.

الفصل الثالث

موارد ابن المواق

في « بغية النقاد »

محاور الموارد

- كتب متون الحديث
- كتب العلل الحديثية
- كتب التواريخ
- كتب المعاجم
- كتب أطراف الحديث
- كتب الجرح والتعديل
- كتب المؤتلف، والمختلف، والمتفق والمفترق ...
- كتب طبقات الصحابة
- كتب الفقه
- كتب في فنون وعلوم مختلفة

تمهيد :

إن الذي يعود إلى كتاب « بغية النقاد » يجده غنيا بمصادره الهامة والمتنوعة، إذ أن ابن المواق شغوف بالرجوع إلى مظان كل حديث من الأحاديث التي يبحث فيها، بل إنه كثيرا ما لا يكتفي بالنسخة الواحدة في تحقيق اسم علم من الأعلام، أو في إصلاح تصحيف في لفظ حديث أو راو، أو البحث في علة من علله...

ومن طبيعة ابن المواق أن يذكر المصدر الذي نقل منه تارة باسمه كاملا، وأخرى باختصاره، وثالثة بالعزو إلى مؤلفه دون ذكر اسم الكتاب، لذلك فقد اجتهدت في الرجوع إلى مظان نقوله، بل ومقابلتها بالمنقول عنها كلما أمكنني ذلك.

وموارد « البغية » متنوعة، يغلب عليها كتب متون الحديث، والعلل، وكتب الرجال، وهذه محاورها:

١-متون الحديث:

وتقسم إلى مجموعات: الكتب الخمسة والموطأ - المسانيد - السنن - المصنفات - مختلفات.

٢-كتب العلل.

٣-التواريخ.

٤-المعاجم.

٥-كتب الأطراف.

٦-كتب الجرح والتعديل.

٧-كتب المؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، والألقاب.

٨-طبقات الصحابة.

٩- كتب الفقه.

١٠- مختلفات.

وهذا تفصيلها مرتبة حسب محاورها:

١- متون الحديث (الكتب الخمسة والموطأ):

- صحيح البخاري[١]
- صحيح مسلم[٢]
- سنن أبي داود[٣]
- جامع الترمذي[٤]

---

(١) ذكر صحيح البخاري في نصوص الحديث الآتية أرقامها: ١٣- ١٥-٣٠- ٤٦-٤٧- ٦٨-٨١- ٩٥- ٩٦- ١٠١- ١٠٢- ١٠٥- ١٥٠- ١٥١- ١٥٧- ١٦٦- ١٦٧- ١٦٩- ١٧١- ١٧٥- ١٩٨- ٢٢٢- ٢٣١- ٣٧٢- ٣٧٦- ٣٧٧- ٣٨٠.

(٢) ذكر صحيح مسلم في النصوص ذات الأرقام الآتية: ٢٨- ٢٩- ٤٦- ٤٧- ٥٦- ٦٨- ٧٨- ٨١- ٨٥- ٩٦- ١٠١- ١٠٢- ١٠٥- ١٠٩- ١٤١- ١٤٥- ١٤٦- ١٥١- ١٥٣- ١٥٥- ١٥٨- ١٥٩- ١٦٠- ١٦١- ١٦٢- ١٦٣- ١٦٦- ١٧٥- ١٧٦- ١٧٧- ١٩٣- ٢٠٣- ٢٠٥- ٢٠٦- ٢٠٧- ٢٠٨- ٢١١- ٢١٨- ٢٢٤- ٢٢٨- ٢٣١- ٢٣٣- ٢٤٠- ٢٤١- ٢٦٢- ٢٩٥- ٣٤٢- ٣٤٣- ٣٤٤- ٣٤٧- ٣٥٤- ٣٥٥- ٣٦٧.

(٣) ذكر سنن أبي داود في النصوص الآتية: ١-٢ -٣- ٤-٧ -٨- ٩-١٢- ١٤- ٢٢- ٢٣- ٢٤- ٣١- ٣٧- ٤١- ٤٨- ٥٢- ٥٣- ٥٧- ٦٣- ٨٨- ٩٠- ٩٢- ٩٥- ٩٦- ٩٩- ١٠٠- ١٠١- ١٠٦- ١٠٧- ١١٠- ١١١- ١١٣- ١١٥- ١٢٠- ١٣٣- ١٣٧- ١٣٨- ١٤٨- ١٤٩- ١٥٠- ١٥١- ١٥٦- ١٥٧- ١٥٨- ١٧٠- ١٨٤- ١٨٥- ١٨٧- ١٨٨- ١٩١- ١٩٦- ٢١٥- ٢١٦- ٢١٧- ٢٢١- ٢٢٣- ٢٢٧- ٢٣٠- ٢٤٤- ٢٤٥- ٢٤٦- ٢٦١- ٢٦٣- ٢٧٢- ٢٧٦- ٢٨٦- ٢٩٤- ٣٠٥- ٣١٣- ٣٢٨- ٣٣٩- ٣٤٢- ٣٥٠- ٣٦٠- ٣٦٤- ٣٦٦- ٣٦٧- ٣٦٨- ٣٧٣- ٣٧٤- ٣٧٥- ٣٨٧.

(٤) ذكر جامع الترمذي في النصوص الآتية: ١٠-١٢-١٣-٢٩-٤١-٥١-٥٩-٦٠-٦٢-٨٠-٩٥-١٠٣- ١٠٦-١١١-١١٢- ١١٧- ١١٨- ١٢٦- ١٢٧- ١٣٦- ١٤٠- ١٤٦- ١٤٧- ١٥٢- ١٦٨- ١٧٠- ١٧١- ١٧٢- ٢٢٦- ٢٥٠- ٢٥٣- ٢٥٥- ٢٦٤- ٢٨٦- ٣١٦- ٣٣٠- ٣٥٥-٣٤٣- ٣٤٤- ٣٦١- ٣٦٣- ٣٧٧- ٣٨١- ٣٨٥.

- سنن النسائي - المجتبى - [١]
- موطأ مالك [٢]

المسانيد:

- مسند الطيالسي[٣]

التعريف بصاحب المسند: سليمان بن داود بن الجارود، أبو داود الطيالسي، الحافظ الكبير، صاحب المسند، البصري، قال الفلاس: ما رأيت أحدا أحفظ من أبي داود. قال عبد الرحمن بن مهدي: أبو داود هو أصدق الناس. توفي بالبصرة سنة ثلاث ومائتين، وهو يومئذ ابن اثنتين وسبعين سنة. / م. ٤ [٤]

- مسند الحميدي[٥]

التعريف بصاحب المسند: عبد الله بن الزبير القرشي الأسدي الحميدي، أبو بكر: أحد الأئمة في الحديث، من أهل مكة. رحل منها مع الإمام الشافعي إلى مصر، ولزمه إلى أن مات، فعاد إلى مكة يفتي بها. حدث عنه البخاري، وأبو زرعة، والذهلي، وأبو حاتم، وآخرون. له كتاب « المسند ». توفي بمكة سنة تسعة عشرة ومائتين.[٦]

---

(١) ذكر سنن النسائي في الآتي: ٦-١١ -٣٣- ٦٩-٧٥ -٨٠- ٨٨- ٩٢- ٩٤- ٩٦- ١٠١ -١١٤- ١٢٤- ١٢٧- ١٣٩- ١٤٤- ١٤٨- ١٥٩- ١٦١- ١٧٠- ١٧٣- ١٨٢- ١٩٤- ١٩٦-٢٢٤- ٢٣٢- ٢٨٦- ٢٨٩- ٢٩٢- ٣٠٣- ٣١٥- ٣٣٩- ٣٥٠- ٣٥٢- ٣٥٤- ٣٦١- ٣٦٢- ٣٦٣- ٣٦٧ - ٣٧٧- ٣٨٤ - ٣٨٦.

(٢) ذكر موطأ مالك في الآتي: ١٦-٢٨ - ٣٥- ٥٨ -٧٠ - ٨٥ -١٤٥ - ٣٣٨ - ٣٣٩ -٣٦٦.

(٣) ذكر مسند الطيالسي في نص واحد: ٣٧.

(٤) سير أعلام النبلاء ٣٧٨/٩... التقريب ٣٢٣/١ - ت. التهذيب ١٦٠/٤.

(٥) ذكر مسند الحميدي في النصين: ٣٥٧ - ٣٧٧.

(٦) تهذيب التهذيب ١٨٩/٥ -الأعلام، للزركلي ٨٧/٤ -مقدمة المسند ص: ٦...

- مسند ابن أبي شيبة.[١]

التعريف بصاحب المسند: أبو بكر، عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، إبراهيم ابن عثمان بن خواستي، العبسي، مولاهم، الحافظ الكوفي. ومن أقران أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهوية وعلي بن المديني؛ في السن والمولد والحفظ. قال العجلي: ثقة وكان حافظا للحديث. وقال أبو حاتم وابن خراش: ثقة. له المصنفات الكبار؛ منها: (المسند)[٢]، و(المصنف)[٣] و(التفسير). توفي سنة خمس وثلاثين ومائتين / خ م د س ق.[٤]

- مسند الحارث بن أبي أسامة[٥]

التعريف بصاحب المسند: الحارث بن محمد بن أبي أسامة التيمي، صاحب المسند، سمع علي بن عاصم، ويزيد بن هارون، وكان حافظا عارفا بالحديث، عالي الإسناد، تُكلم فيه بلا حجة. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الدارقطني: اختلف فيه، وهو عندي صدوق، وقال ابن حزم -في المحلى-: ضعيف. ولينه بعض البغداديين لكونه يأخذ على الراوية. توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين.[٦]

---

(١) ذكر مسند ابن أبي شيبة في النصوص الآتية: ٣٤-٥٤-١٩٨-٣٣٩-٣٦٩-٣٧٧.

(٢) والمسند، لابن أبي شيبة لازال مخطوطا، وتوجد نسخة منه في الخزانة العامة بالرباط؛ تحمل رقم ٦٤٨ د، وهي بخط مغربي وسط، مكتوبة على رق غزال، الموجود منه الجزء الثاني فقط، عدد أوراقه ٧٨، معدل سطوره ١٩. (فهرس المخطوطات الحديثية المحفوظة بأشهر الخزائن المغربية، للأستاذ منتصر فيلالي بابا. ص: ٢٠٠.

(٣) المصنف، لابن أبي شيبة مطبوع عدة طبعات.

(٤) تذكرة الحفاظ ٤٣٢/٢ -سير أعلام النبلاء ١٢٢/١١ -ت. التهذيب ٣/٦ -الأعلام، للزركلي ١١٧/٤..

(٥) ذكر مسند الحارث بن أبي أسامة في موضع واحد: ٧٥. وهذا المسند لم أعثر على اسمه في قوائم المخطوطات، ولعله مفقود.

(٦) سير أعلام النبلاء ٣٨٨/١٣ -الميزان ٤٤٢/١ -تجريد أسماء الرواة الذي تكلم فيهم ابن حزم، من إعداد عمر ابن محمود، ومن معه. ص: ٦٦.

- مسند البزار[١]

التعريف بصاحب المسند: هو الإمام الحافظ أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله، أبو بكر العَتكي، البصري، المعروف بالبزار. دأب في طلب الحديث وعلومه، واعتنى بهما عناية فائقة، وتحمل المشاق في سبيلهما، حتى برع فيهما براعة تامة، وصار إماما في الحديث وعلومه، واستطاع أن يدلو بدلوه في علم العلل، فقد صنف مسندا كبيرا،[٢] كشف فيه العلل الخفية والجلية، وميز فيه بين صحيح الحديث وسقيمه، ومعوجه ومستقيمه، كما تكلم فيه على رواة الحديث جرحا وتعديلا، وقد انفرد مسنده الكبير بتعاليل لا توجد في غيره من المسانيد.

له رحلات كثيرة لطلب الحديث وسماعه من شيوخه الكثيرين، قال الدارقطني: ((يخطئ في الإسناد والمتن، حدث بالمسند بمصر حفظا، ينظر في كتب الناس ويحدث من حفظه، ولم تكن معه كتبه؛ فأخطأ في أحاديث كثيرة، يتكلمون فيه، جرحه أبو عبد الرحمن النسائي)).

توفي بالرملة سنة اثنتين وتسعين ومائتين (٢٩٢هـ).[٣]

(١) ذكر مسند البزار في النصوص ذات الأرقام: ١٣-١٩-٢٢-٢٦-٣٩-٤٣-٥٤-٦١-٦٩-٧٠-٨٩-١١٤-١١٦-١٤٥-١٤٩-١٧٤-١٧٦-١٨٢-١٨٧-١٩٣-٢٠٢-٢٠٩-٢١٤-٢٦٢-٢٩٧-٢٩٨-٣٢٣-٣٣٢-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٤٥-٣٦٥-٣٧٠.

(٢) ويسمى مسند البزار كذلك: البحر الزخار. وقد طبع بتحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله. أصدرته مكتبة العلوم والحكم، بالمدينة المنورة.

(٣) من مصادر ترجمة البزار: تاريخ بغداد ٣٣٤/٤ -سير أعلام النبلاء ٥٥٤/١٣ -الميزان: ١٢٤/١ -اللسان ١/ ٢٣٧.

السنن :

- سنن سعيد بن منصور[١]

التعريف بصاحب السنن: سعيد بن منصور بن شعبة، أبو عثمان الخراساني، نزيل مكة، ثقة مصنف، وكان لا يرجع عن كتابه لشدة وثوقه به، مات بمكة سنة سبع وعشرين ومائتين / ع.[٢]

- سنن محمد بن الصباح البزاز[٣]

التعريف بصاحب السنن: محمد بن الصباح الدولابي، أبو جعفر المزني - مولى مزينة- البغدادي، البزاز، التاجر، قال الذهبي: (الإمام الحافظ الحجة... مصنف السنن الذي نرويه في مجيلد)[٤]، سمع شريك بن عبد الله، وهُشيم بن بشير، وابن أبي الزناد، وإسماعيل بن علية، وطائفة. حدث عنه أحمد بن حنبل، وابنه عبد الله، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، وأبو حاتم. وقال الحافظ: ثقة، حافظ، من العاشرة، مات سنة سبع وعشرين ومائتين.

---

(١) ذكر سنن سعيد بن منصور الآتي: ١٧٨-١٨٤-٢٣٦-٢٥٤-٣٣٤-٣٥٦.

والكتاب طبع القسمان: الأول والثاني منه -من المجلد الثالث- بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي سنة ١٤٠٥ هـ الموافق ١٩٨٥ م. والأجزاء المتممة للكتاب كان يعتقد أنه مفقودة ولكن تبين أنها موجودة وقد صدرت محققة...

(٢) تذكرة الحفاظ، للذهبي ٤١٦/٢-التقريب ٣٠٦/١.

(٣) ذكر سنن ابن الصباح في موضعين: ١٨ و ٢٨٣.

وقال الزركلي: (له كتاب السنن رتبه على الأبواب). اهـ

الأعلام، للزركلي ١٦٦/٦.

قلت: والظاهر أنه في عداد المفقودات.

(٤) سير أعلام النبلاء ٦٧٠/١٠..

وتنظر كذلك ترجمة ابن الصباح في: التاريخ الصغير، للبخاري ٣٥٦/٢ -تاريخ بغداد ٣٥٦/٥ -التقريب ١٧١/٢ -ت. التهذيب ٢٠٣/٩.

- السنن الكبرى، للنسائي.[١]
- سنن ابن السكن.[٢]

التعريف بصاحب السنن: أبو علي، سعيد بن عثمان بن السكن الحافظ، البغدادي نزيل مصر، سمع أبا القاسم البغوي، وممن روى عنه عبد الغني بن سعيد. صنف الصحيح المنتفى، ويسمى كذلك بالسنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ. لكنه محذوف الأسانيد، رتب على الأبواب الفقهية. توفي سنة ثلاث وخمسين وثلاث مائة.[٣]

- سنن الدارقطني[٤]

التعريف بصاحبها: أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، قال الخطيب: كان فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال وأحوال الرواة، مع الصدق والفقه والعدالة وقبول الشهادة وصحة الاعتقاد وسلامة المذهب، والاضطلاع بعلوم سوى الحديث؛

---

(١) طبع كتاب السنن الكبرى، للنسائي في سنة ١٤١١هـ الموافق ١٩٩١م. بتحقيق د. عبد الغفار سليمان، ومن معه، لكن هذه الطبعة كثيرة الأخطاء. طبع دار الكتب العلمية.
ذكرت السنن الكبرى، للنسائي في الآتي: ٣٠-١٥٠-١٥٢-١٦٠-١٦٤-١٦٨-١٨١.

(٢) كتاب سنن ابن السكن لم أقف على من ذكر وجوده في مخطوطات خزائن المخطوطات.
ذكر سنن ابن السكن في الآتي: ١-١٠٠-٢٦٢-٣٤٧-٣٥٠-٣٥٢-٣٦٧-٣٧٦.

(٣) تنظر ترجمة ابن السكن في الآتي: السير، للذهبي ١١٧/١٦ -حسن المحاضرة، للسيوطي ٣٥١/١ -الرسالة المستطرفة: ٢٥ -الأعلام، للزركلي ٩٨/٣.

(٤) ذكرت سنن الدارقطني في الآتي: ١٨-١٩-٢٠-٢١-٣٨-٥٥-٦٦-٦٧-٧٠-٧١-٧٣-٧٥-٨٣-٨٥-٨٦-٨٧-٩٦-١٠٤-١٠٨-١١٩-١٢٨-١٣٤-١٣٥-١٥٠-١٦٥-١٨٠-١٨٣-١٨٦-١٨٧-١٩١-١٩٨-٢٠١-٢٠٤-٢١٠-٢١٢-٢٢٠-٢٢٧-٢٤٨-٢٥٢-٢٥٩-٢٦٢-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٧-٢٨١-٢٨٤-٢٩٩-٣٠٣-٣٠٧-٣١٢-٣١٤-٣٢٢-٣٢٤-٣٢٥-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٨-٣٥١-٣٥٩-٣٦٢-٣٧٠-٣٧٤.
والكتاب مطبوع وبذيله التعليق المغني على الدارقطني، لأبي الطيب محمد شمس الحق الآبادي، بتصحيح عبد الله هاشم المدني.

منها القراءات ومنها المعرفة بمذاهب الفقهاء... له مصنفات كثيرة: منها: كتاب السنن، وكتاب المؤتلف والمختلف، وكتاب القراءات، و كتاب الإلزامات، وكتاب التتبع[١]، وكتاب العلل، وسؤالات حمزة السهمي، للدارقطني، وغيرها كثير. توفي سنة خمس وثمانين وثلاث مائة.[٢]

المصنفات :

- مصنف عبد الرزاق.[٣]

التعريف بصاحب المصنف: عبد الرزاق بن همام بن نافع، الحميري، مولاهم، أبو بكر الصنعاني، ثقة، حافظ، مصنف، شهير، عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع، من التاسعة، مات سنة إحدى عشرة ومائتين، وله خمس وثمانون سنة. (ع).[٤]

- مصنف ابن أبي شيبة.[٥]

- مصنف قاسم بن أصبغ.[٦]

التعريف بصاحب المصنف: قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح، وقيل: واضح بدل ناصح، أبو محمد القرطبي، يكنى ويعرف بالبياني، سمع بقي بن مخلد، ومحمد بن وضاح، وجماعة، ورحل إلى المشرق مع محمد بن عبد

(١) طبع الكتابان: الإلزامات والتتبع بتحقيق: أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي.

(٢) من مصادر ترجمة الدارقطني: تاريخ بغداد ٣٤/١٢... -الرسالة المستطرفة ٢٣، ٤٩، ٩٠ ... -تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان ٢١١/٣...

(٣) ذكر مصنف عبد الرزاق في الآتي: ٣٢-٤٩-٧٥-٩٣-١٧٨-٢٥٧-٣٥٩-٣٦٠-٣٦٩-٣٧٢.
والكتاب مطبوع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، طبع المكتب الإسلامي، سنة ١٤٠٣ هـ الموافق ١٩٨٣ م.

(٤) التقريب ٥٠٥/١ -ت. التهذيب ٢٧٨/٦ -الأعلام، للزركلي ٣٥٣/٣.

(٥) ذكر مصنف ابن أبي شيبة في الآتي: ٥٠-٣٠١.

(٦) ذكر مصنف قاسم بن أصبغ في الآتي: ٧٢-١٨٢-٢٦٥-٢٩٣-٣٣٩-٣٥٧. وذكر له: (شرح السنة) في (النص ٣٤٩).

الملك بن أيمن؛ فسمع بمكة، والعراق، ومصر، والقيروان.. وانصرف قاسم بن أصبغ إلى الأندلس بعلم غزير؛ فحدث بها، وطال عمره؛ فسمع منه خلق كثير؛ حتى صارت الرحلة معقودة إلى الأندلس للأخذ عنه، وكان بصيرا بالحديث والرجال، يشاور في الأحكام، نبيلا في النحو والغريب والشعر، له مصنفات، منها: المنتقى في الآثار، توفي سنة أربعين وثلاث مائة.[١]

٢- كتب العلل[٢]:

العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل. (ت ٢٤١هـ)[٣]

قال الذهبي في أحمد: ((شيخ الإسلام، وسيد المسلمين في عصره، الحافظ الحجة... الذهلي الشيباني، المروزي، ثم البغدادي)). له مصنفات عديدة في الحديث والرجال والعلل؛ منها المسند، والزهد.. وقد وصل إلينا كتاب العلل ومعرفة الرجال -وهو من أهم مؤلفات أحمد بن حنبل في علم الرجال- من رواية محمد بن أحمد بن الحسن الصواف، وعبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه[٤].[٥]

- كتاب « العلل »، لأبي داود صاحب السنن[٦]
- كتاب العلل، للترمذي (ت ٢٧٩):

(١) تاريخ العلماء والرواة بالأندلس ٤٠٦/١ -سير أعلام النبلاء: ٤٧٢/١٥.

(٢) كتب العلل الواردة في النص كثيرة جدا؛ ولكن اخترت هنا فقط منها ما ورد مسمى بهذا الاسم.

(٣) استفيد من كتاب: العلل ومعرفة الرجال في النصين: ٣٥٩-٣٧٢.

(٤) انظر -غير مأمور- مقدمة تحقيق: « العلل ومعرفة الرجال » لأحمد، لوصي الله عباس ٨٥/١ -موارد الخطيب في تاريخ بغداد: لأستاذنا د. ضياء أكرم العمري..

(٥) تنظر ترجمة أحمد بن محمد حنبل في سير أعلام النبلاء ١٧٧/١١..

(٦) هذا الكتاب ورد في النص: ٣٤٠.

لأبي عيسى الترمذي كتابان في العلل أحدهما: « العلل الصغير »[١]، وهذا ملحق بآخر الجامع، وهو الذي قام بشرحه ابن رجب الحنبلي في كتاب مستقل، وكتاب آخر في العلل، هو العلل الكبير، وهذا في عداد الكتب المفقودة، ولكنه وصلنا بترتيب القاضي أبي طالب على نسق كتاب الجامع.

- العلل، للدارقطني:[٢]

٣ - كتب التواريخ:

- تاريخ يحيى بن معين:[٣]

صاحب الكتاب: أبو زكريا، يحيى بن معين (٢٣٣هـ) قال فيه الذهبي: (الإمام الفرد، سيد الحفاظ). وقال ابن المديني: (انتهى علم الناس إلى يحيى بن معين). وقال أحمد بن حنبل: (يحيى أعلمنا بالرجال). ذكر ابن النديم أن (تاريخ ابن معين) من عمل تلاميذه، وقد وصلت إلينا روايات من هذا التاريخ: واحدة بعنوان: (معرفة الرجال)، وهي رواية أبي العباس أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز البغدادي. وأخرى باسم: (التاريخ والعلل)، وهي من رواية العباس بن محمد الدوري.[٤]

---

(١) ورد ذكر العلل للترمذي -دون بيان هل هو الكبير أم الصغير، ولم أجده في المطبوع منهما- في النصين: ٢٢١-٣٠١.

وورد ذكره ووجد في « العلل الكبير » في النصين: ١٨٢-٣٣٦.

(٢) ورد ذكر العلل، للدارقطني في النصوص الآتية: ٥-١٦-٣٥-٦٥-٧٣-٨٩-٩٦-١٨٧-٢٨٧-٣٠١-٣٠٤-٣٣١-٣٤٠-٣٤١-٣٤٨-٣٥٩-٣٧٠-٣٨٢.

طبع من كتاب العلل إلى الجزء الحادي عشر، ولم يتم بتحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي ١٤٠٥هـ الموافق ١٩٨٥م. ثم توالى طباعة الأجزاء الباقية بعد.

(٣) ذكر التاريخ لابن معين في الآتي: ١٨٢-٣٥٩.

وذكر تحت اسم معرفة الرجال في: ٣٧٢.

(٤) طبع كتاب تاريخ يحيى بن معين بتحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.

وانظر -غير مأمور- مقدمة: « تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين ». د. أحمد محمد نور سيف ص: ٧- موارد الخطيب ص: ٣٣٧.

- التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري:[١]

- تاريخ ابن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ):[٢]

صاحبه: هو أحمد بن أبي خيثمة؛ زهير بن حرب، أبو بكر، الحافظ الحجة، صاحب التاريخ الكبير. قال الدارقطني: ثقة مأمون. وقال الخطيب: ثقة عالم متقن حافظ، بصير بأيام الناس، راوية للأدب. مات سنة تسع وسبعين ومائتين.[٣]

- تاريخ واسط:[٤]

التعريف بصاحب التاريخ: أسلم بن سهل بن سلم بن زياد بن حبيب الواسطي، المشهور ببحشل، الرزاز، ترجمه الذهبي بقوله: هو الحافظ الصدوق، محدث واسط، وصاحب تاريخها. سمع من جده لأمه وهب بن بقية وطائفة، وعنه أبو القاسم الطبراني، ومحمد بن عثمان بن سمان. مات سنة اثنتين وتسعين ومائتين.[٥]

- تاريخ مسلمة بن القاسم. (ت ٣٥٣هـ)[٦]

---

(١) ورد ذكر التاريخ الكبير في الآتي: ١٣-٤٣-٤٥-٥٢-٥٩-٧٠-٧٤-٧٥-١٠٠-١٢٠-١٢٢-١٣٠-١٣٧-١٤٩-١٥٢-١٨٢-١٩٦-٢٠٩-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٨-٢٨٦-٢٩٢-٢٩٤-٢٩٧-٣٠٦-٣١٠-٣٤٥-٣٤٦-٣٥٤-٣٧٧.
والكتاب مطبوع عدة طبعات.

(٢) ذكر تأريخ ابن أبي خيثمة في النص: ٣٤٩.

(٣) تذكرة الحفاظ ٥٩٦/٢ -موارد الخطيب في تاريخ بغداد ١٣٧.

(٤) ذكر باسم « تاريخ الواسطيين » في النص: ٣٦.

(٥) تذكرة الحفاظ ٦٦٤/٢ -الميزان ٢١١/١-
وقد طبع « تاريخ واسط »، لبحشل، بتحقيق كوركيس عواد.

(٦) ذكر « تاريخ مسلمة » في النص: (٣٠٩).
ولم أقف على من ذكر وجود « تاريخ مسلمة في خزائن المخطوطات ».

التعريف بصاحب التاريخ: مسلمة بن القاسم بن إبراهيم بن عبد الله بن حاتم، أبو القاسم القرطبي، سمع من أهل قرطبة، ورحل إلى المشرق؛ فسمع بالقيروان من أحمد بن موسى التمار، وبمصر، ومكة، والعراق، واليمن، والشام، ورجع إلى بلده بعلم كثير. قال ابن الفرضي: سمعت من ينسبه إلى الكذب، وسأل عنه محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج القاضي، فقال: لم يكن كذابا، بل كان ضعيف العقل. وقال الذهبي: لم يكن بثقة. ذكر له كتاب (التاريخ) ابن خير الإشبيلي. توفي سنة ثلاث وخمسين وثلاث مائة، وهو ابن ستين سنة.[١]

- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ).[٢]

التعريف بصاحب التاريخ: أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد البغدادي، تفقه على المحاملي، وأبي الطيب، وبرع في الحديث حتى صار حافظا في زمانه، حلاه الذهبي بقوله: الحافظ الكبير الإمام محدث الشام والعراق. صنف في الحديث وغيره المصنفات المفيدة -ومن أجودها (تاريخ بغداد)، وله في المصطلح (الكفاية في علم الراوية).. -حتى قيل كل من جاء بعد الخطيب كان عيالا على كتبه. توفي سنة ثلاث وستين وأربع مائة.[٣]

٤- كتب المعاجم:

- معجم ابن الأعرابي (ت ٣٤٠هـ)[٤]

---

(١) تاريخ علماء الأندلس، ابن الفرضي ١٢٨/٢ -فهرسة ابن خير ص: ٥٣، ١٠٢ -سير أعلام النبلاء ١٦/ ١١٠.

(٢) ذكر تاريخ بغداد في الآتي: ١٨٢-٣١٤-٣١٩-٣٣٦-٣٤٨-٣٤٩.
والكتاب مطبوع، ولله الحمد والمنة، مع ذيوله.

(٣) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، لابن الدمياطي (طبع ملحقا بتاريخ بغداد): ج ٥٤/١٩ -التقييد، لابن نقطة ١٥٣-تذكرة الحفاظ ١١٣٥/٣ -طبقات الشافعية لابن هداية الله ١٦٤.

(٤) ذكر معجم ابن الأعرابي في الآتي: ٣١١-٣٤١-٣٧١.
ومعجم ابن الأعرابي طبع مؤخرا بتحقيق د. أحمد بن مير بن سياد البلوشي. وهو في الأصل رسالة جامعية قدمت إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة -قسم الدراسات العليا، شعبة السنة- لنيل درجة العالمية «الدكتوراة» وكانت تحت إشراف فضيلة شيخنا محمد بن حماد الأنصاري. -رحمه الله- نشرته مكتبة الكوثر، بالرياض. سنة ١٤١٢ هـ الموافق ١٩٩٢ م.

التعريف بصاحب المعجم: أبو سعيد بن الأعرابي: أحمد بن محمد بن زياد ابن بشر بن درهم، البصري، الصوفي، صاحب التصانيف، سمع أبا داود وخلقا عمل لهم (معجما)، وعنه ابن جميع وابن منده، وكان ثقة ثبتا، عارفا عابدا ربانيا كبير القدر، بعيد الصيت، توفي سنة أربعين وثلاث مائة.[١]

- معجم ابن عدي. (ت ٣٦٥ هـ).[٢]

- معجم أبي بكر الأصبهاني (ت ٣٨١ هـ).[٣]

التعريف بصاحب المعجم: أبو بكر، محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زادان الأصبهاني بن المقري.

حدث عن خلق كثير منهم: أبو يعلى الموصلي بالموصل، وأبو جعفر الطحاوي بمصر. وحدث عنه أبو الشيخ بن حيان، وأبو نعيم الحافظ، وحمزة بن يوسف السهمي. من مصنفاته (المعجم) ومسند الإمام أبي حنيفة. قال أبو نعيم: محدث كبير، ثقة، صاحب مسانيد، سمع مالا يحصى كثرة. توفي سنة إحدى وثمانين وثلاث مائة.[٤]

٥- كتب الأطراف:

- الأطراف، لأبي مسعود الدمشقي. (ت ٤٠١هـ)[٥]

---

(١) طبقات الحفاظ ص: ٣٥٣.

(٢) ذكر معجم ابن عدي في النص: ١٩٢. (ترجم لابن عدي عند ذكر كتابه الكامل).
ومعجم ابن عدي مفقود –حسب علمي-

(٣) ذكر هذا المعجم في النص: ١٩٢.
لم أقف على من ذكر: « معجم أبي بكر الأصبهاني » في قوائم المخطوطات.

(٤) تاريخ أصبهان. أبو نعيم ٢٦٧/٢ –سير أعلام النبلاء ٣٩٨/١٦.

(٥) ذكر كتاب الأطراف، لأبي مسعود الدمشقي –في النص: ١٤٦.
ولعل الكتاب مفقود.

التعريف بصاحب الأطراف: أبو مسعود الدمشقي، إبراهيم بن محمد بن عبيد، له كتاب الجمع بين الصحيحين، ويسمى كذلك (الأطراف)، رتب فيه الأحاديث على مسانيد الصحابة.[١]

- الأطراف لخلف الواسطي. (ت ٤١٧هـ)[٢]

التعريف بصاحب الأطراف: خلف بن محمد بن علي بن حمدون الواسطي، الإمام الحافظ الناقد. له أطراف الصحيحين. وهو أجود من كتاب أبي مسعود الدمشقي. توفي سنة إحدى وأربع مائة.[٣]

- الأطراف، لابن عساكر (ت ٥٧١هـ)[٤]

التعريف بصاحب الأطراف: علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين، الشافعي، حلاه الذهبي بقوله: الإمام العلامة الحافظ الكبير المجود، محدث الشام، له مصنفات كثيرة؛ منها: « تاريخ دمشق »، والإشراف على معرفة الأطراف، جمع فيه أطراف السنن الأربعة.[٥]

٦- كتب الجرح والتعديل:

كتب الثقات:

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٢٢٧/١٧ - الرسالة المستطرفة، للكتاني ص: ١٦٧.

(٢) ذكر كتاب الأطراف، للواسطي في النص: ١٤٦.

والكتاب في عداد المفقودات - حسب علمي -

(٣) سير أعلام النبلاء : ٢٦٠/١٧ - الرسالة المستطرقة للكتاني ص : ١٦٧.

(٤) ذكر الأطراف، لابن عساكر في الآتي: ٣٥٢-٣٦٣-٣٦٧-٣٧٧. (ولم أقف على من ذكر اسم الكتاب ضمن خزائن المخطوطات العالمية).

(٥) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، لابن الدمياطي ص: ١٨٦.. - تذكرة الحفاظ ١٣٢٨/٤ - السير ٢٠/ ٥٥٤.

- الثقات، للعجلي (ت ٢٦١هـ).[١]

التعريف بصاحب الكتاب: أحمد بن عبد الله بن صالح، أبو الحسن العجلي، الكوفي، الحافظ. قال عباس الدوري: كنا نعده مثل أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين. له كتاب « الثقات »، وهو أول مصنف في بابه.[٢]

كتب الضعفاء:

- الضعفاء، للبخاري (ت ٢٥٦هـ)[٣]

للإمام محمد بن إسماعيل البخاري كتابان في الضعفاء: الضعفاء الكبير، والضعفاء الصغير.[٤]

- الضعفاء، للنسائي (ت ٣٠٣هـ).[٥]

لأبي عبد الرحمن، أحمد بن شعيب النسائي كتاب في الضعفاء أسماه:

(١) ذكر كتاب الثقات في الآتي: ١١-١٩١.

والكتاب مطبوع تحت اسم: « تاريخ الثقات » للحافظ أحمد بن عبد الله بن صالح، أبي الحسن العجلي، بترتيب نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧ هـ مع تضمينات الحافظ ابن حجر العسقلاني، بتحقيق: د. عبد المعطي قلعجي. طبع دار الكتب العلمية.

(٢) تذكرة الحفاظ ٥٦٠/٢ -العبر ٣٧٤/١ (كلاهما للذهبي) -طبقات الحفاظ، للسيوطي ص: ٢٤٦ -موارد الخطيب ص: ٣١١.

(٣) ذكر كتاب الضعفاء، -للبخاري- ولم أستطع تمييز ذلك بالضبط، هل الكبير أم الصغير، ولكن الذي يترجح أنه الكبير -في الآتي: ١٥٢-١٨٥.

الضعفاء الصغير مطبوع عدة طبعات، أما الكبير فلم أقف على ذكر له قوائم خزائن المخطوطات.

(٤) موارد الخطيب ٣١٩.

(٥) ذكر ضعفاء النسائي في النص: ١٣٠.

وضعفاء النسائي مطبوع عدة طبعات؛ منها طبعة ضمن كتاب: المجموع في الضعفاء والمتروكين جمع فيه عبد العزيز السيروال كتب الضعفاء للنسائي، والدارقطني والبخاري. طبع دار القلم سنة ١٤٠٥هـ الموافق ١٩٨٥م. ومنها طبعة تحت اسم: « كتاب الضعفاء والمتروكين » لأبي عبد الرحمن النسائي، بتحقيق بوران الضناوي، وكمال يوسف الحوت. طبع مؤسسة الكتب الثقافية سنة ١٤٠٥هـ الموافق ١٩٨٥م.

« كتاب الضعفاء والمتروكين »[١]

- الضعفاء الكبير، للعقيلي (ت ٣٢٢هـ).[٢]

التعريف بصاحب الكتاب: أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، إمام حافظ كثير التصنيف، كان مقيما بمكة والمدينة، له مصنفات منها: الضعفاء الكبير، ترجم فيه للضعفاء سواء كان الضعف في عدالتهم، أم في ضبطهم، وأدرج ضمن الضعفاء: من غلب عليه الوهم، وكذا من نسب إلى الكذب ووضع الحديث، وأصحاب البدع، والمجاهيل الذين رووا ما لا يتابعون عليه، وهو كتاب مرتب على حروف المعجم، لكن دون دقة في هذا الترتيب.[٣]

- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي. (ت ٣٦٥هـ)[٤]

التعريف بصاحب الكتاب: عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني. طاف البلاد في طلب العلم؛ رحل إلى الحرمين والشام ومصر والعراق وخراسان. ذكر في معجم شيوخه أن شيوخه زادوا على ألف شيخ. روى عنه خلق كثير؛ منهم: أبو سعد الماليني وحمزة السهمي، الذي قال: (وكان أبو أحمد ابن عدي حافظا متقنا، لم يكن في زمانه مثله). من مصنفاته: (الكامل في

---

(١) موارد الخطيب ٣٢٣.

(٢) ذكر « الضعفاء » في الآتي: ٣٩-١٠٤-١٠٨-١٢٣-١٨٦-١٩٥-٢٨٥-٣٠٩-٣١٩-٣٢٠-٣٤٠-٣٤٨-٣٤٩.

وقد طبع الكتاب بتحقيق د. عبد المعطي أمين قلعجي. سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤ م. نشر دار الكتب العلمية.

(٣) انظر -غير مأمور-: مقدمة كتاب الضعفاء (للمحقق قلعجي)، وكذا: موارد الخطيب ص: ٣٢٦.

(٤) ذكر الكامل لابن عدي في الآتي: ١٣-١٩-٢٠-٢٥-٣٤-٤٢-٤٤-٤٥-٧٤-٧٦-٧٧-٧٩-٨٢-٨٤-٩١- ١٠٤-١٢١-١٢٢-١٣٢-١٤٢-١٧٩-١٨٦-١٩٢-٢٠٠-٢٠٤-٢١٢-٢٢٥-٢٣٥-٢٣٩-٢٤٢-٢٤٩-٢٥١-٢٧٠-٢٧١-٢٧٨-٢٨٨-٢٩١-٣٠٠-٣٠٢-٣٠٨-٣٢٠-٣٢١-٣٢٦-٣٢٧-٣٤١-٣٤٦-٣٥١-٣٥٣-٣٥٨-٣٥٩-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٣. وقد طبع الكتاب بتحقيق د. سهيل زكار وبمراجعة يحيى مختار غزاوي سنة ١٤٠٩هـ الموافق ١٩٨٨ م. نشر دار الفكر، ولكنه مع هذا التحقيق والمراجعة كثير الأخطاء، ولا يستغنى عنه.

الضعفاء)، و(أسماء الصحابة). مات سنة خمس وستين وثلاث مائة.[١]

مختصر الكامل في الضعفاء، لأبي العباس النباتي.[٢]

الكتب الجامعة بين الجرح والتعديل:

- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ).[٣]

التعريف بصاحب الكتاب: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، نقل الذهبي عن أبي يعلى الموصلي قوله فيه: « أخذ علم أبيه وأبي زرعة، وكان بحرا في العلوم ومعرفة الرجال.. ». له عدة مصنفات؛ منها: كتاب « العلل »، و« المراسيل ». و « الجرح والتعديل »، وهو أجمع كتاب في الجرح والتعديل، أكثر ابن أبي حاتم فيه من النقل عن أبيه، ثم بالدرجة الثانية عن خاله أبي زرعة الرازي، وفيه فوائد غزيرة غير الجرح والتعديل.[٤]

- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، للدارقطني.[٥]

التعريف بصاحب السؤالات: حمزة بن يوسف بن إبراهيم، أبو القاسم

---

(١) تاريخ جرجان، حمزة بن يوسف السهمي (ص: ١٢)، الأنساب، للسمعاني (٣/٣٤٤) -موارد الخطيب ٣٢٨.

(٢) ذكر « مختصر الكامل » في النص: ٧٩. (أبو العباس النباتي تقدمت ترجمته ضمن شيوخ ابن المواق).

(٣) ذكر الجرح والتعديل في الآتي: ١٣-٤٥-٥٢-٧٠-٧٥-١٢١-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٩-١٣١-١٣٥-١٣٨-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٨٢-١٨٦-١٩٨-٢٠٩-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٦-٢٩٢-٢٩٤-٢٩٧-٣٠٦-٣١٠-٣٢٠-٣٤٦-٣٥٤-٣٥٩-٣٧٢-٣٧٧.

و « الجرح والتعديل » مطبوع - أول طبعة - بعناية عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني بمطبعة حيدر آباد الدكن، بالهند، سنة ١٣٧١ هـ الموافق ١٩٥٢ م. ثم توالى التصوير عنها.

(٤) تذكرة الحفاظ ص: ٨٢٩.. -بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص: ١٠٧ -موارد الخطيب ٣٦٤. كلاهما للدكتور أكرم العمري.

(٥) ورد ذكر السؤالات في النص: ١٣٤.

وقد طبع كتاب: سؤالات حمزة بن يوسف السهمي، للدارقطني وغيره في الجرح والتعديل. بتحقيق موفق بن عبد الله ابن عبد القادر. سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤ م. نشر مكتبة المعارف بالرياض.

السهمي الجرجاني، صاحب تاريخ جرجان لقي الحفاظ في عصره. قال الذهبي: (الحافظ المحدث المتقن المصنف)، سأل أبا الحسن الدارقطني وغيره من الحفاظ عن أحوال الشيوخ، وكتب جوابهم في جزء، اختلف في سنة وفاته؛ فذكر ابن عماد وطائفة أنه توفي سنة سبع وعشرين وأربع مائة، وقال آخرون سنة ثمان وعشرين وأربع مائة.[1]

٧- كتب: « المؤتلف والمختلف »، و « المتفق والمختلف »، و « الألقاب »:

- المؤتلف والمختلف، للدارقطني.[2]
- المؤتلف والمختلف، لعبد الغني بن سعيد. (ت ٤٠٩ هـ)[3]

التعريف بصاحب الكتاب: أبو محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي، المصري، حلاه الذهبي بقوله: « الحافظ الإمام المتقن النسابة.. مفيد مصر ». له مصنفات كثيرة؛ منها: « المؤتلف والمختلف »، و « مشتبه النسبة ».[4]

- الإكمال، لابن ماكولا. (ت ٤٧٥هـ)[5]

---

(١) التقييد، لابن نقطة ص: ٢٥٦ -وانظر: مقدمة المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر لكتاب: سؤالات حمزة...

(٢) ذكر مؤتلف الدارقطني في الآتي: ١٧٤-٢٦٣-٢٧٧-٣٢٩-٣٤٩.

وقد طبع كتاب « المؤتلف والمختلف » بتحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر. سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ١٩٨٦ م.

نشر دار الغرب الإسلامي.

(٣) ذكر مؤتلف عبد الغني في النص: ٢٦٣.

والكتاب مطبوع. (الأعلام، للزركلي ٣٣/٤).

(٤) تذكرة الحفاظ ص: ١٠٤٨ -موارد الخطيب ٤٠١.

(٥) ذكر الإكمال في الآتي: ٥-٢٦٠-٢٦٣-٢٩٨-٣٠٢-٣٠٤-٣١٢-٣٢٩.
والكتاب مطبوع عدة طبعات.

التعريف بصاحب الكتاب: علي بن هبة الله بن علي بن جعفر، أبو نصر، المعروف بابن ماكولا. قال السلفي: سألت شجاع الذهلي عن ابن ماكولا، فقال: كان حافظا فهما ثقة. له مصنفات عدة؛ منها: (الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب).[(١)]

- المتفق والمفترق، للخطيب البغدادي[(٢)]
- الألقاب، لابن الفرضي[(٣)]

عبد الله بن محمد بن يوسف بن الفرضي، أبو الوليد القرطبي، الحافظ، سمع بالأندلس من جماعة، منهم ابن عبد البر، وأبو زكرياء يحيى بن مالك بن عابد، ومحمد بن يحيى بن عبد العزيز، المعروف بابن الخراز، ثم ارتحل إلى إفريقية ومصر ومكة، فسمع من شيوخ هذه البلاد. صنف العديد من المصنفات منها: (تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس)، و(المؤتلف والمختلف)، و(الألقاب).

قتله البربر في داره سنة ثلاث وأربعمائة، عن اثنتين وخمسين سنة.[(٤)]

٨- طبقات الصحابة:

- كتاب الصحابة، لابن السكن.[(٥)]

---

(١) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص: ٢٠١.. -تذكرة الحفاظ ١٢٠١/٤.

(٢) ذكر المتفق والمفترق في النص: ٢٨١.
لم أقف على كتاب المتفق والمفترق، للخطيب البغدادي، في الكتب المطبوعة أو المخطوطة.

(٣) ذكر كتاب « الألقاب » في النصين: ٦٤-١٩٢.
ألف د. أحمد اليزيدي كتاب: « أبو الوليد بن الفرضي القرطبي »، حياته وآثاره العلمية. وضمن هذا المؤلف قام بتحقيق كتاب « الألقاب »، لابن الفرضي. منشورات وزارة الأوقاف، لسنة ١٤١٥هـ الموافق ١٩٩٥ م.

(٤) جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس للحميدي ٣٩٦/١ -سير أعلام النبلاء ١٧٧/١٧ -الديباج المذهب لابن فرحون ٤٥٢/١.

(٥) ذكر كتاب « الصحابة »، لابن السكن في الآتي: ٢٦٣-٣٤٧.
لم أقف على كتاب الصحابة، لابن السكن في قوائم المخطوطات.

- كتاب الاستيعاب، لابن عبد البر.[١]

التعريف بصاحب الكتاب: القاضي أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن عبد البر ابن عاصم، النمري، القرطبي، حافظ المغرب، (٣٦٨هـ -٤٦٣هـ) له مصنفات كثيرة؛ منها: (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد)، و(الاستذكار بمذاهب علماء الأمصار)[٢]، و (الكافي) في الفقه، و (الدر في المغازي والسير)، و (الاستيعاب في معرفة الأصحاب).[٣]

٩- كتب الفقه:

- المختصر، للمزني. (ت ٢٦٤هـ)[٤]

التعريف بصاحب المختصر: إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل، أبو إبراهيم المزني، المصري، تلميذ الشافعي، وناصر مذهبه، حلاه الذهبي بقوله: (الإمام العلامة، فقيه الملة، علم الزهاد)، وقال فيه أيضا: (وهو قليل الرواية، ولكنه كان رأسا في الفقه)، له مصنفات كثيرة، منها « المختصر ». توفي سنة أربع وستين ومائتين.[٥]

- التعليق على المختصر، لأبي حامد الإسفراييني. (ت ٤٠٦هـ).[٦]

التعريف بصاحب التعليق على المختصر: أبو حامد الإسفراييني، أحمد بن

(١) ذكر الاستيعاب في الآتي: ٧٥-٢٠٩.
والاستيعاب مطبوع عدة طبعات.
(٢) ذكر الاستذكار في النص: (١٣٦).
(٣) تذكرة الحفاظ ١١٢٨/٣ -شجرة النور الزكية ص: ١١٩.
(٤) ورد المختصر في الآتي: ١٨٩-٣٥٧.
« المختصر »، للمزني مطبوع.
(٥) سير أعلام النبلاء ٤٩٢/١٢..
(٦) ذكر التعليق على المختصر في النص رقم: ١٨٩. (لم أقف على التعليق على المختصر في قوائم المخطوطات وكذا المطبوعات).

محمد بن أحمد، شيخ الشافعية ببغداد، حدث عن أبي بكر الإسماعيلي، وسمع (السنن) من الدارقطني. من الذين سمعوا منه: القاضي أبو الحسن الماوردي. انتهت إليه رياسة الدين والدنيا ببغداد، وعلق عنه تعاليق في شرح المزني. ذكر الخطيب البغدادي أنه كان ثقة، وأنه سمع منه في مسجد ابن المبارك، وكان يحضر مجلسه جم غفير من الفقهاء.(١)

١٠- كتب في فنون مختلفة؛ متون الحديث وغيرها:

- المراسيل، لأبي داود. (ت ٢٧٥هـ)(٢)

- المنتخب، لعلي بن عبد العزيز. (ت ٢٨٦هـ)(٣)

التعريف بصاحب المنتخب: علي بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور، الإمام الحافظ الصدوق، أبو الحسن البغوي، نزيل مكة. سمع أبا نعيم، والقعنبي.. حدث عنه أبو القاسم الطبري، وخلق كثير، من الرحالة. قال الدارقطني: ثقة مأمون. وقال ابن أبي حاتم: كان صدوقا. وتكلم فيه النسائي لأخذه الأجرة على التحديث. قال أبو بكر بن السني: بلغني أنهم عابوه على الأخذ. فقال: يا قوم: إنا قوم بين الأخشبين، إذا خرج الحاج نادى أبو قبيس قُعَيْقعان، يقول: من بقي؟ فيقول: بقي المجاورون. فيقول: أطبق. من مصنفاته (المسند الكبير).(٤)

- عمل اليوم والليلة، للنسائي. (ت ٣٠٣هـ)(٥)

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٩٣/٢٠)، طبقات الشافعية الكبرى السبكي (٢٤/٣).

(٢) ذكر المراسيل في الآتي: ٢٧-٧٥-٧٦-١٣٠-١٥٤-١٩٠-١٩٧-١٩٩-٢١٣-٢٣٣-٢٣٤-٢٥٦-٢٥٨-٢٦٤-٢٧٥-٢٨٢-٣١٨.
طبع المراسيل، لأبي داود عدة طبعات، من أجودها « المراسيل » بتحقيق شعيب الأرنؤوط. طبع مؤسسة الرسالة سنة ١٤٠٨هـ الموافق ١٩٨٨م.

(٣) ذكر المنتخب في الآتي: ١٤٩-٢٣٩-٢٩٢-٣٤٧. (والكتاب مفقود).

(٤) سير أعلام النبلاء ٣٤٨/١٣ -طبقات الحفاظ ٢٧٨.

(٥) ذكر عمل اليوم.. في ١٦٧.
قام بتحقيق « عمل اليوم والليلة » الأستاذ الدكتور فاروق حمادة، طبعته الرئاسة العامة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية، سنة ١٤٠١هـ الموافق ١٩٨١م.

- تهذيب الآثار، لأبي جعفر الطبري. (ت ٣١٠هـ)[١]

التعريف بالكتاب وصاحبه: محمد بن جرير بن يزيد، أبو جعفر الطبري. إمام رحالة في طلب العلم، له إطلاع واسع على فنون كثيرة؛ منها: الفقه والتفسير والحديث والنحو واللغة والعروض.. له تصانيف كثيرة، منها: كتاب التفسير، وتهذيب الآثار، وتفصيل معاني الثابت عن رسول الله ﷺ. قال ياقوت: وهو كتاب يتعذر على العلماء عمل مثله، ويصعب عليهم تتمته. وقال الفرغاني: وابتدأ تصنيف كتاب تهذيب الآثار، وهو من عجائب كتبه.. وتكلم (فيه) على كل حديث بعلله وطرق، وما فيه من الفقه والسنن واختلاف العلماء وحججهم، ما فيه من المعاني والغريب، فتم منه مسند العشرة، وأهل البيت والموالي ومن مسند ابن عبَاس جزء، ومات قبل تمامه.[٢]

- شرح معاني الآثار، لأبي جعفر الطحاوي. (ت ٣٢١هـ)[٣]

التعريف بصاحب الكتاب: أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي، المصري، الحنفي، الإمام العلامة الحافظ، قال السيوطي: وكان ثقة ثبتا فقيها لم يخلف بعده مثله، انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر، له تصانيف بديعة؛ منها: شرح معاني الآثار، ومشكل الآثار.[٤]

- مشكل الآثار، للطحاوي كذلك.[٥]

---

(١) ذكر تهذيب الطبري في الآتي: ٣٥٧.

(٢) طبع القسم الموجود من تهذيب الآثار بتحقيق: (ناصر بن سعد الرشيد، وعبد القيوم عبد رب النبي). وآخرون.

(٣) ذكر شرح معاني الآثار في الآتي: ٩٨-١٨٩-٢٣٧-٣٥٧.

(طبع شرح معاني الآثار عدة طبعات).

(٤) تنظر ترجمة الطحاوي في: العبر، للذهبي ٢/ ١١ -حسن المحاضرة، للسيوطي: ١/ ٣٥٠.

(٥) ذكر مشكل الآثار، للطحاوي في النص: ٢٩٦.

والكتاب مطبوع عدة طبعات.

- المراسيل، لابن أبي حاتم الرازي. (ت ٣٢٧هـ)[١]

- كتاب الحروف، لابن السكن. (ت ٣٥٣هـ).[٢]

- كتاب صحيح ابن حبان. (ت ٣٥٤هـ)[٣]

التعريف بصاحب الصحيح: محمد بن حبان بن أحمد بن معاذ، البستي. قال الخطيب: « كان ثقة نبيلا فهما ». وقال الحاكم كان ابن حبان: « من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث.. » من مصنفاته: المسند الصحيح، والتاريخ، وكتاب الضعفاء.[٤]

- غريب الحديث، للخطابي. (ت ٣٨٨هـ)[٥]

التعريف بصاحب الكتاب: حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب، أبو سليمان، البستي، الخطابي، صاحب التصانيف، سمع من أبي سعيد بن الأعرابي بمكة، وأبي بكر داسة بالبصرة، وآخرين، وسمع منه: أبو عبد الله الحاكم، وأبو عبيد أحمد بن محمد الهروي، وخلق كثير، من مصنفاته: (معالم السنن)، وهو شرح لسنن أبي داود، و(غريب الحديث)، و(أعلام الحديث).[٦]

---

(١) ذكر كتاب مراسيل ابن أبي حاتم في: ١٨٢. (تقدمت ترجمة للمؤلف).

(٢) ذكر كتاب الحروف، لابن السكن في الآتي: ١١-١٥٢-٢٠٩. (وهو مفقود).

(٣) ذكر صحيح ابن حبان في: ٢٢١-٣١٩.

والكتاب مطبوع، ولكنه بترتيب ابن بلبان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)، وبتحقيق شعيب الأرناؤوط. طبع مؤسسة الرسالة سنة ١٤١٢هـ الموافق ١٩٩١م.

(٤) تذكرة الحفاظ ٣/٩٢٠.. وينظر كذلك الأنساب ٢/٢٠٩.

(٥) ذكر غريب حديث الخطابي في: ٣٧٧.

وقد تمت طباعة كتاب: « غريب الحديث »، للخطابي، بتحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي. ط. جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية. ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

(٦) الأنساب (نسبة السبتي) ٣٤٩/١ -سير أعلام النبلاء ٢٣/١٧..

- غريب حديث مالك، للدارقطني.[١]
- كتاب ابن الفرضي. (ت ٤٠٣هـ)[٢]
- فوائد الأصيلي. (ت ٣٩٢هـ)[٣]

التعريف بصاحب الكتاب: عبد الله بن إبراهيم، أبو محمد، الأصيلي، نشأ بأصيلا، وتفقه بقرطبة، سمع ابن المشاط، وابن السليم القاضي، رحل إلى القيروان وسمع بها، ثم إلى مصر، فسمع من أبي القاسم حمزة بن محمد الكناني، ثم إلى مكة، فسمع من طائفة؛ ومن أبي زيد محمد بن أحمد بن عبد الله المروزي صحيح البخاري، ودخل بغداد فسمع من أبي بكر الشافعي، ورجع إلى الأندلس بعلم غزير، له كتاب « الدلائل » في اختلاف مالك، وأبي حنيفة، والشافعي. قال عياض: (كان من حفاظ مذهب مالك، ومن العالمين بالحديث، وعلله ورجاله).[٤]

- كتاب هبة الله اللالكائي. (ت ٤١٨هـ).[٥]

التعريف بصاحب الكتاب: هبة الله بن الحسن بن منصور، أبو القاسم الطبري، الرازي، الشافعي اللالكائي[٦]، سمع عيسى بن علي الوزير، وأبا طاهر المخلص، روى عنه ابنه محمد بن هبة الله، والخطيب البغدادي. صنف كتابا في

---

(١) ذكر الكتاب في النص: ٢٠٩.
ولي صورة عن النسخة الخطية الموجودة في جامعة أم القرى من « غريب حديث مالك ». للدارقطني. ولكنها رديئة الخط ومبتورة.
(٢) لم أتبين اسم الكتاب، وذكر له في: ٢٦٣-٣٠٢.
(٣) ذكر كتاب الفوائد في النص: ٣١٩.
ولم أقف على من ذكر وجود الكتاب في خزائن المخطوطات.
(٤) تاريخ علماء الأندلس ١/ ٢٩٠ -جدوة المقتبس ١/ ٤٤٠ -سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤١٢.
(٥) لم يصرح ابن المواق باسم الكتاب، وقد ذكر اللالكائي في النصين ٣١١ و٣٧٧.
(٦) نسبة إلى بيع اللوالك التي تلبس في الأرجل، أي النعال.

السنن، وكتابا في معرفة أسماء من في الصحيحين، وكتابا في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة. قال الخطيب: (كان يفهم ويحفظ)، مات سنة ثمان عشرة وأربع مائة.(١)

- الإيصال، لابن حزم. (ت ٤٥٦هـ)(٢)

التعريف بالكتاب وصاحبه: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الأندلسي القرطبي، الظاهري، صاحب المصنفات العديدية؛ منها: كتاب (المحلى)، وكتاب (الإيصال إلى فهم كتاب الخصال): وهو عبارة عن شرح كبير لكتاب الخصال الجامعة لمحصل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام -له كذلك-)، أورد فيه أقوال الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الأئمة، في مسائل الفقه ودلائله. قيل إن جزءا من « الإيصال » بمكتبة حميد الدين باليمن، ولم يثبت ذلك، وزعم أبو تراب الظاهري أن لديه بعضه.(٣)

- المحلى، لابن حزم.(٤)

- التمهيد، لابن عبد البر. (ت ٤٦٣هـ)(٥)

- كتاب أبي محمد الرشاطي. (ت ٥٤٢هـ).(٦)

التعريف بالمؤلف: عبد الله بن علي بن عبد الله بن علي بن خلف بن أحمد

---

(١) تاريخ بغداد ١٤/٧٠ - سير أعلام النبلاء ١٧/٤١٩.

(٢) ذكر الإيصال في الآتي : ٢٧١-٢٥٨ .

(٣) كشف الظنون، لحاجي خليفة (١/٢٠٤) -ابن حزم الأندلسي، وجهوده في البحث التاريخي والحضاري، عبد الحليم عويس (ص: ١١١).

(٤) ذكر المحلى في الآتي: ٣٣-٣٤-٣٦-٤٠-٤٩-٩٧-١٢٩-١٧٩-٢٤٣-٢٧١-٢٧٩-٢٨٦-٣١١-٣٣٤-٣٥٢-٣٦٥-٣٧١. (والمحلى مطبوع عدة طبعات).

(٥) ذكر التمهيد في الآتي: ١٦-١٧-٦٤-١٣٦-١٨٨-١٨٩-٢١٩-٢٨٠-٣٢٩-٣٣٨-٣٥٧-٣٦٩. (طبع التمهيد من طرف وزارة الأوقاف المغربية، بتحقيق جماعة من الأساتذة).

(٦) ذكر النقل عن الرشاطي في النص: ٢٩٠. ولم يذكر ابن المواق اسم الكتاب ولعله (اقتباس الأنوار..).

ابن عمر اللخمي، الأندلسي، أبو محمد الرشاطي الحافظ النسابة، من أهل أوريولة، وسكن المرية، يروي عن أبي علي الغساني، وأبي الحسن ابن الدش، وابن فتحون، وجماعة، من مصنفاته: (اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب ولاة الآثار).

كان ضابطا محدثا متقنا إماما، ذاكرا للرجال، حافظا للتاريخ والأنساب، فقيها بارعا، استشهد عند دخول العدو المرية سنة اثنتين وأربعين وخمس مائة.[١]

- التحقيق في أحاديث التعليق، لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ).[٢]

اسم الكتاب: سماه الذهبي: (التحقيق لأحاديث التعليق)[٣] وذكره رياض زادة مختصرا باسم (كتاب التحقيق)[٤] وسماه ابن عبد الهادي: «التحقيق في أحاديث التعليق». وسماه بعضهم: التحقيق في أحاديث الخلاف[٥]

التعريف بصاحب الكتاب: عبد الرحمن بن علي بن محمد، أبو الفرج، الشهير بابن الجوزي، الحافظ الكبير، البغدادي، الحنبلي، الواعظ المتفنن صاحب التصانيف الشهيرة والمفيدة؛ منها: زاد المسير، وتلقيح فهوم أهل الأثر، والموضوعات، وصيد الخاطر، وتلبيس إبليس، والتحقيق في أحاديث التعليق.[٦]

---

(١) المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي، لابن الأبار: ترجمة ٢٠٠ -سير أعلام النبلاء ٢٥٨/٢٠.

(٢) ذكر النقل عن كتاب التحقيق في النص: ١٨٣.

(٣) كذلك نقله عنه د. بشار عواد معروف في كتابه: الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام ص: ٢٢٣-٢٢٤.

(٤) أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، لرياض زادة ص: ٢٧.

(٥) يتبين ذلك في كتاب ابن عبد الهادي الذي وضعه على الكتاب المذكور وسماه: « تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق » في تنقيحه للكتاب المذكور.

(٦) العبر، ١١٨/٣.. السير ٣٦٥/١٢..، كلاهما للذهبي. وينظر كذلك التعليق على الحديث: ١٨٣.

الفصل الرابع

جهود ابن المواق في علوم الحديث



مباحث الفصل الرابع

المبحـــــث الأول : الحكم على السند المعنعن

المبحث الثـــاني : الحكم على السند المؤنن

المبحث الثـــالث : تدليس التسوية

المبحث الرابـــع : متى يحكم على الحديث بالانقطاع

المبحث الخـــامس : حكم مراسيل الصحابة

المبحث الســـادس : حكم الرواية بالمكاتبة

المبحث الســـابع : حكم النسبة إلى الجد

المبحث الثـــامن : هل سمع الحسن من ابن عباس

المبحث التـــاسع : شرط البخاري ومسلم

المبحث العـــاشر : الحديث الحسن

المبحث الحادي عشر : والجهالة وحكمها

المبحث الثـاني عشر : بم تثبت العدالة ؟

المبحث الثـالث عشر : هل في الصحابة من اســـمه عبد الله الصنابحي ؟

المبحث الرابـع عشر : الرواية بالمعنى

المبحث الخامس عشر : الاهتمام بنسبة روايات كتب الحديث إلى مؤلفيها



تمهيد :

علم مصطلح الحديث من العلوم التي شارك في بناء لبناتها عدد كبير من الحفاظ والمحدثين ، وابن المواق شأنه شأن غيره من جهابذة هذا الفن ، فقد أدلى بدلوه في كثير من قضاياه ، وأسهم في ترسيخ أسسه وأصوله ، وهذه بعض النماذج التي لابن المواق فيها نصيب من البناء والتأصيل :

بعض القضايا التي شارك بها ابن المواق في مصطلح الحديث :

المبحث الأول : الحكم على السند المعنعن[١] :

اختلف الأئمة في حكم الإسناد المعنعن على مذاهب ؛ منها :

المذهب الأول : السند المعنعن من قبيل المرسل والمنقطع ما لم يتبين اتصاله من جهة أخرى .

وهذا القول حكاه ابن الصلاح ولم يسم قائله.[٢]

وكان من مذهب شعبة أن الإسناد المعنعن ونحوه ليس بحجة ؛ وهذا ما نقله عنه الحافظ السخاوي :

(كل إسناد ليس فيه حدثنا وأخبرنا فهو خل وبقل)[٣]. ونُقل عنه كذلك : (فلان عن فلان ليس بحديث).[٤]

---

(١) السند المعنعن هو ما يقال فيه: (فلان عن فلان). مقدمة ابن الصلاح ص: ٥٦ - السنن الأبين، لابن رشيد ص: ٢١.

(٢) ونص كلامه: (فلان عن فلان عده بعض الناس من قبيل المرسل والمنقطع حتى يتبين اتصاله بغيره) علوم الحديث، لابن الصلاح - بتحقيق نور الدين عتر - ص: ٥٦.

(٣) فتح المغيث ، للسخاوي. بتحقيق الشيخ علي حسن علي ١٩٣/١.

(٤) رواه الخطيب البغدادي في الكفاية - بسنده إلى شعبة - ص: ٤١٢، ونقلها كذلك السخاوي في الفتح، مع نسبتها لشعبة ١٩٣/١.

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي - بعد نقله لكلام شعبة السابق - : قال وكيع وقال سفيان :

(هو حديث).[١]

لكن الذي استقر عليه شعبة مؤخرا (أنه حديث)، وهذا ما صرح به ابن عبد البر حيث قال : (ثم إن شعبة انصرف عن هذا إلى قول سفيان).[٢]

المذهب الثاني : أن العنعنة تفيد الاتصال بشروط ثلاثة هي : المعاصرة وثبوت اللقيا والسلامة من التدليس[٣]، وهذا الذي عليه حذاق الفن كعلي بن المديني والإمام البخاري وطائفة.[٤]

وقريب من هذا ما ذهب إليه ابن عبد البر - مع دعوى الإجماع - حيث قال :

((اعلم وفقك الله أني تأملت أقاويل أئمة أهل الحديث ، ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم ومن لم يشترطه ، فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن ، لا خلاف بينهم في ذلك ، إذا جمع شروطاً ثلاثة ، وهي :

١-عدالة المحدثين في أحوالهم .

٢-ولقاء بعضهم بعضا مجالسة ومشاهدة .

٣-وأن يكونوا برآء من التدليس .[٥]

(١) شرح علل الترمذي، لابن رجب. بتحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد: ٣٦٢/١.

(٢) التمهيد، لابن عبد البر: ١٣/١.

(٣) التدليس في الاصطلاح أقسام منها : تدليس الإسناد؛ وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، موهما أنه قد لقيه وسمع منه، وذلك بلفظ محتمل كقال فلان أو عن فلان ونحوهما.

- علوم الحديث، لابن الصلاح، بتحقيق نور الدين عتر ص : ٦٦.

(٤) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي ص: ١٣٤.

(٥) مقدمة كتاب التمهيد ١٢/١..

وقال الخطيب البغدادي : ((وأهل العلم مجمعون على أن قول المحدث : « حدثنا فلان عن فلان » صحيح معمول به إذا كان شيخه الذي ذكره يعرف أنه قد أدرك الذي حدث عنه ولقيه وسمع منه ، ولم يكن هذا المحدث ممن يدلس ، ولا يعلم أنه يستجيز إذا حدثه أحد شيوخه عن بعض من أدرك حديثاً نازلا فسمى بينهما في الإسناد من حدثه به ، أن يسقط ذلك المسمى ويروي الحديث عاليا؛ فيقول : « حدثنا فلان عن فلان » أعني الذي لم يسمعه منه ، لأن الظاهر من الحديث السالم رواية مما وصفنا الاتصال، وإن كانت العنعنة هي الغالبة على إسناده))[١]

ومن الذين ادعوا الإجماع على عد الأحاديث المعنعنة متصلة ، إذا خلت من التدليس ، الحاكم النسيابوري.[٢]

المذهب الثالث : وهو اشترط المعاصرة مع إمكان اللقاء دون تحقق ثبوته، فمتي كان الراوي بريئا من تهمة التدليس ، وكان لقاؤه بالمروي عنه بالعنعنة ممكنا من حيث السن والبلد ، كان حديثه عنه متصلا سواء ثبت أنهما التقيا أو لم يثبت ذلك.

وهذا ما ذهب إليه الإمام مسلم في صحيحه ، ونافح عنه في مقدمة كتابه بما لا مزيد عليه، ومنه قوله : ((وذلك لأن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديما وحديثا ، أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثا وجائز ممكن له لقاؤه والسماع منه ، لكونهما جميعا كانا في عصر واحد وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا ولا تشافها بكلام ، فالرواية ثابتة والحجة بها لازمة ، إلا أن تكون هناك دلالة بينة أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه ، أو لم يسمع منه شيئا ، فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا ، فالرواية على السماع أبدا ، حتى تكون الدلالة التي بينا)).[٣]

---

(١) الكفاية، للخطيب البغدادي. ص: ٤٢١.

(٢) معرفة علوم الحديث ص: ٤٣.

(٣) مسلم ١/١٤.

ومذهب أبي الحسن بن القطان أنه لا يعد الحديث المعنعن متصلا وإن ثبت سماع المُعَنْعِن من المعنعَن عنه ما لم يصرح بسماعه لذلك الحديث منه.

قال ابن القطان تعقيبا على عبد الحق الإشبيلي في حديث عرفجة : (فعلى طريقة المحدثين ينبغي أن تكون رواية الأكثرين منقطعة فإنها معنعنة ، وقد زاد فيها ابن علية واحدا ، ولا يدرأ هذا قولهم أن عبد الرحمن بن طرفة سمع جده ، وقول يزيد بن زريع أنه سمع من جده . فإن هذا الحديث لم يقل فيه أنه سمعه منه ، وقد أدخل بينهما فيه الأب ...)(١)

ولما تكلم ابن المواق على حديث رافع بن خديج (٢) نقل عن ابن القطان قوله :

((ففيه كما ترى زيادة « رفاعة بن رافع » بين عباية، وجده رافع ، ولم يكن في حديث مسلم ، من رواية الثوري وأخيه - وهما روياه عن أبيهما - ذكر لسماع عباية من جده رافع ، إنما جاء به معنعنا يحتمل الزيادة لواحد فأكثر ؛ فبين أبو الأحوص عن سعيد أن بينهما واحدا ، وهو رفاعة بن رافع؛ والد عباية، وإن كان الترمذي قد قال: « أن عباية سمع من جده رافع بن خديج »، فليس في ذلك أنه سمع منه هذا الحديث)).(٣) ثم اجتهد في رده دعوى ابن القطان، وبين أن الحكم على السند المعنعن المذكور بأنه لا يصح دعوى باطلة، ولكننا نجد ابن المواق يتابع شيخه فيتعقبه بعدم تعليله حديثين ذكرهما عبد الحق من طريق أبي الزبير عن جابر معنعنا(٤)، والذي يظهر لي أنه إنما تعقبه في ذلك جريا على ما التزم به ابن القطان بتعليل رواية أبي الزبير عن جابر بالعنعنة، وإلا فمذهب ابن

(١) بيان الوهم والإيهام، باب ذكر أحاديث ضعفها من الطرق التي أوردها منها، وهي ضعيفة منها صحيحة أو حسنة من طرق أخر. (٢/ل : ٨٢.ب). ونقله عنه ابن المواق في الحديث رقم (١) من البغية.

(٢) الحديث رقم ٣٧٧ من البغية.

(٣) وأصل كلام أبي الحسن ابن القطان في بيان الوهم والإيهام، باب: ومن المشكوك في رفعه مما ورد مرفوعا (١/ ل: ٦٩.أ). ونقله عنه ابن المواق في الحديث رقم ٣٧٧ من البغية.

(٤) انظر الحديثين ١٦٢،١٦٣.

المواق في العنعنة والأنأنة واحد، وسيأتي ذكره في المبحث التالي.

المبحث الثاني : الحكم على السند المؤنن[(١)]:

اختلف المحدثون في حكم الحديث المروي بهذه الصيغة على مذاهب؛ منها :

المذهب الأول : « أن فلانا قال كذا » هو بمنزلة « عن » في الحمل على الإتصال إذا ثبت التلاقي بينهما حتى يتبين فيه انقطاع.[(٢)]

وهذا ما ذهب إليه ابن عبد البر حيث قال : ((جمهور أهل العلم على أن « عن » و « أن » سواء وأن الاعتبار ليس بالحروف، وإنما هو باللقاء والمجالسة والسماع والمشاهدة فإذا كان سماع بعضهم من بعض صحيحا كان حديث بعضهم عن بعض أبدا بأي لفظ ورد محمولا على الاتصال ، حتى يتبين فيه علة الانقطاع)).[(٣)]

وقد نسب هذا المذهب الخطيب البغدادي إلى الإمام مالك بن أنس رحمه الله .[(٤)]

المذهب الثاني : أن « عن » و « أن » ليسا سواء.

وهو المروى عن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.[(٥)]

وحكى الحافظ ابن عبد البر في التمهيد عن أبي بكر البرديجي : أن حرف « أن » محمول على الانقطاع حتى يتبين السماع لذلك الخبر بعينه من جهة أخرى.

---

(١) الحديث المؤنن هو الذي يقال في سنده: (حدثنا فلان أن فلانا).

(٢) مقدمة ابن الصلاح ص: ٥٧.

(٣) التمهيد، لابن عبد البر ٢٦/١.

(٤) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي ص: ٥٧٥.

(٥) مقدمة ابن الصلاح ص: ٥٧.

لكنه لم يرتضه لذا تعقبه بقوله : ((هذا عندي لا معنى له، لإجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابي سواء قال فيه: « قال رسول الله ﷺ » أو « أن رسول الله ﷺ قال » أو « عن رسول الله ﷺ أنه قال » أو « سمعت رسول الله ﷺ »، كل ذلك سواء عند العلماء، والله أعلم)).[١]

وهناك من فرق بين كون الصحابي الذي روى بـ « عن » أو « أن » وبين، غيره .[٢]

المذهب الثالث : العبرة بإدراك الراوي للمروي عنه أو عدم إدراكه؛ وقد ذكر تفصيل هذا المذهب السيوطي[٣]، وهو كالآتي : ذلك أن الراوي إذا روى حديثا في قصة أو واقعة، فإن كان أدرك ما رواه بأن حكى قصة وقعت بين النبي ﷺ ، وبين بعض الصحابة، والراوي لذلك القصة أدرك تلك الواقعة، فهي محكوم بها بالإتصال.

فإن لم يدرك تلك الواقعة فهو مرسل صحابي.

فإن كان الراوي تابعيا فهو منقطع.

وإن روى التابعي عن الصحابي قصة أدرك وقوعها فمتصل ، وكذا إن لم يدرك وقوعها، ولكن أسندها له، وإلا فمنقطعة.

وختم السيوطي الكلام على ذلك بما نقل عن ابن المواق من قوله : ((وقد حكى اتفاق أهل التمييز من أهل الحديث على ذلك ابن المواق)).[٤]

---

(١) التمهيد ٢٦/١.

(٢) التقييد والإيضاح، للحافظ زين الدين العراقي ٨٥ - تدريب الراوي، للسيوطي ٢١٧/١.

(٣) تدريب الراوي، ٢١٨/١.

(٤) قلت : كذلك نقل السيوطي ذلك عن ابن المواق دون أن يذكر أنه من بغية النقاد، لكن الحافظ زين الدين العراقي لما تكلم عن الحديث المؤنن نقل نص كلام ابن المواق من البغية بنصه، ونسبه إليه فيها.

تدريب الراوي ٢١٨/١ - التقييد والإيضاح ص : ٨٦.

وهذا الذي نقله السيوطي عن ابن المواق هو ما عنده في البغية -عند كلامه على حديث عرفجة- فقد نقل - أي أبو عبد الله بن المواق - عن ابن السكن أنه نبه على أن حديث عرفجة مرسل؛ لأن عبد الرحمن تابعي، لم يشاهد القصة، ولم يذكر من حدثه، فبقى الحديث مرسلا، ونص كلامه:

((وهو أمر بين لا خلاف بين أهل التمييز من أهل هذا اللسان في انقطاع ما يروى كذلك وإرساله إذا علم أن الراوي لم يدرك زمان القصة، كما في هذا الحديث والذي قبله)).(١)

وهذا الذي ذهب إليه ابن المواق هو ما عمل به شيخه أبو الحسن بن القطان في غير ما حديث؛ منه حديث (عكرمة: أن أم حبيبة استحيضت، فأمرها النبي ﷺ أن تنظر أيام إقرائها) فقد عده منقطعا؛ حيث قال : (ذكر من طريق أبي داود عن عكرمة أن أم حبيبة استحيضت فأمرها النبي ﷺ أن تنتظر أيام أقرائها الحديث. هكذا أورده وسكت عنه. وهو حديث مرسل أخبر فيه عكرمة بما لم يدرك ولم يسمع، ولم يقل إن أم حبيبة أخبرته به، ولا أيضا يصح له ذلك...) .(٢)

المبحث الثالث : تدليس التسوية وحكمه :

التدليس في اللغة إخفاء العيب وكتمانه، وأصله من الدلس بالتحريك، وهو اختلاط الظلام بالنور، فمن دلس الحديث فقد جعل أمره مظلما على الواقف عليه بما أخفى من حاله، كما تخفى الأشياء على البصر في الظلمة.(٣)

---

(١) البغية : الحديث الأول . لوحة ١، وجه ب.

(٢) بيان الوهم والإيهام، باب ذكر أحاديث أوردها على أنها متصلة وهي منقطعة أو مشكوك في اتصالها، المدرك الثالث من مدارك الانقطاع : (١/ل : ١٠٧.ب).

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق علي حسين ١/ ٢٠٨ - الوسيط في علوم ومصطلح الحديث د. محمد أبو شهبة ص: ٢٩٥.

وينقسم التدليس إلى قسمين[١] أحدهما :

تدليس الإسناد[٢]، وتحته أنواع؛ أذكر منها الآتي:

- تدليس الإسقاط : وهو أن يروي المحدث عمن لقيه وسمعه ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه، أو عمن لقيه ولم يسمع منه موهما أنه لقيه وسمع منه. ومن صيغة: (عن فلان)، أو (أن فلان)، أو (قال فلان)، ونحو ذلك من الصيغ التي لا تفيد التصريح بالسماع، وقد يكون الساقط واحدا أو أكثر.[٣]

- تدليس القطع : وهو أن يقطع اتصال أداة الرواية بالراوي.[٤]

- تدليس العطف: وهو أن يصرح بالتحديث في شيخ ويعطف عليه شيخا آخر له، ولا يكون سمع ذلك المروي من الثاني.[٥]

(١) اكتفيت بذكر أنواع تدليس الإسناد - ولم أذكر تدليس الشيوخ - لأن كلام الحافظ ابن المواق ينصب عليه.

(٢) كره جماعة من العلماء هذا القسم من التدليس وذموه، وكان شعبة بن الحجاج أشد الناس إنكارا؛ نقل الشافعي عنه أنه قال : (التدليس أخو الكذب). وكان يقول أيضا : (لأن أزني أحب إلي من أن أدلس). قال ابن الصلاح تعقيبا على ذلك : (وهذا من شعبة إفراط محمول على المبالغة في الزجر عنه والتنفير منه).

- علوم الحديث، لابن الصلاح. ص: ٦٧.

(٣) ومن أمثلة تدليس الإسقاط ما أورده الحاكم : روى أبو عوانة عن الأعمش عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر أن النبي - ﷺ - قال : فلان في النار ينادي، يا حنان يا منان. قال أبو عوانة : قلت للأعمش سمعت هذا من إبراهيم؟ قال: لا، حدثني به حكيم بن جبير عنه.

- انظر : معرفة علوم الحديث ص: ١٠٥.

(٤) مثاله : ما قاله علي بن خشرم : كنا عند ابن عيينة، فقال (الزهري) فقيل له : (هل حدثك؟). فسكت! ثم قال (الزهري) فقيل له : سمعته منه؟. فقال : (لم أسمعه منه ولا ممن سمعه منه، حدثني عبد الرازق، عن معمر، عن الزهري).

- علوم الحديث، لابن الصلاح - تحقيق : نور الدين عتر - ص: ٦٦.

(٥) مثاله ما رواه الحاكم أن جماعة من أصحاب هشيم بن بشير اجتمعوا يوما على أن لا يأخذوا منه التدليس، ففطن لذلك فكان يقول في كل حديث يذكره: حدثنا حصين ومغيره عن إبراديم، فلما فرغ قال لهم: هل دلست لكم اليوم؟ فقالوا: لا. فقال : لم أسمع من مغيرة حرفا مما ذكرته، إنما قلت: حدثني حصين ومغيرة غير مسموع لي.

معرفة علوم الحديث ص: ١٠٥.

- تدليس التسوية : وهو أن يروي المدلس حديثا بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، فيسقط الضعيف ويجعل بين الثقتين عبارة موهمة، فيصير الإسناد كله ثقات بحسب الظاهر، وقد كان القدماء يسمونه (تجويدا)[1].

قال بدر الدين الزركشي في نكته على ابن الصلاح :((واعلم أن بعضهم سمى هذا النوع تدليس التسوية، ومنهم أبو الحسن بن القطان وتلميذه ابن المواق؛ فقال في « بغية النقاد » :

(وصورته عند أئمة هذا الشأن أن يعمد الراوي إلى إسقاط راو من بين شيخه وبين من رواه عنه شيخه، أو من بين شيخ شيخه ومن رواه عنه شيخ شيخه ليقرب بذلك الإسناد، وإنما يفعل من يفعله منهم في راويين علم التقاؤهما واشتهرت رواية أحدهما عن الآخر حتى يصير معلوم السماع منه، ثم يتفق له في حديث أن يرويه عن رجل عنه، فيعمد ذلك المسوي إلى ذلك الرجل فيسقطه؛ فيبقى الإسناد ظاهر الاتصال فيسوي الإسناد كله ثقات وهذا شر أقسام التدليس؛ لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفا بالتدليس ويجده الواقف على المسند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة، وفي هذا غرور شديد، قال: ومثاله: حديث علي « إذا كان لك ما تبادرهم » حـ، جرير[2] سمع من أبي إسحاق[3]، وروى عنه الكثير ، ثم يروي هذا الحديث عن الحسن بن

(١) فتح المغيث، للسخاوي ٢٢٧/١.

(٢) جرير بن حازم الأزدي أحد الأئمة الكبار الثقات، لكنه كان يدلس كما نص ذلك يحيى الحماني، ذكره ابن حجر ضمن الطبقة الأولى من المدلسين الذين لا يوصفون بالتدليس إلا نادرا. ذكره الذهبي في « الميزان » وقال : (ولولا ذكر ابن عدي له ما أوردته). توفي سنة سبعين ومائة. /ع.

- ميزان الاعتدال، للذهبي ٣٩٢/١ ترجمة ١٤٦١ - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلاني ص: ٣٣ ترجمة ٧.

(٣) أبو إسحاق السبيعي؛ عمرو بن عبد الله. تقدمت ترجمته: قسم التحقيق ص: ١٤٧.

عُمارة(١) عنه، فإسقاط الحسن بن عُمارة لكونه ضعيفاً تسوية)). اهـ (٢)

المبحث الرابع : متى يحكم على الحديث بالإنقطاع :

عقد ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام بابا عنوانه : باب ذكر أحاديث أوردها على أنها متصلة وهي منقطعة، أو مشكوك في اتصالها. فمهد له بالضوابط التي يحكم بها على الحديث بالانقطاع فقال :

((اعلم أن ما أذكره في هذا الباب من انقطاع الأحاديث، هو مدرك من إحدى أربع جهات:

- الأولى قول إمام من أئمة المحدثين : هذا منقطع، لأن فلانا لم يسمع من فلان، فنقبل ذلك منه ما لم يثبت خلافه.

- الثانية أن توجد رواية المحدث عن المحدث لحديث بعينه بزيادة واسطة بينهما، فيقضى على الأولى التي ليس فيها ذكر الواسطة بالإنقطاع ...

- الثالثة أن تعلم من تاريخ الراوي والمروي عنه أنه لم يسمع منه.

(١) الحسن بن عمارة البجلي، مولاهم، أبو محمد الكوفي، قاضي بغداد، متروك . توفي سنة ثلاث وخمسين ومائة /ت ق. - الكامل في الضعفاء، لابن عدي ٢٨٣/٢ ترجمة ٤٤٥ - ميزان الاعتدال ٥١٣/١ ترجمة ١٩١٨ - تقريب التهذيب ١٦٩/١.

(٢) النكت على ابن الصلاح، تحقيق أستاذي الدكتور زين العابدين بلافريج. القسم الثاني - نسخة مرقونة على الآلة الكاتبة - ١٧٠/١...

قلت : لم يذكر هذا النص في القسم الذي بين يدي من « بغية النقاد » والظاهر أنه من القسم المفقود منها.

ويبدو أن الحافظ زين الدين العراقي قد اطلع عليه، لذا نجده لما تناول القسم الثاني من قسمي التدليس عند شرحه لمقدمة ابن الصلاح، تكلم على تدليس التسوية فكان منه أن قال ما نصه:

(قلت : ومما يلزم منه الغرور الشديد أن الثقة الأول قد لا يكون معروفا بالتدليس، ويكون المدلس قد صرح بسماعه من هذا الشيخ الثقة وهو كذلك فتزول تهمة تدليسه، فيقف الواقف على هذا السند، فلا يرى فيه موضع علة؛ لأن المدلس صرح باتصاله، والثقة الأول ليس مدلسا، وقد رواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة، وفيه ما فيه من الآفة التي ذكرناها، وهذا قادح فيمن تعمد فعله). اهـ

- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. ص: ٩٧.

- الرابعة أن يكون الانقطاع مصرحا به من المحدث، مثل أن يقول : حدثت عن فلان، أو بلغني، إما مطلقا، وإما في حديث حديث)).اهـ [(١)]

هكذا ذكر ابن القطان هذه المدارك الأربعة للإنقطاع، وكذلك نقلها عنه بدر الدين الزركشي في نكته على ابن الصلاح، ثم نقل تعقيب تلميذه ابن المواق عليه في المدرك الثاني فكان منه أن قال:

((قال ابن المواق في بغية النقاد : « وإنما يكون الذي ذكره في الثانية منقطعا بشروط:

أحدهما أن يكون الراوي قد عنعن ولم يصرح بالسماع، ولا بما يقتضيه من « حدثنا » وشبهه.

الثاني أن يكون راوي الزيادة ثقة، فإن رواية غير الثقة مناقضة غير قادحة، قال النسائي: لا يحكم بالضعفاء على الثقات.

الثالث ألا يخالف راوي الزيادة الحفاظ، ولا يأتي بشذوذ وما لا يتابع عليه، وإن كان ثقة[(٢)] فإنه إذا خالف الحفاظ أو شذ لم تعتبر روايته وكان القول قول الجمهور، قال: وهذا الشرط لم يعتبره ابن القطان، وليس كما قال؛ فإن الجمهور ردوا رواية عبد الرزاق عن ابن جريج حديث أم كرز في العقيقة[(٣)] وحكموا

---

(١) بيان الوهم والإيهام : القسم الثاني: التحقيق، للدكتور آيت اسعيد الحسين ٢/٢٥٠ - وفي مخطوط بيان الوهم (١/٨٨.أ).

(٢) قال أستاذنا زين العابدين بلافريج شارحا لهذا القيد: ((ولا يقال في هذه الحالة: كيف وهي زيادة ثقة؟ لأنها مقبولة بقيد عدم المخالفة، والمخالفة هنا واقعة، كما أنها غير الحالة التي يزيد فيها الثقة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى الحديث، فإن هذه قد أخذ بها غير واحد من الأئمة واحتجوا بها؛ منهم الشافعي وأحمد، رحمهم الله)).

هامش الصفحة ٤٤ من الجزء الأول من قسم التحقيق الثاني، من النكت على ابن الصلاح، للزركشي.

(٣) الحديث من هذا الطريق عند عبد الرازق في مصنفه كتاب العقيقة، ٣٢٨/٤ حديث رقم ٧٩٥٤، وهذا نصه: ((قال أخبرني ابن جريج، قال: أخبرني عبيد الله بن أبي يزيد أن سباع بن ثابت يزعم أن محمد بن ثابت بن سباع أخبره أن أم كرز أنها سألت رسول الله ﷺ عن العقيقة ... الحديث.

بوهمه لما قالت الحفاظ من أصحاب ابن جريج، فزاد في إسناده راويا[١] بين سباع بن ثابت وأم كرز؛ ممن نقل ذلك أحمد بن حنبل وأبو بكر النيسابوري والدارقطني وغيرهم »)).[٢]

المبحث الخامس : حكم مراسيل الصحابة :

تعريف مرسل الصحابي :

((هو ما يرويه الصحابي عن النبي ﷺ، ولم يسمعه منه، إما لصغر سنه، أو تأخر إسلامه أو غيابه عن شهود ذلك)).[٣]

ومن هذا القسم كثير من حديث سهل بن سعد الساعدي، والحسن بن علي ابن أبي طالب، وعبد الله بن الزبير، والنعمان بن بشير، وأبو الطفيل الكناني، والسائب بن يزيد، وعبد الله بن عباس، والمسور بن مخزمة، وغيرهم.[٤]

ذكر ابن الصلاح أن حكم المرسل - غير مرسل الصحابي- حكم الحديث الضعيف، ثم أكد ذلك بقوله:

((وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر، وقد تداولوه في تصانيفهم. وفي صدر صحيح مسلم: « المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة ». وابن عبد البر، حافظ المغرب، ممن حكى ذلك عن جماعة أصحاب

(١) هذا الراوي الذي زيد في هذه الرواية هو : محمد بن ثابت بن سباع. وجمهور من روى الحديث من غير طريق عبد الرازق لم يذكروا هذا الراوي، فخالفت هذه الراوية رواية الحفاظ، فاقتضى الأمر ردها وعدم قبولها وعدم الحكم على رواية الحفاظ بالانقطاع.

(٢) النكت على ابن الصلاح، للزركشي - القسم الثاني - ١/٤٠ .. ٤٨.

(٣) منهج النقد في علوم الحديث، لنور الدين عتر ص: ٣٧٣.

(٤) ذكر ذلك خلدون الأحدب في أسباب اختلاف المحدثين [١/٢٢٠] وعزاه للخطيب في الكفاية ص: ١٠٥.

الحديث)).[١]

وبعد كلام له في المرسل انتقل إلى مرسل الصحابي، فقال:

((ثم إنا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه مرسل الصحابي، مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ ولم يسمعوه منه؛ لأن ذلك في حكم الموصول المسند؛ لأن روايتهم عن الصحابة[٢]، والجهالة بالصحابي غير قادحة، لأن الصحابة كلهم عدول)).[٣]

وقال صاحب محاسن الاصطلاح : ((حكى بعضهم الإجماع على قبول مراسيل الصحابة، ولكن الخلاف ثابت، ذكره بعض الأصوليين عن الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني، وحكى بعض المحدثين فيه الخلاف، لاحتمال تلقيهم عن بعض التابعين، وللخطيب أبي بكر تصنيف في الصحابة الذين رووا عن التابعين، بلغ عددهم ثلاثة وعشرين صحابيا، والمراد أن غالب رواية الصحابة إنما هو عن صحابي مثله)).[٤]

وذهب النووي في التقريب إلى أن مرسل الصحابي ((محكوم بصحته على المذهب الصحيح)).[٥]

وزاد السيوطي ذلك شرحا (([أنه] الذي قطع به الجمهور من أصحابنا

---

(١) علوم الحديث، لابن الصلاح ص : ٤٩ - ٥٠.

(٢) للعراقي تعقيب على ابن الصلاح في قوله « لأن روايتهم عن الصحابة » ؛ حيث قال إنه غير جيد، وصوابه أن يقول: إن أكثر رواياتهم عن الصحابة لوجود جماعة من الصحابة سمعت من بعض التابعين وفي نفس التعقيب ينبه العراقي إلى أن غالب رواية الصحابة عن التابعين ليست أحاديث مرفوعة وإنما هي إسرائيليات أو حكايات أو موقوفات.

- التقييد والإيضاح ص: ٧٥....

(٣) علوم الحديث، لابن الصلاح. ص: ٥٠...

(٤) محاسن الاصطلاح، لسراج الدين البلقيني ص: ١٤٢.

(٥) التقريب، للنووي، وبحاشيته تدريب الراوي، للسيوطي ٢٠٧/١.

وغيرهم، وأطبق عليه المحدثون المشترطون للصحيح القائلون بضعف المرسل، وفي الصحيحين من ذلك ما لا يحصى، لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة وكلهم عدول، ورواياتهم عن غيرهم نادرة، وإذا رووها بينوها)).[١]

قال الزركشي: ((قال الحافظ أبو علي الغساني: ليس يعد مرسل الصحابي مرسلا؛ فقد كان يأخذ بعضهم عن بعض ويروي بعضهم عن بعض، وقال: كان لعمر بن الخطاب جار من الأنصار يتناوب معه النزول إلى رسول الله ﷺ ينزل هو يوماً والآخر يوما، قال: فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره. وقال البراء: ما كل ما نحدثكم به عن رسول الله ﷺ سمعناه من رسول الله ﷺ، ولكن سمعناه وحدثنا أصحابنا، وكنا لا نكذب.

وقال ابن طاهر في كتاب اليواقيت: كان من مذهب الصحابة رضي الله تعالى عنهم أنه إذا صح عندهم أن رسول الله ﷺ ذكر حديثا رووه عنه من غير أن تذكر الواسطة بينهم، فقد روى أبو هريرة وابن عباس قصة - وأنذر عشيرتك الأقربين - وهذه القصة كانت بمكة في بدء الإسلام لم يحضرها أبو هريرة ويصغر عنها سن ابن عباس، وروى ابن عمر- رضي الله تعالى عنهما - وقوف النبي ﷺ على قليب بدر، وابن عمر لم يحضر بدرا)).[٢]

ثم حكى الزركشي الإجماع على الاحتجاج بمراسيل الصحابة.

ثم قال: ((ولم أر من خالف في ذلك سوى ابن القطان فإنه علل حديث جابر في صلاة النبي ﷺ عند الكعبة بأن جابرا لم يدرك من حدثه بذلك...)).[٣]

ولما كان أبو الحسن بن القطان يعد مرسل الصحابي منقطعا وضعيفا، فإننا نراه

---

(١) تدريب الراوي ٢٠٧/١.

(٢) النكت على ابن الصلاح، للزركشي، بتحقيق الدكتور زين العابدين بلافريج - القسم الأول ٦١٢/٤ - ٦١٣.

(٣) وتتمته : ((ونازعه تلميذه ابن المواق في كتابه بغية النقاد، فقال: « وقد تكرر من ابن القطان مثل هذا في تعليل أحاديث كثيرة كحديث أسامة بن زيد في الاتتضاح)) وذكر عدة أحاديث أعلها ابن القطان بكونها مراسيل صحابة، وختم بقوله: ((والبحث فيه قليل الجدوى؛ فإنهم كلهم عدول، وكيفما كان فالحجة فيه لازمة)). اهـ نفس المصدر السابق ٦١٥/٤ - ٦١٦.

يعلل أحاديث كثيرة من أحكام عبد الحق الإشبيلي بكونها من مراسيل الصحابة، وهو في ذلك لا يفرق بين ما أخرج في الصحيحين أو غيرهما، ومما رده لهذا السبب:

- حديث زيد بن حارثة أن جبريل لما نزل على النبي ﷺ أراه الوضوء، فلما فرغ من وضوئه أخذ حفنة من ماء فرش بها في الفرج. الحديث ذكره عبد الحق الإشبيلي من طريق البزار.(١)

فقد عقب أبو عبد الله ابن المواق على شيخه في الحديث المتقدم مبينا سبب تعليل ابن القطان لهذا الحديث متناولا أوجه رده المحتملة واحدا واحدا إلى أن خلص إلى القول : فلم يبق موضع نظر إلا فيما بين أسامة والنبي ﷺ، وأسامة قد روى عن النبي ﷺ حديثا كثيرا. فأراه إنما يريد، والله أعلم، أن أسامة تصغر سنه عن وقت نزول جبريل، وتعليمه النبي ﷺ الوضوء والصلاة)).(٢)

ولما كان مذهب أبي عبد الله بن المواق قبول مرسل الصحابي فقد رد على شيخه في هذا الوجه بقوله:((وهذا إن كان معنيه فليس بصواب(٣). فإن أقصى ما في ذلك أن يكون سمعه من أبيه، أو من غيره ممن شاهد ذلك، هذا إن لم يكن سمعه من النبي ﷺ؛ وليس ذلك بقادح في الحديث؛ فإن الصحابة كلهم عدول لا يوضع في رواياتهم هذا النظر، كما لا يوضع فيهم تعديل ولا تجريح؛ فإنهم عدول بتعديل الله تعالى، وهم الأمناء على الوحي المأخوذ عنهم كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ)).(٤)

- حديث جابر بن عبد الله في إمامة جبريل بالنبي ﷺ فقد ذكره عبد الحق

---

(١) انظر - غير مأمور - الحديث رقم ٧٠ من البغية.

(٢) البغية: الحديث رقم ٧٠.

(٣) ليس هذا مجرد احتمال بل هو الصواب، ولابن القطان رد أحاديث كثيرة بهذا السبب.

(٤) الحديث رقم ٧٠ من البغية.

الإشبيلي من طريق النسائي، وفيه: فتقدم جبريل، ورسول الله ﷺ خلفه، والناس خلف رسول الله ﷺ الحديث.(١)

قال ابن القطان تعقيبا عليه : ((وهو أيضا يجب أن يكون مرسلا كذلك، إذ لم يذكر جابر من حدثه بذلك، وهو لم يشاهد ذلك صبيحة الإسراء، لما علم من أنه أنصاري، إنما صحب بالمدينة، وابن عباس، وأبو هريرة: اللذان رويا أيضا قصة إمامة جبريل، فليس يلزم في حديثهما من الإرسال ما في رواية جابر، لأنهما قالا: إن رسول الله ﷺ قال ذلك وقصه عليهم)).(٢)

- حديث ابن عباس، الذي ذكره الإشبيلي من طريق الترمذي؛ قال: اغتسل بعض أزواج النبي ﷺ في جفنة، فأراد النبي ﷺ أن يتوضأ منها الحديث ...

فقد رده ابن القطان، وبين أنه مرسل، حيث قال: ((فإن شريكا رواه عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن ميمونة؛ قال: « أجنبت فاغتسلت من جفنة، فجاء النبي ﷺ الحديث.

ذكر ذلك الدارقطني، فزاد - كما ترى - « عن ميمونة » فيجب أن تكون رواية شعبة والثوري وأبي الأحوص عن سماك مرسلة إذ لم تذكر فيها ميمونة، ويتبين برواية شريك أن ابن عباس لم يشهد ذلك، وإنما تلقاه من ميمونة خالته، والله أعلم)).(٣)

وإذا كان ابن المواق قد رد على شيخه ابن القطان في تعليل الأحاديث

---

(١) نبه ابن المواق على رد ابن القطان لهذا الحديث عند كلامه على الحديث السالف الذكر (٧٠).

(٢) بيان الوهم والإيهام - قسم التحقيق، للدكتور آيت اسعيد الحسين ٢/٣٢٠ الحديث ٤٦٤ - وفي مخطوط البيان: المدرك الثالث من مدارك الانقطاع (١/ل :١٠٩.أ).

وللدكتور آيت سعيد الحسين تعقيب جيد على ابن القطان بشأن رد ابن القطان لهذا الحديث بدعوى أن جابرا لم يسمع هذا الحديث من النبي ﷺ ، بين فيه أن جابرا سمع ذلك من النبي ﷺ استنادا إلى رواية الحديث عند أحمد والنسائي إذ الحديث جاء جوابا على سؤال رجل للنبي ﷺ، وبالتالي فلا تقيد فيه بكون جابر لم يحضر زمن القصة.

هامش بيان الوهم والإيهام ٢/٣٢٠.

(٣) بيان الوهم والإيهام- بتحقيق الدكتور آيت اسعيد الحسين الحديث رقم ٤٣٧، وبالخطوط: المدرك الثاني من مدارك الانقطاع (١/ل :٩٩.أ). وبالبغية: في التعقيب على الحديث رقم ٧٠.

بمراسيل الصحابة، فإنه كذلك فعل مع عبد الحق الإشبيلي، فهذا الأخير لما ذكر حديثا ذكر أنه من مسند عقبة بن عامر - أنه أتى النبي ﷺ فأخبره أن أخته نذرت أن تمشي إلى الكعبة حافية ... - تعقبه ابن المواق بأن الحديث من مسند ابن عباس، رضي الله عنهما، فكان منه أن قال: ما نصه: ((فابن عباس وإن كان من أصاغر الصحابة فإنه قد روى عن النبي ﷺ حديثا كثيرا، ومحمله على السماع حتى يتبين في لفظه أنه لم يسمعه، وأنه إنما سمعه بواسطة، فحينئذ يقدم على ذلك)).[1]

المبحث السادس : حكم الرواية بالمكاتبة :

هو أن يسأل الطالب الشيخ أن يكتب له شيئا من حديثه، أو يبدأ الشيخ بكتاب ذلك مفيدا للطالب بحضرته، أو من بلد آخر.

قال صاحب المحدث الفاصل بين الراوي والواعي:

((وأما الكتاب من المحدث إلى آخر بأحاديث يذكر أنه أحاديثه سمعها من فلان كما رسمها في الكتاب - فإن المكاتب لا يخلو من أن يكون على يقين من أن المحدث كتب بها إليه، أو يكون شاكا فيه، فإن كان شاكا فيه لم تجز له روايته عنه، وإن كان متيقنا له - فهو وسماعه [و] الإقرار منه سواء، لأن الغرض من القول باللسان فيما تقع العبارة فيه باللفظ إنما هو تعبير اللسان عن ضمير القلب، فإذا وقعت العبارة عن الضمير بأي سبب كان من أسباب العبارة - إما بكتاب وإما بإشارة، وإما بغير ذلك مما يقوم مقامه- كان ذلك كله سواء، وقد روى عن النبي ﷺ ما يدل على أنه أقام الإشارة مقام القول في باب العبارة: (وهو حديث الرجل الذي أخبره أن عليه عتق رقبة، وأحضره جارية فقال إنها أعجمية، فقال لها النبي ﷺ : « أين ربك »؟ فأشارت إلى السماء، قال « من أنا؟ » قالت أنت

(١) انظر - غير مأمور - الحديث رقم ٩٨ من البغية.

رسول الله . قال : « أعتقها » [١])) [٢].

وقد صحح هذا النوع والرواية به كل من أيوب السختياني، ومنصور بن المعتمر، والليث بن سعد، وخلق كثير من المتقدمين والمتأخرين.

وذكر القاضي عياض - كذلك - أن المشايخ أجازوا الحديث بذلك متى صح عنده أنه خطه وكتابه؛ وعللوا ذلك بأن كتابه إليه بخط يده أو إجابته إلى ما طلبه هو أقوى إذن بذلك، وبهذا قال حذاق الأصوليين، واختاره المحاملي- من أصحاب الشافعي - ؛ قال: وذهب ناس إلى أنه لا تجوز الرواية عنه، وهذا غلط .[٣]

ومن مذهب البخاري الاحتجاج بالمكاتبة وعدها من قبيل الأحاديث المتصلة لذا عقد بابا في صحيحه عنونه بقوله : « باب ما يذكر في المناولة، وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان ». ثم أورد عقبه حديثا معلقا[٤] : ((وقال أنس : نسخ عثمان المصاحف فبعث بها إلى الآفاق، ورأى عبد الله بن عمر ويحيى بن سعيد [الأنصاري] ومالك ذلك جائزا، واحتج بعض أهل العلم في المناولة بحديث النبي ﷺ؛ حيث كتب لأمير السرية كتابا وقال : لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا كذا. الحديث ...[٥]

قال ابن حجر في الفتح : ((والمكاتبة من أقسام التحمل، وهي أن يكتب الشيخ حديثه بخطه، أو يأذن لمن يثق به بكتبه، ويرسله بعد تحريره إلى الطالب، ويأذن في روايته عنه، وقد سوى المصنف بينها وبين المناولة)).[٦]

---

(١) انظر - غير مأمور - : صحيح مسلم ٣٨١/١...

(٢) المحدث الفاصل، للرامهرمزي، بتحقيق د. عجاج الخطيب ص: ٤٥٢...

(٣) انظر - غير مأمور-: الإلماع للقاضي عياض. ص: ٨٤.

(٤) وصله البخاري في فضائل القرآن.

(٥) فتح الباري : كتاب العلم، ١٥٣/١...

(٦) فتح الباري ١٥٤/١.

وقد قال ابن حجر في شرح قوله : (نسخ عثمان المصاحف...): ((ودلالته على تسويغ الرواية بالمكاتبة واضح، فإن عثمان أمرهم بالاعتماد على ما في تلك المصاحف ومخالفة ما عداها، والمستفاد من بعثه المصاحف إنما هو ثبوت إسناد صورة المكتوب فيها إلى عثمان، لا أصل ثبوت القرآن فإنه متواتر عندهم)).(١)

وجاء في صحيح البخاري بالسند المتصل إلى عبد الله بن عباس، رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه رجلا وأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين، فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى ... الحديث.(٢)

قال السخاوي عقب ذكره لهذا الحديث: ((وقد صارت كتب النبي ﷺ دينا يدان بها، والعمل بها لازم للخلق، وكذلك ما كتب به أو بكر، وعمر، وغيرهما من الخلفاء الراشدين فهو معمول به)).(٣)

وقال عياض: ((وقد استمر عمل السلف فمن بعدهم من الشيوخ بالحديث بقولهم: كتب إلى فلان قال: أخبرنا فلان، وأجمعوا على العمل بمقتضى هذا الحديث وعدوه في المسند بغير خلاف يعرف في ذلك، وهو موجود في الأسانيد كثيرا)).(٤)

وتبعه ابن الصلاح فقال: ((وكثيرا ما يوجد في مصنفاتهم قولهم « كتب إلى فلان: قال حدثنا فلان » والمراد به هذا، وذلك معمول به عندهم معدود في المسند الموصول)).(٥)

---

(١) الفتح ١٥٤/١.

(٢) كتاب العلم، الفتح ١٥٤/١ ح: ٦٤.

(٣) فتح المغيث، للسخاوي - بتحقيق علي حسن ٨/٣.

(٤) الإلماع إلى أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض. ص: ٨٦- وكذا فتح المغيث، للسخاوي - بتحقيق علي حسن - ٥/٣.

(٥) علوم الحديث، لابن الصلاح - بتحقيق عتر - ص: ١٥٤.

وروى أبو عبد الله الحاكم النيسابوري بسنده إلى إسماعيل بن أبي أويس أنه سمع خاله مالك بن أنس يقول: قال لي يحيى بن سعيد الأنصاري لما أراد الخروج إلى العراق التقط لي مائة حديث من حديث ابن شهاب حتى أرويها عنك عنه، قال مالك: ثم بعثت بها إليه.(١)

وفي الصحيحين اجتماعا وانفرادا أحاديث من هذا النوع من رواية التابعي عن الصحابي، أو من رواية غير التابعي ونحو ذلك ؛ فمما اجتمعا عليه:

- حديث ورّاد الثقفي، قال كتب معاويه إلى المغيرة رضى الله عنهما الله عنهما أن اكتب إلى ما سمعت من رسول الله ﷺ فكتب إليه :((سمعت النبي ﷺ يقول إن الله كره لكم ثلاثا: قيل وقال ، وإضاعة المال وكثره السؤال))(٢)

- حديث عبد الله بن عون ؛قال كتبت أسأله عن الدعاء قبل القتال ،فكتب إلي أن النبي ﷺ أغار على بنى المصطلق وهم غارون . الحديث(٣)

وفى الصحيحين أحاديث أخر من هذا النوع غير ما ذكر.(٤)

ومما انفرد به البخاري حديث هشام الدستوائي؛ قال : كتب إلى يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه رفعه: « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا

(١) معرفة علوم الحديث، للحاكم النيسابوري. ص: ٢٥٩.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الزكاة، باب قول الله تعالى ﴿لا يسئلون الناس إلحافا﴾ [البقرة ٢٧٤] الفتح ٣/ ٣٤٠ ح: ١٤٧٧ - صحيح مسلم، كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة السؤال ١٣٤١/٣ ح: ١٣.- ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي -

(٣) صحيح البخاري، كتاب العتق، باب من ملك من العرب رقيقا.. الفتح ١٧٠/٥ ح: ٢٥٤١ -صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب جواز الإغارة على الكفار... ١٣٥٦/٣ ح: ١ - ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي -

(٤) منها : حديث موسى بن عقبة عن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله - وكان كاتباً له - قال: كتب إليه عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : (واعملوا أن الجنة تحت ظلال السيوف).

- صحيح البخاري، الفتح ٣٣/٦ ح: ٢٨١٨ - وصحيح مسلم ١٣٦٢/٣ ح: ١٧٤٢.

وينظر كذلك : تدريب الراوي ٧٥/٢ - فتح المغيث ٩/٣.

حتى تروني ».[١]

ومما انفرد به مسلم حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص؛ قال: كتبت إلى جابر بن سمرة، رضي الله عنهما، مع غلامي نافع أن أخبرني بشيء سمعته من رسول الله ﷺ قال: فكتب إلي: سمعت رسول الله ﷺ يوم جمعة عشية رجم الأسلمي، فذكر الحديث.[٢]

بل روى البخاري عن شيخه محمد بن بشار بالمكاتبة.[٣]

وبهذا يتبين أن مذهب الجمهور جواز الرواية بالمكاتبة واعتبارها من المسند المتصل، لكن من الذين قالوا بالمنع: الماوردي في الحاوي، وقال السيف الآمدي: لا يرويه إلا بتسليط من الشيخ ؛ كقوله : فاروه عني، أو أجزت لك روايته .[٤]

أما أبو الحسن بن القطان الفاسي فقد اعتبر الرواية بالمكاتبة من قبيل المنقطع لذا علل أحاديث كثيرة في الصحيحين وردها بذلك، وقد ضمن مذهبه هذا في المدرك الرابع من مدارك الانقطاع، من باب ذكر أحاديث أوردها على أنها متصلة وهي منقطعة أو مشكوك في اتصالها، ومن أمثلة ذلك حديث جابر بن سلمة المتقدم قريبا، فإنه تعقب عبد الحق الإشبيلي في ذكره لهذا الحديث مع سكوته عنه؛ حيث قال : ((وهو عند مسلم رحمه الله منقطع؛ إنما كتب به جابر بن سمرة عامر بن سعد...)).[٥]

وتعقب عبد الحق كذلك في حديث عبد الله بن أوفى - الذي ذكره من طريق مسلم - وقال :

---

(١) صحيح البخاري، الفتح ١١٩/٢ ح: ٦٣٧.

(٢) صحيح مسلم ١٤٥٣/٣ ح: ١٨٢٢.

(٣) قال البخاري في باب إذا حنث ناسيا - من كتاب الإيمان والنذور -: كتب إلى محمد بن بشار، حدثنا معاذ ... (الفتح ٥٥٠/١١ ح: ٦٦٧٣) - فتح المغيث ١٠/٣ - تدريب الراوي ٥٦/٢.

(٤) التبصرة والتذكرة ، للعراقي ١٠٥/٢.

(٥) بيان الوهم والإيهام ١/ل: ١٢٤ وجه ب.

((وهو حديث لم يسمعه أبو النضر سالم بن عبد الله بن أبي أوفى وإنما كتب به إلى مولاه...)).[١]

ثم ساق نفس الحديث من طريق البخاري وبين أنه رواه كذلك ابن أبي الزناد مكاتبة، وختم بقوله : ((فالحديث إذن منقطع حدث به أبو النضر عن كتاب ابن أبي أوفى إلى مولاه المذكور)).[٢]

وقد استحسن ابن القطان صنيع عبد الحق الإشبيلي حينما ذكر حديث ابن عمر في الدعوة قبل القتال، حيث قال : ((وذكر أبو محمد حديث ابن عمر ... كما وقع فبرئت منه عهدت؛ قال: عن ابن عون كتب إلى نافع أساله عن الدعوة قبل القتال فكتب إلي ... فمثل هذا هو الصواب في أمثاله أن يبين أنه من كتاب فاعلمه)).[٣]

ولم يوافق أبو عبد الله بن المواق شيخه على ما ذهب إليه من عده الحديث المروي بالمكاتبة منقطعا لذا رد ذلك على شيخه، وقد نقل هذا الرد الحافظ زين الدين العراقي في شرحه على ألفيته[٤].

المبحث السابع : النسبة إلى الجد :

من المؤاخذات التي آخذ بها أبو الحسن بن القطان عبد الحق الإشبيلي أنه

(١) بيان الوهم ١/ل : ١٢٥ وجه أ. وينظر كذلك علم العلل بالمغرب ٣٧٩/٢.

(٣) بيان الوهم ١/ل١٢٥ وجه أ...

(٣) بيان الوهم ١/ل : ١٢٥ وجه ب.

(٤) الملاحظ أن هذا الشرح ورد باسمين : أحدهما : التبصرة والتذكرة – في الطبعة التي قام بتصحيحها والعناية بها محمد ابن الحسين العراقي، و ورد باسم « فتح المغيث » في الطبعة التي حققها الأستاذ محمود ربيع. ونص كلام الزين العراقي: ((وذهب ابن القطان إلى انقطاع الرواية بالكتابة ؛ قاله عقب حديث جابر بن سمرة المذكور، ورد ذلك عليه أبو عبد الله بن المواق)).
انظر : التبصرة ١٠٥/٢ ، وفتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للعراقي نفسه. ص/٢٢٣.

نسب بعض الرواة إلى أجدادهم، ومن مذهبه أن الراوي يجب أن ينسب إلى أبيه؛ وهذه بعض النماذج لذلك:

جاء في الأحكام لعبد الحق الإشبيلي ما نصه: ((أبو داود عن عبد الرحمن بن يزيد قال: استأذن علقمة والأسود على عبد الله وقد كنا أطلنا القعود ...)).(١)

فتعقبه ابن القطان بأن صوابه الذي يجب أن يكون عليه هو: ((عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد...والذي أورد أبو محمد [يعني عبد الحق] لا هو ما وقع في سنن أبي داود، ولا هو إصلاح له)).(٢)

ولما كان من مذهب أبي عبد الله بن المواق جواز نسبة الراوي إلى جده إذا لم يكن في ذلك لبس فقد استدرك على شيخه ابن القطان بأن غاية جناية عبد الحق فيه أن نسب راويا إلى جده. ثم قال:

((وهذا شائع لا حجر فيه إذا لم يكن فيه لبس)).

ثم استدل ابن المواق على ما ذهب إليه بجزء من حديث البراء بن عازب الذي أخرجه البخاري ومسلم(٣) وهو قوله ﷺ : « أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب ». وكذا بحديث ضمام بن ثعلبة الذي أخرجه البخاري،(٤) وفيه : « يا ابن عبد المطلب إني سائلك ... » وختم بقوله : ((وهذا كثير جداً، معمول به عند المحدثين وغيرهم، فالمؤاخذة بمثله ليس فيها درك)).(٥)

(١) (الأحكام)، لعبد الحق: كتاب الصلاة، باب الإمامة وما يتعلق بها (٢/ل : ٥٦.ب) وهذا الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة. باب إذا كانوا ثلاثة كيف يقومون. (٤٠٨/١ ح: ٦١٣).

(٢) بيان الوهم والإيهام، باب ذكر رواة تغيرت أسماؤهم وأنسابهم. (١/ل :٥٠.ب).

(٣) صحيح البخاري كتاب الجهاد، باب من قاد دابة في الحرب (الفتح-/٦٩ ح: ٢٨٦٤)، وأخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين (١٤٠٠/٣ ح: ٧٨).

(٤) صحيح البخاري. كتاب العلم. باب ما جاء في العلم وقوله تعالى: ﴿وقل رب زدني علما﴾ [طه ١١٤] (الفتح ١٤٨/١ ح: ٦٣).

(٥) الحديث رقم ٢٦١ من البغية.

وذكر عبد الحق في الأحكام حديث أسامة بن زيد وسعيد بن زيد بن عمرو - مرفوعا - ما تركت بعدي فتنة ... الحديث. فقال عبد الحق ((وسعيد بن عمرو)) حيث نسبه إلى جده. وفي حديث صلاته ﷺ في مسجد بني عبد الأشهل - الذي ذكره من طريق البزار - قال عبد الحق: ((من رواية إبراهيم بن أبي حبيبة)) فتعقبه ابن القطان بأنه قد أخطأ في الحديثين وأن الصواب أنه إن وجد الراوي منسوباً إلى جده بينه، لا العكس كما فعل في الراوي إبراهيم بن أبي حبيبة، حيث إن الذي عند البزار « إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ».

وقد تعقبه ابن المواق بأن المؤاخذة بمثله قريبة ليس فيها كبير درك في المشاهير من الرواة كإبراهيم المذكور وعبد الرحمن بن الأسود المتقدم وأمثالهما.

ثم نص ابن المواق على أن ابن القطان نفسه وقع فيما واخذ به عبد الحق الإشبيلي في مواطن قريبة في كتابه من مكان تعقبه هذا - بل قد يقع له ذلك عدة مرات في الصفحة الواحدة - حيث قال : ((ذكره أبو علي بن السكن... فإن يحيى بن صاعد)). وبموجب مذهبه كان عليه أن يقول في الأول : سعيد ابن عثمان بن السكن، وفى الثاني : يحيي بن محمد بن صاعد.

وخلاصة مذهب ابن المواق هو الذي ختم به كلامه في هذا الموضوع بقوله:

((والصواب في هذا ما ذكرته أن يتسامح في هذا؛ في الرجال المشاهير... ويتقى غير ذلك في غير المشاهير فإنه يكون فيه إبهام لأمرهم وتعمية لطريق تعرفتهم)).[١]

وقال بدر الدين الزركشي[٢]: ((قوله[٣] : « عن ابن مجاهد كان ينسب

(١) ينظر نص كلام ابن المواق في الحديث رقم ٢٦٢.

(٢) النكت على ابن الصلاح من تحقيق أستاذنا زين العابدين بلافريج - القسم الثاني ١٣٢/١...

(٣) أي قول ابن الصلاح : انظر مقدمة ابن الصلاح ص: ١٦٨ - بتحقيق عائشة عبد الرحمن -

النقاش إلى جد له »

يقتضي كراهة ذلك، ولهذا جعله تدليسا، وحكى ابن المواق في « بغية النقاد » خلافا في نسبة الرجل إلى جده، واختار التفصيل بين المشهور به فجوز ذلك، وإلا فلا لما فيه من إبهام أمرهم وتعمية طريق معرفتهم)).[١]

المبحث الثامن : هل سمع الحسن من ابن عباس رضي الله عنهما؟

ذكر عبد الحق الإشبيلي، من عند أبي داود، حديث ثعلبة بن صعير في زكاة الفطر، وقال بعده: ((و رواه أيضا من حديث الحسن عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، والحسن لم يسمع من ابن عباس)).

فاعترضه ع~ في دعوى عدم السماع، ووعد بذكر هذا الحديث في باب الأحاديث التي أوردها على أنها منقطعة، وهي متصلة. ولما لم يذكره حيث وعد، استدرك عليه أبو عبد الله بن المواق مفصلا الكلام في الموضوع ومبرزا لمذهبه فيه، وهذا مجمله:

حجة من ادعى سماع الحسن من ابن عباس:

رواية رواها يزيد بن هارون في هذا الحديث: عن حميد، عن الحسن؛ قال: « خطبنا ابن عباس » فذكر الحديث. خرجه الترمذي في كتاب العلل الكبير.[٢]

وروي أيضا عن أحمد بن حنبل أنه قال: كانت له من ابن عباس مجالسة[٣]

ولما ذهبت طائفة من المحدثين إلى أنه لم يسمع منه فقد رجحوا رواية أخرى على هذه الرواية، المتقدمة، أو تأولوا قوله : « خطبنا... ».

---

(١) قلت : وهذا التطابق بين ما نقله الزركشي ونسبه لابن المواق في بغية النقاد، وبين ما في الكتاب الذي بين يدي يدل دلالة قاطعة على أنه كتاب البغية، وأنه لابن المواق.

(٢) علل الترمذي الكبير. ص: ١٠٩. وينظر كذلك: بغية النقاد ح: ١٨٢.

(٣) نقلا عن البغية. ح: ١٨٢.

فهذا الترمذي يقول: سألت محمدا عن هذا الحديث، فقال رواه غير يزيد بن هارون، عن حميد، عن الحسن؛ قال خطب ابن عباس. وكأنه رأى هذا أصح من رواية يزيد، وإنما قال هذا لأن ابن عباس كان بالبصرة؛ يقولون في أيام علي، كان علي أمره بالبصرة، والحسن البصري في أيام عثمان وعلي كان بالمدينة .[(١)]

وممن تأول قوله « خطبنا » أبو حاتم الرازي، ويحيى بن معين، وأبو بكر البزار.

قال أبو حاتم الرازي :((لم يسمع الحسن من ابن عباس؛ يعني خطب أهل البصرة)).[(٢)]

ونقل قاسم بن أصبغ عن علان، عن عباس الدوري أنه سمع يحيى بن معين يقول: ((لم يسمع الحسن من ابن عباس ... يقولون إن الحسن كان غائبا في إمارة ابن عباس على البصرة)).[(٣)]

وتأول البزار قوله « خطبنا » ؛ حيث قال : ((وذكر أنه خطبهم ابن عباس، فهذا الموضع مما أنكر عليه، وابن عباس كان بالبصرة أيام الجمل، وقدم الحسن أيام صفين، فلم يدركه بالبصرة، وإنما كان عندنا)).[(٤)]

وروى ابن وضاح عن أبي جعفر السبتي أنه قال: « الحسن عن ابن عباس لم يسمع منه، يرسل عنه ».[(٥)]

وبعد ذكر هذه النقول عن هؤلاء الأئمة أشار أبو عبد الله بن المواق إلى أن اتفاقهم على ذلك يدل على صحة قول ق˜ : أنه لم يسمع منه.

---

(١) علل الترمذي الكبير. ص: ١٠٩.

(٢) نقل ذلك ابن أبي حاتم عن أبيه: انظر - غير مأمور -: المراسيل لابن أبي حاتم - بعناية شكر الله قوجاني- ص: ٣٤. -البغية ح: ١٨٢.

(٣) عن البغية ح: ١٨٢.

(٤) كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي ١/٤٣٠ - نصب الراية ٢/٤١٩.

(٥) عن البغية ح: ١٨٢.

وبعد ذلك خلص ابن المواق إلى أن ما نسب إلى أحمد بن حنبل من أنه كانت له منه مجالسة، إنما روي من طريق ابن خيرون عن محمد بن الحسين البغدادي، وابن خيرون يروي المناكير عن محمد بن الحسين -هذا منها- أما محمد بن الحسين البغدادي فمجهول بالنقل؛ لم يذكره الخطيب في تاريخه -ولا غيره- في أهل بغداد، فلا عبرة بنقله.[١]

قلت : وممن نفى سماع الحسن من ابن عباس كذلك علي بن المديني؛ حيث قال:

((« خطبنا ابن عباس بالبصرة » إنما هو كقول ثابت: قدم علينا عمران بن حصين، ومثل قول مجاهد: قدم علينا علي، وكقول الحسن: إن سراقة بن مالك بن جعشم حدثهم، وكقولهم غزا بنا مجاشع بن مسعدة)).[٢]

وقال بهز بن أسد : ((لم يسمع الحسن من ابن عباس)).[٣]

وقال الزيلعي : ((وقد أنكر عليه قوله: « خطبنا ابن عباس بالبصرة، لأن ابن عباس كان بالبصرة أيام الجمل، وقدم الحسن أيام صفين، فلم يدركه بالبصرة »).[٤]

وأخرج أبو داود عن ابن المثنى، عن سهل بن يوسف، عن حميد، عن الحسن، عن ابن عباس أنه خطب في آخر رمضان على منبر البصرة، فقال: أخرجوا صدقة صومكم...)).[٥]

وأخرجه النسائي في الزكاة عن ابن المثنى، عن خالد بن الحارث، عن حميد،

---

(١) البغية ح: ١٨٢.

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، للعلائي. ص: ١٩٦.

(٣) المراسيل، لابن أبي حاتم ص: ٣٤ - جامع التحصيل في أحكام المراسيل. ص: ١٩٦ - الحسن البصري وحديثه المرسل، للدكتور: عمر عبد العزيز الجغبير. ص: ٣١٩.

(٤) نصب الراية، للزيلعي ١/٩٠.

(٥) سنن أبي داود. كتاب الزكاة. باب من روى نصف صاع من قمح ٢/١٦٢٢.

عن الحسن، عن ابن عباس.[١]

وأخرجه النسائي في الزكاة عن ابن المثنى، عن خالد بن الحارث، عن حميد به. وقال « الحسن لم يسمع من ابن عباس ». وفي الصلاة، وأيضا في الزكاة: عن علي بن حجر، عن يزيد بن هارون، عن حميد، به.[٢]

وأخرجه أحمد في مسنده؛ قال: حدثنا يحيى، حدثنا حميد، عن الحسن، عن ابن عباس؛ قال: ((فرض رسول الله ﷺ هذه الصدقة كذا وكذا ونصف صاع بر)).[٣]

وقد ادعى الدكتور عمر عبد العزيز الجغبير أن الحسن لقي ابن عباس وسمع منه، محتجا بالحديث الذي رواه الإمام أحمد؛ وهو : ((حدثنا هشيم، أخبرنا منصور، عن ابن سيرين أن جنازة مرت بالحسن وابن عباس، فقام الحسن، ولم يقم ابن عباس، فقال الحسن لابن عباس: (قام له رسول الله ﷺ ، فقال : قام وقعد)).[٤]

وقال الدكتور عمر عقبه: ((وفي الحديث تصريح باللقاء والسماع)).[٥]

قلت : إن المراد في سند الحديث هو : « الحسن بن علي »، وليس « الحسن البصري ». وبالرجوع إلى رواية النسائي يتبين المراد :

((أخبرنا قتيبة؛ قال حدثنا حماد عن أيوب، عن محمد بن [ابن سيرين] أن جنازة مرت بالحسن بن علي وابن عباس، فقام الحسن، ولم يقم ابن عباس، فقال الحسن: أليس قد قام رسول الله ﷺ لجنازة يهودي؟ قال ابن عباس: نعم، ثم

(١) تحفة الأشراف، للمزي - مسند عبد الله بن عباس - ٣٧٦/٤ ح: ٥٣٩٤.

(٢) تحفة الأشراف ٣٧٦/٤ ح: ٥٣٩٤.

(٣) المسند ٢٢٨/١.

(٤) المسند ٣٣٧/١.

(٥) الحسن البصري وحديثه المرسل. للدكتور عمر عبد العزيز الجغبير. ص: ٣١٩.

جلس)).[١]

وجاء في رواية البيهقي كذلك التصريح بأنه الحسن بن علي، وهذا نصها:

((أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أنبأ سليمان بن أحمد، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا طاهر بن الزبيري، ثنا أبي عن سفيان، عن سليمان التيمي، عن أبي مجلز أن جنازة مرت بابن عباس والحسن بن علي رضي الله عنهما، فقام أحدهما ولم يقم الآخر، فقال أحدهما : ألم يقم النبي ﷺ ؟ فقال الآخر: بلى ثم قعد)).[٢]

ثم إن الحافظ المزي لما أورد رواية محمد بن سيرين عن ابن عباس قال ما نصه: ((حديث أن جنازة مرت بالحسن بن علي وابن عباس... الحديث في مسند الحسن بن علي بن أبي طالب)).[٣]

وبهذا يتبين أن لا حجة عند من ادعى سماع الحسن من ابن عباس

المبحث التاسع : شرط البخاري ومسلم :

لم ينص البخاري ومسلم على شروط اشترطوها في صحيحيهما، ولكن العلماء فهموا شروطهما بالتتبع والاستقراء، اللهم إلا ما كان من مسلم فقد وضع مقدمة لكتابه ضمنها منهجه الذي سار عليه، تناول فيها بعض ما يمكن أن يدخل في هذا الإطار.

وقد ذكر الحاكم في « معرفة علوم الحديث » صفة الحديث الصحيح؛ فقال في وصفه:

((أن يرويه عن رسول الله ﷺ صحابي زائل عنه اسم الجهالة؛ وهو أن يروي

---

(١) سنن النسائي. كتاب الجنائز. باب الرخصة في ترك القيام ٣٤٨/٤ ح: ١٩٢٣.

(٢) السنن الكبرى. للبيهقي: كتاب الجنائز. ٢٨/٤.

(٣) تحفة الأشراف، للحافظ المزي ٢٣١/٥ ح: ٦٤٣٨.

عنه تابعيان عدلان، ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا هذا كالشهادة على الشهادة)).[١]

وتكلم الحاكم في « المدخل في أصول الحديث »[٢] على أقسام الحديث فقسمها إلى عشرة أقسام، خمسة منها متفق عليها، وخمسة منها مختلف فيها، فقال :

((فالقسم الأول من المتفق عليها : اختيار البخاري ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح، ومثاله الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن رسول الله ﷺ، وله راويان ثقتان، ثم يرويه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابي وله راويان ثقتان، ثم يرويه عن أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور وله رواه من الطبقة الرابعة ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظا متقنا مشهورا بالعدالة في روايته، فهذه الدرجة الأولى من الصحيح)).[٣]

وفهمت طائفة كبيرة من كلام الحاكم المتقدم أن شرط الشيخين البخاري ومسلم ألا يخرجا إلا حديثا سمعاه من شيخين عدلين، وكل واحد منهما رواه أيضا عن عدلين كذلك إلى أن يتصل الحديث على هذا المنوال برسول الله ﷺ، وأنهما لم يخرجا حديثا لم يعرف إلا من جهة واحدة، أو لم يروه إلا راو واحد، وإن كان ثقة. فانبرت طائفة من المحدثين للرد على الحاكم فيما ذهب إليه؛ قال الحازمي:

((فاعلم وفقك الله تعالى أن هذا قول من يستطرف أطراف الآثار، ولم يلج تيار الأخبار، وجهل مخارج الحديث، ولم يعثر على مذاهب أهل التحديث. ومن

---

(١) معرفة علوم الحديث. النوع التاسع عشر من علوم الحديث. ص: ٦٢.

(٢) المدخل في أصول الحديث، للحاكم ص: ١٥٠.

(٣) قال السيوطي: (فعمم [أي الحاكم] في علوم الحديث شرط الصحيح من حيث هو. وخصص ذلك في المدخل بشرط الشيخين). وهذا ما يجعل المؤاخذة عليه أشد في معرفة علوم الحديث لادعائه أن هذا الشرط لكل حديث صحيح، بينما هو في المدخل شرط للصحيحين فقط.

عرف مذاهب الفقهاء في انقسام الأخبار إلى المتواتر والآحاد وقف على اصطلاح العلماء في كيفية مخرج الإسناد لم يذهب هذا المذهب وسهل عليه المطلب. ولعمري هذا قول قد قيل ودعوى قد تقدمت)).[١]

وقال كذلك : ((وأما قول الحاكم في القسم الأول: إن اختيار البخاري ومسلم إخراج الحديث عن عدلين، إلى النبي ﷺ فهذا غير صحيح طردا وعكسا، بل لو عكس القضية، وحكم كان أسلم، وقد صرح بنحو ما قلت من هو أمكن منه في الحديث، وهو أبو حاتم محمد بن حبان البستي: أخبرني أبو المحاسن محمد بن عبد الملك بن علي الهمداني. أنبأنا أبو القاسم المستملي. أنبأنا أبو الحسن علي بن محمد بن علي. أنبأنا أبو الحسن محمد بن أحمد بن محمد ابن هارون الزوزني. حدثنا ابن حبان البستي؛ قال وأما الأخبار فإنها كلها أخبار آحاد؛ لأنه ليس يوجد عن النبي ﷺ خبر من رواية عدلين، روى أحدهما عن عدلين، وكل واحد منهما عن عدلين حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله ﷺ ، فلما استحال هذا وبطل ثبت أن الأخبار كلها أخبار آحاد. ومن اشترط ذلك فقد عمد إلى ترك السنن كلها لعدم وجود السنن إلا من رواية الآحاد. هذا آخر كلام ابن حبان، ومن سبر مطالع الأخبار عرف أن ما ذكره ابن حبان أقرب للصواب)).[٢]

وذكر أبو الفضل بن طاهر المقدسي أن شرك البخاري ومسلما أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته[٣] إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين

---

(١) شروط الأئمة الخمسة، للحازمي. ص: ٣٥.

(٢) الشروط الخمسة، للحازمي ٤٣..

(٣) اعترض بعضهم على قوله « المتفق على ثقة نقلته بأن النسائي ضعف جماعة ممن خرج لهم الشيخان أو أحدهما ».

الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلا غير مقطوع، فإن كان للصحابي راويان فصاعدا فحسن، وإن لم يكن له إلا راو واحد إذا صح الطريق إلى ذلك الراوي أخرجاه...)).[١]

ثم أورد ابن طاهر ما ذكره الحاكم ناقلا له من كتابه « المدخل إلى معرفة الإكليل » واعترض عليه بقوله : ((إن البخاري ومسلما لم يشترطا هذا الشرط ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك، والحاكم قدر هذا التقدير، وشرط لهما هذا الشرط على ما أظن. ولعمري إنه لشرط حسن لو كان موجودا في كتابيهما، إلا أنا وجدنا هذه القاعدة التي أسسها الحاكم منتقضة في الكتابين جميعا)).[٢]

وقد مثل كل من الحافظ أبي بكر الحازمي، والحافظ أبي الفضل بن طاهر بأمثلة كثيرة للتدليل على بطلان ما ذهب إليه الحاكم، ويمكن أن يكتفى بالإشارة إلى أن البخاري افتتح صحيحه بحديث فرد غريب: (إنما الأعمال بالنيات..)، واختتمه بحديث فرد غريب كذلك: (كلمتان خفيفتان). وفي صحيح مسلم أمثلة كثيرة من هذا الصنف كذلك.[٣]

ولما وجد بعضهم أنه لا مجال للقول بأن الشرط المتقدم هو شرط البخاري ومسلم تأولوا كلام الحاكم بأن المراد منه إنما هو اشتراط أن يكون لكل راو في الكتابين راويان؛ لا أنه يشترط أن يتفقا في رواية ذلك الحديث بعينه.

---

(١) شروط الأئمة الستة. ص: ١٧.

(٢) شروط الأئمة الستة. ص: ٢٢.

(٣) من الذين وافقوا الحاكم على ما ذهب: البيهقي حيث قال عند ذكر حديث بهز، عن أبيه، عن جده (ومن كتمها فإنا آخذوها وشطر إبله...) ما نصه: (فأما البخاري ومسلم فإنهما لم يخرجاه جريا على عادتهما في أن الصحابي أو التابعي، إذا لم يكن له إلا راو واحد لم يخرجا حديثه في الصحيحين). السنن الكبرى. كتاب الزكاة. باب ما ورد فيمن كتمه ١٠٥/٤.

ومن وافقه كذلك : ابن الأثير في جامع الأصول، وكذا: الحافظ أبو بكر بن العربي، لكنه رد ذلك عند شرحه للموطأ.

قال أبو علي الغساني - ونقله عياض عنه- : ((ليس المراد أن يكون كل خبر رواه يجتمع فيه راويان عن صحابيه، ثم عن تابعيه، فمن بعده؛ فإن ذلك يعز وجوده. وإنما المراد أن هذا الصحابي، وهذا التابعي قد روى عنه رجلان خرج بهما عن حد الجهالة)).(١)

ولم ير ذلك أبو عبد الله بن المواق مقبولا؛ لذا رد عليه بقوله:

((ما حمل عليه الغساني كلام الحاكم، وتبعه عليه عياض وغيره ليس بالبين. ولا أعلم أحدا روى عنهما أنهما صرحا بذلك، ولا وجود له في كتابيهما ولا خارجا عنهما، فإن كان قائل ذلك عرفه من مذهبهما بالتصفح لتصرفهما في كتابيهما فلم يصب؛ لأن الأمرين معا في كتابيهما، وإن كان أخذه من كون ذلك أكثريا في كتابيهما فلا دليل على كونهما اشترطاه. ولعل وجود ذلك أكثريا إنما هو لأن من روى عنه أكثر من واحد أكثر ممن لم يرو عنه إلا واحد من الرواة مطلقا، لا بالنسبة لمن خرج لهم في الصحيحين. وليس من الإنصاف التزامهما هذا الشرط من غير أن يثبت عنهما ذلك مع وجود إخلالهما به؛ لأنهما إذا صح عنها اشترط ذلك كان في إخلالهما به درك عليهما)).(٢)

وقد اطلع الحافظ ابن حجر على نقد ابن المواق فأعجب به؛ ولذا قال:

((وهذا كلام مقبول وبحث قوي)).(٣)

وإن كان الحافظ ابن حجر علق عل ما ذهب إليه الحاكم بقوله: ((ما ذكره الحاكم وإن كان منتقضا في حق بعض الصحابة الذين أخرج لهم إلا أنه معتبر في حق من بعدهم، فليس في الكتاب حديث أصل من رواية من ليس له إلا راو واحد فقط)).(٤)

---

(١) نقل ذلك السيوطي في تدريب الراوي. ص: ١٢٦/١.

(٢) نقل ذلك عن ابن المواق السيوطي في « تدريب الراوي » ١٢٦/١.

(٣) عن السيوطي في تدريب الراوي ١٢٦/١.

(٤) هدي الساري ص: ٩ - ونقله عنه السيوطي في التدريب ١٢٦/١..

وقد وجد السخاوي في كلام الحاكم ما فهم منه أنه تراجع عما كان ذهب إليه سابقاً: وهذا كلامه ببعض التصرف :

وقد وجدت في كلام الحاكم التصريح باستثناء الصحابة من ذلك، وإن كان مناقضا لكلامه الأول، ولعله رجع عنه إلى هذا، فقال :« الصحابي المعروف إذا لم نجد له راويا غير تابعي واحد معروف احتججنا به وصححنا حديثه، إذ هو صحيح على شرطهما جميعا، فإن البخاري قد احتج بحديث قيس بن أبي حازم عن كل من مرداس الأسلمي عن النبي ﷺ : يذهب الصالحون الأول ... واحتج بحديث قيس عن عدي بن عميرة عن النبي ﷺ : من استعملناه على عمل... وليس لهما راو غير قيس بن أبي حازم، وكذلك مسلم قد احتج بأحاديث أبي مالك الأشجعي عن أبيه، وأحاديث مجزأة بن زاهر الأسلمي عن أبيه.(١)

المبحث العاشر : الحديث الحسن :

قال أبو عيسى الترمذي في العلل، من أواخر كتاب الجامع: ((وما ذكرنا في هذا الكتاب « حديث حسن » فإنما أردنا به حسن إسناده -عندنا- كل حديث يروى لا يكون في إسناده متهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذا، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن)).(٢)

ولما تكلم ابن الصلاح على معرفة الحسن من الحديث ، تناول ضمن التنبيهات والتفريعات المتعلقة به التنبيه الثامن؛ فقال:

((في قول الترمذي وغيره: هذا حديث حسن صحيح إشكال؛ لأن الحسن

---

(١) فتح المغيث ١/٥٥، والمستدرك للحاكم ١/٢٣.

وينظر كذلك في موضوع دعوى الحاكم : الموضوعات، لابن الجوزي ١/٣٣ ...- وشرح مسلم للنووي ١/ ٢٨ ... - وجامع الأصول ١/١٦٠ ...- مكانة الصحيحين، لخليل إبراهيم ملا خاطر. ص: ٦٢..

(٢) شرح علل الترمذي، لابن رجب - تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد - ١/٥٧٣.

قاصر عن الصحيح ...ففي الجمع بينهما في حديث واحد جمع بين نفي ذلك القصور وإثباته. وجوابه أن ذلك راجع إلى الإسناد فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين أحدهما إسناد حسن، والآخر إسناد صحيح، أي إنه حسن بالنسبة إلى إسناد، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر...))(١)

فقال العراقي مستدركا عليه:

((وقد تعقبه الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في « الاقتراح » بأن الجواب الأول ترد عليه الأحاديث التي قيل فيها « حسن صحيح » مع أنه ليس له إلا مخرج واحد؛ قال: « وفي كلام الترمذي في مواضع يقول هذا حسن صحيح، لا نعرفه إلا من هذا الوجه ».

وقد أجاب بعض المتأخرين عن ابن الصلاح بأن الترمذي حيث قال هذا يريد به تفرد أحد الرواة به عن الآخر لا التفرد المطلق، قال: ويوضح ذلك ما ذكره في الفتن من حديث خالد الحذاء عن ابن سيرين، عن أبي هريرة يرفعه: « من أشار لأخيه بحديدة » الحديث. قال فيه هكذا : حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، فاستغربه من حديث خالد لا مطلقا انتهى)).(٢)

لكن هذا الجواب لا يستقيم مع المواضع التي يقول فيها: لا نعرفه إلا من هذا الوجه كحديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ : « إذا بقي نصف من شعبان فلا تصوموا ». حيث قال أبو عيسى عقبه: حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح لا نعرفه إلا من هذا الوجه على هذا اللفظ.(٣)

ولما ضعف ابن دقيق العيد ما أجاب به ابن الصلاح عن الاستشكال المذكور

---

(١) مقدمة ابن الصلاح، مع التقييد والإيضاح. ص: ٥٨...

(٢) التقييد والإيضاح. ص: ٥٩.

(٣) نفسه ص : ٥٨ - ٥٩.

أجاب عنه بما حاصله: أن الحسن لا يشترط فيه قيد القصور عن الصحيح، وإنما يجيئه القصور حيث انفرد الحسن، وأما إذا ارتفع إلى درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعا للصحة ؛ لأن وجود الدرجة العليا؛ وهي الحفظ والإتقان لا ينافي وجود الدنيا كالصدق، فيصح أن يقال حسن باعتبار الصفة الدنيا، صحيح باعتبار الصفة العليا؛ قال: ويلزم على هذا أن يكون كل صحيح حسنا؛ ويؤيده قولهم : حسن في الأحاديث الصحيحة، وهذا موجود في كلام المتقدمين انتهى.[1]

ولما كان ابن المواق قد سبق ابن دقيق إلى هذا التعقيب فقد نقله عنه غير واحد؛ ولذا قال الحافظ العراقي في التقييد : (وقد سبقه إلى نحو ذلك الحافظ أبو عبد الله بن المواق فقال في كتابه « بغية النقاد » : لم يخص الترمذي الحسن بصفة تميزه عن الصحيح، فلا يكون صحيحا إلا وهو غير شاذ، ولا يكون صحيحا حتى يكون رواته غير مهتمين، بل ثقات؛ قال فظهر من هذا أن الحسن عند أبي عيسى صفة لا تخص هذا القسم، بل قد يشركه فيها الصحيح؛ قال: فكل صحيح عنده حسن، وليس كل حسن صحيحا » . انتهى كلامه).[2]

وقد اعترض على ابن المواق أبو الفتح اليعمري؛ فقال في شرح الترمذي: (وبقي عليه أنه اشترط في الحسن أن يروى من وجه آخر، ولم يشترط ذلك في الصحيح).[3]

---

(١) نفسه ص: ٦١.

(٢) التقييد والإيضاح. ص: ٦١.

ومن نقل ذلك عن الحافظ أبي عبد الله بن المواق: الزركشي في نكته (تحقيق الدكتور زين العابدين بلافريج : القسم الأول الجزء الثالث صفحة ٤٠١)، ولم يتعقبه، ونقله كذلك السيوطي في التدريب (١٥٥/١)، وابن الوزير كما في توضيح الأفكار (١٥٩/١)، وابن حجر في نكته على ابن الصلاح (٤٧٦/١) بتحقيق د. ربيع بن هادي.

والملاحظ أن بعضهم نص على أن كلامه المتقدم في « بغية النقاد » وبعضهم نسبه إلى ابن المواق دون ذكر اسم الكتاب.

(٣) التقييد والإيضاح. ص: ٦١ - النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر ٤٧٦/١.

هكذا كان اعتراضه على ابن المواق في مقدمة شرحه للترمذي، لكن خالف ذلك في أثناء الشرح عند حديث عائشة؛ قال: كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء قال غفرانك. فإن الترمذي قال عقبه: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث إسرائيل عن يوسف بن أبي بردة، ولا نعرف في هذا الباب إلا حديث عائشة. فأجاب أبو الفتح عن هذا الحديث بأن الذي يحتاج إلى مجيئه من غير وجه ما كان راويه في درجة المستور، ومن لم تثبت عدالته؛ قال: وأكثر ما في الباب أن الترمذي عرف بنوع منه لا بكل أنواعه.[1]

ورغم ذلكم فإن الحافظ ابن حجر قد وافق أبا الفتح على اعتراضه، واعتذر عن ابن المواق فيما ذهب إليه؛ حيث قال:

(قلت : وهو تعقب وارد ورد واضح على زاعم التداخل بين النوعين، وكأن ابن المواق فهم التداخل من قول الترمذي: « وألا يكون راويه متهما بالكذب، وذلك ليس بلازم للتداخل، فإن الصحيح لا يشترط فيه ألا يكون متهما بالكذب فقط، بل بانضمام أمر آخر وهو : ثبوت العدالة والضبط بخلاف قسم الحسن الذي عرف به الترمذي، فبان التباين بينهما).[2]

المبحث الحادي عشر: الجهالة وحكمها :

تعريف الجهالة في الاصطلاح :

قال الخطيب في الكفاية : (باب ذكر المجهول وما به ترتفع الجهالة . المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد.

وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروى عن الرجل اثنان فصاعدا من المشهورين

---

(١) التقييد والإيضاح. ص ٦١ - تدريب الراوي ١/١٥٥ - توضيح الأفكار، للصنعاني ١/١٦١.

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر. ١/٤٧٦ - تدريب الراوي ١/١٥٦.

بالعلم كذلك، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة روايتهما عنه).(١)

يمكن أن يقال إن الأوصاف التي من أجلها حكم على الراوي بالجهالة عند الخطيب هي الآتية :

- ألا يشتهر الراوي بطلب العلم في نفسه .
- ألا يعرفه العلماء بطلب العلم .
- ألا يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد.
- ألا يعرف بجرح ولا تعديل.

ويستفاد من كلامه أن الجهالة ترتفع برواية اثنين من أهل العلم عنه، لكن مع ذلك لا يثبت له بذلك حكم العدالة.(٢)

ولما تكلم ابن الصلاح عن رواية المجهول قسمه إلى ثلاثة أقسام؛ وهي :

القسم الأول : المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعا.

قال : (وروايته غير مقبولة عند الجماهير، على ما نبهنا عليه أولا).(٣)

وقال أيضا : (أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلا ضابطا لما يرويه).(٤)

القسم الثاني : (المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة، وهو عدل في الظاهر، وهو المستور.

---

(١) الكفاية في علم الرواية ص: ٨٨ - ٨٩.

(٢) المراد بالجهالة التي ترتفع برواية راويين عنه جهالة العين فقط.

(٣) علوم الحديث، لابن الصلاح. ص: ١٠٠.

(٤) نفس المرجع. ص: ٩٤.

قال بعض أئمتنا: فهذا المجهول يحتج بروايته بعض من رد رواية الأول...) .[١]

قلت [ابن الصلاح] : (ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم وتعذرت الخبرة الباطنة بهم، والله أعلم).[٢]

القسم الثالث : مجهول العين ، ومن روى عنه عدلان وعيناه فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة.

قال ابن السبكي في جمع الجوامع : (أما المجهول ظاهرا وباطنا فمردود إجماعا، وكذا مجهول العين).[٣]

ولما أشار السخاوي إلى قول ابن السبكي المتقدم أعقبه بما نصه : (ونحوه قول ابن المواق : « لا خلاف أعلمه بين أئمة الحديث في رد المجهول الذي لم يرو عنه إلا واحد، وإنما يحكى الخلاف عن الحنفية »).[٤]

ولما تكلم الزركشي على مجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن ... نقل عن ابن المواق قوله :

(المجاهيل على ضربين: لم يرو عنه إلا واحد مجهول ، روى عنه إثنان فصاعدا، وربما قيل في الأخير مجهول الحال، فالأول لا خلاف أعلمه بين أئمة الحديث في رد رواياتهم، وإنما يحكى في ذلك خلاف الحنفية، فإنهم لم يفصلوا بين من روى عنه واحد، وبين من روى عنه أكثر من واحد، بل قبلوا رواية

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح. ص: ١٠١.

(٢) نفس المرجع. والصفحة.

(٣) جمع الجوامع، لابن السبكي. ١٥٠/٢.

(٤) فتح المغيث، للسخاوي. ص: ٤٤/٢...

المجهول على الإطلاق).[١]

قال ابن الصلاح : (قد خرج البخاري في صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير راو واحد ... وكذلك خرج مسلم حديث لا راوي لهم غير واحد ... وذلك منهما مصير إلى أن الراوي قد يخرج عن كونه مجهولا مردودا برواية واحد عنه، والخلاف في ذلك متجه نحو اتجاه الخلاف المعروف في الاكتفاء بواحد في التعديل).[٢]

قلت : ولعل الحافظ ابن حجر قد أشار إلى مذهب البخاري ومسلم في ذلك حينما قال : (فإن سمي الراوي وانفرد راو واحد بالرواية عنه، فهو مجهول العين، كالمبهم فلا يقبل حديثه إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه على الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلا لذلك ...).[٣]

مذهب ابن رشيد السبتي :

يرى ابن رشيد أن الذي روى عنه راو واحد لا يسمى مجهول العين، ومع ذلك لا يوافق على قبول روايته؛ قال : (لا شك أن رواية الواحد الثقة تخرج عن جهالة العين إذا سماه ونسبه).[٤]

وقال كذلك : (لا فرق في جهالة الحال بين رواية واحد واثنين ما لم بصرح الواحد أو غيره بعدالته، نعم كثرة رواية الثقات عن الشخص تقوي حسن الظن به).[٥]

وتوجيه هذا القول أن مجرد الرواية عن الراوي لا تكون تعديلا له على

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح، بتحقيق أستاذنا زين العابدين بلافريج - قسم الدكتورة -٢/٥٧٣...
(٢) علوم الحديث، لابن الصلاح. ص: ١٠٢...
(٣) نزهة النظر شرح نخبة الفكر، للحافظ ابن حجر ص: ٤٩...
(٤) نقلا عن فتح المغيث ٢/٥٠.
(٥) نفس المرجع ٢/٥١.

الصحيح، وقيل تقبل مطلقا؛ وكأن صاحب هذا المذهب يرى أنه لو لم ير تعديله لذلك الراوي عنه، لما روى عنه، وقد نقل السخاوي[١] عن ابن المواق أنه نسب هذا المذهب لأكثر أهل الحديث كالبزار والدارقطني.[٢]

المجهول عند أبي حاتم :

إذا وصف أبو حاتم الراوي بكونه مجهولا، فليس مراده أنه لم يرو عنه سوى واحد، بدليل أنه وصف عددا من الرواة روى له أكثر من واحد بذلك؛ فإنه قال في داود بن يزيد الثقفي « مجهول » مع أنه قد روى عنه جماعة. لذا قال الذهبي عقبه : هذا القول يوضح لك أن الرجل قد يكون مجهولا عند أبي حاتم ، ولو روى عنه جماعة ثقات، يعني أنه مجهول الحال.[٣]

ولما تكلم السخاوي عن (القسم الوسط) أي مجهول حال باطن وظاهر، وذكر أن حكمه الرد وعدم القبول عند الجماهير من الأئمة؛ قال ما نصه:

((وعزاه ابن المواق للمحققين، ومنهم أبو حاتم الرازي ، وما حكيناه من صنيعه فيما تقدم يشهد له)).[٤]

المبحث الثاني عشر : بم تثبت العدالة؟

التعريف الاصطلاحي للعدالة :

قال ابن الصلاح : (أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على أنه يشترط فيمن

---

(١) ينظر فتح المغيث، للسخاوي. ٥١/٢.

(٢) وعبارة الدارقطني: (من روى عنه ثقتان فقد ارتفعت جهالته وثبتت عدالته). هكذا نقلها عنه السخاوي في فتح المغيث: ٥١/٢.

(٣) فتح المغيث، للسخاوي: ٤٨/٢.

(٤) نفس المرجع ٥٠/٢.

يحتج بروايته أن يكون عدلا ضابطا لما يرويه).[١]

وقال في تفصيل العدالة : (أن يكون مسلما، بالغا، عاقلا، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة).[٢]

أما ابن حجر فقد لخص تعريف العدالة بقوله: (هي ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة).[٣]

مذاهب المحدثين في إثبات صفة العدالة :

إن الذي يرجع إلى تصرف العلماء في ثبوت العدالة يلحظ أنهم انقسموا إلى قسمين :

- القسم الأول : يجعل المدار في ثبوت العدالة على تحقق العلم بها، وهذه الفئة تشمل المذهبين التاليين:

أ -تثبت العدالة بتنصيص المعدلين عليها.

ب- تثبت العدالة بالاستفاضة.[٤]

- القسم الثاني : يجعل مدار ثبوت العدالة على عدم العلم بمفسق، وهذه الفئة تشمل المذاهب التالية:

أ- تثبت العدالة لكل حامل علم معروف العناية به.

---

(١) علوم الحديث، لابن الصلاح. ص: ٩٤.

(٢) نفس المصدر، والصفحة.

(٣) نزهة النظر. ص: ٢٩.

(٤) فمن اشتهرت عدالته بين أهل النقل من أهل العلم، وشاع الثناء عليه بالثقة والأمانة، استغنى فيه بذلك عن بينة شاهدة بعدالته تنصيصا. (ينظر: التقييد والإيضاح ص: ٤٨).

ب- تثبت العدالة برواية عدل عن رجل سماه.

ج- تثبت العدالة برواية عدلين عنه.

د- تثبت العدالة برواية أحد أهل العمل الكبار عنه، ممن لا يعرف بالرواية عن المجهولين.

هـ- تثبت بالشهرة في غير العلم بالزهد والنجدة.(١)

ومن مذهب ابن القطان أن العدالة لا تثبت للراوي حتى ينص عليها، ولذا قال في سعيد بن محمد بن جبير: لا يعرف حاله، وإن عرف نسبه وبيته، وروى عنه جمع، فالحديث لأجله حسن لا صحيح.(٢)

وقال في مالك بن خير الزبادي: (هو ممن لم تثبت عدالته). فقال الذهبي: (يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة).(٣)

وبإمعان النظر في القسم الثاني نجد أنه يرتكز على أساسين:

الأول منهما: النظر في القرائن التي ترجح جانب العدالة على الفسق، أو العكس.

الثاني : النظر في ضبط الراوي في حديثه.

فمن قامت لديهم القرائن على عدالته، ولم يجدوا في حديثه ما يخالف فيه الثقات؛ قبلوه ومشوه، وإلا وصفوه بحسب مذاهبهم في ذلك.

فإذا وجدنا راويا روى عن جمع من الثقات، وروى عنه جمع من الثقات، ولم يأت بمنكر، يقبل حديثه، ولا يضرنا جهل عدالته الباطنة وذلك لأنه يعد أن

---

(١) الإضافة - دارسات حديثية -، بقلم: محمد عمر بازمول ٦٤...

(٢) فيض القدير ٢٠٦/٦.

(٣) ميزان الاعتدال ٤٢٦/٣.

يكون معروفا بفسق ومع ذلك يروي عنه هؤلاء الثقات، دون بيان حاله.[١]

قال الذهبي: (وفي الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحدا نص على توثيقهم. والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح).[٢]

من مسلك البزار في الرواة أن مما تثبت به العدالة رواية جماعة من الجلة عن الراوي.[٣]

أما ابن عبد البر فيرى أن كل حامل علم معروف العناية به، فهو عدل محمول في أمره أبدا على العدالة، حتى تتبين جرحته في حاله، أو في كثرة غلطه، لقوله ﷺ: (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله[٤]).[٥]

وممن أخذ بقول ابن عبد البر من أهل العلم :

- أبو عبد الله بن المواق؛ قال الزين العراقي: (وممن تبع ابن عبد البر على اختيار ذلك - من المتأخرين - أبو عبد الله [بن] أبي بكر بن المواق فقال في كتابه بغية النقاد:

« أهل العلم محمولون على العدالة حتى يظهر منهم خلاف ذلك »).[٦]

---

(١) الإضافة. ص: ٦٥.

(٢) ميزان الاعتدال ٤٢٦/٣.

(٣) فتح المغيث ١٢/٢.

(٤) ذكر ابن عبد البر بعض طرق الحديث في التمهيد (٥٩/١)، وجمع جملة من طرق الحديث ابن القيم في كتابه مفتاح دار السعادة، وكأن كلامه يشعر بثبوته عنده، ورواه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص: ٢٨)، وأبو القاسم تمام في فوائده (٣٥٠/١ ح: ٨٩٩)، ونسب محققه حمدي السلفي للعلائي روايته في بغية الملتمس، من حديث أسامة بن زيد، ونقل عنه أنه قال فيه: (حسن غريب صحيح).

(٥) التمهيد ٢٨/١.

(٦) التقييد والإيضاح ص: ١٣٩ - ونقل ذلك عنه السخاوي في فتح المغيث ١٨/٢ - وينظر كذلك توضيح الأفكار ١٢٩/٢.

- ابن سيد الناس؛ حيث قال عن مذهب ابن عبد البر : (لست أراه إلا مرضيا).[١]

- الحافظ المزي حيث قال عن مذهب ابن عبد البر: (هو في زماننا مرضي بل ربما تعين).[٢]

- ابن الجزري حيث نقل عنه السخاوي قوله: (إن ما ذهب إليه ابن عبد البر هو الصواب).[٣]

- وابن الوزير، فإنه انتصر لمذهب ابن عبد البر - ومن وافقه - في كتبه؛ ومن ذلك قوله: (ثم إن ما ذهب إليه ابن عبد البر وابن المواق هو الذي عليه عمل الموافق والمخالف في أخذ اللغة عن اللغويين، وأخذ الفتيا عن المفتين، وأخذ الفقه ومذاهب العلماء عن شيوخ العلم).[٤]

المبحث الثالث عشر : هل في الصحابة من اسمه عبد الله الصنابحي؟

ذكر أبو سالم العياشي أنه لما زار مكة عثر على كتب غريبة منها: رحلة الشيخ المحدث محمد بن رشيد السبتي، وأنه رأى منها عدة أجزاء، وصفها بأنها كثيرة الفوائد العلمية، ثم عدد بعض ما يراه من فوائدها، فكان منه أن قال:

(ومنها لما ذكر عبد الله الصنابحي - راوي حديث الموطأ: إذا توضأ العبد فمضمض واستنشق خرجت خطاياه من فيه الخ ما نصه : اختلف الناس هل وجد في الصحابة من اسمه عبد الله الصنابحي أو لم يوجد، وإنما هو أبو عبد الله

(١) فتح المغيث ١٨/٢.

(٢) فتح المغيث ١٨/٢.

(٣) فتح المغيث ١٨/٢- الإضافة -دراسات حديثية -بقلم محمد عمر بازمول. ص: ٢١٠.

(٤) تنقيح الأنظار - المطبوع مع توضيح الأفكار - لابن الوزير اليماني ١٣١/٢ - وينظر كذلك « العواصم والقواصم » له (٣٠٧/١..)، حيث انتصر لمذهب ابن عبد البر ونقل عن أحمد بن حنبل تصحيحه لحديث: « يحمل هذا العلم ... ».

الصنابحي التابعي المشهور، ثم ذكر [أقوال] العلماء، وأطال إلى أن قال: وقد وقفت على كلام جيد في المحاكمة بين هذين القولين في كتاب:

« المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الأغفال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم من الإخلال والإغفال وما انضاف إليه من تتميم وإكمال ». مما تولى تعليقه الحافظ الناقد أبو عبد الله محمد بن الإمام يحيى بن المواق رحمه الله، وتولى رحمه الله تخريج بعضه من المبيضة، ثم اخترمته المنية ولم يبلغ من تكميله الأمنية فتوليت [القائل هو ابن رشيد] تكميل تخريجه مع زيادة تتمات وكتب ما تركه المؤلف بياضا) اهـ.(١)

وبهذا يتبين أن ابن رشيد لما وجد الناس قد اختلفوا هل في الصحابة من اسمه عبد الصنابحي، أم هو وهم وقع في رواية مالك، وإنما هو أبو عبد الله الصنابحي التابعي ليس إلا، وبالتالي فالرواية منقطعة. ذهب إلى ترجيح قول الإمام ابن المواق فيما ذهب إليه من أن مالكا لم يهم؛ وأنهما إثنان: عبد الله صحابي، وأبو عبد الله تابعي.

وكذلك اعتمد صاحب الرحلة - أبو سالم العياشي - قول ابن المواق حيث نص في هذه الفائدة على ما ختم به من تأكيد ما ذكر من صحة وجود عبد الله المذكور وكونه صحابيا.(٢)

وبالرجوع إلى ملء العيبة نجد أن ابن رشيد إنما اطلع على كتاب العجالة في الأنساب من تأليف أبي بكر محمد بن موسى الحازمي؛ وقد جاء فيه :

(الصنابحي منسوب إلى صنابح بن زاهر بن عامر بن عوثبان بن زاهر بن يحارب، وهو مراد، بطن من مراد، منهم أبو عبد الله عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي، يروي عن أبي بكر، وبلال، وعبادة بن الصامت، روى عنه عطاء بن

---

(١) ماء الموائد ٢/٢٤٦...

(٢) ماء الموائد ٢/٢٤٧.

يسار، وأبو الخير مرثد بن عبد الله اليزني، وليس له صحبة؛ لأنه قدم المدينة بعد وفاة رسول الله ﷺ بخمس ليال. والصنابح بن الأعسر لا مدخل له مع هذا في الباب. وذاك أحمسي وله صحبة، وهذا صنابحي، وهو تابعي). انتهى كلام الحافظ أبو بكر.

فاشتاق ابن رشيد لمعرفة القول الفصل في المسألة، فما كان إلا أن وقف على كتاب: (المآخذ الحفال السامية....). فكان ذلك شافيا لما في نفسه في هذه المسألة.

قال ابن رشيد السبتي:

(ونص ما أورده [أي ابن المواق] حاكيا كلام شيخه أبي الحسن، رحمه الله، ومستدركا عليه ومتعقبا قال:

(ومن المتردد فيه في هذا الباب الذي رده بالانقطاع ويغلب على الظن اتصاله ما ذكر من رواية مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله ﷺ قال:

« إذا توضأ العبد المؤمن فمضمض خرجت الخطايا من فيه ... » الحديث.

ثم قال: وعبد الله الصنابحي لم يلق النبي ﷺ، ويقال: أبو عبد الله وهو الصواب. واسمه عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي. قال أبو الحسن رحمه الله انتهى ما ذكر، وهو كله مقول.

أكثرهم زعموا أن مالكا وهم في قوله: عن عبد الله الصنابحي في هذا الحديث، وفي الحديث: « إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان »، وفي صلاته خلف أبي بكر المغرب وقراءته في الأخيرة: ﴿ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا﴾ [1] كل هذه الأحاديث يقول فيها مالك : عن عبد الصنابحي، يزعمون

(١) سورة آل عمران الآية: ٨.

أنه وهم فيه، أو لم يعرفه، فأسماه عبد الله، فإن الناس كلهم عبيد الله.

ثم ذكر قول الترمذي: سألت البخاري عنه، فقال: وهم مالك في هذا، فقال « عبد الله الصنابحي »، وهو أبو عبد الله الصنابحي، واسمه عبد الرحمن بن عسيلة، ولم يسمع من النبي ﷺ.

وهذا الحديث مرسل. ثم قال: وممن تبعه على هذا، ونقله كما هو أبو عمر بن عبد البر. وممن نحا نحوه أبو محمد بن أبي حاتم وأبوه، ثم ذكر ما ذكره ابن أبي حاتم إلى قوله: سمعت أبي يقول ذلك.

ثم قال: هذا ما ذكره به. وبلا شك أن هذا الذي ذكروا في أبي عبد الصنابحي وهم كما ذكروه. فهو رجل مشهور الخير والفضل، فاتته الصحبة بموت النبي ﷺ قبل وصوله إليه بليال، ولكن التكهن بأنه المراد بقول عطاء بن يسار عن عبد الله الصنابحي ونسبة الوهم فيه إلى مالك أو إلى من فوقه. كل ذلك خطأ ولا سبيل إليه إلا بحجة بينة. ومالك رحمة الله لم ينفرد بما قال من ذلك عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، بل وافقه عليه أبو غسان محمد بن مطرف، وهو أحد الثقات. وثقه ابن معين وأبو حاتم، وأثنى عليه أحمد بن حنبل، واتفق البخاري ومسلم على الإخراج له والاحتجاج به، ثم ذكر من طريق أبي داود، عن محمد بن حرب الواسطي؛ قال: أنا يزيد بن هارون، أنا ابن مطرف، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عبد عبد الله الصنابحي؛ قال: زعم أبو محمد أن الوتر واجب، فقال عبادة بن الصامت: كذب أبو محمد ... الحديث.

وممن وافق مالكا وأبا غسان على ذلك زهير بن محمد، رواه عن زيد بن أسلم. كذلك ذكره أبو علي بن السكن فذكر أيضا: عن عبد الله بن محمد؛ قال: أنا سويد ين سعيد؛ قال أنا حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار، عبد عبد الله الصنابحي، سمعت رسول الله ﷺ قال: « إن الشمس تطلع مع قرن الشيطان، فإذا طلعت قارنها، وإذا ارتفعت فارقها ». وذكر الحديث ثم قال: هؤلاء مالك وأبو غسان وزهير بن محمد وحفص بن ميسرة كلهم يقول

فيه: عبد الله الصنابحي. نص حفص بن ميسرة على سماعه من النبي ﷺ في هذا الحديث. وترجم ابن السكن لأسمه في الصحابة، وقال: يقال له صحبة، معدود في المدنيين. روى عنه عطاء بن يسار. قال: ويقال إن عبد الله الصنابحي غير معروف في الصحابة.

وسأل عباس الدوري يحيى بن معين عن هذا فقال: عبد الله الصنابحي روى عنه المدنيون، ويشبه أن تكون له صحبة.

ثم قال الشيخ أبو الحسن بن القطان رحمه الله: « والمتحصل من هذا أنهما رجلان؛ أحدهما أبو عبد الله عبد الرحمن بن عسيلة الصنابحي، ليس له صحبة، يروي عن أبي بكر وعبادة، والآخر عبد الله الصنابحي يروي أيضا عن أبي بكر وعن عبادة. والظاهر منه أن له صحبة، ولا أبت ذلك، ولا أيضا أجعله أبا عبد الله عبد الرحمن بن عيسلة، فإن توهين أربعة من الثقات في ذلك لا يصح، فاعلمه.

قال القاضي أبو عبد الله بن المواق. رحمه الله: تكلم أبو الحسن على هذا الحديث كلاما جيدا، ومع ذلك فعليه فيه أدراك.

أحدهما: عده حديث ضلاة أبي بكر وقراءته في المغرب: ﴿ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا﴾ مما رواه مالك. فقال فيه: « عن عبد الله الصنابحي » فإنه وهم، وإنما قال فيه مالك: « عن أبي عبد الله الصنابحي، روى الرواة عن مالك عن أبي عبيد. مولى سليمان بن عبد الملك. عن عبادة بن نسي، عن قيس بن الحارث، عن أبي عبد الله الصنابحي أنه قال:

قدمت المدينة في خلافة أبي بكر الصديق، فصليت وراءه المغرب، فقرأ في الركعتين الأوليين بأم القرآن وسورة من قصار المفصل، ثم قام في الثالثة فدنوت منه حتى أن ثيابي لتكاد أن تمس ثيابه، فسمعته قرأ بأم القرآن، وهذه الآية: ﴿ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا، وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب﴾.

الثاني: قوله: « عبد الله الصنابحي روى عن أبي بكر، فإنه أيضا وهم جره وهمه الأول ». فإنه لما اعتقد أنه الراوي حديث أبي بكر صلاة أبي بكر في المغرب عد فيمن روى عنه عبد الله الصنابحي أبا بكر، وليس كذلك، فإن عبد الله الصنابحي لا تعرف له رواية إلا في الأحاديث الثلاثة: حديث الوضوء، وحديث إن الشمس تطلع، وحديث الوتر، فاعلمه.

الثالث: قوله إن مالكا لم يعرفه؛ فأسماه عبد الله، فإن الناس كلهم عبيد الله، ونَسْبُه هذا إلى من يقوله، ولم يسم أحدا وهو خطأ من قائله. فإن مالكا، رحمه الله، أشد الناس تحفظا وتورعا في رواية الحديث والإتيان به على نص ما سمعه. ويشهد على صحة ما قلناه وخطأ من قال ذلك أنه ذكره في حديث « صلاة أبي بكر المغرب » على ما سمعه من أبي عبيد؛ فقال: عن أبي عبد الله الصنابحي. فدل ذلك أنه في الحديثين أتى به على ما سمع من زيد بن أسلم. والله أعلم.

وقد قال أبو عمر بن عبد البر: ما أظن هذا الاضطراب جاء إلا من زيد بن أسلم.

قال القاضي أبو عبد الله محمد بن أبي يحيى: لو كان مالك هو الذي أسماه في الحديثين، لأنه لم يعرفه كما زعم هذا القائل لأسماه في هذا أيضا كذلك، وإنما نقل رحمه الله ما سمع.

الرابع: أنه أغفل من قول ابن معين وغيره في عبد الله الصنابحي ما يقوي مذهبه فيه. وذلك ما روى ابن أبي خيثمة؛ قال: قال لي يحيى بن معين « الصنابحي؛ عبد الرحمن بن عسيلة لم يلق النبي ﷺ، وعبد الله الصنابحي، ويقال أبو عبد الله الصنابحي لقي النبي ﷺ ».

قال القاضي أبو عبد الله: ففرق ابن معين بينهما، وأثبت لأحدهما الصحبة ونفاها عن الآخر. فذكر البخاري في التاريخ حديث مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصنابحي، عن النبي ﷺ في الوضوء، ثم قال: وتابعه ابن أبي مريم عن أبي غسان، عن زيد...

قال القاضي أبو عبد الله: وأخرج النسائي الحديثين في مسند مالك، ولو كانا عنده على الوهم ما أخرجهما، وكذلك خرجهما في المصنف، ولم يذكر أنهما مرسلان، وذكر مسلم في التمييز أحاديث نسب الوهم فيها إلى مالك، ولم يذكر هذين الحديثين فيهما، وذكره أبو القاسم بن عساكر في الأطراف فجعله في عدد الصحابة من العبادلة. وذكر أن ابن ماجة القزويني روى حديث: « إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان » عن إسحاق الكوسجي، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن زيد بن أسلم نحوه.

وروى روح بن القاسم العنبري، عن مالك، وعن زهير بن محمد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار قال: سمعت عبد الله الصنابحي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: « إن الشمس تطلع بقرن الشيطان » وذكر الحديث.

خرجه الدارقطني في اختلاف الموطآت فقال : أنا أحمد بن محمد بن يزيد الزعفراني؛ قال: أنا إسماعيل بن أبي الحارث، وأنا روح فذكره. ففي هذا سماعه من النبي ﷺ من رواية مالك وزهير بن محمد كما في رواية سويد بن سعيد عن حفص بن ميسرة. ورواه الحارث بن أبي أسامة عن روح بإسناده، وفيه: سمعت رسول الله ﷺ، ذكره قاسم.

وروح بن قاسم أحد الثقات؛ وإسماعيل بن أبي الحارث شيخ للبزار، روى عنه في مسنده، وقال ثقة مأمون؛ وأحمد بن محمد الزعفراني أحد الثقات ذكره الخطيب ووثقه. وحكى أن يوسف القواس ذكره في جملة شيوخه الثقات، فاعلم ذلك.

قال القاضي أبو عبد الله: فهذه الروايات كلها عاضدة لما ذكره، ولكنه أغفلها، والإحاطة لله وحده.

الدرك الخامس: أنه ذكر هنا رواية زهير بن محمد واعتض بها، ووثقه في جملة من شملهم إطلاق لفظه بل نصه، وقد ضعفه في حديث عائشة في التسليمة الواحدة؛ وقد ضعف به غير حديث، ونقله هنا أصوب).(١)

قال ابن رشيد السبتي: (انتهى كلام القاضي أبي عبد الله [أي ابن المواق]، أوردناه بجملته، وإن كان فيه بعض ما لا تمس حاجتنا إليه في الموضع، ولكنه، اشتمل على فوائد ومحاسن، فاخترنا إيراده بكامله، والله ينفع بذلك الجميع، ويتغمدنا برحمته إنه منعم كريم رؤوف رحيم).(٢)

المبحث الرابع عشر: الرواية بالمعنى عند ابن المواق:

الرواية بالمعنى عند عبد الحق الإشبيلي:

تكلم عبد الحق الإشبيلي على كتاب أبي القاسم الزيدوني، فذكر مؤاخذات عليه منها:

(أنه عمد إلى الحديث فأخرجه من كتب كثيرة وترجم عليه بأسماء عديدة، ولم يذكر إلا لفظا واحدا، ولم يبين لفظ من هو، ولا من انفرد به وقلما يجيء الحديث الواحد في كتب كثيرة إلا باختلاف في لفظ أو معنى أو زيادة أو

---

(١) نهاية النقل المنسوب لابن المواق من: « ملء العيبة فيما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة، الحرمان الشريفان ومصر والإسكندرية عند الصدور)، لابن رشيد السبتي: ٥/٥٠-٥٩.

(٢) ملء العيبة ٥/٥٨.

وبعد سرد هذا النقل الذي ذكره ابن رشيد وعزاه لابن المواق، عقب عليه بما يؤيد ما ذهب إليه فقال:

(تتميم: ومما يشهد لصحة سماع الصنابحي من النبي ﷺ ما أخبرنا به إخبارا جمليا، وقرأت عليه الإسناد أبو الماضي عطية بن ماجد قال: أنا محمد بن عماد؛ قال، أنا أبو عمرو عثمان بن محمد بن أحمد السمرقندي قراءة عليه، أنا أحمد شيبان الرملي، أنا مؤمل بن إسماعيل، أنا حماد بن يزيد، أنا مجاهد عن قيس بن أبي حازم، عن الصنابحي؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« أنا فرطكم على الحوض، وأنا مكاثر بكم الأمم يوم القيامة، فلا ترجعن بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ». من الجزء التاسع من الخلعيات اهـ).

نقصان، ولم يبين هو شيئا من ذلك إلا في النزر القليل، أو في الحديث من المائة أو في أكثر، أو فيما كان من ذلك، وليس الاختلاف في اللفظ مما يقدح في الحديث إذا كان المعنى متفقا، ولكن الأولى أن ينسب كل كلام إلى قائله، ويعزى كل لفظ إلى الناطق به، وأما ما كان في الحديث الواحد من اختلاف معنى أو زيادة أو نقصان، فإنه يحتاج إلى تبيين ذلك وتمييزه وتهذيبه وتلخيصه حتى يعرف صاحب الحكم الزائد والمعنى المختلف). اهـ[١]

يستفاد من هذا النص أن عبد الحق الإشبيلي يرى :

- أن الحديث إذا كان له طرق مختلفة فإنه يجب على من أخرجه أن يبين اللفظ الذي ساق لمن هو.

- الاختلاف في لفظ الحديث لا يضره إذا كان المعنى متحدا.

- الأولى عند اختلاف الألفاظ واتحاد المعنى أن ينسب كل كلام إلى قائله.

- إذا اختلف المعنى في حديث بين رواية وأخرى وجب تبيان ما في كل رواية من زيادة أو نقصان حتى يعرف صاحب الحكم الزائد والمعنى المختلف.

بين ابن المواق وعبد الحق الإشبيلي :

- لما ذكر أبو محمد الإشبيلي من طريق ابن عدي حديث أبي هريرة مرفوعا: (لا نكاح إلا بولي وخاطب وشاهدي عدل)[٢] أورده من طريقين. فبين ابن المواق أن إحدى الطريقين ذكر فيها لفظ (وخاطب)، وأن هذا اللفظ لم يذكر في الطريق الثاني، واستدل ابن المواق على أنه لفظ منكر.

وبهذا يتبين أن ابن الخراط خالف أصله الذي ذكره حينما عقب على الزيدوني في وجوب بيان الاختلاف بين الروايات، ونسبة كل كلام إلى قائله.

---

(١) الأحكام الشرعية الوسطى، لعبد الحق الإشبيلي - المقدمة - (مخطوط. خزانة ابن يوسف). ١/ل:٣.ب...

(٢) انظر - غير مأمور - الحديث رقم: ٩١.

- أورد عبد الحق الإشبيلي من طريق مسلم حديث عائشة: (إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها، غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت، ولزوجها أجره بما كسب...).

ثم قال: (وفي رواية: من بيت زوجها، وفي أخرى من حديث أبي هريرة: « من غير أمره فلها نصف أجره »).[١]

فتناول ابن المواق بيان أن حديث أبي هريرة - عند مسلم - ليس فيه التصريح بأجر المرأة، وإنما فيه: « فإنما نصف أجره له ».

ثم قال ابن المواق: (وهذا وإن كان مفهوما منه أن النصف الثاني لها على حد ما فهم من قوله جل وعلا: ﴿فلأمه الثلث﴾ أن الثلثين للأب، فإن من لا يرى نقل الحديث بالمعنى لا يتسامح في ذلك، وعلى هذا جرى عمل ق˜ في كتابه) .[٢]

وهذا النموذج الذي ذكرت من عطف الإشبيلي رواية على أخرى أو حديث على حديث كثيرا ما يكون سببا في التعقيب من ابن المواق عليه فيه، إذ قلما تجد روايتين متفقتين لا تغاير بينهما بالزيادة أو النقصان...[٣]

يتبين لنا من التعقيب السابق - وغيره - من ابن المواق تشدده في باب الرواية بالمعنى، فابن المواق وإن كان قد ذكر في غير موضع جواز النقل بالمعنى بشروط فإنه يتشدد في هذا الباب حتى إن هذا التجويز يصير بعيد المنال .

- ويلمس تشدده كذلك في متابعة عبد الحق عند نقل الأقوال بالمعنى :فعبد

---

(١) ينظر الحديث رقم : ١٥٨.

(٢) الحديث ١٥٨.

(٣) وهذه أرقام بعض الأحاديث التي وقع التعقب فيها من ابن المواق على عبد الحق الإشبيلي في نفس المسار: ح: ١٦١، ١٨٢، ٢٣٧

الحق الإشبيلي لما تكلم على أبي يحيى الأعرج المعرقب،[١] نقل عن ابن عدى أنه قال فيه: (زائغا عن الحق)، فبين ابن المواق أن ابن عدى لم يقل ذلك من تلقاء نفسه، بل نقله عن أبي حاتم، ثم بين أن صواب النقل: (زائغا عن الطريق).

- ذكر عبد الحق الإشبيلي حديث أبى ثعلبة الخشني في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم)[٢] ثم عطف عليه رواية أخرى فيها جزء مرسل، ولم يصرح بإرساله، فتعقبه ابن المواق حيث قال :

((وهذه رواية ظاهرها الإرسال، إذ لا يسوغ لأحد أن يرويها بالإسناد يصله إلى عبد الله بن المبارك ..

ولو فعل هذا فاعل عد متساهلا في النقل بالظن، وذلك جرح في فاعله)).

ولمبحث الرواية بالمعنى ملحقات ثلاثة تناولها أبو عبد الله بن المواق؛ الأول منها حكم الزيادة والنقص في الحديث، والثاني حول ضوابط الاختصار في الحديث، والثالث علاقة فقه الحديث باختصاره، وسأتناولها بالترتيب الذي ذكرت :

أ- انقص من الحديث، ولا تزد فيه :

- في حديث على بن أبى طالب في النهى عن بيع المضطر،[٣] أشار ابن المواق إلى قاعدة من قواعد علوم الحديث وهى: ((أنقص من الحديث ، ولا تزد فيه))، ومثل لها بما يأتي: فلو كان في الرواية النهى عن بيع المضطر، وغيره، جاز له أن يكتفي بذكر النهى عن بيع المضطر، وإنما الممنوع عكسه؛ أن يكون المذكور النهى، فيعكس هو؛ فيقول: حرام؛ فيكون قد زاد في ما روى .

---

(١) انظر -غير مأمور- الحديث رقم: ١٢١.

(٢) الحديث رقم ١٧٢.

(٣) الحديث ١٨٤.

- ذكر عبد الحق الإشبيلي من عند الدارقطني حديث معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنه مرفوعا :

(العين وكاء السه، فإذا نام استطلق الوكاء)،[١] فتعقبه ابن المواق بأن لفظ الحديث عند الذي نقل منه هو: (... فإذا نامت العين إستطلق الوكاء).

وهكذا نرى بأن ابن المواق لا يجيز تغيير (نامت العين) ب (نام).

وقد تتبع ابن المواق عبد الحق الإشبيلي في مواطن اعتبره أخل فيها بالمعنى، والحال هذه أنه لم يصادف الصواب في ذلك؛ منها: أن ابن الخراط ذكر من مراسيل أبى داود حديث الحسن أن النبي ﷺ كان إذا أراد الخلاء قال اللهم إني أعوذ بك من الخبيث ...)) .

فتعقبه ابن المواق بأن نص لفظ الحديث هو: (إذا دخل). قال: وهذا القول يستفاد منه إباحة هذا القول في الخلاء، وهذا المعنى الذي ذكر لا يصح، والصواب ما ذكرت في التعليق على الحديث.[٢]

وفي بعض الأحيان يتعقب ابن المواق عبد الحق الإشبيلي لإيراده الحديث بالمعنى، ومع ذلك يقر بأنه وإن حدث فيه بالمعنى فإنه لا يخل به.[٣]

والأحاديث التي تتضمن تعقيبا في موضوع الرواية بالمعنى كثيرة جدا في البغية.[٤]

---

(١) الحديث رقم ٢٠١.

(٢) انظر -غير مأمور- هامش الحديث ١٩٩.

(٣) من أمثلة ذلك ما ذكره عبد الحق الإشبيلي من قاسم بن أصبغ: (... عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض).

(ح: ٢٦٥)، فتعقبه أبو عبد الله بن المواق بأن لفظه عند قاسم بن أصبغ (وهي في دمها حائض). هذا مع تقريره أن هذا التغيير في المتن لا يخل بمعنى الحديث.

(٤) من هذه الأحاديث ذات الأرقام التالية: ٢٠٢-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢.

- وقد نقل ابن المواق كذلك تعقيبات من أبى الحسن بن القطان على عبد الحق الإشبيلي في الرواية بالمعنى؛ منها :

- في حديث ابن وهب الذي ذكره عبد الحق الإشبيلي: « ومن أجاز عرنة قبل الغروب فلا حج له ». قال ابن القطان: (وذلك إنما نقله بالمعنى). وقال كذلك ((والنقل بالمعنى شرط جوازه الوفاء بالمقصود، وذلك أن لفظ الخبر عند ابن وهب إنما هو: « فعليه حج قابل »، فنقله هو: فلا حج له »)). ثم بين ابن القطان الفرق بين اللفظين، وأجاد في ذلك وأفاد.[1]

ب - من ضوابط الاختصار:

ذكر عبد الحق الإشبيلي حديث أم عطية: (غزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات أخلفهم في رحالهم، فأصنع لهم الطعام وأداوى لهم الجرحى)، هكذا ذكره، فتعقبه ابن المواق بأن تتمته: (وأقوم على المرضى)؛ وهكذا اعتبره واهما فيما ترك من بقية لفظ الحديث، إذ يرى ابن المواق أن مثل هذا لا يحسن اختصاره؛ لأنه من جملة ما ذكرت أنها كانت تغزو، بالإضافة إلى نزارة لفظه، وقلة حروفه.[2]

وإذا كان الحديث قضاء من رسول الله ﷺ فلا يجوز ذكر قسم من قضائه وترك قسم؛ ومن أمثلة ذلك: أن عبد الحق الإشبيلي ذكر حديث تميم بن طرفة المرسل: ((وجد رجل مع رجل ناقة له، فارتفعا إلى النبي ﷺ، فأقام البينة أنها ناقته، وأقام الآخر البينة أنه اشتراها من العدو، فقال النبي ﷺ : « إن شئت فخذ بما اشتراها »)) فتعقبه أبو عبد الله بن المواق بأن تمامه: هكذا: (إن شئت فخذها بالذي اشتراها، وإن شئت فدع). قال: (ولا خفاء بأن هذا لا يختصر مثله: لأنه نظام الكلام وتمام القضاء الذي روى عن المصطفي عليه أفضل الصلاة والسلام،

---

(١) انظر -غير مأمور- الحديث: ١٨٩.

(٢) الحديث رقم: ٢٣٣.

فاختصاره إجحاف لا يليق بكتاب الأحكام).[١]

ومن أمثلة ذلك: إيراد عبد الحق الإشبيلي لحديث (الإيمان قيد الفتك)، فتعقبه ابن المواق بأن مثله لا يختصر لما فيه من زيادة؛ إذ تتمته؛ (لا يفتك المؤمن) .[٢]

ج - الاختصار وفقه الحديث:

ابن المواق لا يجيز الاختصار إذا كان ذلك سيؤثر على الحكم الفقهي المستنبط من الحديث، وأمثلة ذلك في النص كثيرة؛ منها: أن عبد الحق الإشبيلي ذكر حديث أبي هريرة مرفوعا -من عند ابن عدى-: ((إذا قال الرجل لأخيه في مجلس هلم أقامرك، فقد وجبت عليه كفارة يمين)). قال أبو عبد الله ابن المواق معقبا عليه: (وهذا أيضا سقط له من آخره: « وإن لم يفعل » ومثل هذا لا يصح أن يتركه اختصارا، وإنما يتركه سهوا؛ لوضوح موقعه من فقه الحديث).[٣]

ومنه ما ذكره عبد الحق الإشبيلي من حديث عمران بن حصين مرفوعا: (لا نذر في غضب)، قال أبو عبد الله بن المواق: (فإنه سقط له منه آخره أيضا وهو: « كفارته كفارة يمين »... ولا يخفي موقع هذه الزيادة من فقه الحديث، فلا يكون تركها اختصارا...))[٤]

المبحث الخامس عشر: الاهتمام بنسبة روايات كتب الحديث إلى مؤلفيها:

الأمة الإسلامية أمة سند، وقد كان أوائل المحدثين يؤكدون على أهمية الرجوع إلى سند الحديث، وبالتالي كانت عمدتهم في النقل هي المشافهة

---

(١) الحديث رقم ٢٣٤.

(٢) الحديث رقم ٢٣٤ كذلك.

(٣) الحديث رقم ٢٣٥.

(٤) الحديث رقم ٢٣٦.

وفي البغية أحاديث كثيرة إنما تُعُقِّب فيها عبد الحق لما فيها من رواية بالمعنى سببت تغييرا في فقه الحديث؛ منها: الحديث ٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٥-٣٥٤-٣٦٥.

والتلقي المباشر، ولهذا كم من راو جرحوه بكونه صحفي؛ لا يأخذ إلا عن الصحف، ولما ألفت كتب الحديث اهتم العلماء بروايتها عن شيوخها، وأخذها بالسند العالي منهم، ومن ثمة اشتهر رواة لكتب الحديث المشهورة، وقد يقع اختلاف في روايات هذه الكتب بين راوية وآخر، لذا نجد أبا عبد الله بن المواق كثيرا ما يرجع إلى هذه الروايات الموثقة النسبة إلى مؤلفيها ليقارن بينها مرجحا لما يراه راجحا منها، وأضرب مثالا لروايات سنن أبى داود من خلال كتاب: « بغية النقاد ».

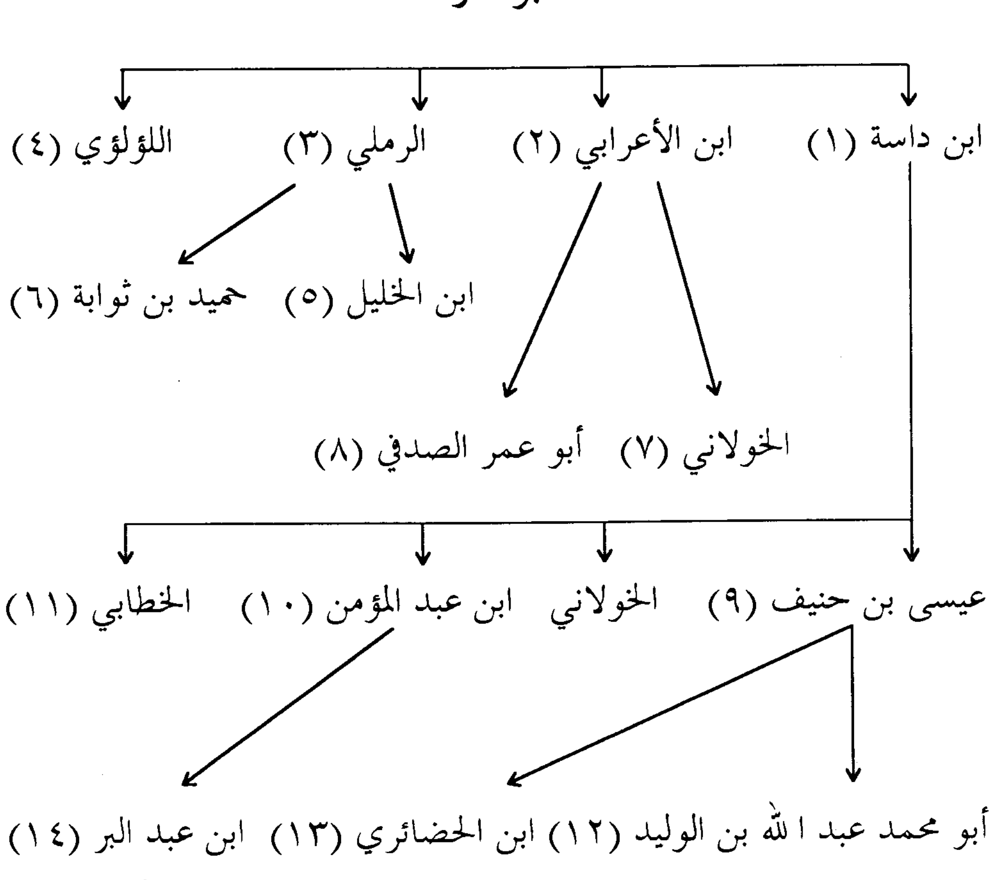
سنن أبى داود رواها عنه أربعة رواة؛ هم: ابن داسة، وابن الأعرابي، والرملي، واللؤلؤي.

- رواية ابن داسة رواها عنه كذلك ابن عبد المؤمن، وعنه رواها ابن عبد البر، وعنه رواها أبو علي الغساني.
- رواية ابن داسة رواها عنه كذلك الخولاني.
- رواية ابن الأعرابي رواها عنه الخولاني، وأبو عمر الصدفي.
- رواية الرملي ، رواها عنه أبن الخليل، وحميد بن ثوابة الجذامي.

أما رواية اللؤلؤي فهي حاضرة في الكتاب، ولم يذكر ابن المواق الطريق الذي وصلت منه إلى المغاربة.

وفي الصفحة الموالية تشجير لأصحاب رواة سنن أبى داود:

التشجير لرواة سنن أبي داود



(١) محمد بن بكر بن داسة، أبو بكر، لازم أبا داود وأخذ عنه السنن، وحدث بها؛ قال أبو على الجياني: (ورواية أبى بكر بن داسة أكمل الروايات كلها، ورواية ابن عيسى الرملي تقاربها).(١)

(٢) أبو سعيد بن الأعرابي: أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم، البصري، الصوفي، صاحب التصانيف، سمع أبا داود وخلقا عمل لهم (معجما)، وعنه ابن جُمَيع وابن منده وكان ثقة ثبتا، عارفا عابدا ربانيا كبير القدر، بعيد الصيت، توفي سنة أربعين وثلاث مائة.(٢)

(٣) إسحاق بن موسى بن سعيد، أبو عيسى الرملي، المعروف بابن الصريع الوراق، سكن بغداد، وحدث بها عن محمد بن عوف الحمصي... روى سنن أبى داود عن مصنفها، ورواها عنه أحمد بن دحيم بن خليل القرطبي، وحميد بن ثوابة الجذامي الثغري، سئل الدارقطنى عنه، فقال: ثقة. توفي سنة عشرين وثلاث مائة.(٣)

(٤) اللؤلؤي، هو: محمد بن أحمد بن عمرو، أبو على اللؤلؤي، البصري، سمع من أبى داود السجستاني السنن، وقرأها عليه عشرين سنة، وروى عن القاسم بن نصر، وجماعة، روى عنه أبو عبد الله الحسين بن بكر بن محمد الوراق، البصري، المعروف بالهراس. حلاه الذهبي بقوله: (الإمام المحدث الصدوق) توفي سنة ثلاث وثلاثين وثلاث مائة.(٤)

(٥) ابن خليل، هو: أحمد بن دحيم بن خليل، من أهل قرطبة، يكنى: أبا عمر سمع عبيد الله بن يحيى، وسعيد بن عثمان الأعناقي، وأخذ سنن أبى داود

(١) الغنية، للقاضي عياض ١٠٨ -فهرسة ابن خير ١٠٦ -سير أعلام النبلاء ٢٠٩/١٣، ٢١٣، ٢١٧.

(٢) طبقات الحفاظ ص: ٣٥٣.

(٣) تاريخ بغداد ٣٩٥/٦ -فهرس ابن خير ص: ١٠٣.

(٤) فهرس ابن خير ص: ١٠٨ -الأنساب، للسمعاني ١٤٧/٥ -سير أعلام النبلاء ٣٠٧/١٥..

عن الرملي، وعنه رواها أبو عثمان سعيد بن عثمان النحوي المعروف بابن القزاز. قال فيه ابن الفرضي: كان معتنيا بالآثار، جامعا للسنن، ثقة فيما روى. توفي سنة ثمان وثلاثين وثلاث مائة.[١]

(٦) حميد بن ثوابة الجذامي، من أهل وشقة، يكنى أبا القاسم. كانت له عناية بالعلم ورحلة دخل فيها العراق فسمع ببغداد من أبى بكر بن أبى داود السجستاني، ومن أبى بكر أحمد بن محمد بن أبى شيبة، وغيرهما، روى عنه أبو عمر الصدفي، وأحمد بن محمد بن معروف. قال فيه ابن الفرضي: (كان عالما بالحديث بصيرا به).[٢]

(٧) عمر بن عبد الملك بن سليمان، أبو حفص، الخولاني، القاضي، المعروف بابن الرفاء، رحل إلى مكة، وقرأ بها علي أبى سعيد بن الأعرابي سنن أبى داود، وذلك سنة أربعين وثلاث مائة، وقابله بأصل ابن الأعرابي، ثم رحل إلى العراق بهذا الكتاب، فسمعه بالبصرة نم أبى بكر محمد بن بكر بن داسة سنة إحدى وأربعين وثلاث مائة، وهو ممسك بكتابه، فكان لنسخته لسنن أبى داود ميزة ليست لغيرها.[٣]

(٨) أبو عمر الصدفي هو: أحمد بن سعيد بن حزم بن يونس المنتجيلى، من أهل قرطبة عنى بالأثار والسنن وجمع الحديث. اتسعت روايته بالرحلة، فسمع ببلده وبمكة وبمصر والقيروان. له التاريخ الكبير، ترجم فيه للمحدثين فبلغ فيه الغاية، مات سنة خمسين وثلاث مائة.[٤]

(٩) عيسى بن حنيف، أبو موسى، يروي عن محمد بن بكر بن داسة، وعنه

---

(١) تاريخ العلماء والرواة للعم بالأندلس، لابن الفرضي ٤٧/١ ترجمة ١١٠ -فهرس ابن خير ص: ١٠٦.

(٢) تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، لابن الفرضي ١٤٨/١ ترجمة ٣٨٩ -فهرس ابن خير ص: ١٠٣.

(٣) فهرست ابن خير الإشبيلي ص: ١٠٦.

(٤) جدوة المقتبس في تاريخ الأندلس للحميدي: ١٧٣/١ -فهرسة ابن خير ٢٢٧ -سير أعلام النبلاء ١٠٤/١٦ -الإعلان بالتوبيخ للسخاوي ١٩٣.

رواها أبو محمد عبد الله بن الوليد.[١]

(١٠) ابن عبد المؤمن، هو: عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن بن يحيى التجيبي، أبو محمد المعروف بابن الزيات، رحل إلى المشرق رحلتين، فسمع ببغداد من أبي على إسماعيل بن محمد الصفار وجماعه، وسمع بالبصرة من أبى بكر بن داسة سنن أبى داود، وعنه رواها ابن عبد البر. قال فيه ابن الفرضي: (وكان كثير الحديث مسندا صحيح السماع، صدوقا في روايته، إلا أن ضبطه لم يكن جيدا ...) توفي سنة تسعين وثلاث مائة.[٢]

(١١) حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب، أبو سليمان، البستي، الخطابي، صاحب التصانيف، سمع من أبى سعيد بن الأعرابي بمكة، وأبى بكر بن داسة بالبصرة، وآخرين، وسمع منه: أبو عبد الله الحاكم، وأبو عبيد أحمد بن محمد الهروي، وخلق كثير، من مصنفاته: (معالم السنن)، وهو شرح لسنن أبى داود ، و (غريب الحديث)، و (أعلام الحديث) ، توفي رحمه الله، سنة ثمان وثمانين وثلاث مائة.[٣]

(١٢) عبد الله بن الوليد، أبو محمد الاندلسي، روى سنن أبى داود عن عيسى بن حنيف، ورواها عنه أبو القاسم بن عمر بن الحسن بن عمر الهوزني الإشبيلي.[٤]

(١٣) أبو الحسين أحمد بن عبد الرحمن بن الحضائري، روى سنن أبى داود عن عيسى بن حنيف.[٥]

---

(١) فهرس ابن عطية ص: ٩٤ (عن: سنن أبي داود في الدراسة المغربية، إدريس الخرشفي ص: ٧٤).

(٢) تاريخ العلماء.. لابن الفرضي ٢٨٨/١.. ترجمة ٧٥٧ -فهرس ابن خير ص: ١٠٣.

(٣) الأنساب (نسبة البستي) ٣٤٩/١ -سير أعلام النبلاء ٢٣/١٧..

(٤) فهرس ابن عطية ص: ٩٤ (عن: سنن أبي داود في الدراسة المغربية، إدريس خرشفي ص: ١٠٠).

(٥) لم أقف على ترجمته.

(١٤) ابن عبد البر: هو القاضي أبو عمر، يوسف بن عبد الله بن عبد البر بن عاصم، النمري، القرطبي، حافظ المغرب، (٣٦٨هـ-٤٦٣هـ) له مصنفات كثيرة؛ منها: (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد)، (الاستذكار بمذاهب علماء الأمصار)، و(الكافي) في الفقه، (الدرر في المغازي والسير)، و (الاستيعاب في معرفة الأصحاب).[1]

(١٥) أبو على الغساني، الجياني، الأندلسي، اسمه: الحسين بن محمد بن أحمد، إمام عصره في الحديث، له إلمام واسع باللغة والشعر والأنساب، أخذ عن كبار المحدثين ببلده، حمل عن أبى عمر بن عبد البر، رحل الناس إليه للأخذ عنه من كل قطر ومكان، حدث عنه عياض إجازة، له مصنفات قيمة؛ منها: (تقييد المهمل وتمييز المشكل)، وهو كتاب ضبط فيه كل لفظ يقع فيه اللبس من رجال الصحيحين .. توفي سنة ثمان وتسعين وأربع مائة.[2]

(١) تذكرة الحفاظ ١١٢٨/٣ -شجرة النور الزكية ص: ١١٩.

(٢) تذكرة الحفاظ ١٢٣٣/٤ -الديباج المذهب، لابن فرحون ٣٣٢/١ -طبقات الحفاظ ص: ٤٥٠ -شجرة النور الزكية ١٢٣.

الفصل الخامس

متفرقات

المبحث الأول : التعقيب وآدابه عند ابن المواق

المبحث الثاني : ضوابط النقل عند ابن المواق

المبحث الثالث : أصول التخريج عند ابن المواق

المبحث الرابع : في نماذج من المناقشات العلمية في مصطلح الحديث بين ابن المواق وابن القطان

المبحث الخامس : في ذكر بعض فوائد كتاب البغية

المبحث السادس : نقول عن ابن المواق

المبحث السابع : في ذكر المؤاخذات على ابن المواق



المبحث الأول :التعقيب وآدابه عند ابن المواق :

كان ابن المواق رحمه الله يلتزم بالآداب العلمية في تعقيباته سواء مع شيخه ابن القطان أو مع عبد الحق الإشبيلي، أو غيرهما، وهذه بعض السمات التي كان يسير عليها في تعقيباته:

أ- التماس العذر: للواهم أو المخطئ والظن الحسن به:

ففي حديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال (إذا قال الرجل في مجلس هلم أقامرك فقد وجبت عليه كفارة يمين)[١] هكذا ذكره عبد الحق الإشبيلي، فتعقبه ابن المواق بأنه أسقط من آخره قوله « وإن لم يفعل » وقال: (ومثل هذا لا يصح أن يتركه اختصارا، وإنما يتركه سهوا لوضوح موقعه من فقه الحديث) اهـ.

ب- عدم الإسراع بنسبة الوهم للواهم دون التثبت والتأكيد من ذلك :

ففي حديث البراء بن عازب: (قضى رسول الله صلى عليه وسلم بحفظ الحائط....)[٢] ذكر عبد الحق الإشبيلي رواية معمر لهذا الحديث، وقد جهد ابن المواق نفسه ليجد هذه الرواية مذكورة عند بعض من روى الحديث، فلما لم يقف عليها، لم يدع عدم وجودها، بل قال: « والإحاطة لله ». ومعنى ذلك أنه رجح عدم عثوره عليها، لعدم إحاطته بروايات الأحاديث، ولم يوهم الإشبيلي لمجرد ذلك.

ج- الهدف هو الوصول إلى الحق:

كان هدف ابن المواق -رحمه الله- بيان الأوهام وتصحيح الأخطاء الواقعة في كتاب بيان الوهم والإيهام، وكذا في كتاب الأحكام الوسطى، ولذا كان تارة ينتصر لعبد الحق فيما أصاب فيه، وأخرى يصوب ما ذكره ابن القطان،

(١) البغية: (ح: ٢٣٥).

(٢) البغية: (ح: ٢).

وثالثة يشيد بهما معا، ورابعة يوهمهما معا، وكل هذا في آداب متناهية.

نموذج لانتصاره لعبد الحق الإشبيلي:

في حديث جعفر بن عبد الله المخزومي؛ قال رأيت محمد بن عباد بن جعفر قبل الحجر، ثم سجد عليه، قلت ما هذا؟ قال رأيت خالك ابن عباس قبل الحجر، ثم سجد عليه، وقال رأيت عمر قبله وسجد عليه، وقال رأيت رسول الله ﷺ قبل الحجر وسجد عليه [١] ساق عبد الحق الإشبيلي هذا الحديث من عند البزار، لكن ابن القطان نَفَى أن يكون هذا الحديث مذكورا في حديث عمر عند البزار، وقال: ولعله في بعض أماليه وإنما أعرفه هكذا عند ابن السكن، لكن ابن المواق اعترض عليه بأنه عند البزاز من حديث عمر فيما روى ابن عباس عنه، وإنما لم يعثر عليه، لأن البزاز لم يترجم باسم الراوي عن ابن عباس، بل ضمنه تحت ترجمة نافع بن جبير عن ابن عباس.

نموذج لموافقته لابن القطان:

في حديث ابن عمر: (التكبير في العيدين في الركعة الأولى سبع تكبيرات وفي الآخرة خمس)[٢] ذكر هذا الحديث عبد الحق ونسبه إلى البزار؛ وقال في إسناده فرج بن فضالة.

فجهد ابن القطان نفسه ليجد هذا الحديث في مسند البزار، فلم يقف عليه فيه، ولذا جوز أن يكون وقع له في بعض أماليه، ثم قال أبو الحسن ابن القطان: (والذي في مسند البزار إنما هو الفعل لا القول ومن غير رواية الفرج بن فضالة).

وقد بحث ابن المواق عن الحديث في مسند البزار فلم يلقه فيه ولذا قال: (هو كما ذكر، هذا الحديث لم يقع في مسند البزار بذلك اللفظ الذي ذكره ق~ أصلا، وإنما ذكره الترمذي في كتاب العلل من طريق فرج (بن فضَالة.)اهـ.

---

(١) البغية: (ح: ٣٣٧).

(٢) البغية: (ح: ٣٣٦).

نموذج آخر:

في حديث ابن مسعود: (جنبوا مساجدكم صبيانكم ومجانينكم)[١] ساقه عبد الحق الإشبيلي من عند البزار، ثم نقل عنه قوله: (ليس له أصل من حديث عبد الله). وعقب عليه ابن القطان بقوله: (هذا الحديث والكلام بعده ليس في مسند حديث عبد الله بن مسعود من كتاب البزار، ولعله نقله من بعض أماليه، التي تقع في مجالس مكتوبة في أضعاف كتابه، في بعض النسخ ولعله يعثر عليه بعد إن شاء الله) اهـ.

فبحث عنه ابن المواق واستبشر خيرا بوجوده في مسند البزار: حيث قال (قد عثر عليه، والحمد لله، وهو كما قدره؛ فإن البزار ذكره في آخر المسند؛ في المشايخ المقلين عقب حديث وابصة بنت معبد في إملاء ذكره هنالك).اهـ

نموذج لتوهيمهما معا:

ذكر عبد الحق الإشبيلي -من طريق أبي أحمد- حديث ابن مسعود: يا عمير أعتقك الحديث.. وتعقبه ابن القطان في باب نسبه الأحاديث إلى غير رواتها؛ لأن ابن الخراط ذكر في مسنده « القاسم بن عبد الله » بينما هو: « القاسم بن عبد الرحمن »، لكن ابن القطان لم يتنبه لوهم آخر لعبد الحق؛ حيث سقط له من سنده: « يونس بن عمران » فإنه هو الذي يرويه عن القاسم بن عبد الرحمن، فاستدرك ابن المواق عليه ذلك وعده من أوهامهما.[٢]

د- بيان سبب الخلل أو الوهم:

ابن المواق حريص على بيان سبب الأوهام التي فيها عبد الحق الإشبيلي، أو أبو الحسن بن القطان الفاسي؛ فمن ذلك مثلا أن عبد الحق وهم أوهاما لم يكن هو الذي وهمها في أول الأمر؛ وإنما نقلها عن غيره كما هي؛ فكانت البلية فيها

(١) البغية: (ح: ٣٣٥).

(٢) البغية: (ح: ٤٥).

ممن نقل عنه، وليس منه، وهذا بعض ما نبه عليه الحافظ ابن المواق؛ من ذلك:

ففي حديث ابن عباس أن رجلا قال لرسول الله ﷺ: إني نذرت أن أنحر نفسي... [١] ذكره عبد الحق الإشبيلي بإسقاط راويين من إسناده، وهما: ابن عباس ومولاه كريب الراوي عنه؛ فجعل الحديث معضلا، بينما هو في مسند البزار، الذي نسبه إليه مسندا، قال الحافظ ابن المواق: (وإنما نقله ق~ من عند أبي محمد ابن حزم؛ فهو السابق إلى هذا الوهم فيه، وتبعه أبو محمد فسقط بسقوطه، والصواب في ذلك ما ذكرناه).اهـ

وفي حديث ابن عمر: من مثل بمملوكه فهو حر..[٢] تغير لعبد الحق الإشبيلي راو من رواته؛ وهو(عمر بن عيسى) فأورده: (عمرو بن عيسى)، فصحح الحافظ ابن المواق هذا الوهم، ثم بين سببه؛ فقال: (وإنما جر على ق~ الوهم في هذا الأخير أبو محمد بن حزم؛ فإنه وقع عنده فيه: « عمرو بن عيسى »).اهـ

وفي حديث محمد بن عبد الرحمن؛ قال في كتاب صدقة النبي ﷺ في كتاب عمر بن الخطاب أن البقر يؤخذ منها مثل ما يؤخذ من الإبل ..[٣] وهم عبد الحق في اسم أحد رواته (سليمان بن أبي داود)؛ فقال فيه: (سليمان بن داود)، فلما نقله ع~ عن عبد الحق فلم ينتبه لوهمه؛ فنقله كما هو عنده، فوهم بوهمه، فصححه الحافظ ابن المواق، ثم قال: (وإنما غلط -والله أعلم- بما وقع فيه من الوهم في كتاب بن أبي حاتم، فإنه ذكره كذلك في باب السنين، وقاله على الصواب في المحمدين لما ذكر ابنه محمد بن سليمان؛ فقال: ابن أبي داود الحراني، فذكره على الصواب) اهـ.

---

(١) البغية: (ح: ٤٩).

(٢) البغية: (ح: ٣٩).

(٣) البغية: (ح: ٢٩٢).

وفي حديث الحسن مرفوعا: من طلق لاعبا أو أنكح لاعبا... [١] وقع وهم لعبد الحق في أحد رواته وهو(إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى)، حيث قال فيه (إبراهيم بن محمد بن أبي ليلى)، فنبه ابن المواق على هذا الوهم مبينا أصل هذه الجناية؛ فقال: (وإنما جنى عليه هذا الوهم أبو محمد بن حزم؛ فإنه وقع عنده في المحلى كذلك، وكثيرا ما يجني عليه). اهـ

وفي حديث زينب بنت جابر الأحمسية التي حجت وهي مصمتة..[٢] وقع لابن القطان وهم في اسم راو من رواته؛ وهو: (أحمد بن بشير)؛ فقال فيه: (أحمد بن بشر)، فصححه ابن المواق ونبه إلى مصدر الوهم حيث قال: (وكما ذكره ع~ وقع لابن حزم في المحلى، فوهم فيه جميعهم). اهـ

وفي حديث علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه-؛ قال: سمع النبي ﷺ رجلا طلق البتة فغضب وقال: « تتخذون آيات الله هزؤا.. »[٣] وهم أبو محمد الإشبيلي في (إسماعيل بن أمية) فذكره (إسماعيل بن أبي أمية)، فنبه ابن المواق على هذا الوهم؛ وقال: (وإنما غلط ق~ لأن الدارقطني ذكر قبل هذا الحديث متصلا به حديثا رواه من طريق إسماعيل بن أبي أمية الذراع، عن حماد بن زيد عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس؛ قال: سمعت معاذ بن جبل؛ قال: قال رسول الله ﷺ: « يا معاذ من طلق في بدعة واحدة أو اثنتين، أو ثلاثا ألزمناه بدعته.. » ثم ذكر الحديث المتقدم من طريق إسماعيل بن أمية.. فتوهم ق~ أنهما رجل واحد، وليس كذلك، ولو تثبت فيما ذكره الدارقطني في كل واحد منهما.. لعلم أنهما رجلان: أحدهما بصري، والآخر كوفي، فالبصري هو إسماعيل بن أبي أمية؛ وهو أبو الصلت الذراع... والكوفي هو إسماعيل بن أمية القرشي). اهـ

---

(١) البغية: (ح: ٢٧٩).

(٢) البغية: (ح: ٣٧١)

(٣) البغية: (ح: ٢٨١)

هـ- الدعاء للواهم عند توهيمه تطييبا لخاطره:

ذكر عبد الحق الإشبيلي حديث بريدة إذا جلست في صلاتك فلا تتركن التشهد: لا إله إلا الله، وأني رسول الله، والصلاة علي، وعلى أهل بيتي..[١] فنبه ابن المواق إلى أن جملة (أهل بيتي) زيدت في هذا الخبر، وأنها ليست في مسند البزار، وهو الأصل الذي نقله منه، ثم قال: (وأراه إنما دخل عليه الوهم من ذكره قبل ذلك: الحديث الذي أورده من حديث أبي مسعود الأنصاري متضمنا هذه الزيادة فاشتبه عليه عند النقل، فنسبه إلى حديث بريدة واهما، والله يتجاوز عنا وعنه، فالظن به أنه لا يأتي شيئا من هذا بقصد، رحمنا الله وإياه) اهـ.

وفي حديث جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ، كَفَّن حمزة في نمرة في ثوب واحد[٢]؛ قال: عبد الحق الإشبيلي عقبه: (صحح أبو عيسى هذا الحديث). هكذا ذكر، فنبه ابن المواق أن أبا عيسى الترمذي ذكر حديث عائشة: كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب.. ثم قال الترمذي عقبه: (حديث عائشة حديث حسن صحيح). قال ابن المواق: (اعتقد ق~ أن التصحيح لحديث جابر لما رآه بعده، ولم يتثبت عند النقل، والله يتجاوز عنا وعنه بمنه وكرمه). اهـ

وخلاصة القول أن لابن المواق سمات عامة في تعقيباته؛ منها:

التنبيه على موطن الوهم أو الخلل في آداب متناهية، والمعاتبة في لطف، والظن الحسن بمن يقعون في الأوهام، وتنزيههم عن تعمد الوقوع فيما وقعوا من الخلل ونحوه، ونشدان الحق في كل تعقيب تعقيب، والإنصاف ببيان موطن الصواب عند الإصابة، وموطن الخطأ أو الوهم عند الزلل، وعدم إجحاف الواهم حقه، إذا وهم في ذكر حديث، ثم ذكره على الصواب ثانية، والتريث في إصدار الأحكام قبل التأكد...

---

(١) البغية: (ح: ٢١٤).

(٢) البغية: (ح: ١٢٦).

المبحث الثاني: ضوابط النقل عند ابن المواق.

إن الذي يرجع إلى كتاب البغية يجد فيه طائفة من القواعد والضوابط وأصول البحث العلمي عامة، وفي الدراسات الحديثية خاصة، وهذه بعض المسائل المتفرقة التي تعرض لها في ثنايا كتابه:

١- وجوب المعارضة عند الانتهاء:

لما تكلم أبو عبد الله بن المواق على حديث أبي حمزة في الرجل الذي نسي الآذان والإقامة،(١) الذي نقله عبد الحق الإشبيلي من عند ابن عدي، فوقع في وهم وهو نسبة الحديث إلى راويه هشام بن خالد، وصوابه: هشام بن عبد الملك. بين ابن المواق سبب الوهم بأن هشام بن خالد، وهشام بن عبد الملك؛ معا يرويان عن بقية، ثم إنهما قد ذكرا معا في كتاب « الكامل » في نفس الصفحة التي نقل منها الإشبيلي حديث الباب، فخالف بصره عند النقل من سطر إلى آخر لما أراد أن ينقل الحديث. ثم عقب ابن المواق على ذلك بأنه كان عليه أن يعارض، فبالمعارضة يذهب كثير من الخلل.

٢- وجوب الإبقاء على الأوهام الواقعة في المصنفات على حالها، مع التنبيه عليها:

إذا وقع تغيير أو تصحيف أو خطأ في الكتب فهل يصحح ويعاد إلى الصواب، أم يبقى على صفته التي وجد عليها؟

من العلماء من يرى جواز التصحيح؛

ومن هؤلاء الشعبي؛ فقد نسب إليه القاضي عياض أنه قال:

« لا بأس أن يقوم اللحن في الحديث ».(٢)

---

(١) الحديث رقم: ٨٢.

(٢) الإلماع، للقاضي عياض ص: ١٨٤.

ونقل عن الأوزاعي أنه قال: « أعربوا الحديث؛ فإن القوم كانوا عربا ».[١]

وقال أيضا: « لا بأس بإصلاح اللحن في الحديث ».

وروي مثل هذا عن جماعة من السلف فمن بعدهم.[٢]

لكن جمهور أهل العلم يرون وجوب الإبقاء على الخطأ على أصله، وروايته تبعا لما تلقوه.

روى الخطيب البغدادي بسنده إلى الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن أبي معمر؛ عبد الله بن سخبرة أنه قال: « إني لأسمع الحديث لحنا فألحن إتباعا لما سمعت ».[٣]

وهذا ميمون بن مهران يسأل أحمد بن حنبل عن اللحن في الحديث، فيجيبه: « لا بأس به »[٤]. كل ذلك حفاظا على الرواية من التغيير، وسدا لباب الذريعة، حتى لا يلج الباب من يظن أن المصنف أخطأ فيصحح ذلك تبعا لما يرى، فيحرف النص ويدخل عليه التغيير..

فهذا القاضي عياض يقول: ((الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقل الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ولا يغيرونها من كتبهم اطردوا ذلك في كلمات من القرآن، استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها، ولم يجئ في الشاذ من ذلك في الموطأ والصحيحين وغيرها حماية للباب، لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة في حواشي الكتب، ويقرءون ما في الأصول على ما بلغهم).[٥]

---

(١) « الإلماع » للقاضي عياض ص: ١٨٥.

(٢) الإلماع. ص: ١٨٥.

(٣) الكفاية في علم الرواية (ط. دار الكتب العلمية) ص: ١٨٦.

(٤) نفس المصدر ص: ١٨٧.

(٥) الإلماع، للقاضي عياض ص: ١٨٦.

وهذا المذهب الأخير هو الذي انتصر له أبو عبد الله بن المواق؛ حيث ذكروا رواية للبزار -في حديث- سقط له فيها لفظ، فأعقبها بقوله: ((وهذا اللفظ، وإن كان لابد منه... فلا يجوز تغييره، كما وقعت في كثير من المصنفات أوهام ينبه عليها، وتترك على حالها)).[١]

٣- التماس الضوابط العلمية قبل الحكم على مؤلّف ما بوهمه في كتابه أو كتبه.

من منهج ابن المواق أنه لا يحكم على مصنف ما بوهمه في كتابه إلا بعد التأكد من ذلك، وقد جرى في هذا السبيل على اعتماد أمور منها:

أ- مراجعة أكبر عدد من نسخ الكتاب.[٢]

ب- الاهتمام بالكتب المروية بالسند الصحيح إلى مؤلفيها.[٣]

---

(١) ذكر ذلك ابن المواق في الحديث (٣٦٥).

(٢) بالرجوع إلى الكتاب نجد أن ابن المواق لا يحكم بالوهم على عبد الحق أو غيره، حتى يرجع إلى نسخ كثيرة من الكتاب ليتأكد أنها كلها تشترك في نفس الوهم، وهذا ذكر للكتب التي رجع إلى أكثر من نسخة فيها، مع ذكر أرقام النصوص التي وردت فيها:

عدة نسخ من سنن الدارقطني ح: ٢١ -ح: ١٠٤ -ح: ٢٢٠ -ح: ٣٠٤ -ح: ٣٧٠.

عدة نسخ من الأحكام ح: ٢٧ -ح: ٢٨ -ح: ٤٢ -ح: ٦٦ -ح: ٧١ -ح: ٩١ -ح: ٩٤ -ح: ١٩٤ -ح: ٢٠٥ -ح: ٢٠٧ -ح: ٢٢٧ -ح: ٢٣٠ -ح: ٢٤٣ -ح: ٢٦١ -ح: ٢٦٥ -ح: ٢٦٣ -ح: ٢٦٦ -ح: ٢٦٨ -ح: ٢٧١ -ح: ٢٧٣ -ح: ٢٧٦ -ح: ٢٨٠ -ح: ٢٨٢ -ح: ٢٨٤ -ح: ٢٨٦ -ح: ٢٩٢ -ح: ٢٩٥ -ح: ٣٤٠ -ح: ٣٨٣ -ح: ٣٨٦.

- نسختان -فأكثر من- من الكامل في الضعفاء ح: ٧٩ -ح: ٣٢٦ -ح: ٣٥٣.
- نسخ من جامع الترمذي ح: ١١٧ -ح: ١٢٧.-
- نسخ من سنن أبي داود ح: ١٤٨ -ح: ٢٦٣ -ح: ٣٦٤.
- نسخ من المراسيل، لأبي داود ح: ١٩٠ -ح: ١٩٩ -نسخ من سنن النسائي ح: ١٩٤.
- نسخ من مسند البزار ح: ٢٠٩ -ح: ٣٣٥ -ح: ٣٦٥.
- نسخ من ضعفاء العقيلي ح: ٣٤٩.
- نسخ من مسند الحميدي ح: ٣٥٧.

(٣) نلمس ذلك في كثير من نسخ الكتب التي يرجع إليها.

ج- الرجوع إلى نسخ الكتاب التي اهتم بها جهابذة العلماء عناية وضبطا وتصحيحا.(١)

د- اعتماد السند العالي في رواية المصنفات وتقديمه على غيره.(٢)

---

(١) هذه بعض الكتب التي رجع إليها ابن المواق ونص على أنها مصححة ومعتنى بها، أو مقروءة على أصحابها، أو مكتوبة بخط المؤلف: نسخة من الأحكام بخط المؤلف ح: ٧٨ -نسخة الكامل بعناية ابن المواق نفسه ح: ٧٩ -نسخة الكامل بعناية شيخه أبي العباس النباتي ح: ٧٩ -نسخ مصححة من سنن الدارقطني ح: ٢١ - نسخ مصححة من جامع الترمذي ح: ١١٧ نسخة ابن المواق من بيان الوهم.. المقروءة على شيخه ابن القطان ح: ١٤٨ -نسخ عتق من سنن أبي داود ح: ١٤٨ -نسخة سنن أبي داود للضابط المتقن أبي علي الجياني ح: ١٤٨ -نسخة من نفس السنن للخولاني وهي مسموعة على ابن الأعرابي، وابن داسة وهي بخط أبي عمر الباجي ح: ١٤٨ -وأخرى أصل ابن عبد البر ح: ١٤٨ -نسخ عتق من سنن النسائي ح: ١٩٤ - نسخ صحاح من مسند البزار ح: ٢٠٩ -نسخة ابن عبد البر من سنن أبي داود ح: ٢٦٣ -رواية ابن المواق لسنن أبي داود ح: ٢٦٣ -نسخة أبي الوليد ابن الفرضي من سنن أبي داود؛ وهي من رواية أبي الربيع سليمان بن سالم الكلاعي ح: ٢٦٣ -قراءة أبي عبد الله بيان الوهم والإيهام على شيخه ابن القطان الفاسي ح: ٢٦٣ -نسخة ابن عبد البر من سنن أبي داود ح: ٢٦٣ -سنن أبي داود بخط أبي عمر الباجي؛ أحمد بن عبد الله بن شريعة، وروايته عن أبي عمر الصدفي، عن ابن الأعرابي ح: ٢٦٣ سنن أبي داود، أصل القاضي أبي عبد الله بن مفرج، التي صارت أصلا للجياني ح: ٢٦٣ -نسخ من الأحكام معتنى بها، ومقروءة من ابن المواق على شيخه أبي ذر الخشني ح: ٢٦٦ -نسخة عتيقة من سنن الدارقطني ح: ٣٠٤ -نسخة الدارمي من كتاب « التاريخ »، ليحيى بن معين ح: ٣٠٦ -نسخة حاتم الطرابلسي من كتاب ضعفاء العقيلي ح: ٣٤٩ -نسخ عتق من سنن أبي داود ٣٦٤ -نسخة مسند البزار بخط الراوية أبي محمد عبيد الله ح: ٣٦٥ -نسخة من معجم ابن الأعرابي وهي أصل أبي الوليد هاشم بن حجاج الأندلسي، التي خطها بيده وسمعها على ابن الأعرابي ح: ٣٧١ -نسخة أبي محمد الباجي من مصنف عبد الرزاق ح: ٣٧٢ -نسخة الخولاني من سنن أبي داود التي سمعها على ابن الأعرابي ح: ٣٧١ -نسخة أبي محمد الباجي من مصنف عبد الرزاق ح: ٣٧٢ -نسخة الخولاني من سنن أبي داود التي سمعها على ابن الأعرابي، وابن داسة -نسخة أبي عمر الباجي، من نفس السنن، وهي رواية أبي عمر الصدفي عن ابن الأعرابي ح: ٣٧٧ -نسخ لرواة سنن أبي داود: ابن الأعرابي، الرملي، اللؤلؤي. نسخة من الأحكام بتصحيح أبي ذر الخشني وهي روايته عن عبد الحق الإشبيلي.

(٢) نلمس ذلك في نسخة « بيان الوهم والإيهام » حيث ذكر في عدة أماكن من كتابه أنه تلقاها عن شيخه ابن القطان وقرأها عليه؛ قال في ح: ١١ (هي روايتي قراءة مني عليه، وهو يمسك أصله الذي نقلت منه بخط يده). وقال في ح: ١٤٨ (هكذا تلقيناه عن شيخنا عند قراءة كتاب البيان عليه). وقال في (ح: ٣٤١): (فإني نقلته من مبيضته كذلك « محمد بن عبيد الله » فما كان وقت القراءة عليه رده علي: « محمد بن عبد الله »، فأصلحته، فهو عندي مصلح مصحح عليه).

المبحث الثالث: أصول التخريج عند ابن المواق

هذه بعض الأمور المتعلقة بأصول التخريج التي اهتم بها ابن المواق:

- كان ابن المواق رحمه الله يهتم بعزو الأحاديث إلى مواطنها التي رويت فيها، وهو شديد الدقة في ذلك، ولذا فإنه -إذا اختلفت روايات الحديث الواحد سواء في الألفاظ أو المعاني- لم يكن يسمح بنسبة لفظ الحديث إلى راو من رواته دون التأكد من كونه هو اللفظ الذي رواه.
- إذا روى الحديث صحابيٌ عن صحابيٍ، عن رسول الله ﷺ، فإنه ينسب إلى راويه المباشر عن رسول الله ﷺ.
- يجب التفرقة بين ما روي من فعل الرسول ﷺ وبين ما يروي من قوله، ولا يجوز الجمع بينهما دون التنصيص على ذلك.
- لا يجوز الجمع بين الأحاديث المتفقة في المعنى والمختلفة في الرفع والوقف إلا ببيان ذلك.
- وجوب التفرقة بين أقوال الأئمة، ومنقولاتهم عن غيرهم، فلا يجوز نسبة القول إلى أحد الأعلام إذا كان هو بدوره نقله عن غيره.
- إذا نسبت أقوال مختلفة، أو متعارضة إلى إمام أو عالم، وجب توثيق النسبة لمعرفة صحة ذلك، هل هي روايات عن ذلك الإمام، أو غير ذلك.
- يجب التفرقة بين نسبة الأحاديث إلى رواتها، وبين نسبة الأقوال إلى أصحابها.

المبحث الرابع في نماذج من المناقشات العلمية في مصطلح الحديث بين ابن المواق وابن القطان:

نموذج حول زيادة راو في السند:

تكلم ابن القطان على حديث رافع بن خديج؛ قال: قلت يا رسول الله، إنا لاقوا العدو غدا، وليست معنا مدى الحديث...(١)

فقال: (هذا الحديث هو عند مسلم من رواية سفيان الثوري، عن أبيه سعيد ابن مسروق، عن عباية بن رفاعة بن رافع بن خديج، وهكذا رواه عمر بن سعيد؛ أخو سفيان الثوري).

ثم ذكر أن أبا الأحوص رواه عن سعيد بن مسروق -والد سفيان الثوري- عن عباية بن رفاعة بن رافع، عن أبيه، عن جده: رافع بن خديج.

فذهب ابن القطان إلى أن رواية أبي الأحوص هاته التي فيها زيادة (عن أبيه) متصلة، بينما حكم على رواية من خالفها بالانقطاع.

هذا مع العلم أن ابن القطان ينقل عن الترمذي قوله: (أن عباية سمع من جده رافع بن خديج)

وحجة أبي الحسن ابن القطان في ذلك أن رواية سفيان الثوري، وأخيه عمر -عند مسلم- رويت عن طريق العنعنة، وليس فيها ذكر لسماع عباية بن رفاعة من جده رافع في هذا الحديث بالذات.(٢)

ومن تعقبات ابن المواق على شيخه في هذا الحديث:

١- مؤاخذته على اعتماد رواية أبي الأحوص وجعلها حجة على كل من

(١) الحديث رقم ٣٧٧.

(٢) من مذهب ابن القطان أن التحديث بالعنعنة لا يفيد الاتصال، ولوثبت سماع الراوي عن المروي عنه ما لم يصرح الراوي بسماعه لنفس الحديث من المروي عنه.

خالفه، مع العلم أن جماعة من الحفاظ الثقات الأثبات خالفوه؛ منهم: شعبة، وسفيان وأخوه عمر؛ ابنا سعيد الثوريان، وأبو عوانة، وزائدة بن قدامة، وعمر بن عبيد الطنافسي، وإسماعيل بن مسلم العبدي، وغيرهم ممن تابعهم، ورواية من ذكر كلها في الصحيحين.

٢- مؤاخذة ابن القطان على تخطئة من خطأ أبا الأحوص، وهم جماعة كبيرة؛ منهم: أحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومسلم بن الحجاج، وأبو عيسى الترمذي، وأبو محمد عبد الغني بن سعيد، وأبو القاسم بن عساكر، وآخرون.

٣- سفيان الثوري أحفظ من أبي الأحوص، وأعلم بحديث أبيه منه، فكيف إذا أضيف إلى ذلك متابعة الحفاظ الأثبات له -الذين كل واحد منهم أثبت من أبي الأحوص- وموافقتهم لروايته، وبالتالي لا يجوز تقديم رواية أبي الأحوص على رواية سفيان الثوري ومن تابعه.

٤- إنما ساق ابن القطان رواية أبي الأحوص من عند الترمذي، وهي موجودة في صحيح البخاري، فكان الأولى ألا يبعد النجعة، إذ إيرادها من الصحيح أقوى لما ذهب إليه ابن القطان من تخطئة من خالفه.

ولما كان من مذهب ابن المواق أن الصواب في هذا الحديث مع ما رواه الجماعة، وأن أبا الأحوص قد وهم فيه، فإنه قد التمس مخرجا لرواية البخاري للحديث من طريق أبي الأحوص؛ لذا قال: (وإدخال البخاري لهذه الرواية في الصحيح لا يقتضي أنها عنده أصح من غيرها مما خالفها؛ لأنه أدخل رواية سفيان، وعمر بن عبيد الطنافسي، وشعبة، وأبي عوانة في الصحيح، وإنما أدخل رواية أبي الأحوص؛ والله أعلم، لأنه لم يحفل بقوله في الإسناد: (عن أبيه)، فإنها زيادة لا تكر على الحديث بعلة فيه بخلاف ما لو نقص راويا من الإسناد، فيصير الإسناد منقطعا، فإنه علة فيه، وهكذا وقع في رواية الشيخ أبي ذر عن أشياخه، عن الفربري، عن البخاري بإثبات (عن أبيه) في الإسناد، ووقع في رواية

ابن السكن عن الفربري بإسقاط (عن أبيه)، كأنه طرح الخطأ منه، وأثبت الصواب، وساق عنه الحديث؛ لأنه لم يخطئ في متنه، والله أعلم). اهـ [(١)]

قلت: الطريق التي سلكها الحافظ ابن المواق في هذا الحديث، هي طريق الترجيح؛ حيث رجح رواية جماعة من الحفاظ على رواية أبي الأحوص، وقد سلك هذا السبيل -في هذا الحديث- طائفة من المحدثين، منهم أبو حاتم الرازي؛ قال ابن أبي حاتم:

(سألت أبي عن حديث رواه أبو الأحوص عن سعيد بن مسروق، عن عباية ابن رفاعة، عن أبيه، عن جده، رافع بن خديج.. وذكر الحديث. قال قلت: فأيهما أصح؟ قال الثوري أحفظ) اهـ.[(٢)]

وأرى أنه لا حاجة إلى الترجيح بين هاتين الروايتين، فأبو الأحوص ثقة، لم ينفرد بروايته، فما الذي يمنع من أن يكون عباية بن رفاعة سمع الحديث من أبيه رفاعة، فحدث به كذلك (وهي رواية أبي الأحوص)، وسمعه من جده، فحدث به كذلك؟

ويتأيد ذلك عندي بإخراج البخاري الحديث من طريقه، وكذا من طريق مخالفيه، فالإمام البخاري، رحمه الله فحل من كبار فحول الصناعة الحديثية، ولم يدخل في صلب صحيحه، إلا ما صح لديه من حديث رسول الله ﷺ، والمتتبع لمنهاج البخاري في صحيحه يلاحظ كثيرا من الدقائق في هذا الباب: فحتى الأحاديث المعلقة عنده، التي كثيرا ما يترجم بها لأبوابه، لا يوردها إيرادا واحدا، فما صح لديه من طريق آخر أورده بصيغة الجزم الدالة على صحة الحديث، وما لم يصح لديه ساقه بإحدى صيغ التضعيف، أو البناء للمجهول.

ولا أرى بأن البخاري لم يكترث لهذه الزيادة في السند -في رواية أبي

---

(١) انظر -غير مأمور-: ح: ٣٧٧.

(٢) علل الحديث (٢/٤٥ المسألة ١٦١٦).

الأحوص- فكما أن نقصان راو علة في الحديث، فكذلك زيادة راو فيه، نعم ليس الأمر سيان، فعلة النقصان انقطاع في السند، بينما الزيادة إدخال في سند الحديث من ليس منه، فالأمر الثاني أخف من الأول.

نموذج في الاختلاف بين ابن المواق وابن القطان على حكم حديث؛ بين التصحيح والتحسين:

ذكر ابن القطان حديث أنس؛ قال: قنت رسول الله ﷺ شهرا بعد الركوع في صلاة الصبح.. الحديث.[١] وبعد كلام له قال: (نعم روي قنوته عليه السلام قبل الركوع من حديث أنس ولكن في غير كتاب مسلم). ثم أورد رواية عبد الرزاق من مصنفه من طريق أبي جعفر، عن عاصم، عن أنس؛ قال: قنت رسول الله ﷺ في الصبح بعد الركوع يدعو على أحياء من أحياء العرب، وكان قنوته قبل ذلك، وبعده قبل الركوع). ثم كان منه أن حكم على حديث عبد الرزاق بالصحة.

لكن ابن المواق لم يرتض من شيخه ابن القطان تصحيح حديث عبد الرزاق، مستدلا على ما ذهب إليه بأمرين:

الأول منهما هو الشك في الراوي أبي جعفر الواقع في سند الحديث، بين أن يكون أبا جعفر والد علي بن المديني، وهذا ضعيف عندهم، وبين أن يكون أبا جعفر الرازي؛ عيسى بن ماهان، فإن كان الثاني فإن أئمة الحديث قد اختلفوا فيه بين معدل ومجرح؛ فقد وثقه إمامان هما: يحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي، ووهنه أحمد بن حنبل، والنسائي، ثم أضاف ابن المواق أنه ليس من رجال الصحيحين، وبهذا يترجح عنده أن هذا الحديث حسن.[٢]

ثم رجح ابن المواق أن أبا جعفر الوارد في الحديث هو الرازي.

(١) ينظر الحديث رقم ٣٧٢.

(٢) من مذهب ابن المواق أن الحديث الذي فيه راو مختلف فيه بين التعديل والتجريح عند نقاد الحديث، ولم يترجح فيه جانب على آخر أن حديثه حسن.

أما الأمر الثاني فهو مخالفة رواية عبد الرزاق من طريق أبي جعفر عن عاصم للروايات الصحيحة عن أنس.

نموذج آخر في الاختلاف بين ابن المواق وابن القطان في الحكم على رواية لحديث:

لما تكلم ابن القطان على حديث ابن عباس: من سمع النداء فلم يجب، فلا صلاة له، إلا من عذر.[١]

ذكر في الأمر الثاني رواية سليمان بن حرب عن شعبة، عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، واعتمدها، بل وقال: (وحسبك بهذا الإسناد صحة).

لكن ابن المواق يرى أن رواية سليمان بن حرب بالسند المتقدم وهم، وأنه يجب التوقف فيها؛ لأن سليمان بن حرب انفرد عن شعبة بذكر حبيب بن أبي ثابت في هذا الحديث، دون سائر من رواه عن شعبة.[٢]

المبحث الخامس في ذكر بعض فوائد كتاب البغية:

تصحيح كتاب بيان الوهم والإيهام:

كان المحدثون يهتمون بطرق التحمل، ويريدون تحصيل السند العالي في كل رواية يروونها، وكثيرا ما لا يكتفون بالإجازة العامة، فهذا ابن المواق نقل كتاب «بيان الوهم والإيهام» من مبيضة شيخه أبي الحسن بن القطان، التي كتبها بيده، ومع ذلك لم يكتف بذلك، فقرأ ما نقل على شيخه وهو ماسك أصله بيده، فكان ابن القطان يصحح لتلميذه ما قد يقع فيه من سهو أو نسيان، كما كان

---

(١) الحديث رقم ٣٧٣.

(٢) وما ذكره ابن المواق في الحكم على رواية سليمان بن حرب بأنها وهم مردود، كما فصلت ذلك في آخر تعليقي على الحديث المذكور (٣٧٣).

يصحح لنفسه ما قد يكون وهم فيه، ثم تنبه له عند هذه المقابلة، ومن أمثلة هذا التصحيح ما ذكره ابن المواق عند الكلام على حديث عمرة عن عائشة: لما قدم جعفر من أرض الحبشة خرج إليه رسول الله ﷺ فعانقه (ح: ٣٤١) ففي سند هذا الحديث عند الدارقطني في العلل محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير) لكن وقع فيه وهم عند قˆ، وهذا نص ما ذكره ابن المواق:

« وقع عند قˆ وهم في ذكر ابن عمير هذا؛ فإنه قال فيه: (محمد بن عُبيد الله)، ولكن عˆ أراه أصلحه؛ فإني نقلته من مبيضته كذلك: (محمد بن عبيد الله)، فما كان وقت القراءة عليه رده علي: (محمد بن عبد الله)، فأصلحته، فهو عندي مصلح مصحح عليه، وبحسب ما ألفيته في الأحكام كتبته في الأغفال؛ من الباب الذي قبل هذا، وبالله التوفيق ». اهـ

ولما تحدث ابن المواق عن حديث ابن السعدي: « لن تنقطع الهجرة ما قوتل الكفار » (ح: ١١) ذكر تعقيبات ثلاثة، صحح في التعقيب الأول ما وقع لشيخه ابن القطان في الراوي (عمرو بن أبي سلمة)؛ فإنه أخذه عنه هكذا (عمرو بن سلمة)، ولتأكيد ذلك قال ما نصه: (وكما ذكرته عن عˆ هي روايتي فيه عنه، قراءة مني عليه، وهو يمسك أصله الذي نقلت منه بخط يده).

وفي حديث محمد بن أبي بكر الصديق عن أبيه، في نفاس أسماء بنت عميس الخثعمية بمحمد بن أبي بكر بذي الحليفة (ح: ١٤٨) وقع تصحيف لأبي محمد الإشبيلي في قوله (وترحل)، فجعلها (وترجل) فوافقه عˆ على ذلك وتكرر منه ذكره على نفس الوهم، ولذا قال ابن المواق عن شيخه ابن القطان: « ذكر هذه اللفظة؛ هكذا بالجيم من ترجيل الشعر، وهكذا تلقيناه عن شيخنا عند قراءة كتاب البيان عليه، وهو وهم، وصوابه: (وترحل)، بالحاء المهملة من الرحيل..)

وبهذا نخلص إلى الآتي:

- أن نسخة ابن المواق من بيان الوهم والإيهام نسخة منقولة من الأصل الذي كتبه المؤلف بيده.
- وهي نسخة مقروءة على المؤلف.
- وهي نسخة معتنى بها ومصححة من المؤلف نفسه.

وبالتالي فهي أقرب نسخة من البيان إلى نسخة المؤلف، وينبغي في تحقيق هذا الكتاب الرجوع إلى بغية النقاد؛ فهي الحكم الفصل في منقولاتها عند اختلاف نسخ هذا الكتاب، ثم إنها تساعد على تنقية الكتاب من الأوهام الواقعة للنساخ فيه.

ومن فوائده:

إعادة ترتيب ما تبعثر من أوراق بيان الوهم والإيهام في النسخة المصرية؟

حيث حدث فيها تقديم وتأخير اضطرب معه المعنى في كثير من الأحيان.

ومنها كذلك:

معرفة روايات الرواة لكتب الحديث: نأخذ على سبيل المثال رواة سنن أبي داود، وسنن النسائي، ورواة الموطأ.

ومنها كذلك:

معرفة الطرق المغربية لكتب الحديث: وخاصة سنن أبي داود، وسنن النسائي.

ومنها:

تصحيح الأوهام المركبة: وهي الأوهام التي وقع فيها عبد الحق، أو ابن القطان، أو هما معا، ثم انبنى على تلك الأوهام أوهام أخرى أو أحكام.[١]

ومنها:

تصحيح الأوهام الواقعة في طبعات الكتب الستة: ومن أمثلتها: ما وقع في جامع الترمذي في كتاب فضائل الجهاد من حديث أبي أمامة؛ قال:

(حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا الوليد بن جميل عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن أبي أمامة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: « أفضل الصدقات ظل فسطاط في سبيل الله، ومنيحة خادم في سبيل الله، أو طروقة فحل في سبيل الله »).

قال أبو عيسى: (هذا حديث حسن صحيح غريب).

هكذا وقع عند الترمذي، في باب فضل الخدمة في سبيل الله: ١٦٨/٤ ح: ١٦٢٧. (حسب طبعة الجامع التي حقق أحمد محمد شاكر جزءا منها).

لكن الذي في البغية، وغيرها أن الترمذي يحدث بهذا الحديث عن زياد بن أيوب عن يزيد بن هارون.

وهذا هو الصواب من وجوه؛ ذكرتها في تعليقي على حديث (١١٢).

ومنها:

معرفة منهج عبد الحق في الأحكام:

- منها أن من منهج عبد الحق الإشبيلي أنه إذا ساق الحديث من عند إمام كبير مشهور لم ينزل بذكره ممن هو دونه إلا لفائدة. ذكر ذلك ابن المواق عند

(١) خذ على سبيل المثال: حديث أم عطية في الخفاض (رقم: ٤)، أعل بالجهل بعبد الوهاب الكوفي، وهذا الراوي غير موجود في السند.

كلامه على (ح: ٧٥).

- الإشبيلي لا يجيز نقل الحديث بالمعنى حسب ما نقل عنه ابن المواق (ح: ١٥٨) .

- نص ابن المواق على اعتناء عبد الحق وابن القطان بالأحاديث المرفوعة فقط - وينظر كذلك بيان الوهم (١/٧٠/أ)- فإنه لا يذكر في كتابه (كتاب عبد الحق إلا ما كان من حديث النبي ﷺ) .

- الروايات المنقطعة، أو التي فيها راو ضعيف ليست من مراد عبد الحق فيما يسوق من روايات لأنها ليست من شرطه. (ح : ١٦٧) .

- إذا عطف عبد الحق الإشبيلي رواية على أخرى أفاد أنه الرواية الثانية مخرجة من نفس الكتاب المذكور أولا، مادام لم يصرح بغيره. ذكر ذلك ابن المواق عند كلامه على (ح: ١٥٨) .

- أن عبد الحق الإشبيلي يعد إبهام راو في الحديث انقطاعا، ويعل الحديث بذلك . (ح: ١) .

المبحث السادس : نقول عن ابن المواق :

تقدم أن مخطوط « بغية النقاد » الذي بين يدي غير تام، وعند رجوعي لأمهات الكتب الحديثية وجدت نقولا منسوبة إلى ابن المواق ووجدتها في الكتاب، لكن نقولا معزوة إليه، وبعضها منصوص على أنه في « بغية النقاد » ، ولا توجد في القسم الذي بين يدي منه، يرجح أنها من الجزء الذي ضاع منه، وقد حاولت أن أستثمر هذه النقول في ثنايا التحقيق والدراسة، لكن يبقى أن بعضها لم يتيسر لي استثماره، لذا قمت بوضع جدول لطائفة من هذه النقول عن ابن المواق أو ما نسب إليه :

النـاقـل	الموضـــوع	موطنه في البغية إن وجد
* ابن رشيد السبتي في ملء العيبة ٥٠/٥...	هل في الصحابة من اسمه عبد الله الصنابحي؟	ذكر مختصرا في (ح: ٥٨)، لكن يرجح أنه أعيد كاملا في القسم المفقود من البغية.
* الزركشي في نكته على ابن الصلاح (قسم الماجستير) ١٩٨/١.	في جواز تصحيح الأحاديث لمن كانت له الأهلية.	طبق ذلك عمليا في أحاديث من البغية.
* الزركشي (القسم الأول): ٤٠١/٢	صفة الحديث الحسن عند الترمذي.	غير موجود في القسم الموجود من البغية.
* الزركشي، نفس المصدر ٦١٥/٣.	فيمن روى من الصحابة قصة لم يحضرها.	موجود في البغية (ح: ٧٠)، لكن بتصرف.
* الزركشي في نفس المصدر، قسم الدكتوراة ١٣٢/١.	في نسبة الراوي إلى جده.	موجود في البغية (ح : ٢٦٢).
* الزركشي، نفس المصدر ٤٢/١.	متى يحكم على الحديث بالانقطاع؟	منسوب لابن المواق في البغية، وليس في القسم الموجود منها.
* الزركشي، نفس المصدر ٥٦/١.	ضابط الاتصال وعدمه في الحديث المعنعن والمؤنن.	موجود في البغية بنصه (ح: ١).
* الزركشي، نفس المصدر ١٧٠/١...	تدليس التسوية، وكونه شر أنواع التدليس.	ذكر باختصار في (ح: ١٢)، وأرجح أنه ذكر مفصلا باللفظ الذي أورده الزركشي في القسم المفقود من البغية.
* الزركشي، قسم الدكتوراة ٧٩٢/٣	حكم الرواية بالمكاتبة.	مذكور في البغية بتصرف.
* الزركشي في نفس المصدر ٥٧٣/٢.	تفصيل القول في المجهول وضربيه.	لا يوجد في القسم الموجود من البغية.
* العراقي في التبصرة والتذكرة ٨٥/١.	في صفة الحديث الحسن	لا يوجد في القسم الموجود من البغية.
* العراقي في نفس المصدر ١١٠/١.	في صفة الحديث الحسن كذلك.	لا يوجد في القسم الموجود من البغية.
* العراقي في نفس المصدر ١٧١/١.	ضابط الإنقطاع والإتصال في الحديث المعنعن...	موجود بنصه في البغية (ح: ١).

الناقل	الموضوع	موطنه في البغية إن وجد
* العراقي في نفس المصدر ٢/١٠٥.	حكم الرواية بالمكاتبة.	غير موجود بنصه في البغية ولكن نفس الحكم ،نصوص عليه فيها .
* العراقي في شرحه المسمى فتح المغيث ص: ٣٣.	في الحديث الحسن.	غير موجود في القسم الموجود من البغية.
* العراقي في نفس المصدر ص: ٤٨	في الحديث الحسن كذلك.	غير موجود .
* العراقي في نفس المصدر ص: ٧٦	ضابط الإنقطاع والإتصال في الحديث المعنعن.	موجود بنصه في البغية (ح: ١)
* العراقي في نفس المصدر ص: ٢٢٣	حكم الرواية بالمكاتبة.	غير موجود في البغية، ولكن نفس الحكم منصوص عليه فيها .
* العراقي في التقييد والإيضاح ص: ٥٣	حكم الحديث الذي سكت عنه أبو داود .	غير موجود في القسم الذي بين يدي من البغية.
* العراقي في نفس المصدر ٦١.	في الحديث الحسن.	غير موجود في القسم الذي بين يدي من البغية.
* العراقي في نفس المصدر ص: ٨٦	ضابط الإتصال والإنقطاع في الحديث المعنعن.	موجود بنصه في البغية (ح: ١).
* العراقي في نفس المصدر ص: ١٣٩	حمل أهل العمل على العدالة.	غير موجود في القسم الذي بين يدي.
* العراقي في نفس المصدر ص: ٤٤٣، ٤٤٤ (وكذلك نقله عن العراقي صاحب نهاية الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط ص: ٢٤٧) .	كون حماد بن زيد سمع من عطاء ابن السائب قبل الاختلاط.	غير موجود في القسم الذي بين يدي من البغية.
* ابن الوزير اليماني في العواصم والقواصم (ت ٨٤٠): ١/٣٠٧.	حامل العلم المعروف بعنايته به، محمول أبدا على السلامة حتى يظهر ما يجرحه.	غير موجود في القسم الذي بين يدي من البغية.
ابن حجر في التلخيص الحبير ٢/١٢٧	ادعاء تصحيف في حديث الوصية بتوسيع القبر	موجود بنصه ح : ٢٣٨
* الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ٢/١٧٤.	التنبيه على علة خفية في حديث.	غير موجود في القسم الذي بين يدي من البغية.
* ابن حجر في نفس المصدر ٤/٨	في عودة الضمير، على من يعود .	موجود بنصه في (ح: ١٨٣).

الناقل	الموضوع	موطنه في البغية إن وجد
* ابن حجر في ت. التهذيب ٧٨/٦.	الكلام على الراوي عبد الله بن أبي يعقوب.	ذكر الحديث الذي بمناسبته كلام ابن المواق على الراوي عبد الله بن أبي يعقوب، لكنه أشار إلى أنه فصل الكلام فيه في موضع آخر من كتابه. (ح: ٦).
* ابن حجر في ت. التهذيب ٣٨١/٧.	جهالة حال عمر بن حفص الوصابي.	ذكر ابن المواق الحديث الذي فيه عمر بن حفص الوصابي (ح: ٢٥٦)، لعلة أخرى، ووعد بتتمة الكلام فيه، لكن لم يذكر فيما بين يدي، فالمرجح أنه في القسم المفقود.
* ابن حجر في الفتح ٥١٥/٢.	رد ابن المواق على ابن القطان في دعوى التعليق في حديث عند البخاري.	موجود بنصه في (ح: ٤٦).
* ابن حجر في الفتح ١٥٧/٢...	عدم توهيم جماعة من الثقات بمخالفة الواحد لهم.	موجود بنصه في (ح: ٩٦).
* ابن حجر في الفتح ٤٠٧/١٢.	قول ابن المواق بكون زيادة وقعت في حديث مدرجة.	منسوب إلى ابن المواق في البغية، وهو بنصه في (ح: ٣٨٠).
* ابن حجر في نكته على ابن الصلاح ٤٧٦/١.	في صفة الحديث الحسن عند الترمذي.	غير موجود في القسم الذي بين يدي.
* البقاعي (ت ٨٨٥) في نكته الوفية في شرح الألفية. مخطوط مكتبة الأوقاف، بغداد ل. ٦٢.ب (عن هـ النكت للزركشي، ق ٤٠١/١).	في صفة الحديث الحسن عند الترمذي.	غير موجود في القسم الذي بين يدي.
* السخاوي في فتح المغيث ١٩٧/١.	ضابط الاتصال والانقطاع في الحديث المعنعن.	موجود بنصه في (ح: ١).
* السخاوي في نفس المصدر ١٨/٢.	أهل العلم محمولون على العدالة ...	غير موجود في القسم الذي بين يدي.

الناقل	الموضوع	موطنه في البغية إن وجد
* السخاوي في نفس المصدر ٢/٤٤..	في رد رواية المجهول الذي لم يرو عنه إلا واحد.	غير موجود في القسم الذي بين يدي.
* السخاوي في نفس المصدر ٢/٥٠.	في جهالة الحال.	غير موجود في القسم الذي بين يدي.
* السخاوي في نفس المصدر ٢/٥١.	هل الرواية عن الراوي تعد تعديلا له؟	غير موجود في القسم الذي بين يدي.
* السخاوي في نفس المصدر ٤/٣٧٧.	حول اختلاط سعيد بن أبي عروبة ومن سمع منه قبل الاختلاط أو بعده.	غير موجود في القسم الذي بين يدي.
* السيوطي في التدريب ١/١٢٦.	في شرط البخاري ومسلم.	غير موجود في القسم الذي بين يدي.
* السيوطي في التدريب ١/١٥٥.	صفة الحديث الحسن عند الترمذي.	غير موجود في القسم الذي بين يدي.
* الحافظ زكرياء الأنصاري (ت ٩٢٥) في فتح الباقي على ألفية العراقي ١/١١٠.	صفة الحديث الحسن عن الترمذي.	غير موجود في القسم الذي بين يدي.
* العجلوني (ت: ١١٦٢) في كشف الخفاء ١/١١٨.	ترجيح الوصل على الإرسال في حديث أنس: أرحم أمتي...	غير موجود في القسم الذي بين يدي.
* الصنعاني في توضيح الأفكار ١/١٥٩.	في صفة الحديث الحسن عند الترمذي.	غير موجود في القسم الذي بين يدي.
* الصنعاني في نفس المصدر ١/٢٤٠...	في صفة الحديث الحسن عند الترمذي كذلك.	غير موجود في القسم الذي بين يدي.
* الصنعاني في توضيح الأفكار ٢/١٢٩.	هل الرواية عن الراوي تعد تعديلا له؟	غير موجود في القسم الذي بين يدي.
* أبو الطيب شمس الدين آبادي في التعليق المغني على الدارقطني ٣/٢٩٨.	في عودة الضمير في رواية، على من هو؟	موجود بنصه في (ح: ١٨٣).
* أبو الطيب شمس الدين آبادي في التعليق المغني على الدارقطني ٤/١٢٧.	عدم توهيم جماعة من الثقات لراو خالفهم.	موجودة بمعناه في (ح: ٩٦)

المبحث السابع : في ذكر المؤاخذات على ابن المواق.

تمهيد:

إن الإنسان إذا أقدم على تصنيف كتاب في موضوع ما، واعتنى به مراجعة وضبطا وتنقيحا، فإن من يأتي بعده ويطلع عليه لا بد أن يجد فيه مجالا للتعقيب والمؤاخذة، وهذا شئ لا مندوحة منه، لأن البشر من طبيعته النقصان، فما بالك بمؤلف: « بغية النقاد » الذي توفي صاحبه قبل أن يخرجه من مبيضته، لهذا لا يستغرب ما يمكن أن يلاحظ من أول وهلة من تداخل بعض الأبواب والفصول، أو وضع حديث في غير موضعه من الكتاب، وابن المواق دقيق الملاحظة لذا فإنه يمكن الجزم بأنه لو أطال الله في عمره حتى أتم كتابه مراجعة وتنقيحا لكان في صورة أفضل من هذه بكثير، فسبحان من بيده الأمر من قبل ومن بعد.

وبالرجوع إلى هذا القسم الموجود من بغية النقاد في وضعه الحالي يلاحظ أنه يحتاج إلى مزيد تنقيح وترتيب ومراجعة؛ كما أنه لا يخلو من أماكن هي في حاجة إلى التعقيب العلمي؛ سواء فيما تعقب هو، أو فيما لم ينتبه إليه من أوهام أو إيهامات إما لعبد الحق الإشبيلي، أو لابن القطان الفاسي.

وقد قمت بالتعقيب على ما يحتاج لذلك في موضعه من التحقيق، ولكن هذا لا يمنع من ذكر بعض هذه النماذج:

من أوهام ابن المواق في تعقيباته على شيخه ابن القطان:

لما ذكر عبد الحق الإشبيلي حديث أبي حمزة[١] أنه قال: سئل النبي ﷺ عن رجل نسي الآذان والإقامة، فقال النبي ﷺ: إن الله تجاوز عن أمتي السهو في الصلاة.

وذكر أنه من رواية هشام بن خالد. تعقبه ابن القطان ، فبين وهمه فيه بقوله:

---

(١) انظر الحديث رقم : ٨٢.

(وهو خطأ لا شك، وإنما رواه عن بقية: هشام بن عبد الملك، أبو تقي الحمصي، وهو شيخ متقن، يروي عن بقية، وجماعة من الشاميين سواه. وروى عنه الأئمة كأبي داود، والرازيين، وغيرهم، والأمر في ذلك، في نفس الإسناد، في الموضع؛ الذي نقله منه).

ثم تناول ابن القطان الأسباب المحتملة التي قد تكون أوقعت عبد الحق في هذا الوهم؛ فذكر منها:

الاحتمال الأول: أن يكون اعتمد على حفظه، ونسب والد هشام، فلما أراد أن ينسبه قال: هشام بن خالد، ولم يراجعه في الأصل.

الاحتمال الثاني: أن فيما كتب أوهاما؛ فأراد أن يفسر من أمر هشام ما يتمم به الفائدة للقارئ؛ فظنه هشام بن خالد، خاصة أنه أشهر أصحاب بقية بن الوليد.

وقال في الاحتمال الثالث : (ويحتمل على بعد أن يكون قد رأى الحديث أيضا من رواية هشام بن خالد عن بقية. فأراد أن يعرف بذلك. وهذا إنما كان يستقيم له بعد أن يعرف راويه عن بقية في الموضع الذي نقله منه؛ هو هشام بن عبد الملك، ثم يتبعه أن يقول: ورواه أيضا هشام بن خالد عن بقية. فأما أن يذكره من عند أبي أحمد، ثم يتبعه أنه رواه هشام بن خالد عن بقية. فعمل غير صحيح لما فيه من إيهام الخطأ أنه عند أبي أحمد كذلك، فاعلم ذلك، والله الموفق) .[1]

والإمام ابن المواق ما علم منه إلا الدقة في التعقب ، وعدم إصدار الأحكام إلا بعد التحري ، والضبط ؛ فالعجب منه كيف ادعى أن ابن القطان لم يتعقب عبد الحق الإشبيلي في بيان أن الراوي في هذا الحديث هو هشام بن عبد الملك ، وليس هشام بن خالد.

---

(١) بيان الوهم .. باب ذكر أحاديث ضعفها، ولم يبين بماذا، وضعفها إنما هو الانقطاع، أو توهمه (٢/ل: ٢١٦.أ).

الاهتمام ببيان النكارة حتى في الروايات الضعيفة :

لما ذكر ابن المواق حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ من عند ابن عدي: (لا نكاح إلا بولي وخاطب وشاهدي عدل).[١] كان من تعقيباته بيان أن لفظ (وخاطب) لفظ منكر، وقد استدل على ذلك بكون محمد بن إبراهيم بن شعيب، أبي الحسين الغازي انفرد بالراوية التي فيها هذه الزيادة، وأن روايتي : أحمد بن محمد بن الفرات، وأحمد بن عمار النسوي ليس فيهما لفظ (وأخاطب). قلت: وكان عليه، رحمه الله تعالى، أن يبين أن هذا الحديث ضعيف في رواياته التي عند ابن عدي، سواء التي فيها (وخاطب) أو التي ليس فيها ذلك اللفظ المنكر.

إذ كلها تلتقي في المغيرة بن موسى، وقد نقل البيهقي عن أبي أحمد؛ قال: ثنا الحميدي، ثنا البخاري؛ قال مغيرة بن موسى بصري منكر الحديث - قال أبو أحمد: المغيرة بن موسى في نفسه ثقة -[٢] وإذا تبين أن الحديث من جميع طرقه عند ابن عدي ضعيف، فلا حاجة إلى بيان نكارة هذه اللفظة في إحدى هذه الطرق الضعيفة.

فإن قيل إن ابن عدي وثق المغيرة في الكامل بقوله: (والمغيرة بن موسى في نفسه ثقة، ولا أعلم له حديثا منكرا فأذكره، وهو مستقيم الرواية).[٣] يقال إنه لم يوثقه معه غير ابن حبان، أما الساجي، والعقيلي، والدولابي، وابن الجارود؛ فإنهم بأجمعهم ذكروه في الضعفاء. وأورد له العقيلي حديثا في سنده محمد بن جحادة، وقال لا أصل له عن محمد بن جحادة...[٤]

عد حديث له طرق متصلة مرسلا:

في حديث عرفجة[٥] جاء فيه: (عن عبد الرحمن بن طرفة بن عرفجة أن

---

(١) الحديث رقم ٩١ من البغية.

(٢) السنن الكبرى ، للبيهقي. كتاب النكاح. باب لا نكاح إلا بشاهدين عدلين. ١٢٥/٧.

(٣) الكامل، لابن عدي - ترجمة المغيرة بن موسى - ٣٥٨/٦.

(٤) انظر لسان الميزان ٧٩/٦..

(٥) الحديث رقم ١.

جده قطع أنفه يوم الكلاب) الحديث. قال فيه ابن المواق إن عبد الرحمن روى قصة لم يدركها فالحديث مرسل.

قلت: ولكن للحديث روايات؛ منها ما ثبت فيه (عن جده)، وعبد الرحمن سمع من جده، فالحديث متصل حسب هذه الرواية.

اعتماد ابن المواق لتصحيف وقع في رواية صحيحا:

ذكر عبد الحق حديث ابن عباس: « ليس عليكم في ميتكم غسل إذا غسلتموه... فبحسبكم أن تغسلوا أيديكم »[١] ونقله عن ابن القطان للتعقيب عليه في سنده، فاستدرك عليه ابن المواق في لفظة (أيديكم) بأن الصواب فيها: (آنيتكم)... وبأنه كذلك عند عبد الحق وفي سنن الدارقطني الذي نقل منه الحديث.

قلت: الذي في سنن الدارقطني - المطبوعة - (فبحسبكم أن تغسلوا أيديكم)، وهو كذلك عند الحافظ أبي محمد الغساني الجزائري في كتابه (تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني)[٢]. وفي مخطوط (الأحكام) لعبد الحق الإشبيلي (آنيتكم) عوض (أيديكم). فذهب الحافظ ابن المواق إلى أن اللفظ الوارد في هذا الحديث هو: (آنيتكم)، وجعل من أورده على خلاف ذلك وهما، معتمدا على ما في (الأحكام)، وكذا النسخة التي وقعت بين يديه من كتاب سنن الدارقطني.

قلت: ولا أرى أن ما ذهب إليه الحافظ ابن المواق صوابا لأمرين:

- الأول: أنه لا وجه له من حيث المعنى، فالأواني لا تنجس، والأيدي هي التي تباشر غسل الميت، والأجدر أن يذكر الشرع حكمها، أما غسل الأواني فهو من تحصيل الحاصل، فلا حاجة للتنصيص عليه.

---

(١) الحديث ٢٥٢.

(٢) صفحة : ٢٠٣.

- الثاني: أن كل من روى الحديث أو نقله عن غيره؛ كله لم يورده إلا بلفظ (أيديكم)، وأذكر على سبيل المثال: الحاكم، والبيهقي. وعليه فإن ابن القطان لم يهم فيه، بل الصواب ما أورده، ومما يتأيد به ذلك ما ذهب إليه الحافظ ابن حجر في حمل الأمر بالغسل في حديث أبي هريرة المتقدم على غسل الأيدي، حسب تصريح هذا الحديث بذلك.[١]

نسبة حديث للترمذي، وهو غير موجود فيه:

- ذكر ابن القطان حديث ابن عباس أن النبي ﷺ كان يصبح، ولم يجمع الصوم.[٢] فتعقبه ابن المواق، لكنه أثناء تعقيبه عليه نسب الحديث إلى الترمذي.

قلت: نسب الحافظ ابن المواق هذا الحديث إلى الترمذي؛ وليس له ذكر في جامعه، ولا في غيره من كتبه التي اطلعت عليها، والحديث ذكره عبد الحق في الأحكام[٣] من عند ابن حزم - في المحلى - [٤]

ولعل سبب وهمه أنه ذكر الحديث أثناء كلامه على حديث سمرة بن جندب: سكتتان حفظتهما من رسول الله ﷺ .. الحديث. فإنه ذكره من عند الترمذي، فوهم، فأعاد الضمير على حديث الباب.

وهذه بعض الإشارات المجملة إلى مؤاخذات على الحافظ ابن المواق:

في الحديث (٤٦) عرف بالراوي أبي بكر، فقال هو: (ابن عبد الرحمن)، والصواب أنه: أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم).

وفي الحديث (٦٩) ذهب ابن القطان إلى أن معني النسائي بقوله: (هذا خطأ فاحش، والصواب حديث بشر)، أراد بالخطأ زيادة (في الرهان)، ووافقه على

---

(١) التلخيص الحبير ١٣٨/١.

(٢) الحديث : ٢٥٣.

(٣) الأحكام كتاب الصيام، باب فيمن دعي إلى طعام (٤/ل: ٣٤.ب).

(٤) الحديث أخرجه ابن حزم في المحلي : كتاب الصيام (١٣٧/٦ : المسألة: ٧٣٠).

ذلك ابن المواق.

قلت: الصواب أن النسائي إنما صوب حديث عمران بن حصين، وإنما خطأ حديث أنس.(١)

وفي الحديث (٧٧) وقع ابن القطان في وهم فيه؛ فنسبه إلى أبي هريرة، وهو في مسند عمر بن الخطاب، ولم ينبه الحافظ ابن المواق على هذا الوهم.

وفي الحديث (١٨١) ينظر التعقيب الثاني - من تعقيباتي - في الهامش.

وفي الحديث (١٩٠) من مخطوط البغية جاء ما نصه: (أن رجلا من جدام جامع امرأته وهما محرمان، فسأل الرجل رسول الله ﷺ. فقال له: « اقضيا يوما مكانه. الحديث ».

قلت: إن الذي عند جميع من ذكر الحديث (اقضيا نسككما..)، والحديث ورد في باب الحج، وليس في باب الصيام. فإما أن يكون الوهم من الناسخ، وهذا ما يرجح، أو أن يكون من ابن المواق، وهذا مستبعد، والله أعلم.

وفي الحديث (١٩١) عرف الحافظ ابن المواق بعبد الرحمن بن ميسرة الوارد في سند الحديث فقال: هو أبو ميسرة الحضرمي، فأخطأ التعريف به، إذ المراد به عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي، الحمصي...(٢)

وفي الحديث (١٩٩) كان إذا دخل الخلاء قال: اللهم إني أعوذ بك من الخبيث المخبث... تعامل معه الحافظ ابن المواق بحرفية معناه، فرجح أن فقه الحديث يقتضي أن التعوذ يكون في الخلاء، وهذا الفهم مرجوح، كما بينت في التعليق.

---

(١) انظر الهامش ١٨ من الحديث (٦٩).

(٢) انظر - غير مأمور - الهامش رقم ٦ من الحديث المذكور.

وفي الحديث (٢٢٤) استدل الحافظ ابن المواق بأن عبد الحق الإشبيلي سقطت له لفظة (حتى يصلى عليه)، وهي مذكورة في نص الحديث عند أبي داود.

قلت: إن عبد الحق أخرج الحديث من عند مسلم، ولا حاجة لإيراد رواية أبي داود وبناء التعقيب عليها، إذ رواية مسلم كفيلة بأن تسعفه إلى نفس التعقيب المذكور في هذا الحديث.

وفي الحديث (٢٤٩) استدرك الحافظ ابن المواق على شيخه ابن القطان ثلاثة استدراكات، قال في الثاني منها: أن الصواب في رواية هذا الحديث لفظ (الدبر)، وليس لفظ (الدم)، والأرجح عندي أنه عكس ما قال، على أن الحديث ضعيف من جميع الطرق المذكورة له.[1]

وفي الحديث (٣٥١) الذي ذكره عبد الحق من مسند حذيفة بن اليمان: كل مسجد فيه إمام ومؤذن... الحديث. من عند ابن عدي، فنفى ابن المواق أن يكون له ذكر عند أبي أحمد، والحديث موجود عنده.[2]

وفي الحديث (٣٥٣) الذي ذكره عبد الحق الإشبيلي من مسند ابن مسعود مرفوعا: « لا تأتوا النساء في أعجازهن، ولا في أدبارهن ». من طريق أبي أحمد. هذا الحديث أعله الإشبيلي بحمزة بن محمد الجزري، وقد جهد نفسه ابن المواق أن يجد الحديث عند ابن عدي فلم يجده، والصواب أنه لا يوجد فيه ذكر لحمزة ابن محمد، وإنما هو: محمد بن حمزة فهذا القلب هو الذي سبب المتاعب لابن المواق، بل وأوقعه في ما أوقعه من أوهام.

وفي الحديث (٣٥٩) نفى الحافظ ابن المواق أن يكون لحديث الباب ذكر في كتابي السنن والعلل، للدارقطني، والحديث موجود في السنن له.

---

(١) انظر الهامش رقم ٦ من الحديث المذكور.

(٢) انظر الهامش رقم ٤ من الحديث المذكور.

وفي الحديث (٣٦٠) طال بحث الحافظ ابن المواق عن حديث الباب المنسوب إلى عبد الرزاق في مصنفه، فلم يلفه فيه، والحديث موجود فيه.

أما الحديث رقم (٣٦٣) الذي رواه عبد الحق الإشبيلي من مسند معاذ بن جبل: (كنت مع النبي ﷺ، فأصبحت يوما قريبا منه... الحديث. من طريق النسائي. فقد نفى الحافظ ابن المواق أن يكون النسائي خرجه، والصواب أنه عنده في سننه الكبرى.

قسم التحقيق

تمهيد

خدم أسلافنا ، رحمهم الله ، سائر فروع العلوم الإسلامية ، حتى غدت هذه الأمة متميزة بين جميع الأمم بإرث حضاري خاص ، لا يشاركها غيرها فيه ، سواء من حيث الكم أو الكيف ، وبذل الخلف جهودا مشكورة في سبيل إحياء بعض هذا التراث، لكنها تبقى دون المستوى المطلوب لإتمام الإخراج والنشر ، وخصوصا أن هذا الأمر يتطلب قدرة علمية ، وضوابط منهجية للتحقيق ، ولا يخفى أن ما نشر من هذا التراث لا يخضع كله لهذه المقاييس والمعايير ، ولذا فإنه من الواجب أن يعاد النظر في كثير منه للنظر فيما حقق مستوفيا للشروط العلمية والفنية، وفيما كان متسما منه بالصبغة التجارية .

إن الهدف الرئيسي لتحقيق أي نص من النصوص هو رده إلى حالته الأولى التي وضعه عليها المؤلف ، أو على الأقل إلى أقرب صورة منها، وهذا عمل ليس بالأمر الهين ؛ إذ يتطلب مقاييس جد دقيقة، وأدوات للعمل ؛ منها جمع النسخ والمقابلة فيما بينها ، والرجوع إلى الموارد الأصلية التي استورد المؤلف منها نصوصه، فكانت معينة في تأليفه لمصنفه ، وقد اعتاد الباحثون أن يتيسر لهم جمع المادة كلما كان النص المراد تحقيقه غير موغل في القدم ، لكن الأمر يصعب وتزداد المشقة كلما تعلق التحقيق بمصنف يعود إلى قرون وقرون ، وهذه المشقة غالبا ما تتكون من شقين شق يتعلق بندرة النسخ للنص المراد تحقيقه ، وشق ثان مرجعه إلى عدم توفر موارد المؤلف والمصنفات التي ألفت حوله شرحا أو تلخيصا أو استدراكا أو تعليقا .

لقد ترك سلف هذه الأمة تراثا إسلاميا ضخما ، أخرج منه إلى النور القليل ، ولا زال الكثير ينتظر أقلام العلماء وجهودهم لانتزاعه من ركام الرفوف وإنقاذه من عبث الأرضة به .

ومن شأن الباحثين أن ينتقوا من النصوص ما يكفل لهم أكبر قدر من النجاح

في القيام بمهمتهم ، وبأدنى جهد ؛ وهذا ما جعل الباحثين في كثير من الأحيان يمكثون مدة طويلة لاختيار النص الذي يصلح للتحقيق ، ونتيجة لذلك لا تجد من الباحثين من يقبل على المخطوطات اليتيمة التي ليست لها في الخزائن العامة والخاصة إلا نسخة واحدة ، أو لها نسخ ولكنها كلها مبتورة ، ومن الباحثين من لا يكترث لهذا النوع من الصعاب ويتجشمها مقتحما لها ، ولعلي أكون من هذا القسم الثاني .

كان هذا شأني مع تحقيق كتاب غرر الفوائد المجموعة في ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة ، لرشيد الدين العطار ، - مرحلة دبلوم الدارسات العليا - وهو كتاب لا توجد منه سوى نسختين في الخزائن العالمية - حسب علمي - ولكنهما مبتورتان معا؛ ومما زاد الأمر صعوبة كون جزء من البتر مشتركا في النسختين في نفس الموضع منهما ، وقبل أن أقدم على تسجيله - رسالة علمية - لتحقيقه سجله أحد الباحثين في إحدى الجامعات السعودية ، لكن ما إن تحقق الباحث أن البتر مشترك بين النسختين في نفس الموضع منهما حتى تخلى عنه ليبحث عن موضوع جديد ، واستطعت بحول الله تعالى ، وعونه أن أقدم عليه رغم بتره المذكور ، وما اكتنف ذلك من الصعاب ، وقد يسر الله لي تذليلها، وقد ساعدنا على ذلك التمكن من معرفة موارد رشيد الدين العطار في كتابه ، وكذا الإطلاع على نقول عنه من الكتاب المذكور ، فتمكنت من ترميم المخطوط وإصلاح ما به من بتر ، فتم بفضل الله إخراج الكتاب كاملا .

كان ما تقدم في تحقيق كتاب « الغرر » ، لكن الأمر في مخطوط « بغية النقاد » لابن المواق ، أشد وطأة إذ لا يعرف لهذا الكتاب إلا نسخة يتيمة في دير الأسكوريال بأسبانيا ، وهي مبتورة من الأول والأخير ، هذه كلها عوامل لا تشجع على الإقبال على تحقيق هذا المخطوط، لكن لمن تترك هذه الجوهرة الفريدة ، وهذا الكنز الثمين ؟ وخصوصا أن عوادي الزمان كثيرة ؛ لا تبقي ولا تذر ، إن سلم الكتاب من بعضها أصابه البعض الآخر....

وإذا كانت بعض الجامعات العربية قد اشترطت توفر نسختين من المخطوط -

على الأقل – لتسجيل الموضوع في الرسائل الجامعية، فإن جماعة من كبار الباحثين قد انتقدوا ذلك، وفي طليعة هؤلاء الباحثين الدكتور أكرم ضياء العمري حيث قال :

(ويبدو لي أن حالة المخطوطة وتوفر الصفات الإيجابية فيها، أو عدمها هو الذي يقرر قبول تسجيلها أو رفضه، وإلا فإن بعض الأصول الفريدة المهمة ستبقى لا يقبل على إخراجها أحد خاصة وأن معظم ما يحقق في الوقت الحاضر هو ثمرة الدارسات الجامعية العليا. لكن المسلم به عدم جواز نشر المخطوطة بالاعتماد على نسخة واحدة مع توفر نسخة أو نسخ أخرى).[١]

إن « بغية النقاد » جزء من التراث العلمي الهام الذي بنى عليه كبار الحفاظ علمهم؛ فالحافظ زين الدين العراقي ، وبرهان الدين الزركشي ، والحافظ ابن حجر العسقلاني ، والحافظ السيوطي ؛ هؤلاء وغيرهم ينقلون عن ابن المواق من البغية ويستشهدون بأقواله ويرجعون إليها ، أو يناقشونه فيها ، وتبقى الخزانة الحديثية شديدة الحاجة إلى هذه اللبنة العلمية التي استفاد منها كبار المحدثين المتأخرين، ولا زالت لم تر نور الطباعة حتى يستفيد منها أهل هذا الشأن في هذا العصر، لكل ذلك كان إحياء هذا الكتاب وبعثه من الواجبات المتحتمة ، وإذا تهيبت أنا وتهيب غيري من الباحثين الإقدام على هذا العمل كان مصيره مصير غيره من النوادر التي ظل العلماء ينتظرونها بشوق ولهف ، حتى ترجح لديهم اندراسها وفقد الأمل في العثور عليها .

إننا لم نعثر على كتاب « بغية النقاد » كاملا ، لكننا نعلم أنه وضع تعقيبا على كتابين هما : بيان الوهم والإيهام ، لأبي الحسن بن القطان ، والأحكام الوسطى ، لأبي محمد عبد الحق الإشبيلي ، وهذان الكتابان كتب الله لهما البقاء ، وقدر لهما أن تبقى نسخ منهما ، وبالتالي فإن هاتين الدعامتين الأساسيتين لعمل ابن المواق تبقى شاهدة حاضرة تستجيب للباحث كلما كانت الحاجة ماسة لشهادتهما ، ثم مما يتمم هذه البنية العلمية نقول من جاء بعد ابن المواق عنه ، وكتب المتأخرين طافحة بذلك .

---

(١) دراسات تاريخية مع تعليقة في منهج البحث وتحقيق المخطوطات، للدكتور أكرم ضياء العمري. ص: ٤٢.

وصف مخطوطة ، بغية النقاد ،

أصل هذا المخطوط من خزانة الأسكوريال ويحمل رقم ١٧٤٩(*)

تقع المخطوطة التي بين يدي في ثلاثين ومائة لوحة - قسمت كل لوحة إلى (أ) و (ب) - ذات خط مغربي أندلسي واضح، سليمة من المحو والتشطيب، أثبت القليل من أحاديثها في الهامش، مع التنبيه إلى أنها كذلك في أصل المؤلف، في حين كتبت بعض أحاديثها في الهامش، ثم كررت في صلب النص، وبعض أجزاء أحاديثها غير واضحة بسبب سوء التصوير من الأصل، استعنت على معرفتها بنسخة الشيخ الفاضل محمد بوخبزة الذي نسخها عن الأصل بخط يده، وأسطرها خمسة وعشرون سطرا، أولها مبتور، تبتدئ بحديث عرفجة بن سعد المذكور فيه قطع أنفه واتخاذه أنفا من ذهب، المروي في سنن أبي داود، وآخر أحاديثها حديث بلال: لو أصبحت أكثر مما أصبحت لركعتهما وحسنتهما وأجملتهما.. الحديث، وهو مروي في سنن أبي داود كذلك.

وهي مقسمة إلى أبواب وفصول، تحت كل فصل عدة أحاديث تشترك فيما بينها في تعقيب واحد؛ سواء بالنقص لراو، أو زيادته ، أو غير ذلك من أوجه الأوهام أو التعليلات.

والكتاب في الأصل مكون من جزئين، الأول منهما هو المعثور عليه، أما الجزء الثاني فإنه كان موجودا بخزانة القرويين إلى حوالي عام ١١٨٣هـ أو ما بعده بقليل؛ نقل أستاذي الشيخ محمد العابد الفاسي، رحمه الله، في كتابه الذي جمع فيه قائمة بالمخطوطات المتواجدة بخزانة القرويين، وألحق بها أسماء الكتب التي كانت بها، والتي ضاعت بسبب استعارتها، فكان منه أن كتب :

(ومما قيد بيد مولاي امحمد العراقي : الأعلام لابن القطان ، وجزء من صلة ابن بشكوال ، والثاني من بغية النقاد، لابن المواق ، والأول من العلل ،

(*) وقد اعتمدت مصورة من مكتبة الأستاذ زين العابدين بلافريج.

للدارقطني، والمجروحين، لابن حبان...).[1]

قلت : ويستفاد من هذا التقييد أن اسم الكتاب: « بغية النقاد » ، وكذا أنه لابن المواق ، وبالتالي فلو قدر للكتاب ألا تسطو عليه يد الاستعارة لكان الكتاب موجودا بجزأيه، ولكن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

وأثبت في نهاية مخطوط الأسكوريال :

(كمل السفر الأول من كتاب بغية النقاد النقلة فيما أخل به كتاب البيان وأغفله، أو ألم به مما تممه ولا كمله، ويتلوه السفر الثاني وفي باب أحاديث أغفل نسبتها إلى المواضع المخرجة منها وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله).

وهذه النسخة منقولة عن الأصل ومقابلة بها؛ ولذا جاء في آخرها ما نصه:

(عورض بأصله فصح صحته، إن شاء الله تعالى، والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى).

* * * *

(١) فهرس مخطوطات خزانة القرويين، لمحمد العابد الفاسي. ٢/٥٠٤.

(٢) الإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام ٤/٢٣٤.

(٣) تنظر هذه النقول في ثنايا الدراسة .

إثبات نسبة كتاب « بغية النقاد » إلى أبي عبد الله بن المواق

اشتهر ابن المواق بكتاب « بغية النقاد » عند طائفة غير قليلة من العلماء، وقد توارد النقل منهم عن هذا الكتاب وعزو المنقول لابن المواق، ومن هؤلاء الذين عرفوا بذلك : بدر الدين الزركشي، وزين الدين العراقي، والسخاوي، وابن حجر العسقلاني، والسيوطي ، والعجلوني ، والصنعاني، والعباس بن إبراهيم التعاجي [٢]، وأبو الطيب محمد شمس الحق الآبادي، وغيرهم [٣] .

* * * *

توضيح الرموز المستعملة في المخطوط

في المخطوط أعلام ثلاثة يكثر تداولها فيه ، لذا نرى المصنف يرمز إليها برموز دالة عليها ؛ وهي :

ق ~ : لعبد الحق الإشبيلي (وقد استعمل ق~ كذلك - مرة واحدة - لقاسم بن أصبغ ح: ٧٢)

ع~ : لابن القطان الفاسي

م~ : لابن المواق

ش : لابن رشيد (استعمل مرتين فقط ، وليس في صلب النص)

يذكر المصنف عبد الحق الإشبيلي في الكتاب برمزه ق ~، وقد يكنيه بكنيته : أبو محمد ، وتستخدم نفس الكنية لابن حزم الأندلسي ، وفي هذه الحالة لا يوضح المراد منها إلا السياق.

أما ابن عدي - صاحب الكامل في الضعفاء - فيرد في الكتاب بكنيته أبي أحمد .

* * * *

صور المخطوطة



وجه "أ" من اللوحة الأولى

وجه (أ) من اللوحة الأولى

تعليق ابن رشيد السبتي على الحديث الخامس و السبعين.

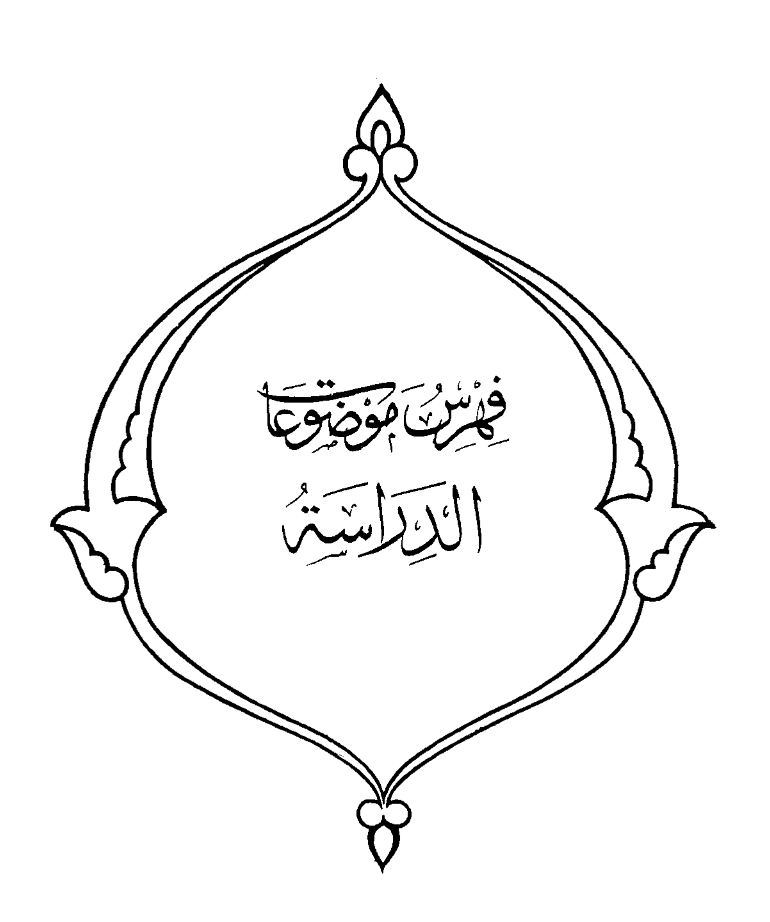
تعليق ابن رشيد السبتي على الحديث الخامس والسبعين

نموذج مما كتب من متن النص في الحاشية : اللوحة 69/أ

كمل السفر الرابع من كتاب بغية النقاد النقلة
فيما أخل به كتاب البيان وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله
ويتلوه في السفر الخامس باب أحاديث أغفل نسبتها إلى
المواضع المخرجة منها وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله

الوجه الثاني من اللوحة الثامنة و العشرين بعد المائة .

الوجه الثاني من اللوحة الثامنة والعشرين بعد المائة


فهرس موضوعات
الدراسة

* * * *